جامعة بن يوسف بن خـدة – الجـزائـر-
كليـة العلوم السياسية والإعلام
قسـم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

المجتمـع المدنـي و دوره في التنميـة السياسيـة بالجزائـر

1989 - 1999

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية

فرع التنظيم السياسي و الإداري

إعداد الطالب
هشام عبد الكريم

تحت إشراف الأستاذ
د : امحنـد برقوق

مـارس 2006

مقدمـــة

عرف الخطاب الثقافي و السياسي في السنوات الأخيرة مفاهيما عديدة تبلورت و شاعت وانتشرت في إطار ما يعرفه العالم من تغيرات في المفاهيم السائدة ، ومن أهمها مفهوم " المجتمع المدني " ، كمؤشر له مقارباته و نظرياته التي تؤكد على حيويته و أهميته البالغة ، من خلال ما يوفره من وسائل يتسنى في إطارها تصنيفه ضمن المؤشرات الفاعلة خاصة في المجال التنموي .

فقد برهنت التطورات المعاصرة على أهميته كآلية لتحقيق ديمقراطية المشاركة و تعبئة المواطنين و تأكيد الحقوق و المساهمة في عمليات الإصلاح و التحديث السياسي ، و من ثم بناء فلسفة الحكم الراشد التي تشكل الأداة الأساسية المستخدمة في ترقية الممارسة السياسية للأنظمة السياسية و الرفع من درجة جودتها السياسية .

وفي ظل الرهانات النظرية و القيمة العملية التي أكسبت مفهوم المجتمع المدني المزيد من الأهمية على ضوء التغيرات و التحولات الكبرى التي شهدها العالم في السنوات القليلة الماضية ،و في ظل الدلالات الجديدة التي أصبح يكتسبها، فقد برز تداول كبير لهذا المفهوم في الجزائر في ظل التحول الديمقراطي ، و بالموازاة مع المحاولات التنموية و التحديثية خاصة في المجال السياسي .

انطلاقا من هذا ، فهذه الدراسة ستقدم تحليلا تقييميا لمسيرة المجتمع المدني في الجزائر ، بعد وضعه في الإطار النظري المفاهيمي ومحاولة استجلاء تأثيراته و أدواره،و ذلك بالاعتماد على عدد من المؤشرات الأساسية المساعدة في تحديد الإطار المرجعي التصوري لدلالة و إمكانية التقييم بعد ذلك، ودوره في التنمـية السياسية كمفهوم له مقارباته التي سيتحدد في إطارها تصور النموذج الأساسي لمجتمع مدني جزائري متطور وفاعل .

و إعـتبارا لذلك كان موضوع الـدراسة : " المجتمع المـدني و دوره في التنمية السياسية بالجـزائر الفترة الممـتدة مابين 1989 ـ 1999 " .

أهميـة الدارسة :

مع تزايد الاهتمام بدراسة موضوع المجتمع المدني في الجزائر ، و في إطار الحيوية (العلمية و العملية) التي يكتسبها هذا المفهوم من خلال الأدوار التي يؤديها خاصة في المجال السياسي ، و في ظل التحول الديمقراطي الذي عرفته الجزائر و ما رافق ذلك من تغييرات جذرية في أسلوب الممارسة السياسية و آلياتها ، و ذلك بعد إقرار التعددية السياسية و التوجه نحو المزيد من الممارسة الديمقراطية . فقد دخل مفهوم المجتمع المدني لغة الاستعمال اليومية في الجزائـر ، فأصبح ينظر إليه في أشكاله التنظيمية المتنوعة بوصفه دافعا أساسيا في تحقيق الديمقراطية ببعديها السياسي و الاجتماعي و التنمية بمعناها الشامل .

و قـد عرفت الجزائر نموا واضحا و مطردا لمنظمات الـتمع المدني من الوجهة البنائية ، و برزت أكثر أهميتها من الجانب الوظيفي ؛ من حيث مدى فاعليتها و تأثيرها في ديناميات العملية السياسية و دوائر صنع السياسات العامة و القـرارات السلطوية .

فدراسة الـتمع المدني في الجزائر و مستوى تطوره (بنائيا و وظيفيا) يدفعنا إلى مناقشة دوره و إنعكاساته على الساحة السياسية و إمكانياته للتأثير و التفاعل ، و أيضا محاولة التعرف على دور و إسهامات منظماته التي تظهر كساحة تتبلور فيها مجموعة من التفاعلات و تقوم بوظائف سياسية عديدة تساهم في تحقيق التنمية السياسية .

إن تحليل العلاقة التفاعلية بين هذين المتغيرين (الـتمع المدني و التنمية السياسية) هو أفضل مقياس للبرهنة على مستوى القدرة و الكفاءة و الرقابة التي يفترض أن يتميز بـا "الـتمع المدني " كمفهوم يرتبط إرتباطا وثيقا بعملية التنمية السياسية ؛ فهو من ناحية يعد أحد نتائج هذه العملية ومن ثم يعتبر متغيرا تابعا لها ، و من ناحية أخرى يمثل أحد الميكانيزمات الأساسية و المؤثرة فيها ، و بالتالي يعد متغيرا مستقلا عنها .

ومن هنا كان الارتباط و التأثير المتبادل بين الـتمع المدني و التنمية السياسية أمرا مؤكدا ، فالتنمية السياسية كعملية إختيار تنطلق من أيديولوجيا سياسية معينة ، و تـدف على تحقيق سلسلة من التغيرات الثقافية و البنائية و الوظيفية المرتبطة بالظاهرة السياسية ، و العملية السياسية ككل تقتضي بالضرورة وجود " الـتمع المدني " بمنظماته المختلفة التي تناط بـا مهمة القيام بالعمليات اللازمة التي تقوم عليها التنمية السياسية .

من هذا المنطلق تبرز أهمية الدراسة في إبـراز دور منظمات الـتمع المدني في الجـزائر و تأثيراتا في عمليات التنمية السياسية من خلال الوظائف التي تؤديها في الـال السياسي .

أهداف الدراسة :

إن هذه الدراسة في حقيقتها تـدف إلى رصد و تحليل واقع الـتمع المدني في الجزائر خـلال السنوات الأخيرة الماضية ، و تقييم دوره في التنمية السياسية في إطار التطـورات السياسية الحاصلة في ظل التحول الديمقراطي . بالإضافة إلى إبراز مستوى التطور الذي عرفته هيكلة الـتمع المدني و تنظيماته ، و تحديد المـكانة القانونية التي يحتلها الـتمع المدني في القوانين و التشريعات الجـزائرية و علاقته بالسـلطة .

مبررات اختيار الموضوع :

تتجلى مبررات دراسة هذا الموضوع فيما يلي :

1 ـ المبررات الذاتية :

الاهتمام الشخصي بهذا الموضوع نتيجة عدة عوامل منها الرغبة في دخول مجال البحث حول موضوع المجتمع المدني ، نظرا لـجدة الموضوع و حيويته البحثية ؛ بحيث يعطي أفاقا واسعة للبـاحث ، و يمنحه المزيد من زوايا الرؤيا و التحليل .

2 ـ المبررات الموضوعية :

- لا تزال أغلب الاجتهادات بشأن المجتمع المدني جد محددة ، و في مقابل ذلك فإن هناك العديد من القضايا لا تزال غائبة عن أجندة البحوث الوطنية مثل تقييم دور المجتمع المدني في دعم التضامن الاجتماعي و دوره في عملية التنمية . لا تزال بحاجة إلى دراسة .

- لا يزال موضوع المجتمع المدني في الجزائر أسير بعض الرؤى النظرية والتصورات الأيديولوجية الضيقة ، فما يزال الكثير من الباحثين يتخوفون من تناول هذا الموضوع بسبب المعطيات البحثية ، التي يعتبرونا غير كافية بالقدر الذي يمكنهم من التعمق في دراسة هذا الموضوع .

- تزايد الاهتمام الأكاديمي المتواصل في الجزائر لدراسة المجتمع المدني ، و الذي ركز في أغلبه على الكشف عن ملامح و مكونات و تشكيلات المجتمع المدني و مؤسساته، و كذا الاهتمام بشكل كبير في تفاعلاته مع الدولة، و بدرجة أقل بالبحث في تفاعلات المؤسسات المدنية بعضها مع البعض الآخر ، ثم إنتقل الاهتمام في السنوات القليلة الماضية نحو الأبعاد المعيارية و القيمية التي ترتبط بالمجتمع المدني و التنمية السياسية .

و ترتيبا على ذلك فإنه ما زالت هناك حاجة ماسة للمزيد من الدراسات الموضوعية المتعمقة بشأن مؤشر المجتمع المدني في الجزائر ، وما يمكن أن يتيحه وجود تنظيماته من إحياء و تفعيل و دور في عملية التنمية السياسية ، في ضوء التحولات السياسية الراهنة التي تعرفها الجزائر .

إشكالية الدراسة :

ظهر مفهوم المجتمع المدني في الجزائر بصيغه المحددة مع بدء عمليات التحول الديمقراطي ، كإطار عام يربط بين الديمقراطية و التنمية ، وإذا كانت ثمة سبل عديدة لتحديد مفهوم المجتمع المدني الذي يعني في مفهومه المعاصر مجموعة المؤسسات الطوعية أو التطوعية التي تملأ ذلك الفراغ الاجتماعي بين الفرد و الأسرة والدولة ، إنه مجتمع مستقل إلى حد بعيد عن إشراف الدولة المباشر . فهو يتميز بالاستقلالية والتنـظيم التلقائي وروح المبادرة الفردية و الجـماعية ، والعمل التطوعي ، والحماسة من أجل خدمة المصـلحة العامة ، و الدفاع عن

حقوق الفئات الضعيفة . أي تلك المؤسسات التي تساهم في إحداث التحولات السياسية و الديمقراطية في المجتمع.

بناءا على ما سبق و في ضوء التطورات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية التي شهدها المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة ، فإن السؤال الذي تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عنه على درجة عالية من الأهمية :

إلى **أي مدى تطورت بنية المجتمع المدني الجزائري** في **ظل التحول الديمقراطي ، و ما هي أهم التنظيمات المشكلة لهذه البنية ؟ و ما مدى مساهمة هذه التنظيمات من خلال الوظائف و الأدوار** التي **تؤديها** في **عملية التنمية السياسية بالجزائر** في **الفترة الممتدة من 1989 إلى 1999 ؟**

بناء على ذلك فإن إشكالية الدراسة تتمحور حول مجموعة من التساؤلات تتمثل في :

- ما هو مستوى التطور الذي لحق بالمجتمع المدني في الجزائر خلال السنوات الأخيرة ، و ما هي طبيعة العلاقة القائمة بينه و بين السلطة (هل هي علاقة تبعية أم استقلالية)؟
- ما هي أهم ملامح الاستراتيجيات و الوسائل العامة التي ينتهجها ؟ و هل شكل المجتمع المدني محور التحول الديمقراطي و التنمية السياسية ؟
- ما مدى نجاح و فاعلية المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية ؟ و ما هي آليات تفعيل أدواره ووظائفه ، و ما هي أهم معيقاته في أداء هذه الأدوار و الوظائف ؟

حـدود المشكلة :

موضوع الدراسة في إطاره النظري يتمحور حول" المجتمع المدني و دوره في التنمية السياسية "، أما الإطار المكاني فيربطه بالخصوصية الجزائرية ، و الإطار الزماني محدود بالفترة الممتدة من 1989 إلى 1999 م ، نظرا لخصوصية هذه المرحلة على الساحة السياسية الجزائرية ، و لأنها تمثل مرحلة انتقالية تبلورت خلالها معطيات جديدة كثيرة ، خاصة فيما يتعلق بموضوع المجتمع المدني . لكن هذا لا يعني إهمال الفترة السابقة لأنها تمثل الأساس لفهم الحاضر ، و لأن تجاوز المعطيات التي لها دلالات و خلفيات تاريخية لا يخدم هذه الدراسة .

فرضيات الدراسة :

إنطلاقا من الإشكالية التي سبق طرحها ، تدف الدراسة إلى إختبار الفرضيات الآتية :

- إن " التمع المدني" بتنظيماته و الوظائف التي تؤديها ؛ يعتبر فـاعلا أساسيا في إرساء قواعد العملية الديمقراطية السياسية و تحقيق أهداف التنمية السياسية .
- تلعب البيئة القانونية التي يتبلور فيها نشاط التمع المدني ، و طبيعة علاقته بالسلطة دورا هاما في ضمان الممارسة الفعلية للوظائف و القدرة على تحقيق التنمية السياسية .
- إن دور التمع المدني في الجزائر و مساهمته في تحقيق التنمية السياسية ، تقترن أساسا بفعاليته ، ومستوى الاستقلالية التي يتمتع با .

أدبيات الدراسة :

ورد في موضوع التمع المدني الكثير من الأدبيات و الدراسات ، نذكر أهمها فيما يلي :

- كتاب " التمع المدني في الوطن العربي و دوره في تحقيق الديمقراطية" ، الصادر عن مجموعة من الباحثين من مركز دراسات الوحدة العربية . و الذي يعتبر مرجعا مهما نظـرا لتناوله لمفهوم التمع المدني بشكل موسـع و مفصل و بأسلوب تحليلي أكاديمي متميز مع نخبة من المفكرين و الباحثين في مجال العلوم السياسية ؛ حيث تم التركيز في هذا الكتاب على و ظيفية المفهوم و مستوى تأثيره في الديمقراطية ، مع ربط مجال الاهتمام بشكل كبير على الواقع العربي . و هذا ما يساعد على فهم أكثر لدلالات استعمال المفهـوم في الجزائر ، و دراسـته و تحليله و تقييم أدواره في التنمية السياسية . (1)

- كتاب ، أحمد شكر الصبيحي و المعنون " مستقبل التمع المدني في الوطن العربي "، و الذي كان ثريا من خلال ما ورد في محتواه حيث سعت الدراسة من خلال تحليل مسارات و معطيات و تقويمها إلى تتبع الصيرورة التاريخية للمجتمع المدني و تحليلها في البيئة الغربية و العربية ، ووجدت أن مصطلح التمع المدني عبر عن إختلافات في تحديد معناه ، كما أن المفهوم حسب ما ورد في هذا الكتاب يدل على وظيفية مهمة خاصة في الواقع العربي . فمن خلال آلياته تتبلور الممارسة الديمقراطية السليمة ، و هذا ما ساعد على تقديم إطار تحليلي مساعد للدراسة في ما يتعلق بالخصوص بدراسة العلاقة بين التمع المدني و الديمقراطية ، و أيضا صور العلاقة بين التمع المدني و السلطة السياسية في الواقع العربي عموما ، مع إدراج للمشكلات و التحديات التي تواجهها منظمات التمع المدني في الوطن العربي . (2)

---

(1)- مجموعة من الباحثين ، **المجتمع المدني في الوطن ودوره في تحقيق الديمقراطية**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1992.

(2)-أحمد شكر الصبيحي، ، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 2000.

- كتاب " المجتمع المدني في الوطن العربي و التحدي الديمقراطي " ، لمجموعة من الباحثين ؛ و تضمن الكتاب مجموعة من البحوث و الدراسات المهمة التي تطرقت إلى قضايا تتعلق بتعريف المفهوم ، و تحديد مؤشراته و دراسة دور العوامل الداخلية و الخارجية في التأثير في تطور و بناء المجتمع المدني في الوطن العربي عموما. [1]

- كتاب ، سعد الدين إبراهيم ، المعنون :" المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الوطن العربي"؛ و الذي عالج فيه بعض العناصر من أهمها :

* المجتمع المدني و مستقبل الديمقراطية في الوطن العربي .
* دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في الوطن العربي . [2]

- كتاب " التفكير السياسي و النظرية السياسية و المجتمع المدني " لـ ستيفن ديلو ، و الذي حوى على أهم المقاربات الكلاسيكية الحديثة و المعاصرة المفسرة لمفهوم المجتمع المدني .

و بالإضافة على الدراسات السابقة ، فقد ظهر منذ تسعينات القرن العشرين عدد من الدراسات المهمة التي سعت للتأصيل للمفهوم على الصعيد النظري ، و رصد و تحليل واقع المجتمع المدني بصفة عامة أو بعض تكويناته و تنظيماته ، سواء على مستوى الدراسات المقارنة بين دولتين عربيتين أو أكثر . و من أبرز هذه الدراسات التي تناولت الجزائر :

* الدولة الوطنية و المجتمع المدني في الجزائر ؛ للمنصف و ناس . [3]
* المجتمع المدني في الجزائر ؛ لأيمن إبراهيم الدسوقي . [4]

و فيما يتعلق بموضوع التنمية السياسية ، نذكر ما يلي :

- كتاب عبد الحليم الزيات، و المعنون بـ:"التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي"في ثلاثة أجزاء .

- الجزء الأول :الأبعاد المعرفية و المنهجية .
- الجزء الثاني : البنية و الأهداف .
- الجزء الثالث : الأدوات و الآليات . [5]

---

[1]- مجموعة من الباحثين ، **المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي**، بيروت: مؤسسة فريديريتش أيبرت، 2004.
[2]-ابراهيم سعد الدين، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**، مصر:دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2000.
[3]-المنصف وناس،"الدولة الوطنية و المجتمع المدني في الجزائر"،**المستقبل العربي**،عدد 191 (جانفي 1995) ص ص 104 -116.
[4]- أيمن إبراهيم الدسوقي، " المجتمع المدني في الجزائر" ، **المستقبل العربي** ، عدد 259 (سبتمبر 2000) .
[5]- عبد الحليم الزيات ، **التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي-الأبعاد المعرفية والمنهجية**-الجزء الاول، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2002.
- ـــــــ، ـــــــ، **التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي-البنية والاهداف**، الجزء الثاني، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2002.
- ـــــــ، ـــــــ، **التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي-الأدوات والآليات**، الجزء الثالث، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2002.

- كتاب نصر محمد عارف و المعنون "نظريات التنمية السياسية المعاصرة ": حيث تناول فيه المؤلف دراسة نقدية مهمة لمفهوم التنمية السياسية من منظور الاستخلاف في الاسلام ، مع الاهتمام الموسع بتحليل و مقارنة هذا المفهوم في الواقع العربي . [1]

- كتاب " التنمية السياسية مدخل للتغيير " لرعد عبد الجليل علي ؛ و هي دراسة مهمة جدا فيما يتعلق بإبراز أهم المداخل البحثية المستعملة لدراسة مفهوم التنمية السياسية ، بالإضافة على تطرقه بالتحليل لأهم أزمات التنمية السياسية التي تعاني منها أغلب الدول النامية. [2]

- كتاب : محمد زاهي بشير المغيربي و المعنون :" التنمية السياسية و السياسة المقارنة ". و الذي يعتبر كتابا ثريا جدا من حيث المحتوى ، حيث يحدد بدقة الأفكار الأساسية و الاتجاهات الرئيسية لمنظورات و مداخل التنمية السياسية ، و على وجه التحديد فإن هذا الكتاب هو عبارة عن قراءات مختارة لبعض أهم الدراسات حول قضايا التنمية و علاقتها بالسياسة المقارنة وفقا لوجهات نظر و آراء المنظور الليبرالي والمنظور المـحافظ و المنظور الراديكالي . و ينقسم هذا الكتاب إلى مقدمة و ثلاثة أبواب و خاتمة . [3]

- كتاب نور الدين زمام حول : القوى السياسية و التنمية – دراسة في سوسيولوجيا العالم الثالث - ، و الذي اهتم بمناقشة و تفسير ظاهرة التخلف في العالم الثالث ، و دراسة نماذج من السياسيات التنموية المنتهجة من طرف بعض الدول ، و تحليل أهم المعضلات التي تعاني منها هذه الدول في سعيها لتجاوز الأزمات التنموية و تحقيق التنمية و التحديث السياسيين .

- كتاب " التنمية السياسية في البلاد العربية " لعامر رمضان أبو ضاوية .

- بالإضافة إلى الدراسـة المهمة حول : "مسألة التنمية السيـاسية و التجربة الديمقـراطية في الجـزائر" لبـومدين طاشمة ؛و التي تناول فيها بالتفصيل محددات التنمية الـسياسية في الجزائر من 1989 إلى 1992 [4].

إضافة على العديد من الدراسات التي تناولت الأزمة الجزائرية ، و نذكر منها :

- مستقبل الديمقراطية في الجزائر ، لبرهان غليون و آخرين عن مركز دراسـات الوحدة العربية ، 2002

- الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية لمموعة من الباحثين عن مركز دراسـات الوحدة العربية ، 1999 .

---

(1)-نصر محمد عارف، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة**، القاهرة: دار القارئ العربي، 1993.

(2)-عبد الجليل علي،رعد، **التنمية السياسية مدخل للتغيير**، ط1، ليبيا : دار الكتب الوطنية ، 2002.

(3)- محمد زاهي بشير المغيربي ، **التنمية السياسية و السياسة المقارنة** ، ط1، بنغازي ، مطبوعات جامعة قان يونس ، 1998 .

(4)- طاشمة، بومدين، " مسألة التنمية السياسية والتجربة الديمقراطية في الجزائر 1988-1992"، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر، كلية الاعلام و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، (غير منشورة)، 2000-2001.

الإطار المنهجي :

تفرض طبيعة الموضوع توظيف العديد من المناهج ، و قد تم الاستعانة بالمناهج التالية :

1- **المنهج التاريخي** : هو منهج يساعد على دراسة ظاهرة حاضرة تمتد جذورها إلى الماضي ، و التطورات التي لحقتها و العوامل التي يمكن إفتراضها خلف تلك التطورات .و المنهج التاريخي لا يكتفي بسرد الوقائع و تكديسها ، و لكنه يقدم تصوره للظروف و المحيط الذي تحكم في ميلاد الظواهر و إندثارها ، و يحاول أن يصل إلى إيجاد القوانين التي تحكمت في ذلك"[1] . و المقصد من استخدام هذا المنهج هو تتبع التطور التاريخي لأهم المفاهيم الواردة في هذه الدراسة ، بالإضافة إلى تتبع مسار تطور ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر ، و إستعادة الوضع الذي ولدت و تطورت فيه .

2- **المنهج المقارن**:يحظى هذا المنهج بأهمية كبرى في الدراسات السياسية، و قد تم الاستعانة به في هذه الدراسة في مقارنة مظاهر أداء منظمات المجتمع المدني ووظيفتها عبر مراحل مختلفة من مسار التحول الديمقراطي في الجزائر ، و هو ما يستهدف في الأخير الكشف عن دلالتها و من ثم القدرة على تقييم مستوى تأثيرها في مؤشرات التنمية السياسية .

3- **منهج تحليل المضمون**:يعد هذا المنهج من أساليب البحث التي تستخدم في تحليل البيانات[2]،وهو يندرج في هذه الدراسة على دراسة وتحليل مضامين المواثيق الرسمية والتشريعات والمواد القانونية المرتبطة بموضوع الدراسة

4- **منهج تحليل الجماعة** : يستند هذا المنهج إلى بروز أهمية الجماعة في الحياة السياسية و دورها الأساسي الذي يفسر التفاعلات السياسية في حالات كثيرة ، بل وقد تصبح الجماعة هي مفتاح و تشخيص و تفسير الظواهر . وتتنوع هذه الجماعات فمنها مثلا جماعات تقليدية أو جماعات المصالح و الأفكار و الهدف الواحد ، و تثير دراسة الجماعات العديد من المقولات ، فإلى جانب أساس تكوين هذه الجماعات تبرز أهمية الطابع الرسمي أو غير الرسمي للجماعة ، قدرة الجماعة على التماسك و التكـيف و الاستمرار ، نشاط الجماعة و تكنيكاتها و أدواتها الحركية ، مساندتها أو معارضتها للنظام ، تأثيـرها و دورها السياسي ، تأثيرها على أعضائها و على الجماعات الأخرى و على النـظام السـياسي و الاجتـماعي عامة. [3]

و يفيد استخدام هذا المنهج في المساعدة على تفسير دور منظمات المجتمع المدني على المستويين التنظيمي و العملي، من حيث معرفة قدراتها التنظيمية و توزيع قوتها ومعرفة تأثيرها ودورها السياسي و توجهاتها السياسية ، حيث لا يتسنى تقييم دوره في التنمية السياسية إلا من خلال تفسير و تحلـيل مسـتوى

---

(1)-محمد شلبي،**المنهجية في التحليل السياسي (المفاهيم،المناهج، الاقترابات، الأدوات)** ، (د ، م ، ط) ، الجزائر: 1997، ص 56.
(2)- المرجع نفسه ، ص 129 .
(3)- عبد الغفار رشاد القصبي ، **مناهج البحث في علم السياسة** ، الطبعة الأولى ، مكتبة الآداب ، القاهرة : 2004 .

التطور البنيوي و الوظيفي للمجتمع المدني .

الإطار النظـري :

إن هذه الدراسة من الجانب النظري تطلبت الاعتماد على مجموعة من الاقترابات النظرية الخاصة ، كإطار تحليلي مساعد على التفسير و صياغة المفاهيم و الاستفسارات و الطرق التحليلية الملائمة لهذه الدراسة . فبالنسبة لمفهوم المجتمع المدني ، و في ظل ما يطرح حاليا من أطر تحليلية جديدة تجد أهميتها في محاولات إعادة تشكيل و إعادة النظر لمضمون الموروث النظري الكلاسيكي ، و لكن في إطار فحص إشكال يرتبط بعلاقات المجتمع مع الدولة ، فإن ما قدمه جون كين John KEANE يظهر الأهمية التي يكتسبها هذا المفهوم من حيث الامتياز في التنظيم ، و القدرة على ترتيب الإطار الديمقراطي ، حيث يستعمل بدف تأويل تحليلي لواقع سوسيو سياسي يبدو أكثر تعقيدا من أن تقدم له إطارا تفسيريا في ضوء الشروحات النظرية أو الطروحات النقدية في ظل التأويلات السائدة أو المهيمنة Interprétations Dominantes . [1]

إن كلمة " مجتمع مدني " إذا تعني نوعا من الوحدة النسقية و مشروع مؤسساتي ، أو على الأرجح مجموع القدرات التي لا تكون أبدا بشكل احتمالي . فدراسة طبيعة تفاعلات التنمية السياسية تفتح إحتمالات مجتمع مدني عرضة لمخاطر ، حيث السياسات و الدول غير مستقرة بشـكل أساسي ، و حسب فرنسوا بيارت Jean – François BAYART يمكن تأويل ذلك بغياب أسس التنظيم للمجتمع المدني . و أيضا حسب بيتهام و بويل Beetham & Boyle فإن الهرم الديمقراطي يحوي مجتمع مدني قوي و حكومة مسؤولة ، و الكل يجد تعبيره و صداه في نظام سياسي تعددي يعمل بشكل صحيح .

و عليه فإن الأدبيات الواسعة التي تأتي إهتماماتا بالمجتمع المدني تشمل مقاربات أكثر تشعبا ، فهي تحاول تفضيل أشكال سياسية جديدة مصممة ما فوق الدولة الوطنية ، كما يؤكد ذلك كل من راولز ، بوبيو ، والزر (Rawlz , Bobio , Walzer).

أما بالنسبة لمقاربات التنمية السياسية و التحديث السياسي، فيمكن اعتبار ما قدمه كل من هنتنجتون و ريجز و لوسيان باي (Huntington , Riggs , L.Pye) على درجة عالية من الأهمية، حيث تشمل عملية التنمية السياسية إحداث تغيرات بنائية (Structural Changes) تتلاءم مع الجسم السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي، بمعنى أن المهم ليس نمطا بعينه ،ولكن المهم فعالية النمط و تمشيه مع الظروف القائمة ومدى قدرته على تحقيق الأهداف الموضوعة لإحداث الاستقرار السياسي و التحديث و بناء الدولة و تحقيق الديمقراطية .

[1] - Laurence WEERTS , Quatre Modèles théoriques pour penser la société civile dans l'ordre juridique International ,
<http://www.ulb.ac.be/droit/cdi/fichiers/modeles_theoriques.pdf>

كما تم الاستعانة بطروحات Joel – Migdal كإقتراب نظري في تحليل و فهم طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني و الدولة ، حيث يستوعب هذا الإقتراب العلاقات بين الدولة و المجتمع و يهتم بعملية التفاعل بينها ، و يولي إهتماما كبيرا للتغيير و النظام في الدولة ، و في دول العالم الثالث خصوصا ، ذلك أن بحث الدور الذي تلعبه -فعليا – تلك الدول يتطلب إقترابا متشابكا للمحافظة على الأنواع الخاصة مع النظام و عملية التغيير في المجتمع ككل . حيث التفاعل بين الدولة و التنظيمات يحكمه سعي كل منهما إلى السيطرة على عملية الضبط داخل المجتمع ، و تتحدد في ظل ذلك طبيعة العلاقة بينهما. (1)

الإطار الايتمولوجي :

1**- المجتمع المدني :** اكتسب مفهوم المجتمع المدني تعريفات متعددة و مختلفة وفقا للظرفية التاريخية التي ظهرت فيها تلك التعريفات، فقد ظهر مفهوم المجتمع المدني بصيغه المحددة من واقع الدراسات الأكاديمية التي اهتمت بتتبع جذوره و تطوره في الفكرين السياسي و الفلسفي الذين عبرت عنهما مدارس كبرى،فضلا عن تتبع تطور الأشكال التنظيمية التي إتخذها مفهوم"المجتمع المدني"في خبرة المجتمعات الغربية و غيرها من المجتمعات،وبغض النظر عن تعدد تعريفاته و ما أثارته من مشكلات منهاجية و نظرية و بخاصة في ظل تعدد مظاهر التوظيف الأيديولوجي للمفهوم،و استخدامه من قبل قوى عديدة لإستخدامه في سياقات مختلفة لتحقيق أهداف متباينة.

فالمؤكد أن التعـريف الأكثر شيوعا للمـفهوم ، و الذي يحظى بقبول عدد كبير من الباحثين ؛ هو الذي ينظر للمجتمع المدني بإعتـباره : " شبكة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة و الدولة ، و تعمل على تحقيق المصالح المادية و المعنوية لأفرادها و الدفاع عن هذه المصـالح ، و ذلك في إطار الإلتزام بقيم و معايير الإحترام و التراضي و التسامح السياسي و الفكري ، و القبول بالتعددية و الاختلاف و الإدارة السلمية للخلافات و الصراعات " . (2)

2**- التنمية السياسية** : يحفل تراث التنمية السياسية بالعديد من التصورات و الاجتهادات التي طرحها الباحثون من أجل تحديد تعريف مناسب للتنمية السياسية أو الإقتراب من معناها الحقيقي و دلالتها الموضوعية . فهناك تعريفات كثيرة ومتعددة لهذا المفهوم و من أهمها الذي يعتبر التنمية السياسية بـأنا :

" عملية سوسيوتاريخية متعددة الأبعاد و الزوايا ، تستهدف تطوير و استحداث نظام سياسي عصري ، يستمد أصوله الفكرية و مرجعيته العقدية من نسق أيديولوجي تقدمي ملائم ؛ تتسق مقولاته مع مقتضيات البنية

---

(1)- محمد شلبي ، المرجع السابق، ص ص 217 ، 218 . نقلا عن :
Joel .S.MIGDAL , **Strong Societies and Week States** , (New Jersey : Princeton University Press , 1988) , PP 50 – 51 .

(2)- حسنين توفيق إبراهيم ، **النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها** ، ط 1 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005 ، ص 159 .

الاجتماعية و المحددات الثقافية للمجتمع،و تشكل في الوقت نفسه منطلقا رئيسيا لفعاليات التعبئة الاجتماعية . و يتألف هيكل هذا النظام و قوامه البنائي من منظومة عريضة متنوعة من المؤسسات السياسية الرسمية و منظمات المجتمع المدني غير الحكومية و ما إلى ذلك من كيانات نوعية تتمايز عن بعضها بنائيا ، و تتبادل التأثير فيما بينها جدليا ، و تتكامل مع بعضها و ظيفيا ، و تمثل بشكل أساسي على الغالبية العظمى من جموع المواطنين و تعكس مصالحها . و من ثم تيئ المناخ الملائم لشراكتها الإيجابية الفاعلة في جدليات العملية السياسية ، و ديناميات العمل العام ؛ مما يساعد في النهاية على تجذير أسباب التكامل الاجتماعي– السياسي ، و توفير أوضاع مناسبة لتحقيق الاستقرار داخل المجتمع بوجه عام "[1].

تفسيم الدراسة :

حسب المنهجية المتبعة و لأجل بلوغ الأهداف النظرية و العملية للدراسة، و بالإضافة إلى المقدمة و الخاتمة ، فقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول ، و ذلك على النحو التالي :

الفصل الأول : و يمثل الإطار النظري للدراسة ، و ينقسم إلى أربعة مباحث ، إهتم المبحث الأول بالتأصيل النظري لمفهوم المجتمع المدني و إبراز خصائصه ، أما المبحث الثاني فقد تصمن الضوابط البنائية – الوظيفية للمجتمع المدني من خلال تحديد أسس بنائه ووظائفه ، مع محاولة إبراز لأهم العوامل المؤثرة فيه و التي تحول دون قيامه بالوظائف والأدوار المنوطة به . أما المبحث الثالث فتم تخصيصه لتحديد المدلول النظري لمفهوم التنمية السياسية بتناول المصادر الفكرية لمفهوم التنمية السياسية ، وأهم المداخل النظرية لدراسته . ليتم الانتقال في المبحث الأخير على تخصيص الحديث عن التنمية السياسية في المجتمعات النامية و المشاكل التنموية التي تعاني منها هذه الأخيرة ، مع تحليل مفصل لأزمات التنمية السياسية كما حددتها المقاربات النظرية

الفصل الثاني : و يشمل الدراسة التحليلية للمجتمع المدني في الجزائر و علاقته بالسلطة ، بتحديد المكانة القانونية للمجتمع المدني أولا ، وهيكلته وأهم تنظيماته ثانيا ، ثم تحليل ثنائية الاستقلالية و التوظيف السياسي للمجتمع المدني في الجزائر من خلال تحليل نوع العلاقة و طبيعة التفاعل مع السلطة .

الفصل الثالث : و قد تم تناول مساهمة المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية بالجزائر ، ويتضمن ثلاثة مباحث ، تناول الأول دراسة تحليلية لمؤشرات تساعد على تقييم مستوى مساهمة المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية ، أما المبحث الثاني ، فقد تضمن تحديدا لأهم آليات تفعيل التنمية السياسية بالجزائر ، وخصص المبحث الثالث ؛ لإبراز معيقات المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية ، مع تضمين الوسائل المساعدة على تدعيمه و تقييم دوره كفاعل في التنمية السياسية في الأخير .

---

[1]- عبد الحليم الزيات ، **التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي – الأبعاد المعرفية و المنهجية** ، الجزء الاول، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2002 ، ص ص 143 ، 144 .

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي

للمجتمع المدني والتنمية السياسية

يعرف مصطلح "المجتمع المدني " منذ الثمانينات من القرن العشرين عودة قوية إلى ميدان النظرية السياسية بل و النظرية الاجتماعية على وجه العموم ، و هو يستخدم للإشارة إلى فئات اجتماعية تعبر عنها هياكل جمعوية ، يفترض أن يتوفر فيها مقدار ما من التجانس و تقع في مرحلة بين منزلتي المجتمع الأهلي و السياسي أو الدولة . و نظرا للطابع الإشكالي الذي ينطوي عليه هذا المصطلح ستسعى الدراسة في هذا الفصل إلى محاولة تحديد الإطار النظري لمفهوم " المجتمع المدني" من خلال تتبع نشأته و تطوره كمفهوم له امتداداته السابقة في الفكر السياسي و الفلسفي الغربي ، حيث خضع لسيرورة تطور تاريخي كانت ذات تعبيرات واستخدامات ليس لها مضمون موحد لأنها تأتي في سياق متغير بنيويا و تاريخيا .

فالذي حدث هو أن إنبناء المفهوم تم عبر تصورات عبرت عنها مدارس فكرية مختلفة حاولت كل واحدة منها صياغة تفسير نظري يعبر عن المفهوم و دلالاته و أبعاده ، و مع أن هذه المدارس التي استخدمته لا تتفق على تفسير واحد ، فسوف تحاول الدراسة في هذا الفصل الإحاطة بأهم الاستخدامات المختلفة لهذا المفهوم بهدف تحديد القواسم (النظرية و المفاهيمية)العامة التي تتفق عليها أغلب المدارس الفكرية.

من هنا كان الاهتمام منصبا على معرفة تاريخية المفهوم و تحديد مرتكزاته المعرفية و الأيديولوجية و معرفة التطورات الدلالية التي شهدها ، و التوقف عند الرهانات النظرية و التوظيفات الأيديولوجية و الآفاق المعاصرة التي أكسبته المزيد من الأهمية على ضوء التغيرات و التحولات الكبرى التي شهدها العالم في السنوات القليلة الماضية .

يندرج في هذا الفصل أيضا مبحثين مخصصين لدراسة مفهوم التنمية السياسية في سياق تطوره التاريخي و بروزه كمفهوم علمي اهتم به الباحثون في مجال العلوم السياسية ، حيث سنقوم بتتبع و استقصاء الأبعاد المعرفية و المنهجية التي حملتها مختلف المقاربات التي تناولت هذا المفهوم بالتحليل و الدراسة ، أي بضرورة العمل على المستوى المفاهيمي لتأصيل هذا المفهوم عبر تحديد مدلولاته النظرية و العملية ، و التطرق إلى أهم المداخل و القضايا التفسيرية التي اعتمدتها الإسهامات المختلفة لأهم التوجهات الفكرية في الفهم و التفسير و ما يرتبط به من قضايا خلافية و إشكالات نظرية معرفية و أيديولوجية .

و سيتم ذلك من خلال مناقشة تحليلية لأهم النظريات المتداولة بين جمهور الباحثين ، خاصة مع الأهمية التي تكتسبها قضية التنمية السياسية بالنسبة لمتطلبات العمل التنموي و مستقبل التطور السياسي لدول العالم الثالث التي تواجهها أزمات سياسية مختلفة .

على أن أهمية استحضار هذا الإطار النظري تبرز بشكل لافت كأساس و قاعدة نظرية (موجها نظريا) عند الانتقال إلى الفصل الثاني و الحديث عن المجتمع المدني في الجزائر ، و الدور الذي يلعبه في تحقيق التنمية السياسية في الفصل الثالث .

المبحث الأول : التفسير النظري لمفهوم المجتمع المدني .

تسعى الدراسة في هذا المبحث بالأساس إلى تبيان السياق التاريخي و المعرفي لمفهوم " المجتمع المدني"، الذي اكتسب معاني مختلفة و اكتسى مضامين سياسية و أيديولوجية و دلالات معرفية متنوعة ، مع محاولة الإحاطة الشاملة و الكاملة بكل المقتضيات المعرفية و التاريخية المرتبطة بهذا المفهوم ، و التي ساهمت في تشكيل معالمه و محدداته الرئيسية .

و سيتم التطرق إلى تحديد الإطار النظري لمفهوم " المجتمع المدني " وفق العناصر التالية :

1_ التركيز على أبرز الدلالات و المعاني التي استعمل بها مفهوم المجتمع المدني مع ربطها بسياقها التاريخي .

2_ التعرض لمفهوم المجتمع المدني في الفكر و الفلسفة الغربية ممثلة في المدرسة الكلاسيكية الحديثة ، والفكر الغربي الحديث (الليبرالي _ الماركسي) ، ثم المعاصر .

3_مقاربة المفهوم على المستوى المفاهيمي في الفكر العربي المعاصر بالتعرف على الكيفيات المختلفة التي حاول الفكر العربي المعاصر عموما والسوسيولوجي منه بصفة خاصة إعادة صياغته وتحديد مدلولاته النظرية والعلمية.

4_التطرق إلى الشروط و الصفات التي يتحقق بها معنى كلمة "مجتمع مدني" ، والتي تعد خصائص مميزة له مقارنة بغيره عن أشكال التنظيم الاجتماعي الأخرى .

المطلب الأول: نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني .

أولا : مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي .

المجتمع المدني وثيق الصلة بالثقافة الغربية يضرب بجذوره في أصولها القديمة ،و تنعكس على مدلولاته المدارس الفكرية و النماذج النظرية المتباينة في محاولتها بناء صياغة مفهومية للمجتمع المدني ، فهناك مدارس فكرية متعددة قد أسهمت في صياغة و بلورة الأسس الفكرية الكبرى للمفهوم و التي لا تتفق على توصيف واحد للمجتمع المدني[1] .

إلا أن هناك محددات مشتركة بين التفسيرات المتعددة التي قدمها معظم الباحثين ، مما يبرر استخدام هذا المفهوم نفسه للإشارة إلى الجوانب المتعددة التي أكدتها هذه المدارس .

في ضوء هذا تم تناول التصور الكلاسيكي لمفهوم المجتمع المدني ،ثم مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث و المعاصر .

---

(1)- كريم أبو حلاوة ، " إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني " ، **مجلة عالم الفكر** ، العدد الثالث (يناير / مارس 1999) ، ص 10 .

1- التصورات الكلاسيكية لمفهوم المجتمع المدني :

يسود الإجماع بين مختلف الباحثين في مجال الفكر السياسي على اعتبار التجربة التي مرت بها المجتمعات الأوربية في القرنين 17 و 18 خاصة في فرنسا و انجلترا و كذا الأفق الثقافي و الفكري الجديد الذي ساهم فلاسفة عصر الأنوار في رسم معالمه الأساسية، بمثابة الإطار العام الذي احتضن ظهور فرضية المجتمع المدني لأول مرة بكيفية واضحة و متميزة [(1)].

ومن المعلوم أن أهم نتيجة تمخضت عن هذه التجربة التاريخية على المستوى الفكري و على مستوى فلسفات الحكم السياسية هو ما يعرف بنظرية العقد الاجتماعي و هي نظرية أرسى مبادئها الأولى مفكرون كبار أهمهم توماس هوبز و جون لوك و جان جاك روسو .

هذه النظرية التي بنيت على نظرية الحق الطبيعي [(2)] أو حالة الطبيعة ، حيث يعيش الأفراد في حرية تامة كل واحد مستقل و غير مرتبط بالآخر ، أي دون أي رباط اجتماعي – فحالة الطبيعة إذا هي حالة ما قبل المجتمع- ، حيث يعيش الأفراد مجردين ليس فقط من كل وسائل المدنية ، و لكن أيضا و بشكل خاص من كل رابطة اجتماعية . و هذه هي النقطة الأساسية التي يتفق عليها كل أنصار مدرسة العقد الاجتماعي [(*)] رغم اختلافهم في تحديد الملامح الأساسية لحالة الطبيعة .

إن هذه التغيرات عبر عليها روسو J.J.Rousseau في كتابه"العقد الاجتماعي"حينما أكد على ضرورة البحث عن نظام مدني جديد خارج النظام الكنسي القائم،نظام اجتماعي جديد يتقاطع مع النظام القديم وتوقيع عقد إيديولوجي جديد يؤسس لميلاد المجتمع المدني [(3)]، و التركيز بالخصوص على الغايات و الأهداف البعيدة لفلسفة التعاقد و هي الحماية والمحافظة و الدفاع على الحقوق الأساسية للفرد المواطن خاصة (حق الحياة وحق الحرية و حق الملكية الفردية) ، لذلك فإن السلطة السياسية للدول و الحكومات الناشئة عن نظرية التعاقد ليست سلطة مطلقة[(4)] .

---

(1)- عبد الله هوادف ، "مفهوم المجتمع المني بين العالمية و الخصوصية " ، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الثامن حول : **دور المجتمع المدني في تنمية الدولة** ، الجزائر : جامعة أدرار ، أيام 20-22 نوفمبر 2005 ، ص 2 .

(2)- أحمد شكر الصبيحي ، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي** ، الطبعة الأولى ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، أكتوبر 2000 ، ص 18 .

(*) – مدرسة **العقد الاجتماعي Social Contract** : تعد من أولى المدارس الفكرية التي ظهرت في نهايات القرن السادس عشر ، وتعتبر اسهامات فلاسفتها ، وما ترتب عليها من جدال و خلاف من مصادر التراكم النظري و المعرفي الذي أفادت منه بصورة مختلفة نظرية المجتمع المدني . أنظر :

- Jean-Jacques ROUSSEAU , **Du Contrat Social** , Editions Talantikit , Béjaia , 2002 , PP 01-192 .

(3)- أحمد حسين حسن ، **الجماعات السياسية الإسلامية و المجتمع المدني** ، الطبعة الأولى ، القاهرة :الدار الثقافية للنشر ، 2000، ص ص91 ، 92.

(4)- عمر برنوصي ، " مفهوم المجتمع المدني بين الفلسفة السياسية الغربية و السوسيولوجيا المعاصرة " ،
< http://www.amanjordan.org/aman_studies/wmview.php?artId=775>

أما جون لوك J.Locke الذي يعتبر من أكبر مفكري مدرسة العقد الاجتماعي إهتماما بمفهوم المجتمع المدني ، و الذي يقصد به ذلك المجتمع الذي يدخله الأفراد لضمان حقوقهم المتساوية التي تمتعوا بها في ظل القانون الطبيعي ، يرى أن غياب السلطة القادرة على الضبط في المجتمع الطبيعي كان يهدد ممارسة الأفراد لحقوقهم ، لذلك اتفق هؤلاء الأفراد على تكوين ذلك المجتمع المدني ضمانا لهذه الحقوق .[1]

إن جون لوك J.Locke يعادل إذا بين المجتمع المدني و المجتمع السياسي أو الدولة ، فكلاهما لديه مترادفين و معبرين عن شيء واحد ، هو الاختلاف و الانتقال من حالة الطبيعة إلى حالة الاجتماع السياسي[2] .

أما عند هوبز Hobbes فإننا نجد الإشارة التالية التي تؤكد ربما على ارتباط المفهوم بل و تداخله مع نظرية العقد الاجتماعي ذاتا، فهو يعتبر " أن أصل المجتمع هو ضرورة الخروج من الصراع اللامتناهي الذي يتولد عن قانون حالة الطبيعة " أي ؛ من حق كل شخص في أن يفعل ما يظهر له مناسبا لحماية نفسه و الوصول إلى الغاية المنشودة ، وهي شيوع الأمن في المجتمع و تحقيق الطمأنينة في النفوس ." في إطار التعاقد الذي يخلقه الاتفاق[3] [*].

فالتعاقد لا يكون شيئا آخر سوى التنازل الإرادي عن الحرية ، و إذا كان البشر في حاجة إلى التعاقد فعلا فإنه يتعين أن نتبين أن ذلك التعاقد يقتضي الالتزام بأحكام ميثاقين اثنين يتكاملان فيما بينهما تكاملا تاما ، و يسلم أحدهما إلى الآخر ضرورة "ميثاق التعاون أو الاتحاد " من جانب أول و "ميثاق الخضوع" من جانب ثان . فأما الميثاق الأول فيعني حصول القرار بالتعاقد ، أما الاتفاق الثاني فبموجبه يحفظ الأول و يقوى وبه تكون القوة الرادعة التي يبايعها الإنسان عن طواعية و يتنازل لها عن حقه الطبيعي في تلقائية[4] .

و مع هذا حورب هوبز Hobbes ، ليس بسبب نشره لفكرة السلطة المطلقة و إنما بسبب عدم اشتقاقه لهذه السلطة المطلقة من الحق الإلهي، و عدم تأسيسها على لاهوت كوني،و لأنه اعتبر السلطة المطلقة هي من

---

[1]-أحمد حسين حسن ، المرجع السابق ، ص 93 .

[2]-المرجع نفسه .

[3]- سعيد بنسعيد العلوي ، " نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي الحديث " ، ورقة قدمت إلى : **المجتمع المدني في الوطن العربي و دوره في تحقيق الديمقراطية** " ، الطبعة الأولى ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1992 ، ص ص 52 ، 53 .

[*]- يميز توماس هوبز T. hobbes بين " الاتفاق " و " الوفاق " : فالثاني طبيعي و تلقائي ، و الأول إرادي و اصطناعي . فالوفاق هو ما يجعل الحياة في جماعة واحدة تكون تلقائية (طبيعية).

أما الاتفاق فهو اصطناعي لأنه ليس من الطبيعي و لا من التلقائي في شيء , فلا يكون إلا عن إرادة و قرار جماعيين يقرهما البشر المجتمعون فيما بينهم ، و لا يتم إلا مع وجود رغبة متبادلة - بين الأطراف المتوافقة كلها- على الاحترام المتبادل لمجموعة من الأوفاق و المعاهدات , و من حيث هو كذلك فإن أول ما يقتضيه هو أن يتم في صيغة قانونية تضبطها مجموعة من "البنود" .

[4]-سعيد بنسعيد العلوي ، المرجع نفسه ، ص 53 .

صنع البشر و هي معطى قائمة في الطبيعة أو بالطبيعة [1].

بذا فالمجتمع المدني عنده هو المجتمع القائم على التعاقد و لو اتخذ ذلك شكل الحكم المطلق ، و يتبين أن دخول الأفراد تجربة المجتمع المدني هو دخول "طوعي " هدفه الأساسي الحفاظ على حقوقهم المتساوية ، التي كانوا يتمتعون بها في ظل القانون الطبيعي ، على أن تتكلف سلطة قوية تتموقع فوق الجميع بحماية هذه الحقوق و تسهيل ممارستها ، فيكون بذلك إلتزام الأفراد بطاعة هذه السلطة و الخضوع لها بمثابة المقابل الضروري لنجاح السلطة (الدولة) في القيام بوظيفتها .

مما تقدم يتضح أن عبارة المجتمع المدني ، أستعملت في الفكر الغربي ، من زمن النهضة إلى القرن الثامن عشر للدلالة على المجتمعات التي تجاوزت حالة الطبيعة و التي تأسست على عقد اجتماعي وحد بين الأفراد و أفرز الدولة ، فالعبارة كانت تدل طوال هذه الفترة على المجتمع و الدولة معا ، أي أن المجتمع المدني بحسب صياغاته الأولى هو كل تجمع بشري خرج من حالة الطبيعة (الفطرية) إلى الحالة المدنية التي تتمثل بوجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدي [2]، و هو المجتمع البورجوازي الناشئ و الذي كانت النظرية السياسية المواكبة لنشأته و تطوره تحاول صياغة حدوده السياسية و القانونية لحماية و تبرير و جوده و استمراره[3].

هكذا ظل الحال بالنسبة لمفهوم المجتمع المدني في إطار المجتمعات الأوربية خاصة انجلترا و فرنسا و ألمانيا ، إلا أنه و بحلول النصف الثاني من القرن الثامن عشر أضحى المفهوم واحدا من المفاهيم الرئيسية التي تميز بها الفكر السياسي الأوربي ، حيث حظي بقدر وافر من الجدل العميق حوله ، خصوصا أنه تفتت و تشعب باكتسابه دلالات و معان متميزة عن الدولة ، فأصبح كل منهما ذاتين مختلفين . لكن مع منتصف الفترة من (1750 – 1850) بدأ مفهوم المجتمع المدني يتغير في ظل المحاولة الهادفة إلى خلق الاستقلال داخل المجتمع المدني بمفهومه التقليدي ، فانعكست بذلك أعمال مفكري هذه الحقبة لتصبح محاولات جدية في هذا الإطار ، و على رأسهم:" جوزيف برستلي J.Pristley و فولتير Voltaire و كانت Kant و آدم فرجسون A.Ferguson و توماس هودجسكن T.Hedgiskin و إيمانويل جوزيف سييز E.J.Sieyes " [4] .

مما تقدم يمكن استخلاص أمرين :

1- أن دلالة المفهوم في نظرية العقد الاجتماعي كانت نتيجة لإبعاد الشحنة الدينية عن المجتمع ، و في هذا الإطار تمت صياغة هذه النظرية كاتفاق داخل المجتمع بين أفراده لتأسيس السلطة بمعيار دنيوي و مدني ، يلغي المفهوم القديم القائم على الحكم بالحق الإلهي .

---

[1]-عزمي بشارة ، **المجتمع المدني دراسة نقدية** ، ط 1 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1998، ص ص 77-80 .

[2]- أحمد شكر الصبيحي ، المرجع السابق ، ص 20 .

[3]- كمال عبد اللطيف ، تعقيب على بحث : سعيد بنسعيد العلوي " نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي الحديث " بحث مقدم إلى : **المجتمع المدني في الوطن العربي و دوره في تحقيق الديمقراطية** ، الطبعة الأولى ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، سبتمبر 1992 ، ص 75 .

[4]-أحمد حسين حسن ، المرجع السابق ، ص 96 .

2- يعكس محاولة متطورة في اتجاه ضبط عناصر المفهوم و مكوناته في سياق تطور المجتمع الرأسمالي و تطور مؤسساته[1] ، و بلورة آليات فعالة لإدارة الصراع الطبقي و إحتوائه لضمان تحقيق مصالح المجتمع و استقراره [2] . و يتعلق الأمر بوضع المجتمع المدني أمام الدولة لصياغة مواثيق جديدة تحمي المجتمع من هيمنة الدولة [*] ، و تتيح للمؤسسات المدنية التي ينشئها الأفراد إمكانية إعادة صياغة المجتمع السياسي انطلاقا من علاقات الصراع التي تحكم وجود المجتمع و تنعكس بالضرورة على وجود الأفراد السياسي [3].

2- المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث (الليبرالي – الماركسي) :

إن الخلفية السياسية المؤطرة لمفهوم المجتمع المدني و المساهمة في رسم معالمه الأساسية التي بلورتها نظرية العقد الاجتماعي – كما رأينا سابقا – كان لها الأثر العميق في تحول بعض المفكرين للإنشغال كلية بقضايا المجتمع المدني . حيث أولى فلاسفة الأنوار [**] المفهوم عناية خاصة ، ولم تحل المقاربة الفلسفية عندهم دون إضفاء الطابع السياسي على المفهوم و جعلوه مقابلا للدولة [4] . لتبرز بعد ذلك في القرن التاسع عشر النظرية الليبرالية المعاصرة و النظرية الماركسية . و إذا كان من الطبيعي أن نقول أن النظرية الليبرالية تجد في الفكر السياسي الكلاسيكي مصدرها المباشر ، فإن النظرية الماركسية تجد أصولها في ذلك الفكر كذلك ، ومن ثم فهي تلتقي مع "النظرية الليبرالية " في المصادر و الأسس . وعلى الرغم من ذلك فإن الاختلاف و التباين بينهما يكاد يكون تاما عند النظر إلى المجتمع المدني و علاقته بالدولة [5].

ما دام المفهوم قد ولد و نشأ في الصراع السياسي و الاجتماعي الذي عرفه المجتمع الأوربي منذ القرن السابع عشر كما أشرنا إلى ذلك ، فإنه قد تطور في خضم إنجازات الثورات البورجوازية و تطور الرأسمالية ، خاصة بتطور حقوق البورجوازية السياسية و الاقتصادية ، و التي تعد أساسا من أسس الأيديولوجية الليبرالية -حيث تميز تمييزا واضحا بين الحياة العامة و الحياة الخاصة ، و بين عالم الشغل و الإنتاج ، و عالم المؤسسات السياسية - لتبرز بعد ذلك النظرية الماركسية في خضم صراعها مع التيار الليبرالي ، لتعطي للمفهوم أبعادا

---

(1)- أحمد شكر الصبيحي ، المرجع السابق ، ص 21 .

(2)- عبد الغفار شكر ، "نشأة و تطور المجتمع المدني : مكوناته و إطاره التنظيمي"، تشرين أول 2004 ،
<http://www.amanjordan.org/aman_studies/wmview.php?artID=682>

(*): نجحت الرأسمالية الأوربية بالفعل في أن تحقق هذا الهدف من خلال آليتين : آلية السيطرة المباشرة بواسطة جهاز الدولة و آلية الهيمنة الأيديولوجية و الثقافية من خلال منظمات اجتماعية غير حكومية يمارس فيها الأفراد نشاطا تطوعيا لحل مشاكلهم الفئوية و الاجتماعية و تحسين أوضاعهم الثقافية و الاقتصادية و المعيشية ... إلخ .

(3)- أحمد شكر الصبيحي ، المرجع نفسه ، ص 21 .

(**): فلاسفة الأنوار أو التنوير لم يتفقوا على استخدام واحد لمفهوم المجتمع المدني ، حيث نظر كل واحد إلى المجتمع المدني نظرة مغايرة ،ولكنهم في نهاية الأمر إعتبروا أن المجتمع المدني هو ذلك المجتمع الذي يقوم على القانون و المنفصل عن الدولة و ليس مرادفا لها أو جزءا منها . ومن أهم فلاسفة الأنوار " مونتسكيو ، توماس باين ، دافيد هيوم ، آدم فرغسون "

(4)- الحبيب الجنحاني ، **المجتمع المدني و أبعاده الفكرية** ، الطبعة الأولى ، دمشق : دارالفكر بدمشق ، 2003 ، ص 15 .

(5)-أحمد شكر الصبيحي ، المرجع نفسه .

جـديدة [1] . ففي القرن الثامن عشر عاد مفهوم المجتمع المدني إلى الاستخدام في الفلسفة السياسية ، و كان الاسهام الأكبر في هذا المجال للفيلسوف الألماني هيجل ، ثم بدرجة أقل كارل ماركس [2].

فقد كان المجتمع المدني لدى هيجل Hegel يمثل الحيز الاجتماعي و الأخلاقي الواقـع بـين العائلـة والدولة،فالمؤسسات المدنية تحتل موقعا وسطا بين مؤسسة العائلة من جهة ومؤسسة الـدولة من جهة ثانية[3] . وهذا يعني أن تشكيل المجتمع المدني يتم بعد بناء الدولة و هو في حاجة مستمرة إلى المراقبة الدائمة من طـرف الدولة [4] التي لها دورا مهما في تحقيق الوحدة داخل المجتمع في مقابل نفيه أن يكون للمجتمع المدني أي قدرة على تحقيق تماسكه دون أن تكسبه الدولة هذا التماسك .

يعتبر هيجل Hegel أول من تحدث بصراحة عن أن ثمة فصلا بين ما هو سياسي و ما هو مدني . ففي كتابه "فلسفة الحق " Philosophy of Right (1821) يميز هيجل Hegel بين المجتمع المدني و بـين الدولـة السياسية أو المجتمع السياسي ، فأدرج المجتمع المدني ما بين مؤسسات الدولـة ذات الـسـلطة ومـا بـين التجـاري –الاقتصادي القائم على أساس الربح ، وهذا كله من أجل أن يسعى المجتمع المدني لرفع المجتمـع الكلي إلى التنظيم و التوازن.و لذلك يلح هيجل على دور الدولة في مراقبة و ضبط جموح المجتمع المدني[5].

و بذا فمؤسسات المجتمع المدني بالنسبة لهيجل Hegel هي التي تحتل الفضاء بين الدولـة و العائلـة ، و هي مؤسسات تلبي حاجات الناس الاقتصادية و تؤدي مهام ضبط مساعي الناس لقـضاياهم و مـسائلهم الخاصة ، حيث ستظطر الدولة في نهاية الأمر لقيادة المجتمع المدني و التحكم فيه .

شكل المفهوم الهيغلي للمجتمع المدني عنصر جذب لمنظري الديمقراطية المعاصرين ، ويرجع هـذا إلى محاولته تأسيس مفهوم المجتمع المدني على سلسلة من الوسائط بين الفرد و الدولة من ناحية ، و إلى عدم التخلي نظريا عن البنى العضوية المشاركة التي لا يغترب فيها الأفراد عن الجماعة بل اعتبارها جزء لا يتجزأ من المجتمع المدني الحديث من الناحية الأخرى . ومن هنا تنبع أهمية التعاونية الأهلية الهيجلية في نظرية المجتمع المدني [6].

أما بالنسبة لكارل ماركس K.Marx (1818-1883) فقد استعمل مفهوم المجتمع المدني بمعان قريبة من الدلالات التي نجدها للمفهوم في نصوص هيجل Hegel. لقد كان ماركس Marx يعتبر مثل هيجل Hegel أن المجتمع المدني هو مجال تضارب و تصارع المصالح الاقتصادية حسب القيم البورجوازية ، وقد تخلى مـاركس Marx عن المفهوم و تحدث عن المجتمع البورجوازي . و في سياق نقده المثالية الهيغلية في مختلف مستوياتها فقد نظر إلى المجتمع المدني باعتباره الأساس الواقعي للدولة ، وقد شخصه في مجموع العلاقات الماديـة للأفـراد في

---

[1]- الحبيب الجنحاني ، المرجع السابق ، ص 30 .

[2]- عبد الله هوادف ، المرجع السابق ، ص 4 .

[3]- عمر برنوصي ، المرجع السابق .

[4]-أحمد شكر الصبيحي ، المرجع السابق ، ص ص 21، 22 .

[5]- عبد الله هوادف ، المرجع نفسه .

[6]- أحمد شكر الصبيحي ، المرجع نفسه ، ص 22 .

مرحلة محددة من مراحل تطور قوى الإنتاج[1] . بعبارة أخرى إن المجتمع المدني عنده هو مجال للصراع الطبقي ، و هو يشكل كل الحياة الاجتماعية قبل نشوء الدولة ، و يحدد المستوى السياسي أو الدولة بوصفه مستوى تطور العلاقات الاقتصادية [2] ، فهو القاعدة التي تحدد طبيعة البنية الفوقية بما فيها من دولة و نظم ثقافية و معتقدات .

وكعادته فإن ماركس Marx قد أخذ مفهوم المجتمع المدني عن أستاذه هيجل Hegel، ولكنه قلبه رأسا على عقب و أضفى عليه أبعادا و معاني جديدة مغايرة لتلك التي اكتسبها عند هيجل Hegel ، فقد عمد ماركس Marx إلى موضعة (Subjectivization) المفهوم و تعديله بما يخدم أغراضه النظرية . و لقد ذهب إلى أن مصير الدولة مرتبط بمصير كلا من الأسرة و المجتمع المدني ، فوجودها ليس هدفا في حد ذاته ، فالدولة السياسية لا تستطيع الاستمرار في و جودها بدون وجود الأساس الطبيعي للأسرة ، و الأساس الاصطناعي للمجتمع المدني ، فالدولة هي منتوج لهما و ليس العكس ، على خلاف هيجل Hegel الذي ذهب على أن الدولة هي المرحلة النهائية وأن الأسرة و المجتمع المدني يخلقان نفسيهما تلقائيا و يرتبطان بصورة ما بالدولة[3].

في هذا الإطار يقابل عزمي بشارة بين نظرية هيجل Hegel التي تقول باستيعاب الدولة للمجتمع المدني ، و نظرية ماركس Marx التي تقول بذوبان الدولة في المجتمع ، ليأتي برأيه المخالف لكليهما و الذي يؤكد على"الحاجة إلى الفصل بين الدولة و ما نسميه اليوم مجتمعا مدنيا من خلال و في سياق الديمقراطية"[4] .

و يبقى أن نشير قبل الانتقال إلى المقاربة الفلسفية و الفكرية الجادة لأنطونيو غرامشي Antonio Gramchi إلى مساهمة المفكر أليكسيس دي توكفيل Alexis De Tocqueville [5] الذي أشار في كتابه " الديمقراطية في أمريكا " (Democracy in America) (1840) إلى تلك السلسلة اللامتناهية من الجمعيات و النوادي التي ينضم إليها المواطنون بكل عفوية ، و ربط ضمان الحرية السياسية بالقوانين و العادات , أي الوضعية الأخلاقية و الفكرية للشعب . ومن هنا تبرز أهمية المدنية و أهمية المواطنة كمكانة قانونية باعتبارها مجموعة أدوار اجتماعية و مجموعة من الصفات الأخلاقية،وما انفك دي توكفيل De Tocqueville يعيد مقولة مفادها : لا بد للمجتمع من عين فاحصة و مستقلة ، هذه العين الفاحصة ليست سوى مجموعة متعددة من الجمعيات المدنية اليقضة القائمة على التنظيم الذاتي و هي بالضرورة اللازمة لتقوية الثورة الديمقراطية [*].

---

[1]- كمال عبد اللطيف ، المرجع السابق ، ص ص 76 ، 77 .

[2]- أحمد شكر الصبيحي ، المرجع السابق ، ص ص 22 ، 23 .

[3]- أحمد حسين حسن ، المرجع السابق ، ص ص 107 - 109 .

[4]- عزمي بشارة ،" مساهمة في نقد المجتمع المدني " ، < http://www.aafaq.org/fac2/19.htm >

[5]- نقلا عن : ستيفن ديلو ، **التفكير السياسي و النظرية السياسية و المجتمع المدني** ، الطبعة الأولى ، القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة ، 2003 ، ص ص 505 – 515 .

إن الشائع بالنسبة للدراسات و الأبحاث التي ظهرت فيما بعد الفكر الماركسي بخـصوص مفهـوم " التمع المدني "، قد سعت إلى الإجابة على الاشكالات الفلسفية والسياسية التي كانـت توجـه الـتفكير الماركسي، في محاولة لإعـطاء أبعاد تفسيرية جديدة للمفهوم ؛ وهذا بالضبط ما سيقوم بـه مجموعـة مـن الباحثين و المفكرين، و الذي يبـرز بقوة هو الفيلسوف والمفكر أنطونيو غرامشي (Antonio Gramchi) .

لقد خضع الفكر الماركسي عمـوما لتطوير جدي على يد الفيلسوف الإيطالي أنطونيـو غرامـشي (Antonio Gramshi) ، ولاسيما مفهومه للمجتمع المدني، الذي يعارض تنظيم ماركـس Marx ، إذ ينظـر إلى التمع المدني باعتباره جزء من البنية الفوقية، هذه البنية تنقسم بدورها إلى مجتمع مدني ومجتمع سياسـي . وظيفة الأول الهيمنة عـن طريق الثقافة والأيديولوجيا، ووظيفة الثاني السيطرة والإكراه [(1)]، وفي ذلك كانت دعوة إلى ضرورة تكوين منظمات اجتماعية ومهنية ونقابية وتعددية لهدف اجتماعي صريح يضع البناء الفوقي في حالة غير متنافرة مع البناء التحتي وإيجاد طريقة للتفاعل الحيوي المستمر بينهما. [(2)]

يشير مفهوم " التمع المـدني " في كتابات غرامشي Gramshi بصورة عامة إلى مجموع التنظيمـات الخاصة التي ترتبط بوظيفة الهيمنة (Hegemony) [(3)] ، فمقاربة مفهوم التمع المدني عند غرامشي تقوم علـى ضرورة فهم واستيعاب المفاهيم المرتبطة به (كالدولة ، و الهيمنة و الأيديولوجيا) .فالمؤكد في هذا التـصور المقدم من طرفه للمفهوم يؤكد على أن " التمع المدني " هو مجال للتنافس الأيـديولوجي . ومـن ثم يعتـبر غرامشي Gramshi " التمع المدني " ذلك الفضاء الذي يضم كل ما يسمى بالخاص من المنظمات كالنقابات والمدارس والجامعات والجمعيات الثقافية والكنائس ووسائل الإعلام والرأي العام..إلخ[(4)] .

لقد أعطى غرامشي Gramshi لمنظمات التمع المدني دورا مهما جدا في تمكـين طبقـة متـسيدة اقتصاديا من تحويل سيطرتا على مجتمعها إلى هيمنة أيديولوجية على مكونات التمع المدني بواسطة اسـتخدام

[(*)] : نظرا للاهتمام الكبير بالمنظمات المدنية سمي دي توكفيل بأب الحركة الجمعوية الحديثة ، حيث اعتبر أنه في غياب الحيز العام يمكن أن تكون المنظمات المدنية (Civil Organizations) كحل مؤقت ، قادرة على القيام بوظائف الضبط و المراقبة السياسية للاستبداد السلطوي للدولة ، علاوة على أدوار ووظائف اجتماعية جليلية .

- أنظر : أحمد حسين حسن ، المرجع نفسه ، ص ص 113 – 117 .

- عبد الباقي الهرماسي،"المجتمع المدني و الدولة في الممارسة السياسية الغربية من القرن التاسع عشر إلى اليوم- دراسة مقارنة - ،ورقة مقدمة إلى:**المجتمع المدني في الوطن العربي و دوره في تحقيق الديمقراطية** ، ط 1، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية 1992 ، ص ص 95 – 97 .

[(1)]- كمال عبد اللطاف: المرجع السابق، ص 78 ، نقلا عن :
Antonio GRAMSCI, **Gramsci dans le texte** , Paris: Editions Sociales , 1977 , PP 565- 566 .

[(2)]- محمد فهمي الشلالدة: " تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في الصمود" .
<http://www.amanjordan.org/aman-studies/wmview.php?ArtID=568>

[(3)]-كمال عبد اللطاف: المرجع السابق، ص 78 ، نقلا عن :
Luciano GRUPPI , " Le Concept D'hégémonie chez A.Gramsci " , **R . Dialectique** , no 4-5 (1976) , PP 44 – 54 .

[(4)]- نقلا عن : أحمد حسين حسن، المرجع نفسه ، ص 117، 119 .

المثقف العضوي أو الجمعي لإنتاج رأسمال رمزي مضاد، مستعينا في ذلك بما يسميه غرامشي Gramshi بحرب المواقع (Guerre de positions) . هذه الهيمنة إذا ما كتب لها النجاح فإنها ستسهل السيطرة على المجتمع السياسي وبالتالي على الدولة. [(1)]

وبالنسبة لنظريته العامة حول السلطة، نجد أن غرامشي Gramshi قد أشار إلى الازدواجية التي تميز سلوك الدولة تجاه المجتمع، وهي الازدواجية التي ستصبح كلاسيكية منذ صدور الدراسة الهامة لـ (لوي ألتوسير) في كتابه (الأيديولوجيا والأجهزة الأيديولوجية للدولة)، ففي هذا الكتاب سيبين ألتوسير كيف أن الدول في المجتمعات المعاصرة تفرض مشروعيتها بالإعتماد على آليات للعنف المادي من جهة أولى، وآليات للعنف الرمزي من جهة ثانية، وفي هذا المستوى الثاني يصبح للأيديولوجيا قيمة كبرى ودور محفز ودافع بالنسبة لكل تحول سياسي، لذلك سيتخذ مفهوم الأيديولوجيا عند غرامشي Gramshi معنى إيجابيا وليس سلبيا كما هو الشأن عند ماركس Marx . وهذا ما كان سببا في اهتمامه بمسألة الهيمنة (Hegemony) كاستراتيجية حتمية لكل مشروع يستهدف تغيير طبيعة الدولة وطبيعة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية.

وعلى كل حال يمكن القول بأن الرؤية الغرامشية للمجتمع المدني قد انطوت في تجلياتها المتعددة على محورين رئيسين هما:

1- نظرة غرامشي للمجتمع المدني على أنه بناء فوقي يمثل حلقة وصل ما بين البنية الإقتصادية والدولة، فقد كان المفهوم بالنسبة له كينونة منفصلة[(2)]، ومن أجل التوفيق بين الدولة والمجتمع خرج غرامشي Gramshi بمصطلح المنظومة السياسية في المجتمع، وهي منظومة تنصهر فيها وفق آلية براغماتية كل من الدولة ومنظمات المجتمع المدني. فمن ناحية تعمل الدولة على تعزيز مشروعيتها من خلال كسب رضا وود المجتمع المدني، ومن ناحية أخرى تعمل منظماته على تنفيذ أهدافها بشكل مستقل نسبيا عن الدولة، وفي حديثه عن هيئات المجتمع المدني ركز غرامشي Gramshi على كل من " العائلة، التنظيمات الإنتاجية الخاصة، النقابات، المؤسسات الدينية، المنشآت التعليمية والإعلامية، الأحزاب السياسية والبرلمان "[(3)].

2- تمييز غرامشي Gramshi بين المثقف التقليدي والمثقف العضوي والمهيمن، وكذلك ربطه لوظيفة المجتمع المدني بوظيفة " الهيمنة "(Hegemony)[(*)]، وهي وظيفة يتم القيام بها بواسطة المثقفين، وهذه يكون حدوثها في المجتمع بكيفية غير مباشرة.كما أن في المجتمع السياسي وظيفة أخرى هي وظيفة السيطرة المباشرة أو القيادة، وهي التي يكون التعبير عنها من خلال الدولة والسلطة القضائية [(4)] .

---

(1)-سلامة كيلة، مشكلات مفهوم المجتمع المدني – دعوة للتدقيق – .
<http://mowaten.org/pivot/civil-society/08-04/civil-soceity-13-08-001.htm>

(2)- عبد الله هوادف ، المرجع السابق ، ص 6.

(3)-كريم أبو حلاوة، **إشكالية مفهوم المجتمع المدني – النشأة، التطور، التجليات -** ، دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1998، ص 79 .

(*) - يعرف غرامشي الهيمنة(Hegemony) بأنها: " موقع في الصراع الإجتماعي، لأن في كل المجتمعات تقريبا توجد طبقة

كذلك في التراث الماركسي الجديد مع غرامشي Gramshi هناك دفاع صريح عن الفكرة الديمقراطية وعن التغيير المفتوح الذي تكون مؤسسات المجتمع المدني والهيمنة الثقافية طريقهُ، والذي قد يكون الإقتراع العام شكل خروجه إلى حيز الوجود كواقعة سياسية مؤسسية. [1]

3. المجتمع المدني في الفكر الغربي المعاصر :

عرف استعمال مفهوم المجتمع المدني نوعا من الجمود حتى فترة متأخرة من القرن العشرين، حيث انحصر تداوله في الأوساط العلمية والأكاديمية ثم ما لبث أن عاد بقوة إلى الظهور في السنوات الأخيرة وبالتحديد في الثلث الأخير من القرن العشرين.

إنه وفي خضم الحديث عن الإنبعاثة المعاصرة للمجتمع المدني سيتم التطرق إلى المراحل التي نشأ في ظلها المفهوم، وهي كما يلي:

المرحلة الأولى: تميزت هذه المرحلة بما يلي:

-الإنهيارات والإضطرابات التي شهدتها أوربا الشرقية بصفة عامة، والإتحاد السوفياتي (سابقا) بصفة خاصة مع نهاية السبعينات ، و هنا بدأ "المجتمع المدني" يفرض نفسه من جديد كأساسي لقيام الديمقراطية أو على الأقل كوسيلة للحد من استبداد الدولة في أوربا الشرقية والعالم الثالث [2].

-تحول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لأوربا الغربية تحولا دراماتيكيا أيام غرامشي Gramshi ، وبدأ بعد ذلك التفسير النظري لمفهوم المجتمع المدني من طرف أصحاب التوجه – المابعد غرامشي – يأخذ بعين الإعتبار جملة من العناصر الأساسية التي تم تطور المجتمع والفكر في الثلث الأخير من القرن العشرين.

-في ظل التحولات السياسية والاقتصادية، وفي ظل إعادة الهيكلة للاقتصاد الرأسمالي الأوربي، والدعوة إلى الفصل بين الدولة والمجتمع المدني، وتقليص الحاجة إلى الاعتماد على تدخل الدولة، وخلق نوع من الاتفاق الجديد بين أرباب العمل والعمال، وتوسيع أشكال التضامن الديمقراطي داخل المجتمع المدني نفسه، وبخاصة عندما ظهرت قبل عقدين مقولة : "دولة أقل، مجتمع مدني أكثر [3].

سائدة تمارس الهيمنة عبر المجتمع المدني والسيطرة عبر المجتمع السياسي " .

- انظر: أحمد حسين حسن، المرجع السابق، ص ص 117-120.

[4]- سعيد بن سعيد العلوي، المرجع السابق، ص 63.

[1]-عبد الإله بلقزيز، المناقشات على بحث سعيد بن سعيد العلوي، "نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي الحديث "، بحث مقدم إلى: **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**، الطبعة الأولى ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص ص 87، 88.

[2]-نادية خلفة، "مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية – دراسة تحليلية قانونية –"، جامعة باتنة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام (غير منشورة) ، 2002 – 2003 ، ص ص 65.

[3]-الحبيب الجنحاني، "المجتمع المدني بين النظرية والممارسة" **مجلة عالم الفكر**، العدد الثالث (يناير/مارس 1999)، ص ص 32-33.

[*] – موجات الدمقرطة هي مجموعة الانتقالات من أنظمة غير ديمقراطية إلى أنظمة ديمقراطية تحدث في فترة معينة ، و يفوق عددها الاتجاه المضاد في نفس الفترة . للتفاصيل أنظر :

- تغير الأوضاع في الثمانينات خاصة مع بروز ظاهرة الإرهاب، وحركات التطرف، والحـروب الطائفيـة والعرقية، والتحولات في العلاقات الدولية.

-التحولات الديمقراطية، أو كما سماها صمويل هنتنجتون S.Huntington " موجات الديمقراطيـة العالميـة"، خاصة الموجة الديمقراطية الثالثة (The Third Wave of Democratization) [*]، والتي بـدأت في منتـصف السبعينات (1974)، وشملت انهيار الديكتاتورية الشيوعية بدءا بالبرتغال (1974)، ونهاية بالمعسكـر الإشتراكي (1989) [1] .

- تمخض الجدل المعاصر بين أنصار النظرية الماركسية والنظرية الليبرالية، وظهور حركة قادها بعض المـثقفين أعادوا طرح التساؤل من جديد حول إشـكالية العلاقة بين "الدولة" و "المجتمع المدني"؟، وما هي أفضـل الظـروف الاجتماعية و السياسية التي تكفـل الحياة الاجتماعية و السياسيـة الجيدة للمواطنين[2] ؟.

وفي محاولة للإجابة على هذا التساؤل يتحدث كل من (باتشيك كورني) و(آدم ميشنيك) عن "المجتمع المدني الثاني"[*] كمجال عمل مستقل عن الدولة، وقادر على تنشيط المقاومة ضد أي نظام استبدادي، وبوصفه ساحة للتماسك والتضامن الحقيقي. فالدفاع عن المجتمع المدني حسب هؤلاء هو دفاع عن قيمتين أساسيتين لا تتجزءان همـا: الحياة الجمـعية والحرية الفردية، فكل فرد له الحق في أن يدخل أو يترك أية رابـطة مـن الروابط المختلفة [3] .

- ظهور الحركات الاجتماعية، وتأثير التحولات في الكتلة الاشتراكية.

و عموما فإن هذه المرحلة هي مرحلة طفرة المجتمع المدني إلى قطب قائم بذاته و مركز لقيادة و سلطة اجتماعية ، على مستوى التنظيم العالمي بشكل خاص . [4]

المرحلة الثانية (المجتمع المدني في ظل العولمة) :

لعل أهم نتائج التحول الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمع المعاصر، ما بات يعـرف بمفهـوم "العولمة"، حيث ارتبط الاستخدام المعاصر لمفهوم المجتمع المدني بشكل أساسي في بداية التسعينات بهذا المفهوم ،

---

(3)- -Sammuel P. HUNTINGTON , " How countries democratize " , **Politocal Science Quarterly**, vol 106, n°4,(Winter 1991-1992) . PP579-616 .

(2)-أحمد حسين حسن، المرجع السابق ، ص 125.

(*) - ويرد "روبرت.د.بوتنام" في مقال له في مجلة Journal of democracy المعنون بـ: "إعمال الديمقراطية"، بأن تفوق الحكومات الإقليمية يعود إلى قوة "المجتمع المدني"، ويلاحظ أنه: "إذا ضعف المجتمع ضعفت الدولة"، وهو بهذا يدافع عن فكرة "المجتمع المدني الأول". وربما يتضح الآن قدر من التناقض بين "المجتمع المدني الأول" و "المجتمع المدني الثاني"، إذ بينما يبرز الأول التأثيرات الإيجابية التي تتبع الإنضمام إلى الجمعيات لإدارة شؤون النظام، فإن الثاني يؤكد على أهمية التجمعات المدنية كقوة موازية للدولة.

أنظر: مايكل و.فولي، بوب إدواردز، "مفارقات المجتمع المدني"، **مجلة الثقافة العالمية**، العدد 86 (يناير- فبراير 1988)، ص ص 7-12.

(3)-أحمد حسين حسن , المرجع نفسه ، ص 125.

(4)-عبد الله هوادف ، المرجع السابق ، ص 7.

وذلك حينما شكل المجتمع المدني قطبا قائما بذاته ومركزا لقيادة وسلطة اجتماعية على مستوى التنظيم المحلي والعالمي موازاة مع ما فرضته العولمة . فأصبح المجتمع المدني مكونا أساسيا من المكونات المفاهيمية لظاهرة العولمة، و هو يبرز بشكل أساسي في مجالين اثنين :

- في النقاشات الدائرة حول التمكين للديمقراطية و " الحكم الراشد " في العالم غير الديمقراطي ، و دوره في تعزيز حقوق الإنسان و القيم الديمقراطية على المستوى القطري و العالمي .
- عند الحديث عن " التنمية " باعتباره أحد أعمدتها ، و باعتباره المجال الذي يتيح إشراك المواطنين في عملياتها .

هكذا ، وفي ظل ما يشهده العالم من عولمة لقضايا ومشكلات ومفاهيم عديدة مثل: البيئة ، وحقوق الإنسان، وصراع الحضارات ...[1] وفي ظل طرح إشكالية ما بعد الحداثة وتأثيرها المباشر في مفهوم المجتمع المدني عبر إعادة هيكلة أدواره، و تفعيل تكويناته بما يتجاوز أدواره التقليدية السابقة ، برز تعبير "المجتمع المدني العالمي " مثله مثل تعبير "المجتمع المدني" في سياق هذه التحولات، والتي رافقت خطاب العولمة في ظل تبلور ثلاثة عناصر أساسية هي:

- الثقافة المدنية العالمية.
- النسق الإتصالي الحديث والأطر والأوعية التنظيمية الجديدة.
- هوامش الاقتصاد والتمويل الضرورية لتفعيل مختلف صور النشاط الذي يميز ممارسة الروابط والهيئات والإتحادات والشبكات المدنية العالمية لنشاطها عبر الحدود [2] .

ومن هنا جاء تعريف المجتمع المدني العالمي (Global Civil Society) على أنه: " مجتمع المؤسسات التي تتم وتناقش وتطرح قيما وقضايا ذات سمة عالمية كحقوق الإنسان ، والسلام، والعدالة، والتنمية، والبيئة، ودعم الديمقراطية ... ويشمل الجمعيات والروابط والنقابات والهيئات المهنية والمجالس النيابية والمنتديات الفكرية والشبكات الإتصالية ... الخ"[3].

هذا المفهوم الجديد الذي لم يسلم مثله مثل العديد من المفاهيم من النقد ، خاصة في ظل الإشكاليات التي بات يحملها، وغموض صفة العالمي وغياب الأطر والمحددات العلمية للمفهوم [4].

هكذا تنامى دور منظمات المجتمع المدني في التأثير على مجريات الأحداث على المستوى العالمي[1] ، وصنع القرارات على المستوى الداخلي والخارجي في العديد من الدول، فأصبحت تشكل فاعلا رئيسيا جديدا في العلاقات الدولية.

---

[1]- نادية خلفة، المرجع السابق، ص 44.

[2]- محمد السيد سعيد، "المجتمع المدني العالمي ... الصعوبات والتحديات"، http://www.Islamonline.net/arabic/mafaheem/2004/04/article01.shtml

[3]-محمد السيد سعيد ،المرجع نفسه.

[4]- John KEANE , "Global Civil Society", < http://www.lse.ac.uk/depts/global/yearbook/Keane.htm>

حيث أعطتها الأمم المتحدة مجالا واسعا لتضطلع بأدوار مهمة في الساحة الدولية، وتكرس هذا الدور الكبير في مشاركة المنظمات غير الحكومية (ONG) في جميع أنشطة الأمم المتحدة ودورات المؤتمرات الكبرى التي تنظمها، وهذا ما سنبينه من خلال الجدول رقم (01) التالي: [2]

الجدول رقم (01) : عدد المشاركين من المنظمات غير الحكومية في مؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى .

السنة	مكان انعقاد المؤتمر	موضوع المؤتمر	عدد المنظمات غير الحكومية الجديدة المعتمدة	عدد المشتركين في المنتديات الموازية للمنظمات غير الحكومية
1968	طهران	حقوق الإنسان	57	لا أحد
1972	ستوكهولم	البيئة البشرية	300	غير معروف
1975	المكسيك العاصمة	السنة الدولية للمرأة	114	6000
1985	نيروبي	نهاية عقد المرأة	163	13500
1992	ريو دي جانيرو	البيئة والتنمية	1378	18000
1993	فيينا	حقوق الإنسان	841	حوالي 1000
1994	القاهرة	السكان والتنمية	934	؟
1995	كوبنهاغن	التنمية الإجتماعية	1138	حوالي 30000
1995	بيجين	المؤتمر العالمي الرابع معني بالمرأة	2600	300000
2001	دوريان	العنصرية	1290	حوالي 15000
2002	مونتيري	تمويل التنمية	107	؟
2002	جوهانسبورغ	التنمية المستدامة	737	35000

المصدر: كلارك وآخرون 1998، **عدد المشاركين من المنظمات غير الحكومية في مؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى**، الأمانة العامة للأمم المتحدة، 25 أيار - مايو 2001، فوستر 2002.

لقد أصبح دور التمع المدني – ومن خلال هذا الجدول – ملحا على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، وأصبحت مشاركته ضرورية وأساسية، خاصة مع بروز مفاهيم وتطور أخرى خلال العقود

---

[1]-زياد عبد الصمد، "المجتمع المدني وتحديات التنمية والديمقراطية في عالم متغير"، بحث مقدم إلى مؤتمر: **المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي**، بيروت: 18-20 نيسان/أفريل 2004، ص 149.

[2]-الأمم المتحدة، "تطور مشاركة المجتمع المدني في أنشطة الأمم المتحدة".

< http://www.un.org/arabic/roform/pane1/hlp9-2html >

الأخيرة، مثل "المواطنة العالمية" و"الحق في التنمية" (droit de développement)[1] . فأخذت المنظمات المدنية تلعب أدوارا متعددة بدءا بتقديم الخدمات والمساعدات الإنسانية وصولا إلى الضغط والتأثير في السياسات العامة ورفع الوعي وبناء القدرات.

من هنا: فإنه ورغم استطاعتنا بالقول بأهمية الدور الذي يمكن أن يقوم به المجتمع المدني ، والذي اتخذ منعرجا جديدا اليوم في الغرب بعد طرح إشكالية ما بعد الحداثة وانصهار الهويات والثقافات في ثقافة كونية، إلا أنه وكما قال مايكل فالزر Walzer : "ليس هناك مفر من السلطة والإكراه، وليس هناك مجـال لاختيـار المجتـمع المـدني وحده ..."[2] ، فالمجتمع المدني الديمقراطي يبدو بحاجة إلى دولة ديمقراطية، ويبدو أن المجتمع المدني القوي يحتاج إلى دولة قوية مستجيبة، وربما تتوقف قوة الديمقراطية واستجابتها على طبيعة مجتمعها المدني، كما يقول " بوتنام " مما يعزز الأداء الديمقراطي ويعزز قوة الدولة.

ثانيا: مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر :

إن الحديث عن مفهوم "المجتمع المدني" في خبرته العربية لا يمكن بحال عزله عن السياق التاريخي الذي نشأ فيه، ونقصد بالسياق التاريخي هنا: نشأة المفهوم داخل التشكيل الحضاري العربي باعتبار المفهـوم بلفظـه والدلالات التي يحملها والمضمون الذي يحدده قد نشأ وتطور داخل هذا التشكيل بواقعه و صراعاته الاجتماعية والفكرية، ومحددات بنائه الداخلية والخارجية.

لكن و قبل التعرض إلى مفهوم المجتمع المدني وتعريفاته التي راجت في الخطاب العربي المعاصر، لا بد من التأكيد على وجود مجموعة من الصعوبات والمشاكل التي تواجه الباحث عند تعامله مع مفهوم المجتمع المـدني، منهـا:[3]

1. ضعف التأصيل النظري لمفهوم المجتمع المدني.
2. الاختلاف في تكييف طبيعة مفهوم المجتمع المدني، وانعدام التحديدات الدقيقة للمصطلحات عند تكييفـه، ومن ثم عدم ثبات المعنى، ويعود ذلك إلى ثلاثة أسباب:

- جدة استخدام هذا المصطلح، وافتقار مستخدميه أنفسهم لمعرفة جميع المعاني والسياقات التي ارتبط بها.
- التبدل السريع في المضمون النظري للمصطلح الناجم عن تبدل الترجمة العملية السريعة أيضا للمجتمع العربي.
- استخدام " المجتـمع المدني" ارتبط ارتـباطا كبيرا في مجتمعاتنا الراهنة بالمـجال الـسياسي ،

---

[1]-زياد عبد الصمد، المرجع السابق، ص 150.

[2]- مايكل و.فولي، بوب إدواردز، المرجع السابق، ص 18.

[3]-حسنين توفيق إبراهيم "بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية"، بحث مقدم إلى: **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص ص 684-688.

العقائـدي و العملي. [1]

3. المواقف المتباينة بشأن وجود المجتمع المدني من عدمه في الوطن العربي، ويمكن في هذا المقام التمييـز بـين موقفين:

الأول: يقول بوجود المجتمع المدني في الوطن العربي مع بعض التحفظات.

الثاني: يقول بعدم وجود المجتمع المدني في الخبرة والفكر العربيين ، وحججهم في ذلك ما يلي :

- رفض مفهوم المجتمع المدني بمعناه الحديث لأنه مرتبط أساسا بتجربة اجتماعية مغايرة، هي تجربة المجتمع الغربي الصناعي الرأسمالي، الذي عرف مجموعة من التحولات والمظاهر لم يعرفها الواقع العربي، وبالتـالي فمن الصعب الحديث عن قيام مجتمع مدني عربي على النحو الموجود في النسق الغربي[2] .

- النشأة الخارجية للدول العربية [3]، وعدم تأسس دولة حديثة ملتحمة بمجتمعها، كمـا أن تفكـك أواصر المجتمع التقليدي لم يعقبه تكون مجتمع مدني حقيقي، يكون بمثابة الأساس الاجتماعي للدولة والركيـزة الأساسية للديمقراطية، وهكذا لم تتحقق في الوطن العربي لا دولة القانون والمؤسسات من ناحية، ولا المجتمـع المدني الحقيقي من ناحية أخرى [4] .

- التلازم التاريخي بين الدولة ومؤسسات المجتمع في بعض الأقطار العربية، فهو ميزة مـن ميـزات دول المغرب العربي (كالجزائر). على هذا، لن يكون من الممكن استخدام المفهوم بصورة عملية والاستفادة منه في التحليل النظري للمجتمع العربي من دون تحريره من اختلاطات ثلاث:

الاختلاط الأول: هو الذي يجعل من المجتمع نقيضا للسلطة.

الاختلاط الثاني: نابع من مطابقة مفهوم المجتمع المدني مع مفهوم الشأن الخاص المتعلق بالفرد وحياته الشخصية مقابل الشأن العام والدولة التي تتم بالأمور الوطنية، حيث يعتبر هذا التوجه أن المجتمع المدني الذي يقوم على الفردية و الديمقراطية ، هو ضد الواقع في الدول العربية القائمة على المصلحة العامة التي تسيطر على توجيههـا الدولة لا الأفراد . بإختصار فإن هذا التوجه يرى بعدم مطابقة المفهوم مع الشأن العام .

الاختلاط الثالث : من بين أكثر الإختلاطات انتشارا في الخطاب العربي المعاصر، والتي تستدعي التوقف عندها تحليليا، ومن أبرزها مقوله "المجتمع الأهلي" ووضع "المجتمع المدني"مقابلا له. ومصدر هذه المحاولة توظيف هذا المفهوم توظيفا سياسيا في وجه التيارات أو الحركات التي ينظر إليها كتيارات أو حركـات حاملـة للقـيم

---

[1]- برهان غليون:"بناء المجتمع المدني العربي: دور العوامل الداخلية والخارجية"، **المستقبل العربي**، عدد 158 (نيسان 1992)، ص 105.

[2]-أحمد حسين حسن، المرجع السابق، ص 127.

[3]-حيدر إبراهيم علي:"الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي" بحث مقدم إلى ندوة: **المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي**، بيروت: 18-20 نيسان 2004، ص 49.

[4]-حسنين توفيق إبراهيم، المرجع السابق، ص 687.

التقليدية، وفي هذه الحالة يكون المجتمع المدني مطابقا للتنظيمات و البنى الحديثة من حزبية ونقابية وتنظيمات نسائية، ويستخدم في هذا السياق كآلة حرب ضد بنى المجتمع القديمة (الدينية أو القبلية). [1](*).

ففي الوقت الذي يرى فيه البعض أن مصطلح "المجتمع الأهلي" مرادفا مناسبا لمصطلح "المجتمع المدني" معللين ذلك بمبررات يركز معظمها على استحالة إعادة إنتاج المجتمع المدني الغربي في الوطن العربي، "وأن الجمعيات والنقابات والتكوينات العشائرية والقبلية والطائفية والعائلية جميعها من ميدان المجتمع المدني، ومن ثم فلا مجال للتمييز بين المفهومين. إذ بالرغم لما يمكن أن يقدمه هذا التمييز من وسيلة لإنكار شرعية وجود التكوينات والعادات والقيم القبلية أو الطائفية، فإنه يحول دون فهم طبيعة القوى الفعلية التي تحرك المجتمع المدني. في نفس الوقت رأى آخرون عكس ذلك واعتبروا المصطلح مرادفا غير مناسبا للمجتمع المدني خاصة وأنه يحمل مكونات قرابية تقليدية [2] .

وعليه فقد تم تبني مصطلح المجتمع المدني في هذه الدراسة، بناء على ما اقترحه كل من " وجيه كوثراني" و"صادق جلال العظم"[3] واللذان حصرا استخدام مصطلح "المجتمع المدني" بالعصر الحديث، ومصطلح "المجتمع الأهلي" بالعصور السابقة , ولأنه الأكثر تداولا – كمفهوم - في الأوساط العلمية حاليا .

بناء على ما سبق فإننا نستخلص أن الاستعمال الشائع لمفهوم "المجتمع المدني" في الوطن العربي، يطرح في تحديدات متباينة بنية ومضمونا. ففي إطار البنية يذهب بعض الكتاب إلى جعل المفهوم مفتوحا ليتضمن بنى ومؤسسات تقليدية وحديثة، ويعرف على أنه: "مجموعة المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزا وسيطا بين العائلة باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البناء الاجتماعي والنظام القيمي في المجتمع من ناحية، والدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخرى"[4]. بمعنى أن المجال المدني يعتمد على الدولة حتى في القيام بوظائفه الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية ، التي لا يستقيم أداؤها من دون القوانين التنظيمية التي تضعها الدولة ، و هذا الطرح متأثر بالمفهوم الهيغلي -كما رأيناه سابقا- الذي يركز على اعتبار المجتمع المدني ينشأ في وجود الدولة التي تنظم وظائفه و تحدد آلياته .

---

(1)-أحمد شكر الصبيحي، المرجع السابق، ص 27.

(*)-للتمييز بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي، أنظر:

- عزيغوار حداد، "نحو مجتمع مدني"، بحث مقدم إلى: **المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي**، بيروت: 18-20 نيسان/أفريل2004، ص ص23-24.

- كريم أبو حلاوة، "إعادة الإعتبار لمفهوم المجتمع المدني"، المرجع السابق، ص ص 13-15.

(2)- حسنين توفيق إبراهيم ، المرجع السابق ، ص ص 163 ، 164 .

(3)- ياسن بوعلي، "المثقفون العرب من سلطة الدولة إلى المجتمع المدني"، **مجلة عالم الفكر**، العدد الثالث (يناير/مارس 1999)، ص 47.

(4)-أحمد شكر الصبيحي، المرجع نفسه ، ص 29.

وهناك من يحصر المفهوم بالبنى الحديثة، أي قرين الحداثة، وفي هذه الحالـة يعـرف بأنـه: "مجمـل التنظيمات غير الإرثية وغير الحكومية التي تنشأ لخدمة المصالح أو المبادئ المشتركة لأعضائها" وبأنه كـذلك: "المجتمع الذي تنتظم فيه العلاقات بين أفراده على أساس الديمقراطية".(1)

بين هذين الإتجاهين يبرز اتجاه آخر يعتبر المجتمع المدني في مواجهة الدولة وكابحا لسلطتها،وهذا التفسير أقرب إلى المفهوم الغرامشي للمجتمع المدني كفضاء للتنافس الأيديولوجي من أجل الهيمنة.هذا يعني أن تنـامي دور المجتمع المدني لا ينطلق من كونه يعبر عن مؤسسات تنشأ في هذا المجتمع أو ذاك، بل كرؤية تتعلق بمشروع للتحديث مشروع لتجاوز إشكاليات الأنظمة السياسية العربية الملازمة لنشأة الدولة القطرية العربية (2).

المطلب الثاني: تعريف المجتمع المدني وخصائصه .

على الرغم من شيوع مفهوم " المجتمع المدني " في الأدبيات الغربية و العربية إلا أن هناك تفاوتـا في تحديد العناصر و القوى التي يتشكل منها ، حيث لم يتم الاتفاق على تعريف محدد و دقيق لهـذا المفهـوم و خصائصه . حيث اتجه الباحثون إلى استخدام مفاهيم متباينة في الإشارة إلى دلالة مفهوم المجتمع المدني نفسه أو بعض جوانبه ومكوناته .

أولا: إشكالية التعريف .

من الناحية العلمية توجد صعوبة في إيجاد تعريف جامع مانع ومتفق عليه بين جمهور الباحثين والمحللين حول مفهوم المجتمع المدني، وهو شيء على كل حال ليس بالغريب على مفاهيم العلوم الإنسانية، ولكن رغم ذلك بالإمكان وضع تعريفات إجرائية تتضمن جملة من المؤثرات التي تحظى بشبه اتفاق بين أولئك البـاحثين والمحللين ولعل من بين أهم هذه التعريفات تلك التي عرفت المجتمع المدني على أنه:

1. "مختلف التنظيمات والهيئات التطوعية التي تنشأ بمقتضى الإرادة الحرة لأعضائها بقصد حمايـة مـصالحهم والدفاع عنها، ومنها على سبيل المثال: الأحزاب السياسية، التنظيمات النقابية، الإتحادات المهنية، جماعات المصالح، الجمعيات الأهلية".(3)
2. "مجموعة المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزا وسيطا بين العائلة باعتبارها الوحدة الأساسـية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي والنظام القيمي في المجتمع من ناحية، وبين الدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخرى".(4)
3. هناك من يعرفه على أنه: "الحيز أو المجال العام المتكون من مجموعة المنظمات غير الربحية أو غير الحكومية،

---

(1)-أحمد شكر الصبيحي، المرجع السابق، ص 29.

(2)-المرجع نفسه، ص 30.

(3)-حسنين توفيق إبراهيم، "التطور الديمقراطي في الوطن العربي – قضايا وإشكاليات-"، **مجلة السياسة الدولية**،العـدد 142، (أكتوبر 2000)، ص 22.

(4)-عز الدين اللواج، المرجع السابق.

وهي كل منظمة لم تنشأ بواسطة الدولة ولا توجه مباشرة من قبلها، ولديها أهداف اجتماعية ونشاط يخدم غرض الجماعة كما يخدم المجتمع عموما." [1]

4. "مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف." [2]

5. "المجتمع المدني هو مجتمع مستقل إلى حد كبير عن إشراف الدولة المباشر، فهو يتميز بالاستقلالية والتنظيم التلقائي وروح المبادرة الفردية والجماعية، والعمل التطوعي، والحماسة من أجل خدمة المصلحة العامة، والدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة. ورغم أنه يعلي من شأن الفرد إلا أنه ليس مجتمع الفردية بل على العكس مجتمع التضامن عبر شبكة واسعة من المؤسسات." [3]

6. "المجتمع المدني هو مختلف الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية والحقوقية التي تنتظم في إطارها شبكة معقدة من التفاعلات والعلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع، التي تحدث بصورة ديناميكية ومستمرة من خلال مجموعة المؤسسات التي تنشأ طواعية وتعمل باستقلال عن الدولة." [4]

7. "هو مجموعة التنظيمات الاجتماعية الطوعية التي لا ترتبط بالجهاز الحكومي، وهذه التنظيمات هي وسائط بين المجتمع والسلطة، ومن مهماتا: بلورة المصالح – الوساطة – الضغط، ولها أهداف أساسية ثلاثة: الديمقراطية – التنمية – والمناعة، بفضل ثقافة إنسانية جامعة تتخطى الإنقسامات السياسية." [5]

8. " المجتمع المدني هو مجموع المؤسسات السياسية والاقتصادية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة منها أغراض سياسية، كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة، والارتفاع بمستوى المهنة والتعبير عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي وفقا لاتجاهات أعضاء كل جمعية، ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحيق التنمية. وبالتالي يمكن القول إن العناصر البارزة لمؤسسات المجتمع المدني هي: الأحزاب السياسية، النقابات العمالية، الإتحادات المهنية، الجمعيات

---

[1]- هيثم مناع، **الإمعان في حقوق الإنسان – موسوعة علمية مختصرة -** ، الطبعة الأولى؛ سورية: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ص 433.

[2]- محمد زاهي المغيربي، "الدولة والمجتمع المدني في ليبيا"، المرجع السابق.

[3]- الحبيب الجنحاني، المرجع السابق، ص 36.

[4]- عمر جمعة عمران العبيدي، "دور المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية"، <http://www.annabaa.org/nbahome/nba72/Door.htm>

[5]- عيسى نهوند القادري، "المجتمع المدني حقل مناورة باسم الرأي العام"، بحث مقدم إلى ندوة: **المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي**، بيروت: 18-20 نيسان/أفريل 2004، ص 79.

الثقافية والاجتماعية." [1]

في ضوء ما تقدم، وعلى الرغم من تعدد المساهمات في صياغة مفهوم للمجتمع المدني فإن ذلك لا يمنع من وجوب توافر حد أدنى من العناصر المتفق عليها من قبل أغلب مستخدمي هذا المفهـوم، والـتي تـشكل مجموعة من المقومات والأركان ينطوي عليها مفهوم المجتمع المدني وهي كالتالي[2]:

- **الفعل الإرادي الحر (الطوعي)**: فالمجتمع المدني يتكون بالإرادة الحرة، ولذلك فهو يختلف عن "الجماعـات القرابية" مثل الأسرة والعشيرة والقبيلة،والتي لا دخل للفرد في اختيار عضويتها، فهي مفروضة عليه بحكم المولد أو الإرث.وتشير فكرة الطوعية هذه إلى مجموعة الظواهر المهمة في تكوين التشكيلات الاجتماعية المختلفة.

- **التنظيم الجماعي (المؤسسية):** فالمجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات، كل تنظيم فيها يـضم أفـرادا أو أعضاء اختاروا عضويته بمحض إرادتهم الحرة، ولكن بشروط يتم التراضي بشأنها أو قبولها ممن يؤسسون التنظيم أو ينضمون إليه فيما بعد، وهذا ما يميزه عن "المجتمع التقليدي العام بمفهومه الكلاسيكي"، وهذا ما يشير إلى فكرة "المؤسسية" التي تطال مجمل الحياة الحضارية تقريبا .

- **الركن الأخلاقي والسلوكي**: ينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخـرين، وعلـى حـق الآخرين في أن يكونوا منظمات مجتمع مدني تحقق وتحمي وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية، والالتـزام في إدارة الخلاف داخل وبين مؤسسات المجتمع المدني، وبينها وبين الدولة بالوسائل الـسلمية، وفي ضـوء قـيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي.

بالإضافة إلى هذه المقومات والتي يتفق عليها أغلب الباحثين يضيف الباحث "عبد الغفار شكر" العنصر الرابع وهو: عدم السعي للوصول إلى السلطة، فيقول: "رغم أن مؤسسات المجتمع المدني لا تسعى للوصول إلى السلطة فإنها تقوم بدور سياسي بالفعل، لأنها تقوم بتنمية ثقافة الحقوق وثقافة المشاركة بما يدعم قيم التحـول الديمقراطي الحقيقي وهي قيم المحاسبة والمساءلة، فضلا عن قيامها بدور أساسي في تربية المواطنين وتدريبـهم عمليا وإكسابهم خبرة الممارسة الديمقراطية." [3]

و بناء على ما سبق يمكن القول : " أن المجتمع المدني يتكون من بنية مؤسسية /تنظيمية تظم مؤسساته و تنظيماته ، و يستند على بنية قيمية / ثقافية تجسد القيم السالفة الذكر ، و إلى بنية اقتـصادية / اجتماعيـة ترتبط بدرجة التطور الاقتصادي و الاجتماعي في الدولة ، و بطبيعة القوى و التكوينات الاجتماعيـة فيهـا ، كما يستند إلى بنية سياسية / قانونية تمثل الإطار السياسي و القانوني للمجتمع المدني و الدولة معا . [4]

---

[1]-سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل، "المجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسة الإجتماعية المعاصرة"، بحث مقدم إلى: **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص 292.

[2]-أماني قنديل، "تطور المجتمع المدني ي مصر"، **مجلة عالم الفكر**، العدد الثالث (يناير/ مارس 1999)، ص ص 99، 100.

[3]-عبد الغفار شكر، "أثر السلطوية على المجتمع المدني – الجزء الأول" ، <http://www.rezgar.com/m.asp?i=459>

[4]- حسنين توفيق إبراهيم ، **النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها** ، المرجع السابق ، ص 162 .

ثانيا: خصائص المجتمع المدني .

تعتبر المؤسسية من أهم المعايير التي من خلالها يمكن قياس ومعرفة درجة فاعلية المؤسسات والتنظيمات، وتتحدد مؤسسية أي نسق في ضوء أربعة معايير يمكن استخدامها للحكم على مدى التطور المؤسسي الذي بلغته مؤسسة أو منظمة ما،والتي حددها صمويل هنتنجتون S.Huntington في العناصر التالية: القدرة على التكيف مقابل الجمود، الاستقلال في مقابل التبعية والخضوع، والتعقد في مقابل الضعف التنظيمي، والتجانس في مقابل الانقسام[1]. هذه المعايير يمكن من خلالها دراسة خصائص المجتمع المدني:

1. **القدرة على التكيف**: يقصد بذلك قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات في البيئة التي تعمل من خلالها، إذ كلما كانت المؤسسة قادرة على التكيف كانت أكثر فاعلية، لأن الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها وربما القضاء عليها وثمة أنواع للتكيف هي:

- **التكيف الزمني**: يقصد به الإستمرار لفترة طويلة من الزمن.
- **التكيف الجيلي**: يقصد به قدرة المؤسسة على الإستمرار مع تعاقب الأجيال من الزعماء على قيادتها.
- **التكيف الوظيفي:**ويقصد به قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات في أنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة.

2- **الاستقلال:**يقصد به ألا تكون المؤسسة خاضعة أو تابعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد

التعقد:يقصد بذلك تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل المؤسسة بمعنى تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية ووجود مستويات تراتبية داخليةوانتشارها الجغرافي على أوسع نطاق داخل المجتمع الذي تمارس نشاطها خلاله.

3- **التجانس:** بمعنى عدم وجود صراعات داخل المؤسسة تؤثر في ممارستها لنشاطها، فكلما كانت طريقة حل الصراع سلمية كان هذا دليلا على تطور المؤسسة والعكس صحيح. والمجتمع المدني لا يتسم بالضرورة بالتجانس، بل قد يكون بمثابة ساحة للتنافس والاختلاف ، ومع هذا كلما تزايدت أنماط العلاقة القائمة على أسس التعاون والتنافس على حساب الصراع، أعتبر ذلك مؤشرا على حيوية هذا المجتمع.

إنه وعند القيام بعملية إسقاط لهذه المعايير الأربعة على مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر والتي تحمل نفس مقومات وسمات المجتمع المدني العربي إلى حد بعيد، فإننا نتبين الخصائص العامة للمجتمع المدني الجزائري كما حددها "محمد صفي الدين خربوش":

1. المرحلية وعدم القدرة على الاستمرار أو البقاء، وارتباطها برجل واحد (الكاريزمية).
2. التبعية للسلطة وعدم الاستقلالية (استقلالية النشأة والتأسيس والحل، والاستقلالية المالية).
3. بساطة البنية التنظيمية والتركز في المناطق الحضرية والمدن الكبرى دون الأقاليم والمناطق الريفية.
4. عدم التجانس وكثرة الصراعات الداخلية لأسباب شخصية [2] .

المبحث الثاني: الضوابط البنائية – الوظيفية للمجتمع المدني والعوامل المؤثرة فيه.

---

[1] ـ أحمد شكر الصبيحي، المرجع السابق، ص ص 32- 37.

[2]- محمد صفي الدين خربوش، **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**، المرجع السابق، ص ص 720، 721.

ستحاول الدراسة في هذا المبحث وكمرحلة أولى أن تتطرق إلى أهم الأسس والمرتكزات التي يقوم عليها بناء مفهوم المجتمع المدني وتكونه, والتي ترتبط ارتباطا مباشرا بتحديد قوته ومقومات فاعليته, ومن ثم تحديد أهم الوظائف والأدوار التي يقوم بها المجتمع المدني في إطار العمل على إظهار دلالية المفهوم وأهميته عمليا.

مع محاولة تحديد أهم العوامل المؤثرة في تكوين بنية مفهوم المجتمع المدني ومؤسساته على المستوى الداخلي والخارجي, مع العمل على إبراز ماهية الجدل حول مجموعة من الإشكاليات المتعلقة بعلاقة المجتمع المدني بالدولة والذي لا يمكن فهمه كحقيقة تجريبية- أي في الواقع – بفصله عن الدولة, وأيضا علاقة المجتمع المدني بالديمقراطية, حيث سيتم تحديد أسلوب ونطاق الدور الذي يلعبه من خلال وظائفه وأدواره تلك في العملية الديمقراطية.

المطلب الأول: أسس بناء المجتمع المدني ووظائفه .

يقوم المجتمع المدني على مجموعة من الأسس و المتطلبات لبنائه ، و التي تعتبر معايير تستند إليها تنظيماته لأداء و ظائف أساسية في المجتمع ، تتوسط من خلالها العلاقة بين المواطن و الدولة ، و تقوم بدورها في تنظيم هذه العلاقة و إدارتها بطريقة سليمة و منظمة .

أولا:أسس بناء المجتمع المدني.

إن هناك عدة أسس لتكون المجتمع المدني تتمثل في ما يلي:

1-الأساس الاقتصادي: ويتضمن مدى تحقيق درجة من التطور الاقتصادي والاجتماعي, وذلك استنادا إلى نظام اقتصادي يرتكز على الدور الأكبر للقطاع الخاص والمبادرات الفردية, ويسمح للأفراد بإشباع حاجاتهم الأساسية , فوجود مستوى متطور في المجال الاقتصادي يسمح لمنظمات المجتمع المدني بالعمل بأكثر فاعلية و بعيدا عن سيطرة أو توجيه الدولة ، وذلك لأن تدخل الدولة في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي يقلص من إمكانية تبلور المجتمع المدني المستقل عن الدولة [*] . و هكذا يتوجه إهتمام هذه المنظمات إلى تغيير الواقع الاجتماعي و الاقتصادي هيكليا ؛ و في هذا الإطار ترتبط بنيويا بالتنمية – أي التنمية بالمشاركة –[1] .

2- الأساس السياسي: ويقصد به الصيغة السياسية التي لا يتحقق وجود المجتمع المدني إلا في ظلها وتسمح في مختلف قوى المجتمع بالتعبير عن مصالحها وآرائها بطريقة سليمة ومنتظمة. وتعتبر الديمقراطية أنسب صيغة سياسية لتنامي المجتمع المدني فهي تقوم على معايير وقيم التعدد السياسي والفكري. وإدارة الصراع بالطرق السلمية, وهذا هو نفس الأساس المعياري للمجتمع المدني[2], فمتى قويت و تدعمت قوى ومؤسسات المجتمع المدني

(*)- للمزيد حول دور الأساس الاقتصادي ، أنظر :
- ستيفن ديلو ، المرجع السابق ، ص ص 79-84 ,

(1) – كليب سعد كليب ، "دور المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية في البلدان العربية" ، و رقة مقدمة إلى : الملتقى الدولي الثامن حول : **المجتمع المدني و دوره في تنمية الدولة** ، الجزائر : جامعة أدرار ، أيام 20- 22 نوفمبر 2005 ، ص 9 ..

(2)-عبد الغفار شكر ، " الادارة السلمية للصراع جوهر مفهوم المجتمع المدني"،
<http://www.al-watan.com/data/200506/Index.asp?page=D1aw1.htm>

فإنا تساهم في تثبيت الديمقراطية كنظام للحكم, فهو بمثابة الأرضية التي ترتكز عليـا الـصيغة الديمقراطيـة ومؤسساتا وعـلاقاتا. [1]

3- الأساس الأيديولوجي: ويتضمن مختلف القيم والأفكار والأيديولوجيات السائدة لدى القوى والفئـات في ا لتمع والتي قد يتعارض بعضها مع الأيديولوجية الكلية التي تتبناها الدولة. فالتباينات في المصالح بين القـوى الاجتماعية المختلفة, ترتبط بتباينات في القيم والأفكار التي تتبناها هذه القوى. وعادة مـا يلعـب المثقفـون العضويون دورا هاما في إنتاج الخطاب الأيديولوجي في ا لتمع المدني[2].

4- الأساس القانوني: و تجسده الدولة ، و يمثل الوحدة الحقوقية التي جوهرها المساواة في الحقوق و الحريـات بين مختلف المواطنين ، بغض النظر عن انتماءاتم العرقية أو الدينية أو المذهبية . و هكذا فإن وجـود ا لتمـع المدني لا يتحقق إلا في ظل توفر الإطار الذي يضمن حرية أنشطته وحماية حركته من خلال ضمانات يمتثـل فيها الفرد كما الجماعة إلى تنظيم معين و قواعد معينة و هو إطار المواطنة و الحريات و القانون. [3]

ثانيا: وظائف ا لتمع المدني:

ا لتمع المدني من وجهة نظر البعض هو وسيلة لاستكمال السلطة والسيطرة على ا لتمع من خلال آلية الهيمنة الأيديولوجية الثقافية, و من وجهة نظر البعض الآخر هو ساحة للصراع يمكن من خلالـه توسيـع نطـاق التأثير في ا لتمع ، وقد تبلورت في هذا الإطار وظائف أساسية ومتعددة تقوم با مؤسسات ا لتمـع المـدني.فالحديث عن هذه الوظائف مرتبط بالحديث عن الـدور التنموي للمجتمع المدني ؛ وهـذا مـا يفسـر مدى أهميته بصفة عامة ، و بالنسبة للمجتمعات النامية بصفة خاصة في سعيـها إلى تحقيق التنمـية السياسية .

1- وظيفة تجميع المصالح: حيث يتم من خلال مؤسساته بلورة مواقف جماعية من القضايا والتحديات الـتي تواجهها, وتمكن أعضاءها من التحرك جماعيا لحل مشاكلهم وضمان مصالحهم على أساس هـذه المواقـف الجماعية. [4]

2- تحقيق الديمقراطية: فهو يساهم في تعزيز التطور الديمقراطي وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسـة الديمقراطية, وقد حدد دياموند L.Diamond[5] الطرق التي يمكن من خلالها ا لتمع المدني أن يعزز الديمقراطية، مركزا على التصور الليبرالي لوظائفها المتمثلة في كبح وضبط قوة وسلطة الدولة, وتدعيم المشاركة الـسياسية, ومقاومة التسلطية . لما يمتلكه من قدرة على الضغط فيساعد على إجراءات سياسية في ا لتمع [*].

---

[1]- حسنين توفيق إبراهيم ، " بناء المجتمع المدني : المؤشرات الكمية و الكيفية " ، المرجع السابق ، ص 698، 699 .

[2]- المرجع نفسه ، ص 699.

[3]-المرجع نفسه .

[4]- عبد الغفار شكر ، " أثر السلطوية على المجتمع المدني – الجزء الأول – " ، المرجع السابق .

[5]-نقلا عن : - محمد زاهي المغيربي ، " الدولة و المجتمع المدني في ليبيا – الحلقة الأولى –" ، المرجع السابق.

ولا يمكن تحقيق الديمقراطية السياسية في أي مجتمع ما لم تصير منظمات المجتمع المدني ديمقراطية بالفعل, باعتبارها البنية التحتية للديمقراطية. حيث توفر مكوناته فرصة كبيرة لتربية المواطنين ديمقراطيا وتدريبهم عمليا في اكتساب الخبرة اللازمة للممارسة الديمقراطية في المجتمع الأكبر بما تتيحه لعضويتها من مجالات واسعة للممارسة والتربية الديمقراطية . [1]

3- **وظيفة حسم وحل الصراعات** : حيث يتم من خلاله حل كافة النزاعات الداخلية بين أعضائه بوسائل ودية, وهي صيغة لإدارة الصراع في المجتمع سلميا وهذا يكسب ثقافة ممارسة الصراع الطبقي والسياسي في المجتمع, وتهيئته للممارسة الديمقراطية السياسية [2].

4- **التنشئة الإجتماعية والسياسية**: هذه الوظيفة تعكس قدرة المجتمع المدني على الإسهام في عملية بناء المجتمع أو إعادة بناءه من جديد من خلال غرسه لمجموعة من القيم والمبادئ, على رأسها قيم الولاء والإنتماء والتعاون والتضامن والمبادرة بالعمل الإيجابي والإهتمام بشؤون العامة,والمشاركة في تحقيق التقدم وتنمية المجتمع .

5- **الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق**: وعلى رأسها الدفاع عن حقوق الإنسان وحرية التعبير والتجمع والتنظيم, والحق في معاملة متساوية أمام القانون, والمشاركة وحرية التصويت ...الخ, بما لديه من قوة مادية ومعنوية. [3]

6- **زيادة الثروة وتحسين الأوضاع**: بمعنى القدرة على توفير الفرص لممارسة نشاط يؤدي إلى زيادة الدخل من هذه المؤسسات نفسها, وقد أثبتت الدراسات الميدانية أن تمتع المواطنين في أوضاع اقتصادية جيدة يساعدهم على ممارسة النشاط السياسي و الاهتمام بالقضايا العامة للمجتمع. [4]

7- **الوساطة والتوفيق**: أي التوسط بين الحكام والجماهير من خلال تفجير قنوات للإتصال حيث تتولى مؤسسات المجتمع المدني مهمات متعددة تبدأ بتلقي المطالب و تجميعها وإعادة ترتيبها وتقسيمها إلى فئات محددة قبل توصيلها إلى الحكومة, فلو تصورنا غياب هذه الوظيفة التنظيمية ستكون النتيجة هي عجز الحكومة

---

[1]-عبد الغفار شكر،" دور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية–الجزء الثالث"،
<http://www.rezgar.com/m.asp?i=459>

نقلا عن : - أماني قنديل ، " إلى أي حد يمكن الحديث عن مجتمع مدني متطور في مصر " ، ورقة مقدمة إلى مؤتمر : **مستقبل التطور الديمقراطي في مصر** ، القاهرة : 2-3 نوفمبر ، ص 3 .

[*] - يرى **وايت** (**G.White**) بصورة مناقضة إلى حد ما أن القوى الاجتماعية قد تكون عاملا معززا أو معرقلا لعملية الدمقرطة، فعلى الرغم من أن معظم منظمات المجتمع المدني لعبت تاريخيا دورا حاسما و مهما في عملية الدمقرطة ، فلا يمكن افتراض أنها ستقوم بذلك دائما و في جميع الأحوال ، وقد توجد قوى ديمقراطية و قوى مناهضة للديمقراطية كما يتضح من نمو الجماعات الفاشية و الجماعات العنصرية . إضافة إلى ذلك لا يمكن افتراض أن منظمات المجتمع المدني تعمل دائما وفق التقاليد و الأطر الديمقراطية داخليا .

[2]-عبد الغفار شكر ، المرجع نفسه .

[3]- مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، "المجتمع المدني " .
<http://www.ahram.org.eg/acpss/Index_arabic.asp>

[4]- عبد الغفار شكر، المرجع نفسه.

عن التعاون مع هذا الكم الهائل من المطالب المختلفة.

هذه الوظيفة كما رأينا تعني أن المجتمع المدني لا يحقق الحماية للمواطنين المحكومين ضد الحكومة فقط, وإنما هو أداة لحماية الحكومة ذاتها من خطر التعرض للإضطرابات والاحتجاجات العنيفة, كما أنه يوفر عنصر الوقاية للمجتمع ككل من الانقسام والصراع والتفكك. [1]

8- **إفراز التيارات الجديدة**: حيث تعتبر مؤسسات المجتمع المدني في الحقيقة مخزنا لا ينضب للقيادات الجديدة ومصدرا متجددا لإمداد المجتمع بها, فهي توفر للمواطنين سبل الممارسة القيادية من خلال المسؤوليات التي توكلها لهم , وتقدم لهم الخبرة الضرورية لممارسة هذه المسؤولية. وتؤكد الدراسات الميدانية عن العناصر النشطة في المؤسسات المجتمع المدني والتي تتولى فيما بعد مسؤوليات قيادية فيها هي القاعدة الأساسية للقيادات الشعبية المحلية وأعضاء المجالس النيابية والتشريحية وأعضاء وقيادات أحزاب السياسية. وبذلك ساهم المجتمع المدني في توسيع قاعدة القيادات في المجتمع بشكل عام من خلال ممارساتها لهذه الوظيفة. [2]

9- **ملأ الفراغ** في **حالة غياب الدولة أو انسحابها**: لقد أدى انسحاب الدولة من عديد من الأدوار والوظائف التي كانت تؤديها في الماضي وخاصة في مجالات النشاط الاقتصادي إلى بروز دور المجتمع المدني في أداء بعض الوظائف التي انسحبت منها الدولة, وشغله للفراغ الذي تركته للدولة بعد انسحابها. [3]فمثلا في البلدان المتطورة تشكل بعض منظمات المجتمع المدني جزءا عضويا فاعلا في ديناميات و منظورات التغير الاقتصادي و الاجتماعي . ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا في عام 2000 كان هناك 1400 منظمة غير متوجهة للربح يصل رقم مواردها و أصولها المالية إلى حدود 500 مليار دولار ، و تم بفعل ذلك توليد 6% من الناتج و توفير 10.5 % من مجموع فرص العمل . [4]

10- **التنمية الشاملة**: صحيح أن المجتمع المدني هو أداة هامة في تحقيق الاستقرار إلا أن ذلك لا يعني أنه لايحقق التغيير والتطوير,فمنذ فترة قريبة ظهرت منظمات مهتمة بالتنمية تؤكد على معنى جديد هو"التنمية بالمشاركة"، وهنا تبرز أهمية المجتمع المدني حيث يتم من خلال منظماته تنمية وتطوير القدرات والمهارات الفردية للأعضاء بشكل يقلل من العبأ على الحكومة , حيث يصبح لمؤسسات المجتمع المدني دور شريك في تنفيذ برامج الخطط التنمية الشاملة بمختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. [5]

إذا : للمجتمع المدني أدوار ووظائف متعددة تشمل جميع النواحي المتصلة بالحياة المجتمعية, والتي تبرز أكثرها أهمية في هذا المجال هو الدور السياسي وهو مجال اهتمامنا في هذه الدراسة.

---

[1]- مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، المرجع السابق .
[2]- عبد الغفار شكر، المرجع السابق .
[3]- مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، المرجع نفسه .
[4]- كليب سعد كليب ، المرجع السابق ، ص 10.
[5]-مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، المرجع السابق.

فهذه الوظائف الأساسية للمجتمع المدني المتمثلة في الحد من سلطة الدولة وتعزيز المشاركة السياسية وإتاحـة الفرصة للأفراد في التعبير عن أنفسهم والدفاع عن حقوقهم وقضاياهم, إضافة إلى تعزيز القـيم الديمقراطيـة وإشاعة الثقافة المدنية والمساهمة في الإصلاح الاقتصادي والتعزيز المتبادل للحكومة والحياة المدنيـة تـؤدي إلى الارتقاء بالوعي السياسي وبالثقافة السياسية وإلى مشاركة جادة في صناعة القرار السياسي[1]، وبالتالي يفضي هذا التفاعل المجتمعي إلى النهوض بدور فاعل ومهم في عملية " التنمية السياسية " , سواء من خلال الإعداد أو التمهيد لها, وتوفير البيئة المناسبة أم المساهمة في إحداثها.

ولكن, ما تجدر الإشارة إليه في هذا الخصوص, هو عدم إمكانية الحديث عن دور للمجتمع المدني من دون الحديث عن تطوير بنى الدولة ووسائل وآليات عملها, وذلك من منطلق العلاقة الترابطية التي تجمع الدولة والمجتمع, يعنى أن عملية تفعيل دور المجتمع المدني تتضمن في الوقت ذاته عملية بناء الدولة, أي ضرورة أن تأخذ علاقة المجتمع المدني بالدولة معان جديدة, تقوم على تعظيم البعد السياسي الإرادي والطوعي علـى صـعيد الممارسة السياسية, حتى تتوسع دائرة المحيط الذي يمكن أن تتشكل في إطار مؤشرات التنمية ومعالمها, وبذلك تكون للمجتمع المدني الأهلية الكاملة في رفد عملية التنمية السياسية, فلا تقتصر مهمة تحقيقها على الحاكم أو الدولة, وإنما يتمكن المجتمع المدني في المشاركة الفعالة في ذلك.

بعد التطرق إلى وظائف المجتمع المدني, يجدر قبل الإنتقال إلى المطلب الثاني التأكيد على وجود مجموعة من الأدوات والوسائل يستعملها المجتمع المدني للقيام بتلك الوظائف,وهي :

1. وسائل الإعلام : بمختلف أنواعها, على اعتبار أنها أدوات تأثير مهمة على الرأي العام.
2. العلاقة مع الدولة: بتقديم الإقتراحات للمؤسسة التنفيذية والأجهزة الرسمية .
3. القضاء والمحاكم : هي أداة قانونية يلجأ إليها المجتمع المدني ومؤسساته للـدفاع أو المطالبـة بـالحقوق, والاعتراض على بعض الممارسات في ظل النظام القانوني السائد.

المطلب الثاني: أهم العوامل المؤثرة في المجتمع المدني:

لقد تم التأكيد على أن المجتمع المدني هو احد أشكال التنظيم الإجتماعي الذي يسعى إلى تحقيق بعض الأهداف من خلال أداء بعض الوظائف, تلك الوظائف التي قد تتأثر بوجود عوامل عديدة تؤثر في قوة المجتمع المدني وقدرته على تحقيق أهدافه. ويمكن تقسيم تلك العوامل إلى (داخلية و خارجية) :

أولا : العوامل الداخلية : يمكن التمييز هنا بين عوامل تتعلق بخصائص منضمات المجتمع المدني نفسه وظروف تنتسب فيها الدولة:

1- عوامل داخل المجتمع المدني:

[1]- عمر جمعة عمران العبيدي ، " دور المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية " ، <http://www.annabaa.org/nbahome/nba72/door.htm>

عوامل كمية: أي الاتساع الجماهيري الذي يقاس بالحجم العددي للقوى و التكوينات الاجتماعية القائمـة [(1)], أي عدد الأعضاء وحجم الموارد المادية أو البشرية, فكما زادت العوامل الكمية كلما دل ذلك على اتساع مساحة الحركة المتاحة أمام وحدات ا لتمع المدني.

عوامل كيفية: وتعني درجة تبلور القوى والتكوينات الاجتماعية والتي نقصد با الخصائص والصفات الـتي تتميز با مؤسسات ا لتمع المدني, ومن بين أهم الخصائص التي تسهل مهمة ا لتمع المدني وقدرته على التأثير في ا ال السياسي:

- درجة الوعي السياسي لدى المواطن.
- المشاركة الإيجابية في النشاط.
- أن يحقق ا لتمع المدني مصالح أعضائه.
- المكانة الاجتماعية والاقتصادية العالية خصوصا قيادة الجمعية.
- الاستعداد للتعاون والقدرة على التنسيق . [(2)]

2- عوامل تعود إلى دور الدولة : المقصود تحديدا بذه العوامل مدى استقلالية ا لتمع المدني كشرط مـن شروط نجاحه في أداء وظائفه :

- **استقلال النشأة والتأسيس والحل**: وحدود تدخل الدولة في هذه العملية, فالأصل هو ألا تتدخل الدولة في هذا ا ال.
- **الاستقلال المالي**: بالإعتماد على موارد ذاتية التمويل, ولا يكون الدعم الحكومي هو مصدر التمويل. وهو ما يمكن للجمعية تحقيقه من خلال عوائد بعض أنشطتها الخدمية والإنتاجية [(3)], وتبقى مشكلة الاسـتقلالية المالية, إحدى مشكلات منظمات ا لتمع المدني المستعصية. [(4)]
- **الاستقلال الإداري والتنظيمي**: ويشير إلى مدى استقلالية مؤسـسات ا لتمـع المـدني في إدارة شـؤونا الداخلية[(5)]. أي أنه لا بد أن تأتي قراراتا معبرة عن الإدارة المستقلة البعيدة عن تدخل الحكومة . [(6)]

و هكذا فإن "ا لتمع المدني" هو مجال المشاركة الجماعية المنظمة في ا ال العام الممتد من الأسـرة إلى الحكومة, والذي يتكون من جمعيات ومنظمات غير هادفة للربح ينظم إليها الأفراد باختيـارهم ويمارسـون داخلها العمل التطوعي بعيدا عن تدخل الحكومة أو تحكمها أو سيطرتا , و يتضح من ذلك أن الاسـتقلالية التي تحدد مسوياتا من خلال دراسة طبيعة العلاقة بين ا لتمع المدني والدولة. ولتفحص هذا الموضوع المهم نجد ضرورة التطرق لدراسة هذه العلاقة بعد طرح التساؤل التالي:ما طبيعة العلاقة بين ا لتمع المدني والدولة ؟

---

(1)- حسنين توفيق إبراهيم ، المرجع السابق ، ص 695 .
(2)- مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، المرجع السابق .
(3)- حسنين توفيق إبراهيم ، المرجع نفسه ، ص698 .
(4)- حيدر إبراهيم علي ، المرجع السابق ، ص 51 .
(5)- مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، المرجع السابق .
(6)-حسنين توفيق إبراهيم ، المرجع السابق .

3- العلاقة بين المجتمع المدني والدولة:

على اعتبار أن المجتمع المدني يوجد في إطار الدولة, وتحليله يجب أن يتم في إطار تحليل الدولة, فالحديث بين العلاقة بينهما من الصعوبة بما كان من حيث طبيعة الأهداف, ومن حيث طبيعة الرابطة والانتماء, ومن حيث الوظائف.

إن ثنائية "المجتمع المدني- الدولة " [*] والعلاقة بينهما لها جوانب تمييزية كثيرة خاصة من حيث الوظائف, فرغم أن هناك وظائف مشتركة يعتبر فيها المجتمع المدني أداة مساعدة للدولة " كالتنمية الاقتصادية الاجتماعية والسياسية ...الخ ", لكن تنفرد الدولة بالسمات التالية :

- اعتبارها تمثل الإطار السياسي والقانوني للمجتمع المدني.
- احتكارها لحق الاستخدام الشرعي للقوة.
- امتلاكها السلطة, فالدولة كتنظيم سياسي مركزي له سلطة عامة في شؤون المجتمع كله [1], والتي تختلف في جوهرها مع بعض وظائف المجتمع المدني .

و غالبا ما تتحدد علاقته مع الدولة في ثلاث صور وهي:

1- التنسيق: يمكن أن يكون في العديد من الحالات, وهنا تسعى مؤسسات المجتمع المدني إلى التأثير في الحياة السياسية وما تتخذه الحكومة من قرارات وسياسات في الشؤون العامة بما تعتمده من وسائل مباشرة كالإتصال بالمسؤولين والمرشحين للإنتخابات, أو وسائل غير مباشرة بشن الحملات الإعلامية للتأثير على الرأي العام.

2- التنافس والصدّام: قد يحدث ذلك عند الإختلاف بشأن بعض الممارسات أو القضايا, وهنا يتجسد عمق التناقص بين هذه القوى. [2]

3- إختراق الدولة للمجتمع المدني: حيث تسعى الحكومة إلى إلحاق منظمات المجتمع المدني بما دون السماح لها بالوجود المستقل, مع التحكم الكامل في تأسيسها وتمويلها وحلها, وبذلك يصبح المجتمع المدني كيانا بلا معنى أو مضمون, حيث يفقد إستقلاله ويعجز عن الحركة والإبداع والمبادرة, بينما تصبح الحكومة هي المصدر الوحيد للمبادرات والتغيير بما يهدد سياسات التنمية بالفشل لأننا لم تتحقق أحد الشروط الهامة لنجاحها من خلال تمكين الأفراد والجماعات وإشراكهم في عملية صنع سياسات التنمية . وهذا وضع غير طبيعي لأن علاقة

---

[*] - هذه الثنائية هي مثار جدل و اختلاق بين الكثيرين ، فهناك من يرى ضرورة الفصل بين المجتمع المدني و الدولة أو مقابلة أحدهما للآخر ، بتقديم طرفي المعادلة أحدهما على الآخر ، ومن أهم الأفكار في هذا التوجه ما ذهب إليه " **كلاستر** " في كتابه "**المجتمع ضد الدولة**" (**La Société Contre L'état**) في جعله للمجتمع المدني مقابلا للدولة و منفصلا عنها ، حيث اكتشف عند دراسته لمجموعة من المجتمعات التي رفضت الدولة بقرارات واعية عندما رفضت تقسيم المجتمع بين مهيمنين و خاضعين ، لأن "كينونة الدولة" توجد في هذا التقسيم ، و انعدامها هو في انعدام هذا التقسيم . و قد سماها " كلاستر " **مجتمعات ضد الدولة**". وفي المقابل : هناك من يأخذ بالفكر الغرامشي الذي يعتبر أن المجتمع المدني هو مجال سياسي أيضا ولا يمكن الفصل بينهما ، فهو "القاعدة " و " المضمون الأخلاقي" للدولة ، وهو المكان الذي تمارس فيه وظيفة الهيمنة الثقافية و السياسية .

أنظر : - رضا الزاوي ، " ملاحظات حول نظرية –المجتمع ضد الدولة-"، **مجلة عيون المقالات** ، العدد14-15 (المغرب : مطبعة النجاح الجديدة ، 1990)، ص ص 85-95 .

[1] – حسنين توفيق إبراهيم ، المرجع السابق ، ص 700 .

[2] -حسنين توفيق إبراهيم ،المرجع السابق ، ص 696 .

الدولة بالمجتمع المدني ليست علاقة تنافس وصراع وإنما علاقة مشاركة وتكامل, وكثيرا ما نجد هذه الصور الإختراقية في البلاد عير الديمقراطية وتلك التي تمر بمرحلة انتقال نحو الديمقراطية. [1]

نلاحظ مما سبق تداخل وتفاعل أدوار الدولة والمجتمع المدني عبر توافقهما تارة وتعارضهما تارة أخرى, فالدولة تنظم تعاملات الأفراد من خلال القوانين والقواعد, كما أن المصالح الاجتماعية للأفراد يمكن أن تخترق نظام الدولة وتحتل وظائف معينة فيها. والعلاقة الجدّية بينهما المبنية على الحوار والإعتراف بالآخر في ظل ما يكرسه القانون ويكفل آليات عمله, هو الآلية الفعّالة لتجنب أشكال الصراعات [2]. ويبقى الحديث عن استقلال مؤسسات المجتمع المدني عن أجهزة الدولة ليس معناه الانفصال الكامل بينهما, فلا يعقل أن يكون المجتمع المدني على خط نقيض مع الدولة وهو أحد مظاهرها [3], ولكن يعني أنه يتمتع بـا مش واسع من حرية الحركة, بعيدا عن التدخل المباشر من قبل الدولة. [4]

إن الدور المتقاطب ما بين المجتمع المدني والدولة والتنافس الحر باتجاه التأثير بالحيز العام يعتبر من صميم الديمقراطية وروحها البناءة في إطار وحدة نسيج المجتمع وتعزيز الحراك وتفعيل الرأي والرأي الآخر والمنافسة الحرة لتحقيق الصالح العام, وهي لا تعني عدم الالتقاء اتجاه بعض القضايا والمفاصل مابين الإثنين عندما تجد منظمات المجتمع المدني أن تلك القضايا والمفاصل تنسجم مع رؤيتها وأهدافها,ولكن الثابت أنه هناك دورا لتلك المنظمات يعزز المساءلة والمحاسبة للدولة والتأثير عليها بطرح رؤى وأهداف بديلة وناقدة وبناءة , ويطالب مؤسسات الدولة بتبنيها و للاستجابة لها عبر آليات الحشد والضغط والتأثير الديمقراطي والسلمي عبر استخدام وسائل الإعلام والمؤتمرات و الندوات والتجمعات ،والتي عادة ما يكفلها القانون[5].

4- المجتمع المدني والتحول الديمقراطي :

إن العلاقة بين " المجتمع المدني" و " التحول الديمقراطي" هي علاقة تداخل و ترابط , فالديمقراطية في معناها العميق تمس المجتمع ونظامه وتتعلق بالقوى الإجتماعية الفاعلة فيه[6], وهي مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساته للإدارة السلمية للعلاقات بين الجماعات المتنافسة أو المصالح المتضاربة, ومن ثم فإن الأساس المعياري " للمجتمع المدني" هو الأساس المعياري نفسه "للديمقراطية "[7] . فإذا تصورنا أن الدولة والمجتمع المدني دائرتان توجد بينهما منطقة التقاء وتداخل سنجد أن مساحة تلك المنطقة تختلف حسب مستويات الديمقراطية المتوفرة, فعندما تكون مساحة التداخل ضيقة, فإن ذلك يعني أن الحكومة لاتتدخل في شؤون المجتمع المدني, إلا

---

(1)- مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، المرجع السابق .

(2)- كريم أبو حلاوة ، المرجع السابق ، ص 16 .

(3)- إيليا حريق ، " المجتمع المدني بين النظرية و الشعار "، بحث مقدم إلى ندوة: **المجتمع المدني العربي و التحدي الديمقراطي**، بيروت : 18-20 نيسان / أفريل 2004 ، ص 41 .

(4)-حسنين توفيق إبراهيم ، المرجع نفسه،ص 696 .

(5)- محسن أبو رمضان ، المجتمع المدني بالظروف الراهنة .. أي دور و أي وظيفة " ،
<http://www.amin.org/view/uncat/2005/June/June9-1.html>

(6)- سعيد بنسعيد العلوي ، " المجتمع المدني و دوره في تحقيق الديمقراطية " ، بحث مقدم لندوة : **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1992، ص 13 .

(7)-إبراهيم سعد الدين،**المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الوطن العربي**،مصر:دار قباء للطباعة و النشروالتوزيع،ص18.

في أضيق الحدود, حيث يتسم تدخلها بالإحترام الكامل للحقوق والحريات في نفس الوقت الذي يفرض فيه المجتمع المدني الرقابة على تصرفات الحكومة ومساءلتها ومحاسبتها. أما الحالات التي تتسم باتساع التداخل بينهما فإنها تعبر عن المجتمعات غير الديمقراطية التي تتوسع فيها الدولة على حساب الحريات والحقوق, كما هو حال أغلب الدول النامية - ومن بينها الجزائر – و التي تمر بمرحلة انتقالية إلى الديمقراطية, حيث يسود نظام التعددية " المقيدة" وليست " المطلقة " ؛ أي أنها تسمح بهامش من الحريات ولكنها تضع شروطا وقيودا معينة على ممارستها ، ومثل هذه المجتمعات تتغير فيها مساحة تدخل الدولة في المجتمع المدني, حيث تتضاءل وتضيق بصورة تدريجية . وتبقى قوة المجتمع المدني و فاعليته في هذه الدول ، من أهم شروط الانتقال إلى مزيد من الديمقراطية. (1)

فلا وجود للديمقراطية بدون مجتمع مدني, ذلك أن هذا الأخير هو أداة تحقيق الديمقراطية والعكس صحيح أيضا, فإن تحقق الديمقراطية يؤدي إلى بناء مجتمع مدني قوي ؛ وباختصار فإن كل من الديمقراطية والمجتمع المدني يعتبر سببا ونتيجة, والصلة بينهما هي صلة جدلية متبادلة التأثير والتأثر. (2)

و كما هو واضح ، تعد قوة المجتمع المدني شرطا لتحقيق الديمقراطية و تعزيزها و الدفاع عنها كقيمة كبرى ، كما تعد شرطا ضروريا لنجاح التنمية .

ثانيا : العوامل الخارجية :

إنه وبسبب موجات التحول إلى الديمقراطية التي اكتسحت العالم في السنوات الأخيرة, وبروز العولمة التي تعني في أبسط معانيها سقوط الحواجز الفاصلة بين الدول والمجتمعات والاتجاه نحو مزيد من الاندماج, فقد حدثت تغيرات كثيرة ،وبرزت مفاهيم ومصطلحات على الساحة الدولية أصبحت تحتكر اهتمام العالم بها,ومن ابرز هده القضايا التي أخذت نصيب الأسد في الانتشار العالمي " الديمقراطية " و " حقوق الإنسان " كقضايا ذات أولوية في جداول أعمال المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية.

هذه الأخيرة أيضا كانت من أبرز التطورات العالمية الجديدة حيث تزايد عددها واتسع نطاق نشاطها بما يتجاوز ويتخطى حدود الدولة القومية, وأصبحت تحتل مركزا قويا في التأثير على السياسات الحكومية فضلا عن تحقيق الإصلاح الاقتصادي والسياسي (*), والضغط على الحكومات من أجل فتح المجال أمام المجتمع المدني وعدم تقييد الحريات والدفاع عن حقوق الإنسان. فبدأ الحديث عن تكون " المجتمع المدني العالمي" (Global Civil Society) ليلعب أدوارا جديدة في التأثير . خصوصا وأن كثيرا من منظمات المجتمع

---

(1)-مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، المرجع السابق .

(2)- جاسم القطامي ، تعقيب على بحث : باقر النجار ، "المجتمع المدني في الخليج و الجزيرة العربية " ، بحث مقدم إلى ندوة: **المجتمع المدني في الوطن العربي و دوره في تحقيق الديمقراطية،** بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت : 1992 ، ص600.

المدني في عديد من الدول بدأت بالدخول في تحالفات وروابط مع المنظمات العالمية خارج الحدود بما يزيد من قوتا ويحسن من مركزها إزاء الدولة .[1]

ضمن هذه الظروف المستجدة وتأكيدا على أهمية العامل الخارجي بالنسبة للدول العربية خاصة , فإن " برهان غليون" يجزم على أنه : " كان ولا يزال العامل الأساسي, فهو ليس مجرد عامل أساسي وحاسم, إنــه القانون العام الحاكم والمحدد, فلا بد من الرجوع دائما إلى هذا العامل الخارجي".[2]

أمام أهمية العامل الخارجي في التأثير, والمغالاة الكبيرة التي نلمسها فيما تقدم به " برهان غليون" وآخرون كثيرا , فإنه لا يجب الاتفاق كلية مع هذا الطــرح الذي جلب العام على الخاص ويغفل العــوامل الذاتية – الداخلية .

---

[*]- في هذا المجال تشترط الهيئات الدولية المانحة للمساعدات كالبنك الدولي و صندوق النقد الدولي على الدول النامية المدينة أو الراغبة في الاقتراض ، المبادرة بإدخال بعض الإصلاحات الديمقراطية ، من خلال السماح بالتعدد الحزبي و الانتخابات و تشجيع منظمات المجتمع المدني . كما زادت أيضا المعونات الموجهة إلى المنظمات غير الحكومية داخل تلك الدول بحجة توصيل هذه المعونات مباشرة دون وساطة حكومية .

[1]- سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل ، **مقاربة المجتمع المدني و الأهلي من منظور إسلامي بين الفكر و الممارسة**، الطبعة الأولى، دمشق : دار الفكر بدمشق ، 2003 ، ص ص130-134 .

(2)- عبد الخالق عبد الله ، تعقيب على بحث برهان غليون ،" بناء المجتمع المدني العربي :دور العوامل الداخلية و الخارجية "، بحث مقدم إلى ندوة : **المجتمع المدني في الوطن العربي و دوره في تحقيق الديمقراطية** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ص763 .

المبحث الثالث: المدلول النظري لمفهوم التنمية السياسية

يعتبر مفهوم التنمية السياسية من المفاهيم العلمية التي كانت ولا تزال محل اهتمام من طرف الباحثين في مجال علم الإجماع والسياسة, حيث برزت كقضية علمية وعملية في آن واحد في ظل ظروف تاريخية وتطورات علمية معينة , واستجابة لضروريات سياسية عملية ملحة أيضا. وكان جوهر هذا الاهتمام ومحوره الأساسي هو التصدّي لمشكلات وعوامل التخلف السياسي التي جابت المجتمعات الغربية بعد الحرب العالمية الثانية,فضلا عن تلك التي لا تزال تواجه بلدان العالم حتى الآن.

وعليه وعلى اعتبار أن حقل التنمية السياسية يدرس الظاهرة السياسية في جوهرها , على أساس أنه يمثل جوهر الوظيفة السياسية للدولة المعاصرة, فإن هذا المبحث سيخصص لمعالجة المفهوم؛ من خلال تحديد مفهوم التنمية السياسية أولا- استجلاء القيمة العلمية للمفهوم -، ثم عرض مفصل لأهم المداخل الفكرية لدراسته ثانيا , على اعتبار أن هذه المداخل التي تتعامل مع قضية التنمية السياسية من منظور تحليلي معين تمثل على المستوى النظري إطارا تحليليا مرجعيا مهما لدراستها.

المطلب الأول: مفهوم التنمية السياسية .

إن التنمية السياسية Political Development كمفهوم علمي ومبحث دراسي في علوم السياسة والاجتماع لم تظهر إلى الوجود ولم تحظ باهتمام الباحثين إلاّ في ستينات القرن الماضي, وإن بدأت إرهاصاتها الأولى في أعقاب الحرب العالمية الثانية وأوائل الخمسينات بفضل اتساع الدراسات البحثية لتشمل دول العالم غير الغربي والعالم الثالث, وتطور منهجيات الدراسة والبحث في علوم السياسة والاجتماع بفضل الثورة السلوكية التي اجتاحت مجال العلوم الاجتماعية بعامة والعلوم السياسية بوجه خاص.

وما يشار إليه هو أن بدايات الاهتمام بقضية التنمية السياسية كانت كما هي الحال تماما بالنسبة للبدايات الأولى في قضية التنمية بوجه عام للمحاولة في معالجة مشكلات التخلف والتخلف السياسي على وجه التحديد, سواء على المستوى النظري أو العلمي. فقد قدمت نظريات التنمية السياسية مفاهيم عدة للتعبير عن وجه وحقيقة ظاهرة التنمية التي تمثل محور هذه النظريات, حيث برز العديد المفاهيم للتعبير عن نفس الحقيقة أو الظاهرة مثل : "التنمية, التحديث, التطور, التقدم, التغير...الخ"[1]

هذا المفهوم الذي لا زال يتداخل إلى حدّ كبير مع طائفة من المفاهيم التي تقترن به أو تتشابه معه زاد من صعوبة الباحثين في إيجاد تعريف موحد وملائم. ولهذا سنحاول أولا أن نبين معنى هذه المصطلحات, إثراء للمحتوى وتجاوزا لمشكل الاختلاط المفاهيمي واللبس الذي قد يقع فيه القارئ في حالة عدم تحديدنا لمعاني هذه المصطلحات القريبة كلها من مفهوم " التنمية السياسية ", ثم سنتتبع مراحل تطور المفهوم وصولا إلى تحديد أهم التعاريف المتعلقة بمفهوم التنمية السياسية.

---

[1]- نصر محمد عارف ، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة** ، القاهرة : دار القارئ العربي ، 1993 ، ص 230 .

أولا: التنمية السياسية وعلاقاتها ببعض المصطلحات.

- التنمية: ينظر إلى التنمية بمفهومها العام على أنها عملية ذات مضامين إقتصادية واجتماعية وسياسية, أي أنها عملية تقبل التجزئة [(1)], فهي أشمل من مجرد التنمية الاقتصادية التي تعتبر جزءا يمكن عزله عن الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمع.

إن أهمية تحديد المعايير الأساسية للتنمية تستدعي الإقرار بأن التنمية عملية شمولية, بالرغم من وجود من يربطها بالجانب المادي فقط, إلا أنها تمتد لتشمل الجوانب المعنوية التي تتلخص بالحاجة لتحقيق الذات والإنتاج والمشاركة في تقرير المصير, وحرية التعبير والتفكير, والأمن, والشعور بالكرامة والإعتزاز بروح المواطنة وغيرها مما أصبح من ضرورات الإنتماء إلى العصر الحاضر[(2)]. فقد عرفها والت روستو W. Rostow بأنها " عملية مجتمعية واعية وموجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة وإطلاق طاقة إنتاجية ذاتية يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية يؤكد ارتباطها بين المكافئة والجهد ويعمق متطلبات المشاركة مستهدفا توفير الإحتياطات الأساسية وموفرا لضمانات الأمن الفردي والاجتماعي والقومي" [(3)], وهناك تعريف آخر يلخص أبعادها كما يلي "هي العملية المجتمعية الواعية المتوجهة نحو إيجاد تحولات في البناء الاقتصادي- الاجتماعي، تكون موجهة نحو تنمية علاقات اجتماعية- سياسية, تكفل زيادة الارتباط بين المكافأة وبين كل من الجهد والإنتاجية, كما تستهدف توفير الحاجات الأساسية للفرد, وضمان حقه في المشاركة وتعميق متطلبات أمنه واستقراره في المدى الطويل"[(4)].

وقريبا من هذا التعريف للتنمية هناك تعريف يربط المفهوم بعملية إحداث التغيرات الجذرية في المجتمع, بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر"[(5)].

إن مثل هذا التعريف للتنمية ظل قاصرا في تضمين جميع العناصر التي تدخل في تكوين هذا المفهوم, لهذا وفي مرحلة ثانية من تطور هذا المفهوم أضيف مفهوم "الشمول"فأصبح هناك ما يعرف " بالتنمية الشاملة " ليغطي مختلف المجالات والتخصصات التي تشمل جميع أبعاد حياة الإنسان والمجتمع[(6)].لكنه رغم تجاوزه للتصور الموضوعي لمفهوم التنمية في صياغته الأولى, فإنه لم يستطع تجاوز القصور الجغرافي والإستراتيجي للمفهوم, إذ ظل مفهوم التنمية يحمل دلالات تبعية نموذج التنمية في العالم الثالث للنموذج الحداثي الصناعي الغربي[(7)].

وهنا ظهر مفهوم " التنمية المستقلة ", ليحاول فك الإرتباط مع الخارج ويدفع عملية التنمية للتركيز على الداخل ويؤكد على الأبعاد الذاتية للتنمية. لكن رغم ذلك فقد ظلت هناك أبعاد ناقصة في هذا المفهوم

---

(1)- حمزة الحسن ، " آفاق التنمية السياسية في المملكة و دول الخليج العربي "،
<http://www.saudiaffairs.net/Sa/issue02/article02r/issue02rt08.htm>

(2)- عبد العزيز عبد الله الجلال ، **تربية اليسر و تخلف التنمية** ، الكويت : عالم المعرفة ، يوليو 1985 ، ص12.

(3)- عامر رمضان أبو ضاوية،**التنمية السياسية في البلاد العربية و الخيار الجماهيري**، ط 1، ليبيا: دار الرواد، 2002،ص64.
نقلا عن :- والت روستو ، **مراحل النمو الاقتصادي** ، (ترجمة : برهان دوجان) ، بيروت : 1960 ، ص 8 .

(4)-عبد العزيز عبد الله الجلال ، المرجع نفسه ، ص 13.

(5)- المرجع نفسه .

(6)- نصر محمد عارف ، " مفهوم التنمية السياسية : إعادة الاعتبار للإنسان " ،
<http://www.islamonline.net/Iol-arabic/dowalia/mafaheem-2.asp>

(7)- المرجع نفسه.

نالت من شموله وأثرت بصورة مباشرة على قدرته على وصف الـواقع والتعـاطي معه[1], وانتـشاله مـن مأزق التخلف [*].

ثم برز مفهوم "التنمية المستدامة " التي أصبحت هدفا للشعوب الصناعية .كذلك فإنا قدمت مـسارا جديدا للتنمية من شأنه الإبقاء على التقدم الإنساني[2], باهتمامها بعنصر الاستمرارية والحفاظ علـى حقـوق الأجيال القادمة(الجيلنة)؛ وهو ما يتطلب الوقوف عند حدود معينة في التعامل مع الموارد الطبيعية وتوظيفها.

- التغّيـر: يمكن توضيح مفهوم التغير بمعناه الواسع, بأنه الانتقال من حالة إلى حالة أخرى إنتقالا لا يـؤثر على العملية التي تقوم ا البنية موضع التغير, أو يؤثر على العملية والبنية معا. ويكون التغير كميا متى اقتـصر على التغير في حجم ناتج العملية, ويكون تغيرا نوعيا متى تعلق بتغير في طبيعة الشيء موضع التغير. ويكـون إيجابيا متى ساهم في رفع مستوى أداء البنية, وسلبا متى خفض في ذلك المستوى[3] .

أما التغير السياسي فيمكن تحديده من حيث " الشكل" بمعنى الكيفية التي ستتم ا عملية التغيير, ومن حيث " المحتوى" أي المعنى الاجتماعي والسياسي المتحقق عبر التغيير ، وهو مايحدده الشكل والمـدى الـذي ستتأثر به الأنساق والأنساق الفرعية القائمة في الـتمع. وهذا سيقودنا بدوره إلى استنتاج صيغتان أساسـيتان للتغير السياسي وهما:

1. **التغير التدريجي (الإصطلاحي):** [4] يتميز هدا النوع في التغيير بكونه ذا طبيعة ثانوية بمعنى عـدم ميلـه لإحداث تغير أساسي في النسق السياسي, فهو يتجنب في الأساس المساس في تركيبة القدرة أو السلطة Power ونظام المشاركة السائد في الـتمع , وهو إلى ذلك ذو طابع تراكمي لا يحدث دفعة واحدة, وتأخـذ هـذه التغيرات فطرة طويلة عادة.

2. **التغير الفجائي (الثورة)** : [5] على العكس من التغير التدريجي فهو يميل إلى الشمول, ويؤدي إلى تغـير كمي ونوعي في آن واحد, كما أنه لا يقتصر على التغير السياسي فحسب[6], وإنما هو صيغة مطلقة لا تعرف التحديد في بداياتا على الأقل, فكل شيء هو موضوع أو مشروع للتغيير, بحدوث تحولات عميقة وجذرية في بنى الجسد السياسي, وتحولات هامة أيضا في منظومات القيم السائدة.

---

(1)-نصر محمد عارف ،المرجع السابق.

(*)- التخاف يعني انعدام التنمية ، و التخاف لا يكون مفهوما إلا بوصفه وسيلة مقارنة مستويات التنمية ، و هو وثيـق الارتبـاط بحقيقة تفاوت التنمية الاجتماعية الإنسانية ، و هناك مجموعة من النظريات حاولت تفسير التخاف من أبرزها : (نظرية الحتميـة الجغرافية ، نظرية الحلقة المفرغة للفقر ، نظرية الإمبريالية ، نظرية التبعية) .

للمزيد من التفاصيل حول الموضوع أنظر: - والتر رودني، **أوربا و التخاف في إفريقيا**، الكويت: دار المعرفة ، 1988، ص21.

(2)- محمد كامل عارف ، **مستقبلنا المشترك** ، الكويت : دار المعرفة ، أكتوبر 1989، ص25 .

(3)- بومدين طاشمة ، " مسألة لتنمية السياسية و التجربة الديمقراطية في الجزائر 1988-1992" ، جامعة الجزائر : رسالة ماجستير (غير منشورة) ، 2000-2001، ص4.

(4)- رعد عبد الجليل علي، **التنمية السياسية مدخل للتغيير** ، الطبعة الأولى ،ليبيا : دار الكتب الوطنية ، 2002،ص ص68-77.

(5)- المرجع السابق ، ص ص 77-84.

(6)- بومدين طاشمة ، المرجع السابق ، ص5 .

وفي هذا الصدد يضع كرين برنتون Crane Brinton في كتابة " تشريح الثورات " (The Anatomy of Revolution) أربع علامات أولية متى تحققت فإنا ستنذر بحدوث ثورة وهي: [1]

- ضعف الحكومة وعجزها عن أداء وظائفها أو البعض منها.
- عزوف أو هروب المثقفين (Desertion of Intellectuals) .
- التحول في اعتقاد و أعضاء الطبقات الحاكمة .
- اشتداد حدة العداء الاجتماعي , وتوقف بعض مجالات التقدم أو الحراك .وهي ما أسماها " باريتو" بتـداول النخب (Circulation of elites) حيث يعتبر عدم تحقق هذا التداول بمثابة عنصر مهم من عناصر الثورة.

- التحديث: (**Modernization**): يعتبر مفهوم التحديث المفهوم الرئيسي إلى جانب مفهـوم التنميـة في نظريات التنمية السياسية, حيث يعد هدا المفهوم محوريا فهو يؤطر عملية التنمية أو يحدد أبعد الأساسية لهـا, ويرى إيزنستات S.N.Eisenstadt " أن التحديث من الناحية التاريخية هو عملية التحول نحو تلك الأنماط من الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تطورت في أوربا الغربية و أمريكا الشمالية بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر" . ويرى بارسونز Parsons و ليرنر Lerner و باول Powel " أن التحديث هـو نقـل الأفكار و القيم من الغرب ، وعن طريق التصنيع الذي سيزيح العقبات الثقافية التقليدية, وبذلك تجعل العـالم الثالث حديثا".[2]

أما عن التحديث السياسي (Political modernization) فهو الأكثر استعمالا بجانب مفهوم التنمية السياسية, ويقصد به " تلك العمليات التي تتعلق بنواحي التجديد في مجال البنى والمؤسسات السياسية القائمـة من ناحية, وفي مجال الثقافة السياسية السائدة من ناحية أخرى" . ويمثل التحديث السياسي من الناحية النمطية (Typology) في تطور مجموعة من الملامح الأساسية داخل النظام السياسي, وقد توجد بعض هذه الملامح في النظم السياسية التي لم يتم تحديثها بعد, حيث تعمل عادة كمؤشرات لعمليـة التحـديث (Precursors to modernization) وكشروط أساسية لا غنى عنها للبدايات الأولى لهذه العملية".[3]

وهناك مجموعة من الأبعاد تتجسد فيها السمات الرئيسية للتحديث السياسي, وهي:

1. ترشيد بناء السلطة.
2. تمايز البنى والوظائف السياسية.
3. تدعيم القدرات النظامية والسياسية للنظام السياسي.
4. إشاعة روح المساواة في الحقوق والواجبات في ا لتمع . [4]

ثانيا : مراحل تطور المفهوم .

---

(1)- رعد عبد الجليل علي ، المرجع السابق ، ص ص79-84 . نقلا عن :
Crane BRINTON , "The Anatomy of Revolution" , in Harry EcKETEIN and D.E. APTER, (eds) , Comparative politics : a reader , The F.P, N.Y and London , 1963 , PP557- 568 .

(2)- نصر محمد عارف ، **نظريات التنمية السياسية** ، المرجع السابق ، ص ص 238 ، 239 .

(3)- عبد الحليم الزيات،**التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي** ، ج 1، مصر : دار المعرفة الجامعية، 2002 ،ص ص94 ، 95 .

(4)- المرجع نفسه ، ص 95 .

لقد حظي مفهوم التنمية السياسية بانتشار واسع في تراث العلوم السياسية ، و بخاصة فيما يتعلق بدراسة العلاقة بين السياسة و المجتمع ، و عمليات بناء الأمم الجديدة في دول العالم الثالث ، ونظرا للصعوبات العديدة التي ينطوي عليها فيما يتصل بتحديد المفهومات و الإطارات الفكرية التي تناولت الموضوع فمن الضروري أن نتتبع المراحل التي مرت بها دراسات التنمية السياسية كقضية علمية .

هناك ثلاثة مراحل رئيسية كشف عنها التطور المعاصر لمفهوم التنمية السياسية :

المرحلة الأولى : بشكل عام تغطي فترة إستقلال دول العالم الثالث خلال الخمسينات و بداية الستينات ، و كان الاهتمام في هذه المرحلة مركزا حول الآفاق الجديدة التي تواجه هذه الدول حديثة الاستقلال ، و تم التركيز على النموذج الوظيفي الليبرالي كمعيار لتنمية هذه الدول ، و تشترك هذه النماذج في تصورها و اعتمادها على فكرة أن هناك مقياسا واحدا للتنمية ، ففي كتابات "بارسونز Parsons و هاجين Hagen و إيزنستادت Eisenstadt " يمكن قياس التنمية السياسية من خلال مدى اكتساب هذا المجتمع لمجموعة من الخصائص مثل : " المأسسة ، و الاندماج ، و الشرعية " [1].خاصة بلدان العالم الثالث التي اصطلح على وصفها بـ " البلدان المتخلفة Underdeveloped Countries ، أو البلدان الأقل نموا Less- Developed Countries ، أو البلدان النامية Developing Countries " [2] .

و في هذه المرحلة فقد لعبت لجنة السياسات المقارنة Committee On Comparative Politiques دورا بارزا و ملموسا في هذا المجال ، و قدمت في هذا الصدد سلسلة متتابعة من المؤلفات و الكتابات العلمية الرائدة في مقدمتها كتاب جبرييل ألموند G.A.Almond ، و جيمس كولمان J.S.Coleman عن السياسة في المناطق النامية . و اجتهادات ليونارد بيندر L.Binder و لوسيان باي L.W.Pye إلى غير ذلك من المساهمات و الاجتهادات المتميزة للباحثين الذين أصبحوا يركزون في دراساتهم على الجوانب الدينامية (الحركية) للظواهر السياسية و يحددون بشكل دقيق المتغيرات المؤثرة في هذه الظواهر بخلق نوع من المزاوجة المنهجية بين الالتزام النظري و البحث الميداني (الامبريقي) ، و مما ساعدهم في تطوير دراسات التنمية السياسية استحداث مداخل بحثية (*) إلا أن ثمة تأثير كبير في هذه المرحلة للايديولوجيا الليبرالية الأمريكية أو كما أطلق عليها باكنهام Packenham باسم أيديولوجيا نزعة التنمية Ideology of Developmentalism [3].

---

(1)- محمد زاهي بشير المغيربي ، **التنمية السياسية و السياسة المقارنة** ، الطبعة الأولى ، بنغازي : منشورات قاريونس بنغازي ، ص 16 .

(2)- عبد الحليم الزيات ، **التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي – الأبعاد المعرفية و المنهجية** ، الجزء الأول ، مصر : دار المعرفة الجامعية، 2002 ، ص ص 36 ، 37 .

(*) : المداخل النظرية لدراسة التنمية السياسية سنتطرق إليها بالتفصيل في الصفحات اللاحقة .

(3)- نقلا عن : - محمد علي محمد ، **أصول الاجتماع السياسي : السياسة و المجتمع في العالم الثالث – التغير و التنمية السياسية –** ، الجزء الثالث ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 1986 ، ص 42 .

و لقد عملت هذه الظروف على تراكم تراث التنمية السياسية خلال هذه المرحلة بتوجيه من"لجنة الدراسات السياسية المقارنة" التي أصدرت مجموعة من المجلدات تحت عنوان " دراسات في التنمية السياسية " (Studies in Political Development) [*] حيث تضمنت هذه المجلدات كثيرا من الدراسات النظرية و الامبريقية التي يدور البحث فيها حول العلاقة بين التنمية السياسية و غيرها من المتغيرات الاجتماعية و السياسية في العديد من دول العالم الثالث . و قد تميزت الاتجاهات المنهجية السائدة في هذه الأعمال بتحول واسع نحو استخدام المتغيرات الاجتماعية – النفسية [**] ، فضلا عن محاولة تحقيق النمط الغربي في التطور ، أو نقل القيم و المؤسسات و المؤشرات الغربية باعتبارها معيارا للتحديث [1] . و من ثم كانت الاجتهادات الأولى في هذا المجال تدمج بين مفهومي التنمية السياسية و التحديث السياسي ، ضمن سياق التحول – أو التغير الشامل – من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث [***] .

المرحلة الثانية : في هذه المرحلة بدأ عدد من علماء السياسة في تغيير إتجاه و طبيعة دراسات التنمية من خلال إعادة تعريف مفهوم التنمية السياسية ، ومن أبرز العلماء السياسيين في هذا المجال هنتنجتون Huntington الذي اهتم بمناقشة و نقد فكرة التطور الخطي لنظرية التحديث [2] . و الذي يرى بأن الربط بين عملية التنمية السياسية و بين عمليات التحديث التي تجري في مرحلة تاريخية معينة أمرا غير محكم ، إن لم يكن من الصعب تصوره أو التسليم به على نحو أو آخر[3] . إذ يميل إلى ربط عملية التنمية السياسية بمحاولة المجتمع السياسي الرامية إلى تحقيق شكل من أشكال الوحدة السياسية التي تعني لديه اتفاقا عاما لدى الأفراد على معنى القانون و مفهوم الحقوق مدعوما برغبتهم المشتركة في الحصول على المنافع المتبادلة و الاستقرار السياسي الذي يعرفه على أنه يعني عدم وجود صراع مفتوح . ومن ثم فالتنمية السياسية تعني تطور الأنظمة القادرة على التعامل مع ضغوط التعبئة الاجتماعية و المشاركة السياسية ، و تبعا لذلك إنما تعتمد بمعناها العام على قوة و مجال المؤسسات السياسية و التي تعني بدورها إجماعا و مصالح متبادلة [4]، و هذا يعني دراسة النظام و مكوناته من الداخل . و يعكس هذا الاهتمام الجديد بالنظام تغير الواقع السياسي في دول العالم الثالث و الاستجابة للنزعة السلوكية التي سيطرت على أعمال ألموند Almond .

(*) : تتألف هذه المجموعة من سبع مجلدات ، تعتبر المراجع الأولى و الأساسية لدراسة التنمية السياسية .

(**): للمزيد حول المداخل الاجتماعية – السيكولوجية للتنمية السياسية أنظر : محمد زاهي المغيربي ، المرجع السابق ، ص ص 79 – 110 .

(1)- نصر محمد عارف ، المرجع السابق ، ص 240 .

(***) : بصفة عامة و حسب ما قدمه " وارد " (Ward) و " روستو " (Rostow) فإن المجتمع السياسي الحديث يتميز عن المجتمع السياسي التقليدي بوجود سلطة عقلانية ، و بنى متمايزة ، و مشاركة جماهيرية و بالتالي يتميز بالقدرة على تحقيق عدد اكبر و متسع من الأهداف و الغايات.

- أنظر : محمد زاهي المغيربي ، المرجع السابق ، ص ص 155 ، 156 .

(2)- محمد علي محمد ، المرجع السابق ، ص 43 .

(3)- عبد الحليم الزيات ، المرجع السابق ، ص 49 .

(4)- رعد عبد الجليل علي ، المرجع السابق ، ص ص 25 ، 26 .

من جهة أخرى فقد شهدت هذه المرحلة نمو النقد الراديكالي لدراسات التنمية ، من خلال الكتابات النقدية لمجموعة من الأكاديميين الراديكاليين أمثال : " ماكيلاند McLeland ، و هاجن Hagen " و التي أكدت على دافعية الانجاز و بيندر Binder في تركيزه على البيروقراطية و القدرات الحكومية [1] ، و إتجاه الماركسيين الجدد الذي يعرف باسم " نظرية التبعية " ، و التي عبرت عنهم أعمال :" باران Baran ، و سمير أمين S.Amin ، و والرشتاين Waller Stein ، وكاي Kay ، و ليز Leys ، وفرانك جندر G.Frank – صاحب كتاب (تنمية التخلف)- [2].

ترتكز هذه النظرية لدى فرانك Frankعلى افتراض أن الرأسمالية العالمية و المحلية هي التي أنتجت التخلف ، و لقد قامت الدول المتقدمة في إطار البنية الرأسمالية على استغلال العالم الثالث ، و أدى المفهوم المصاحب للاستغلال عند فرانك Frank إلى قيام بعض الكتاب مثل أرجيري إيمانويل A. Emmanuel، و سمير أمين S.Amin بمحاولة إزالة الغموض حول تحليل علاقة دول العالم الثالث بدول العالم الرأسمالي من خلال تقديم "مفهوم التبادل غير المتساوي"[3].

على أن هذه المرحلة شهدت أيضا جدلا حول طبيعة التكوين الطبقي و دور الدولة في مجتمع ما بعد الاحتلال ، وهو الجدل الذي ترتب على إدراك بعض جوانب النقص في نظرية التبعية التي تستند على إفتراضين رئيسيين :

1- أن الاقتصاد و على وجه التحديد بنية الإنتاج و بنية الطبقية الاقتصادية هو المسبب و المحدد للسياسة .

2- أن البلدان الرأسمالية المهيمنة هي سبب تخلف البلدان التابعة [4] أي تضمين للمتغيرات الدولية .

و في الوقت الذي أصبح فيه منظور التبعية هو المنظور الأكثر شهرة ، خضعت هذه النظرية إلى محاولات نقدية عديدة ، فقد انتقدها روبرت باكنهام Packenham بسبب اعتمادها على مجموعة من الافتراضات لا يمكن إخضاعها للاختبار ، و إدراكا منه لأهمية التفاعل الدولي في تقييد و تحييد خيارات البلدان النامية اقترح باكنهام اعتبار فكرة التبعية مجرد فرضيات يتم اختبارها وفقا للبيانات المتوفرة حول التبادلات السياسية و الاقتصادية بين البلدان الرأسمالية المتقدمة و البلدان النامية ، ولقد أطلق باكنهام Packenham على هذا تعبير" التبعية التحليلية " (Analytic Dependency) في مواجهة مفهوم "التبعية الكلية " (Holistic Dependency) الذي يستعمله كاردوسو Cardoso [5] وغيره من أنصار مدرسة التبعية .

و أيضا فقد قام توني سميث Toney Smith في 1979 – 1981 بمراجعة أدبيات التنمية خلال دراسته المهمة حول الأنواع المختلفة للإمبريالية و نتائجها على التنمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية ، و لقد انتقد بشدة

---

[1]- محمد علي محمد ، المرجع السابق ، ص 44 .
[2]- المرجع نفسه .
[3]- محمد زاهي بشير المغيربي ، المرجع السابق ، ص 18 .
[4]- المرجع نفسه ، ص 58 .
[5]- المرجع نفسه ، ص 56 ، 57 .

نظرية التبعية لأنا تنكر وجود أي قوة تفسيرية للخصائص و الخبرات الخاصة بكل بلد على حدا [1] ، بالإضافة إلى أعمال إيمانويل والرشتاين E.WallerStein و أرجيري إيمانويل A. Emmanuel ، و سمير أمـين S.Amin لتعديل نظرية التبعية فيما بعد ، أو ما يمكن تسميته بأصحاب " بالاتجاه الدائري " (Curculationalism) [2].

المرحلة الثالثة : تتميز هذه المرحلة بوجود محاولات لأنصار المدخل التحديثي للرد على انتقادات نظرية التبعية من خلال تطوير المدخل التحديثي ، فمنذ سنة 1971 احتفظ الاتجاه الأكاديمي غـير الماركـسي باهتمامـه و انشغاله بالحفاظ على النظام العام كمقياس لمفهوم التنمية السياسية ، إلا أنه و في إطار المدخل التحديثي فإن مفهوم التنمية السياسية أصبح يشمل قدرة السلطات السياسية على وضع و تنفيذ السياسات العامة . هكـذا و ابتداء من دراسات بايندر Binder و زملائه عن " أزمات و تعاقبات التنمية السياسية" أخـذت دراسـات التنمية السياسية تركز على استعمال مدخل " السياسات العامة " (La Politique Publique) [3] [*] ، و قـد عبرت هذه الأدبيات كما يرى كل من ألموند Almond و بنغهام باول P.Powell عن الأهداف التي يرغب النظام السياسي في تحقيقها .

و إنطلاقا من ذلك أصبحت الدراسات السياسية تهتم بقدرة السياسة العامة في التعامل مع المشكلات ، فهي و كما يقول ألموند Almond : " تمثل أداة تحليلية ملائمة لتناول ديناميكات التغير الاجتمـاعي الـتي تتطلب صياغة و ترتيب الأولويات ، و تطوير و تطبيق بدائل السياسات العامة "[4] .

لقد أصبحت دراسة التنمية السياسية و بشكل متزايد تنفصل عن دراسة التحديث ، وأصبحت تـرتبط بشكل أكبر بدراسة عمليات التغير السياسي(Political Change)، و نتيجة لهذا اتجه الباحثون إلى البحـث عن أطر نظرية ملائمة لدراسة عملية التغير السياسي .

و كان من محصلة هذا الاتجاه أن ظهرت محاولة ألموند Almond و زملائه لإدماج تأثير عوامل البيئة ، و القيادة و المهارة و عمليات الاختيار و التحالفات السياسية في إطار صيغة كلية للتغير السياسي، و ظهرت أيضا محاولة جاري د. بريور G.D.Brewer،ورونالد د. برونر R.D.Brunner تطوير نماذج للتغيير السياسي المعقد.

بالإضافة على العديد من المساهمات الجديدة و التي يمكن من خلالها فهم أسباب و أنمـاط و عواقـب عمليات التغيير السياسي ، بما في ذلك عملية التنمية السياسية ذاتها [5] .

---

(1)-محمد زاهي بشير المغيربي ، المرجع السابق ، ص 57.

(2)- محمد علي محمد ، المرجع السابق ، ص 54 .

(3)- محمد زاهي بشير المغيربي ، المرجع نفسه ، ص 19 .

(*) : ظهور أدبيات السياسة العامة جاء لتجاوز القصور في المدرسة السلوكية و الاتجاه النظامي و تتويج للعلاقة بينهما ، لمزيد من التوسع حول هذين الاتجاهين .

أنظر: -محمد شلبي،**المنهجية في التحليل السياسي : المفاهيم – المناهج- الاقترابات – الأدوات** ، القاهرة : بيت الحكمة،1996.

ولم يكن ظهورها يعني قطع الصلة بنظرية التنمية السياسية ، فرغم الانتقادات التي تعرضت لها فقد اعتمد بعض أنصار هذه النظرية الجديدة فكرة الأزمات التي تنشأ جراء عمليات التحديث ..إلخ .

(4)- محمد علي محمد ، المرجع نفسه ، ص 48 .

(5)- عبد الحليم الزيات ، المرجع السابق ، ص ص 50 ، 51 .

و الشيء الجديد بالاهتمام هو أن ريتشارد هيجوت R.A.Higgott في دراسـته التحليليـة لمختلـف التيارات الفكرية التي تناولت التنمية السياسية ، أراد أن يصل إلى مجموعة من المفاهيم الأساسية أو التصورات التي يمكن أن تحقق مزيدا من التقدم في نظرية التنمية السياسية من خلال دمجه لمختلف التيارات الفكرية[1] .

بالإضافة إلى إنجازات هذه التيارات و المدارس الفكرية فقد تطورت دراسات التنمية السياسية خـلال العقد الأخير ، خاصة مع بروز مداخل بحثية متعددة لدراسة المفهوم ، و أيضا زيادة الاهتمام علـى المـستوى الحقوقي العالمي بقضية التنمية ، و ظهور ما يسمى " بالحق في التنمية " (Right To Development)[2] [*] الذي أدرج في المنظومة الحقوقية العالمية بعدما تم إقراره في عام 1981 من طرف الجمعية العامة ، و يعني الحـق في التنمية حق كل إنسان باعتباره الموضوع الرئيسي للتنمية في المشاركة النشطة و الإسهام في تنمية"اقتصادية ، اجتماعية ، ثقافية ، و سياسية" . يمكن فيها أن تحترم كافة حقوقه و أن يتمتع بهذه التنمية .

هكذا صدر الاهتمام عبر هذه المراحل بقضية التنمية السياسية كقضية علمية، وهكذا تطور استخدامها من خلال إجتهادات الباحثين و المفكرين الذين خلقوا جدلا عميقا ذو أبعاد تقدمية حول هذا المفهوم .

ثالثا : تعريف التنمية السياسية .

يحفل تراث التنمية السياسية بالعديد من التصورات و الاجتهادات التي طرحها الباحثون من أجل تحديد تعريف للتنمية السياسية أو الإقتراب من معناها الحقيقي و دلالتها الموضوعية . وقد لاحظ كل من هنتنجتون و دومنجاز Huntington & Domingez أن تعريفاتها تكاثرت بنسب مزعجة ، حيث استعمل هذا المفهوم بأربع طرق مختلفة : جغرافيا ، لغويا ، من حيث المقصد (غائيا) ، و ظيفيا :

1- الجانب الجغرافي : في الإشارة إلى العملية السياسية في الدول النامية أو الفقيرة ، وهذا التحديد الجغـرافي خال من أي محتوى أو خصائص محددة سوى الإشارة إلى مواقع حدوثه .

2- الناحية اللغوية : تعني ربط التنمية السياسية بعملية التحديث الواسعة،و بالتالي تعريف التنمية السياسية بأنها التحديث السياسي،أي أنها تشير إلى عملية الانتقال من المرحلة التقليدية على المرحلة العصرية الصناعية. وعليه فالتنمية السياسية هي عبارة عن النتائج السياسية للتحديث،وهذا هو المعنى الذي قصده هنتنجتون و دومنجاز.

---

[1]- محمد علي محمد ، المرجع السابق ، ص ص 48 ، 49 .

[2]- هيثم مناع ، **الإمعان في حقوق الإنسان " موسوعة عالمية مختصرة** ، الطبعة الأولى ، دمشق : الأهالي للطباعة و النشر و التوزيع ، 2000، ص ص 117 – 119 .

[*] : ظهر الحق في التنمية(Right To Development) لأول مرة في مطلع الستينات على يد لوبريـه Lebret (المستـشار السابق للحكومة الجزائرية و المهتم بقضايا العالم الثالث) ، و هو الذي اقترح قانونا للتنمية Code De Développement يقوم على ضرورة و ضع أخلاق للتنمية يؤسس عليها نص دولي يعترف بحق كل الشعوب في التنمية . و في سنة 1977 صار حـق التنمية على جدول الأعمال في لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة ، و في عام 1981 شكلت اللجنة فريق عمل خـاص حـول الحق في التنمية ، و قد أقرت الجمعية العامة الإعلان حول الحق في التنمية بأغلبية 146 صوتا ضد صوت و م أ و تغيب 8 دول . ومنذ عام 1990 بدأ برنامج الأمم المتحدة P.N.U.D بإصدار تقرير سنوي عن التنمية البشرية في العالم . و في مؤتمر فيينـا (مارس 1993) تم إقرار المزيد حول الحق في التنمية بإنشاء لجان عمل تعمل على صياغة التدابير اللازمة لتـصفية العراقيـل أمام إعمال و تجسيد هذا الحق .

3- من حيث المقصد : فالتنمية السياسية تعني الانتقال إلى الأهداف المرجوة التي يراها النظام السياسي مثـل: "الديمقراطية ، و الاستقرار و الشرعية و المشاركة و التعبئة و التخصص و الأمن ... إلخ " [1].

4- الجانب الوظيفي : اكتساب النظام السياسي لنفس ميزات العملية السياسية في المجتمع الغـربي المعاصـر ، و التي تشمل تخصص الأدوار و الاستقلالية للأجهزة الفرعية و العلمانية . بمعنى آخـر ، إن تحقيـق التنميـة السياسية يتوقف على اكتساب الخصائص السياسية الملازمة للمجتمع الصناعي الحديث ومـا يـرتبط بـهذه الخصائص من مؤسسات و عمليات و ممارسات و قيم سياسية متطورة [2] .

هذا وبعد استعراضنا لبعض التصورات النظرية التي حاولت صياغة تعريف محدد للتنميـة الـسياسية ، سنحاول أن نقدم أهم المحاولات في هذا الصدد . فمن أوائل التعريفات هو ذلك الذي حددها بوصفها مجـرد البحث عن التغيير[3] ، وهناك من يعرفها على النحو التالي : " التنمية السياسية هي محاولة لصياغة إطار نظامي للوصول إلى حلول ملائمة و دائمة نسبيا للمشكلات الاجتماعية ، فهي ليست مجرد عملية تهدف على تحقيق وضع سياسي معين"[4].

و يميل البعض على اعتبار التنمية السياسية قائمة متى ما تحققت عملية التنوع و الانتشار و التداخل على كل الأصعدة الثـلاثة التالية : المشاركة الشعبية ، قـدرة النسق السياسي ، التنوع البنيـوي ، التخـصص الوظيفي للدولة[5] . وطبقا لـ باكنهام Packenham فإن التنمية السياسية ترادف الديمقراطية و التحـديث السياسي[6] .

و يرى ألموند Almond أن التنمية السياسية تمثل استجابة النظام السياسي للتغيرات في البيئـة المجتمعيـة و الدولية ، و بالذات استجابة النظام لتحديات بناء الدولة و بناء الأمة و المشاركة و التوزيع . و لقـد قـام بتحديد و فهم التنمية السياسية في إطار التحديث السياسي ، حيث تتمثل معايير التنمية السياسية في التمـايز البنيوي و استقلالية النظم الفرعية و علمانية الثقافة , و هكذا فإن ألموند Almond واجه بشكل مباشر المشكلة التي شغلت غيره من علماء السياسة و هي مشكلة تحديد ماهية التنمية السياسية[7] .

وهناك من يرى أن التنمية السياسية هي عملية تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح ، و بالتالي تعبئة كل الامكانات المتاحة لهم لمواجهة هذه المشكلات بشكل علمي واقعي .. هـذا إلى جانـب تعريف الجماهير بقيم الديمقراطية و تحقيق المساواة السياسية بين أبناء المجتمع [8]. بينما هناك مـن يـرى أن

---

[1]- نور الدين زمام ، **القوى السياسية و التنمية – دراسة في سوسيولوجيا العالم الثالث -** ، الطبعة الأولى ، الجزائر : دار الكتاب العربي ، 2003 ، ص ص 232 , 233 .

[2]- بومدين طاشمة ، المرجع السابق ، ص ص 12 ، 13 .

[3]- رعد عبد الجليل علي ، المرجع السابق ، ص 24 .

[4]-محمد علي محمد ، المرجع السابق ، ص 24 .

[5]-رعد عبد الجليل علي ، المرجع نفسه ، ص 25 .

[6]- نصر محمد عارف ، المرجع السابق ، ص 233 .

[7]- محمد زاهي بشير المغيربي ، المرجع السابق ، ص 171 .

[8]- عامر رمضان أبو ضاوية ، **التنمية السياسية في البلاد العربية و الخيار الجماهيري** ، الطبعة الأولى ، ليبيا : دار الرواد ،

التنمية السياسية هي عملية تتضمن بناء المؤسسات و توسيع قاعدة المشاركة السياسية و ترشيد تولي الـسلطة بدف تحقيق اكبر قسط من الاستقرار السياسي[1] .

كما تعتبر دراسة أوركانسكي Organski من أكمل الدراسات التي ظهرت حتى اليوم حـول التنميـة السياسية ، فهي عنده تعني "زيادة الكفاءة الحكومية على استخدام الموارد الإنسانية و المادية اللازمة لتحقيـق أهداف قومية "[2] ، فالتنمية السياسية عنده ليست إلا جانبا من جوانب التنمية الـتمعية [*].

بالإضافة إلى نظرية إيزنستات Eisenstadt الذي نظر إلى التنمية السياسية من خلال منظورين أساسيين و هما :المنظور الوظيفي و المنظور التاريخي .

فمن جانب الرؤى الوظيفية تقوم التنمية السياسية على تنمية أبنية أساسية عالية التخصص و التنـوع ، إضافة إلى حدوث توسع مستمر في أنشطة الحكومة المركزية ، أما من حيث المنظـور التـاريخي ، فتتـضمن مرحلتين أساسيتين ، مرحلة التحديث المحدود و المتمثلة في وصول الطبقات الوسطى على الحكم ، و مرحلـة التطور التكنولوجي العلماني[3].

أيضا لقد حدد هنتنجتون Huntington ثلاثة مقومات للتنمية السياسية تتمثل فيما يلي :

1- ترشيد السلطة .
2- تمايز المؤسسات و الوظائف السياسية .
3- المشاركة السياسية .[4]

فهو يرى أن النمو السياسي هدفه الاستقرار السياسي[**]، وهذا لا يتأتى إلا أثنـاء ازديـاد تأسـيس المنظمات و الإجراءات السياسية [5]، و قد ركز أساسا على أن التغير السياسي هو نتاج للعلاقة بين المشاركة السياسية و المأسسة السياسية ، فالعلاقة بين هذين المتغيرين تحدد استقرار النظام السياسي [*].

2002 ، ص ص 55،56

[1]- عبد المنعم المشاط ، " العسكريون و التنمية السياسية في العالم الثالث " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 92 (نيسان / أفريل 1988) ، ص 51 .

[2]- نداء مطشر صادق ، **التخاف و التحديث و التنمية السياسية – دراسة نظرية -** ، بنغازي : منشورات جامعة قار يونس ، ص 137 .

[*] : ميز أوركانسكي Organski بين أربع مراحل أساسية تمر بها المجتمعات لتحقيق التنمية السياسية وهي : (مرحلة التوجيه البدائي ، مرحلة التصنيع ، مرحلة الرفاهية ، مرحلة الوفرة) .

[3]- نداء مطشر صادق ، المرجع نفسه ، ص 138 .

[4]- أحمد و هبان ، **التخاف السياسي و غايات التنمية السياسية** ، مصر : دار الجامعة الجديدة للنشر ، 2000، ص ص 107 – 109 .

[5]- نصر محمد عارف ، المرجع السابق ، ص 233 .

[**] : الاستقرار (Stability) : كلمة توحي بالثبات و السكون و من ثم فعدم الاستقرار (Instability) هي زوال هاتين الحالتين ، و على الرغم من أن مفهوم عدم الاستقرار السياسي (Political Instability) هو مفهوم نسبي فإنه كثيرا ما يستخدم للإشارة إلى حالة من النفور السياسي ، أي عدم رضا الجماهير على مؤسسات النظام السياسي في المجتمع ، إما لعدم قدرتها على مواجهة متطلبات و حاجات المجتمع أو عدم قدرتها على التكيف مع الظروف المتغيرة .

[*] - أما مصطلح النظام السياسي (Political System) فإنه يفترض احتواءه على العناصر التالية :

و يرى هنتنجتون Huntington أن التنمية السياسية القائمة على نظام المؤسسات يمكن أن تتمتع بمستوى عال من التكيف ، و التعقيد ، و التماسك . و على الرغم من وضوحه الشديد إلا أنه لم يستطع أن يخرج عن الإطار البنيوي – الوظيفي (Structural – Fonctional) ، و أن النظام يجب أن يتمشى مع قوى التغير كي يحافظ على التوازن و يصير نظاما متحركا[1] .

و فيما يلي جدول رقم (02) يوضح مداخل التنمية السياسية لـدى البـاحثين التاليـة أسمـاؤهم : " هنتنجتون Huntington ، إيزنستات Eisenstadt ، ألموند Almond، أوركانسكي Organski ".

جدول رقم (02) : يوضح مداخل التنمية السياسية

صامويل هانتنجتون	**ايزنستات**	**ألموند**	**أوركانسكي**
1- ترشيد السلطة . **2-** تميـز الوظـائف والأبنية **3-** زيادة المشاركة .	**1-** تحديث محدود يرافقـه استيعاب الطبقات الوسطى، تنمية العلم و التكنولوجيا . **2-** تحـديث جمـاهيري : اسـتيعاب الجمـاهير ، الانتشار المكثف للعلـم و التكنولوجيا .	**1-** بناء الدولة. **2-** بناء الأمة . **3-** المشاركة . **4-** التوزيع .	**1-** سياسة التوحيد البدائي **2-** سياسة التصنيع ، بدائل : (أ) نموذج بورجوازي . (ب) نموذج ستاليني . (ج) نموذج فاشستي . **3-** سياسة الرفاهية القومية ،بدائل : (أ) نموذج الديمقراطية الجماهيرية . (ب) النموذج النازي . (ج) النموذج الشيوعي . **4-** سياسة الوفرة .

<u>المرجع</u>: نداء مطشر صادق،**التخلف و التحديث و التنمية السياسية – دراسة نظرية** – ، بنغازي : منشورات جامعة قار يونس ص138.

و هناك من يرى أن التنمية السياسية باعتبارها من التنمية الشاملة تتجسد في تلك العملية التي يحـدث بمقتضاها تغيير في القيم و الاتجاهات السياسية و النظم و البنى و تدعيم ثقافة سياسية جديدة بحيث يؤدي ذلك كله إلى إلى مزيد من التكامل للنسق السياسي ، وزيادة جدوى النظام و فاعليته في مواجهة المشكلات الـتي تعترضه عبر إعادة جدولة هذه القيم و الإتجاهات ، و هنا يتبلور دور المواطنين المنشود في المشاركة و في وضع و جدولة هذه القيم من منطلق ثقافة سياسية جديدة [2] .

1- الثقافة : القيم و التوجهات السائدة في المجتمع .
2- البنية : أي التنظيمات الرسمية التي تتم عن طريقها عملية صنع القرارات السلطوية .
3- الجماعات : أي التكوينات الاجتماعية .
4- القيادة : أي الأفراد في المؤسسات السياسية و الذين يمارسون تأثيرا و نفوذا في اتخاذ القرارات السلطوية .
5- السياسات العامة : أي أنماط النشاط الحكومي .

[1]- محمد نصر مهنا ، **علم السياسة** ، القاهرة : دار غريب للطباعة و النشر ، 1997 ، ص 266 .
[2]- عامر رمضان ، أبو ضاوية ، المرجع السابق ، ص 56 .

عموما و بعد أن إستعرضنا أهم التعاريف حول مفهوم التنمية السياسية ، نحـاول أن نقـدم مـساهمة لوسيان باي Lucian.W.Pye الذي وضع قائمة شاملة نسبيا للتعريفات المختلفة لمفهـوم التنميـة الـسياسية تضمنت عشرة تعريفات رئيسية يمكن تصنيفها ووضعها ضمن توجهات تتفق و اهتمامات النظم الـسياسية و الأغراض التي تسعى لتحقيقها من خلال عمليات من هذا النوع ، و هي كالآتي :

1- التنمية السياسية شرط مسبق لتحقيق التنمية الاقتصادية :

ينطلق هذا التصور من أن تحقيق التنمية الاقتصادية يتوقف على تهيئة الظروف و الأوضـاع الـسياسية الملائمة ، و الكفيلة بتنشيط الاقتصاد القومي ، وتحويله من اقتصاد راكد ثابت إلى اقتصاد دينامي متحرك[1] , و عليه ووفق هذا الرأي فإن التنمية السياسية تؤدي دورا بارزا باعتبارها إحدى الشروط المهمـة المـسهلة أو المهيئة لعملية النمو الاقتصادي .

2- التنمية السياسية هي التحديث السياسي :

يقوم هذا التصور على إفتراض مبدئي ينظر للتنمية السياسية بوصفها تعبر عن تحديث سياسي (Political Modernization)، أي تغيير القيم و المعتقدات و البنيات بما يكفل التحول السياسي نحو المجتمعات الحديثة[2]، و يمكن النظر إلى عملية التحديث السياسي على أنها نوع من التفاعل المتسق و المستمر ، عبر عملية التمـايز البنائي – الوظيفي و مقتضيات تحقيق المساواة ، واكتساب النظام السياسي القدرة على التكامل و التكيف و الابداع ، وبهذا المعنى تصبح السلطة الرشيدة و البنى المتمايزة و المشاركة الجماهيرية كما يقـول هنتنجتـون Huntington هي الفيصل بين نظم الحكم الحديثة و ما سبقها من نظم تقليدية أو متخلفة ، و المعيار الحقيقـي لتطور النظام السياسي و تقدمه[3].

3- التنمية السياسية هي بناء الدولة القومية :

يستند هذا التصور إلى اعتبار التنمية السياسية بوصفها تتضمن تنظيم الحياة السياسية و أداء الوظـائف السياسية وفقا للمعايير و المستويات المتوقعة للدولة القومية الحديثة Nation–State[4], التي أصـبحت تمثـل الصيغة المعاصرة للنظام السياسي ، و التعبير المنظم عن الأمة و المحتكر الوحيد للقوة الماديـة الـشرعية ، و القادرة على القيام بكل الأدوار التي من شانها إشباع الحاجيات و إيجاد الحلول الملائمة للمشكلات المختلفة .

و تتميز الدولة القـومية Nation –State - كما يقول جمـهور الباحثين – بثـلاث خـصائص رئيسـية ، وهي كما يلي :

- وجود سلطة مركزية واسعة الاختصاصات .

---

(1)- عبد الحليم الزيات ، المرجع السابق ، ص 90 .

(2)- محمد علي العويني ، **الراديو و التنمية السياسية** ، القاهرة : عالم الكتب ، 1981 ، ص 11.

(3)- عبد الحليم الزيات ، المرجع نفسه ، ص ص 99 ، 100 .

(4)- محمد علي محمد ، المرجع السابق ، ص ص 38، 39 .

- نمو القدرة التنظيمية للدولة ، واتساع اختصاصاتها ، وامتداد نفوذها ، و تكاثر القواعـد النظاميـة و القانونية المنظمة ، وتعاظم دور مؤسسات الدولة و أجهزتها البيروقراطية .

- وجود مفهوم محدد للمواطنة يتخطى الفوارق الدينية و العرقية و اللغوية . [1]

4- التنمية السياسية هي بناء الديمقراطية و تحقيق المشاركة السياسية :

وفق هذا التصور فإن التنمية السياسية تأخذ صفة المرادف لعملية إقامـة المؤسـسات و الممارسـات الديمقراطية[2] وفق مجموعة من القيم الأساسية ، التي تسمح بدخول شرائح واسعة من الـسكان في العمليـة السياسية فضلا عن كفالة الحقوق و الحريات المدنية و السياسية و توفير الوسائل و القنوات الـشرعية الـتي تمكنهم من التأثير في عملية اتخاذ القرار السياسي ، و تغيير بناء التمثيل السياسي كلما اقتضى الأمر ذلـك[3] . مما يتيح الفرصة لتأكيد دور المواطنين في المشاركة السياسية في صنع القرارات [4] .

5- التنمية السياسية هي دعم قدرات النظام السياسي[*] من أجل إحداث التغيير المنتظم و الاستقرار :

هذا التعريف يأخذ في اعتباره مدى ما يحققه النظام السياسي من قوة ،و الإشارة موجهة هنا إلى عملية تعبئة مصادر القوة التي سيسعى النظام من خلالها إلى تحقيق الاستقرار السياسي و التغير المـنظم ، و يـرتبط الاستقرار بمفهوم التنمية على أساس أن أي شكل من أشكال التقدم الاقتصادي و الاجتماعي يعتمد على البيئة الملائمة لذلك[5].

6- التنمية السياسية هي تطوير الثقافة السياسية للمجتمع :

يذهب أنصار هذا الاتجاه إلى القول بأن الحكومات و النظم السياسية الحديثة ، تحتاج أكثر ما تحتاج إلى وجود ثقافة سياسية عصرية متطورة ، تحدد الهوية السياسية للمجتمع الذي تفرض سلطتها عليه ، وتساعد على تحقيق التكامل الاجتماعي و السياسي [**] داخل المجتمع . فالثقافة السياسية هـي : " مجمـوع الاتجاهـات و المعتقدات و المشاعر و الرؤى السائدة لدى أفراد مجتمع معين،أو جماعـة معينـة تجـاه شـؤون الحكـم و السياسة"[6]. و يتحدد دور الثقافة السياسية في هذه العملية في أنها تحدد و توضـح الجوانـب المعرفيـة ،

---

[1]- عبد الحليم الزيات ، المرجع السابق ، ص ص 117 – 119 .

[2]- رعد عبد الجليل ، المرجع السابق , ص 27 .

[3]- عبد الحليم الزيات ، المرجع نفسه، ص ص 122، 123 .

[4]- المرجع نفسه .

[*] : أشار Almond و Powell إلى أن النظام السياسي يتمتع بقدرات خمس للحفاظ على بقائه هي :

1- القدرة الاستخراجية Extractive Capability ، 2- القدرة التنظيمية Regulative Capability ، 3- القـدرة التوزيعيـة Distributive Capability ، 4- القـدرة الاسـتجابية Responsive Capability ، 5- القـدرة الرمزيـة Symbolic Capability .

أنظر : أحمد وهبان ، المرجع السابق ، ص ص 137 - 140 .

[5]- محمد علي العويني ، المرجع السابق ، ص 12 .

[**] : **التكامل السياسي** : هو حالة التماسك التي تسود المجتمع من الناحية السياسية ، ويظهر ذلك في درجة التفاعـل الـسياسي المتبادل بين أعضاء المجتمع نتيجة الموافقة لا القهر.أو بمعنى آخر هو عملية تحقيق التجانس داخل الجسد(الكيان)السياسي و = = الاجتماعي ، و تخطي الولاءات الضيقة ، و غرس الشعور بالولاء و الانتماء للدولة و مؤسساتها المركزية ، و إيجاد إحساس مشترك بالتضامن و الهوية الموحدة . أو بتعبير أكثر تفصيلا هو تجاوز الفجوة القائمة بين الصفوة و الجمـاهير علـى المـستوى

و الدوافع النفسية ، و المعايير القيمية التي تكمن وراء السلوك السياسي للجماهير ، و العمليات السياسية للنظام السياسي ، و ما يصدر عن الصفوة الحاكمة من قرارات و سياسات [1].

لكن يبقى القول بان التنمية السياسية هي تطوير الثقافة السياسية للمجتمع إنما هو قول غير محدد ، وغير معبر عن طبيعة و جوهر التنمية السياسية ، التي لا تقتصر على الجوانب المعنوية و السلوكية و حدها . بل تشمل أيضا كافة الجوانب البنائية و التنظيمية التي يقوم عليها النظام السياسي للمجتمع بأسره[2].

هكذا يخلص لوسيان باي L.Pye من هذا العرض لمختلف المفهومات التي ارتبطت بالتنمية السياسية ، إلى وجود نوع من الاتفاق حول بعض الأساسيات ، وهي :

1- **التمايز البنيوي** : أكد Pye على أن الأنظمة السياسية المتطورة هي التي تتميز بوجود بنى متمايزة و متخصصة في الوظائف التي تؤديها ، و تكون كل بنية متفاعلة و متكاملة فيما بينها و مع البنى الأخرى .

2- **قدرة النظام السياسي** : تتضمن التنمية السياسية مدى قدرة النظام السياسي التي تتعلق بمخرجات Outputs هذا النظام و مبلغ تأثيره ، و ترتبط القدرة بالفعالية و الكفاءة في الأداء الحكومي ، و بالقدرة العالية على التعبئة المستمرة و المتزايدة لمختلف المصادر البشرية و المادية ، و القيام بعملية نشر قيم جوهرية بوسعها أن تضمن بناء النظام السياسي .

3- **المساواة :** إن ميل النظام السياسي نحو المساواة هو الذي يترجم نموه السياسي . و الذي يتحقق من خلال المساهمة الشعبة بالنشاطات السياسية ، و سيادة القانون ، و المساواة أمام الوظائف العامة. [3]

إنه ومن خلال هذه التصورات التي قدمها الباحثون في محاولتهم فهم و تحديد تعريفات مناسبة لمفهوم " التنمية السياسية " ، فقد حاول الأستاذ : "**عبد الحليم الزيات**" في دراسته المتميزة حول التنمية السياسية تقديم تعريف إجرائي للمفهوم ؛ حيث يعرفها على النحو التالي :

" التنمية السياسية عملية سوسيوتاريخية متعددة الأبعاد و الزوايا ، تستهدف تطوير و استحداث نظام سياسي عصري ، يستمد أصوله الفكرية و مرجعيته العقدية من نسق أيديولوجي تقدمي ملائم ؛ تتسق مقولاته مع مقتضيات البنية الاجتماعية و المحددات الثقافية للمجتمع ، و تشكل في **الوقت نفسه منطلقا رئيسيا لفعاليات**

الرأسي من خلال تطوير عملية سياسية متكاملة و مجتمع سياسي يسمح بالمشاركة السياسية من ناحية و الإقلال من التوترات و الفجوات الثقافية و الإقليمية على المستوى الأفقي عن طريق إيجاد مجتمع محلي متجانس من ناحية أخرى .

- عبد الحليم الزيات ، **التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي – البنية و الأهداف -** ، الجزء الثاني ، مصر : دار المعرفة الجامعية ، 2002 ، ص ص 152-153 .

[6]- عبد الغفار رشاد محمد ، " الثقافة السياسية العربية – دراسة في التحول الديمقراطي –"، **مجلة منبر الحوار** ، العدد 34 (خريف 1994) ، ص62 .

[1]- عبد الحليم الزيات ، **التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي – الأبعاد المعرفية و المنهجية** ، المرجع السابق ، ص 138 .

[2]- المرجع نفسه .

[3]- نداء مطشر صادق ، المرجع السابق ، ص 131 .

- محمد علي محمد ، المرجع السابق ، ص 33 ، 34 .
- محمد زاهي بشير المغيربي ، المرجع السابق ، ص 172 .

التعبئة الاجتماعية . و يتألف هيكل هذا النظام و قوامه البنائي من منظومة عريضة متنوعـة مـن المؤسـسات السياسية الرسمية و منظمات المجتمع المدني غير الحكومية و ما إلى ذلك من كيانات نوعية تتمايز عن بعضها بنائيا ، و تتبادل التأثير فيما بينها جدليا ، و تتكامل مع بعضها و ظيفيا ، و تمثل بشكل أساسي على الغالبية العظمى من جموع المواطنين و تعكس مصالحها . و من ثم تهيئ المناخ الملائم لشراكتها الإيجابية الفاعلة في جـدليات العمليـة السياسية ، و ديناميات العمل العام ؛ مما يسـاعد في النهاية على تجذير أسباب التكامل الاجتماعي– السياسي ، و توفير أوضاع مناسبة لتحقيق الاستقرار داخل المجتمع بوجه عـام "[1].

إن هذا التعريف يطرح تصورا شاملا لمفهوم التنمية السياسية ، بحيث يلم إلى حد بعيد بكافة الجوانب التي تضمنتها التعاريف السابقة ، كما أنه ينطوي على عدة جوانب يمكن أن تشكل إسهاما نظريـا واضـح المعـالم . فمن بين القضايا التي أكد عليها هذا التعريف الهام ما يلي :

- إن التنمية السياسية تهدف إلى تطوير و استحداث نظام سياسي عصري .
- إن هذا التعريف لم يهمل العنصر المحوري في عملية التنمية السياسية وهو الأيديولوجية السياسية الملائمـة ذات الأبعاد الاجتماعية .
- تأكيده على عملية التعبئة الاجتماعية التي لها علاقة مع الأيديولوجية السياسية .
- أن هذا التعريف منح أهمية قصوى لدور المؤسسات السياسية التي تتحلى بجملة من الخصائص و المميـزات تمكنها من أداء أدوارها و وظائفها كالتمايز البنائي و التكامل الوظيفي ، مع ضرورة وجود نوع من التفاعـل و التأثير المتبادل بينها ، والتي تكون ممثلة تمثيلا حقيقيا لمختلف الشرائح الاجتماعية و معبرة عـن مـصالحها و طموحاتها .
- إن هذا التعريف حرص على قضية المشاركة الشعبية التي تعد بعدا أساسيا من أبعاد عملية التنمية السياسية ، التي من خلالها يتحقق التكامل و الاستقرار الاجتماعي و السياسي .

بهذا يعتبر هذا التعريف منطلقا مساعدا بالنسبة لهذه الدراسة عند تناول قضية التنميـة الـسياسية في الجزائر ، و مدى تأثير المجتمع المدني فيها . لذلك فقد وجدنا من المناسب لضرورات هذا البحث ، و انطلاقـا من هذا التعريف أن نتطرق إلى أهم المداخل النظرية لدراسة التنمية السياسية .

المطلب الثاني : المداخل النظرية لدراسة التنمية السياسية .

[1]- عبد الحليم الزيات ، المرجع السابق ، ص ص 143 ، 144 .

لدراسة مفهوم التنمية السياسية توجد مجموعة من المداخل النظرية ؛ و التي استخدمت في إطار محاولة إيجاد تفسيرات نظرية للمفهوم من طرف مختلف الباحثين في إطار تحليلاتم لقضية التنمية السياسية و ما يرتبط با , و أهم هذه المداخل النظرية (البحثية) ما يلي :

1 - **المدخل القانوني** : يعتبر المدخل القانوني في دراسات التنمية السياسية من المداخل الكلاسيكية التقليدية ، الذي تنطلق تحليلاته من مقولة أساسية مؤداها أن النظام السياسي العصري المتطور عبارة عن نسق من القواعد والقيم والمعايير القانونية العامة والمجردة . تقوم على تطبيقها وتعميقها وحمايتها منظومة من المؤسسات والهيئات السياسية الرسمية ، التي تتمتع بسلطة القهر والإكراه لكل من جهاز الدولة والأفراد على حد سواء . ومعنى هذا أن جوهر التنمية السياسية حسب هذا المدخل إنما يتمثل بشكل أساسي في قيام الدولة القانونية (Legal State) تلك التي تخضع الهيئات الحاكمة فيها للقانون ، ويخضع الحاكم والمحكوم لقواعد قانونية معروفة سلفا ، وبذلك تتحدد مراكزهم القانونية على نحو واضح ، وتكون السيادة والكلمة العليا في الجماعة للقانون وليست لإرادة الحاكم " [1]

ويتطلب قيام هذه الدولة وجود دستور أو وثيقة قانونية يحدد السلطات العامة ومؤسساتا ، ويقـرر دور وحدود وصلاحيات كل منها وعلاقتها ببعضها البعض ، ويعين في الوقت نفسه حقـوق وواجبـات الأفراد والجماعات ، وما يرتبط بكل ذلك من ضوابط نظامية تكفل تحقيق العدالة والمساواة بين الجميـع ، وبذلك تصبح ثمة إمكانية للحكم على النظام السياسي بأنه نظام عصري متطور[2].

ومع التسليم بكل ذلك وعلى الرغم من ما يقدمه المدخل القانوني للدراس للتنمية السياسية ، إلا أنه من غير الممكن أن يكون هو المعيار الوحيد أو المحك الأساسي لتحقيق التنمية السياسية[3] و الإحاطة بالظاهرة من جميع جوانبها ، كما أن تحليلات المدخل القانوني وان كانت تولي اهتماما كبيرا بالمؤسسات الرسمية للدولة فإنا تقتصر عادة على وصف هذه المؤسسات ، دون اهتمام يذكر بالبحث في كيفية أدائها الوظيفي . ومن هنـا كان التركيز أساسا على الجوانب الشكلية والستاتيكية للنظام السياسي وليس ككيان دينـامي متفاعـل[4]. يضاف إلى هذا أنه يضيق من حيز الدراسات حينما يحصر موضوعها في الدولة وأجهزتا الرسمية ، كما انـه يهمل الاعتبارات غير القانونية .

وعموما لا يزال المدخل القانوني -رغم ما عرفه من تراجع مع بروز المداخل التحليليـة والتفـسيرية الأخرى – صالحا إلى حد كبير في دراسة الكثير من الظواهر السياسية ، ومن بينها قضايا التنمية السياسية.

2 - **المدخل الماركسي** : لقد اتضح لنا من قبل أن التنمية السياسية تتم أساسا بتطـوير النظـام الـسياسي وإكسابه طابعا عصريا تقدميا على نحو أو آخر . والفكر الماركسي ينظر إلى النظام السياسي باعتبـاره بنـاء

---

[1]- أحمد زكي بدوي ، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية** ، بيروت : مكتبة لبنان , 1978, ص 408 .
[2]- عبد الحليم الزيات ، المرجع السابق ، ص ص 153.
[3]- المرجع نفسه ، ص ص 156 ، 157 .
[4]- المرجع نفسه ، ص 160 .

يعكس الأوضاع الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع . ويعتبر النظام السياسي متطورا حسب المدخل الماركسي حين يعكس هذا النظام مصالح الطبقة العاملة (البروليتاريا) ويؤكد سيطرتها على وسائل الإنتاج ، ومعنى هذا أن جوهر التنمية السياسية حسب المدخل الماركسي يكمن أساسا في انتقال السلطة إلى الطبقة العاملة . وذلك اتساقا مع ما يقضي به التحليل المادي للتاريخ ، وما ينطوي عليه هذا التحليل من تأكيد على دور العوامل الاقتصادية والاجتماعية للطبقات المختلفة ، وما يقترن بذلك من نمو للوعي الطبقي وانتصار الطبقة العاملة في النهاية ، وبالتالي تطوير للبناء الكلي للمجتمع.[1]

إذا تنطلق تحليلات المدخل الماركسي لقضية التنمية السياسية من اعتبار ديكتاتورية البروليتاريا "دولة ديمقراطية حقيقية تعكس نمطا ديمقراطيا على درجة عالية من الجدة هو ديمقراطية الغالبية الساحقة من الجماهير"

ففي ظل التحليل الماركسي يملك العمال فعلا جميع وسائل الإنتاج، فيتولون إدارة شؤون الحكم – بشكل مباشر أو من خلال ممثليهم - ، وهذا في حد ذاته جوهر التنمية السياسية والمعيار الحقيقي للتطور السياسي في سياق الفكر الماركسي.[2]

وتجدر الإشارة إلى أن المدخل الماركسي أو كما يطلق عليه في بعض الكتابات المدخل (البنيوي – الماركسي) يضم كلا من الاتجاه التقليدي (الرسمي) والاتجاه الماركسي الجديد كما تبلور على يد أتباع مدرسة التبعية[3] (*) .

إن هذا المدخل الذي ينطلق من اعتبار أن النظام السياسي النامي هو الذي يعكس المصالح المختلفة للطبقة العاملة وحدها ويؤكد سيطرتها على وسائل الإنتاج مما يحول دون الاستغلال في المجتمع ، لا يعني بالضرورة تطوير النظام السياسي ووظائفه مادام انتقال السلطة السياسية إلى طبقة واحدة سيحيل النظام السياسي إلى أداة تعكس مصالح هذه الطبقة وتعبر عنها وتحميها دونما اعتبار لمصالح الطبقات الأخرى، فإن النتيجة اللازمة عن ذلك هي انعدام المساواة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الطبقات ، وفقدان التكامل الاجتماعي والسياسي[4].

3- المدخل البنائي الوظيفي : يعتبر هذا المدخل من بين أكثر المداخل النظرية استخداما لدراسة التنمية السياسية ، حيث تقوم تحليلاته على اعتبار النظام السياسي أحد المكونات الرئيسية للنسق الاجتماعي الكلي . ولذلك فهو يرتبط بغيره من النظم الاجتماعية المكونة لهذا النسق . كما أنه يتفاعل ويتساند مع هذه النظم

---

(1)- عبد الحليم الزيات ، المرجع السابق ، ص ص 163 ، 164 .

(2)- المرجع نفسه ، ص 171 .

(3)- رعد عبد الجليل علي ، المرجع السابق ، ص 90 .

(*)- حاول أتباع مدرسة التبعية أن يقدموا عددا من المداخل و الأطر النظرية لتعليل التخلف السياسي لبلدان العالم الثالث ، و على العكس من العديد من المداخل و الاتجاهات التي تناولت التحديث و التنمية السياسية بالبحث ، فقد لجأت نظريات التبعية هذه ليس على البحث عن عناصر التنمية و التحديث و إنما من خلال تبيين الأسباب الكامنة وراء التخلف السياسي كمنطلق من أجل الشروع في العملية التنموية السياسية . و قدموا لذلك مجموعة من التصنيفات و المحددات في التحليل أبرزها :
- العامل الخارجي ، كمحدد في التحليل . - مفهوم الدولنة ، كأساس نظري جديد للتنمية .
- العامل الداخلي , كمحدد في التحليل . - التنمية التكاملية، كتصور عقلاني للتنمية .

(4)- عبد الحليم الزيات ، المرجع نفسه ، ص 173 .

ويتكامل معها من خلال الأدوار والوظائف التي يؤديها وبذلك يساهم في تشكيل وتدعيم البناء الكلي للنسق الاجتماعي الذي يشمله – كبناء دينامي متكامل – [1].

ويساعد في الوقت ذاته التكيف مع الظروف المتغيرة وتحقيق درجة عالية من التـوازن والتكامـل ، وبالتالي الحفاظ على بقائه واستمرار مكوناته في أداء وظائفها و أدوارها [2]، ومن ثم يعتبر تحليـل النظـام السياسي وتحديد خصائصه ومقوماته وقدراته ووظائفه في إطار البنائية الوظيفية هو المحور الرئيسي للبحـث في التنمية السياسية لدى أنصار هذا المدخل ، أمثال بارسونز T.Parsons ودافيد إيستون D.Easton ، وغابريال ألموند G.A.Almond ، وغيرهم الذين أظافوا كثيرا من الأبعاد والمفاهيم من خلال تركيزهم علـى الأبنيـة والوظائف وتجنبهم التركيز على الدساتير والمؤسسات الحكومية . وقد استخدموا في ذلك مفهوم النظام بـدل الدولة ، والوظيفة بدل السلطة والقوة ،والأدوار بدلا من المناصب ، والأبنية بدلا من المؤسسات [3].

وتعتمد تحليلات البنائية الوظيفية لقضية التنمية السياسية من افتراض مؤداه أن النظام السياسي النـامي هو ذلك النظام الذي يتمتع بكافة الخصائص السياسية المميزة للمجتمع الصناعي الحـديث ، وتتمثـل هـذه الخصائص في توفير المقومات البنائية والمتطلبات الوظيفية التي تمكن النظام من التفاعل والتكيف مع معطيـات وتحديات البيئة المحلية والخارجية من جهة ، والتي تضمن بقاءه واستمرار أدائه لوظائفه مـن جهـة أخـرى. ويتطلب هذا بالضرورة وجود أنماط معينة من العمليات والمؤسسات والقيم السياسية المتطورة، فضلا عن تنامي قدرة وكفاءة وفعالية الأداء الوظيفي للنظام السياسي ذاته[4].

ويبقى المدخل البنائي – الوظيفي محل اعتبار وتقدير بين مختلف الدارسين ، ولا يمكن انكار ماينطوي عليه من قدرات وامكانات تحليلية فائقة.

4- مدخل العملية الاجتماعية : (Social Process)

لا ينطلق هذا المدخل في دراسته للتنمية السياسية من مفاهيم النظام الاجتماعي أو النظام الـسياسي ، ولكنه يركز على بعض العمليات الاجتماعية ، مثل : التصنيع والحضرية والتجارة والتعليم والحركية المهنية التي يفترض أنا جزء من عملية التحديث وأن لها مضامين وتأثيرات على التغير السياسي .

ويركز هذا المدخل على العملية وليس على النظام، وتوجهاته سلوكية – إمبريقية بصورة اكبر مـن المدخل البنائي- الوظيفي السابق الذكر . وعادة مايؤدي إلى تراكم عدد كبير من البيانات الكمية ، وتتم بعد ذلك محاولة ربطها بالتغير السياسي من خلال استعمال ادوات التحليل الاحصائي في هذا المجال. [5]

وينطلق باحثوا مدخل العملية الاجتماعية من محاولة ربط نمط وفعل عملية معينة بنمط وفعل عمليـة أخرى ، لكنهم يواجهون بعض الصعوبات عند استعمال هذا المدخل كعدم توفر البيانات وصعوبة الربط بين

---

(1)-عبد الحليم الزيات ،المرجع السابق ، ص ص 189 – 193 .
(2)- بومدين طاشمة ، المرجع السابق ، ص 25 .
(3)- المرجع نفسه .
(4)- المرجع نفسه ، ص 25 ، 26 .
(5)- محمد زاهي بشير المغيربي ، المرجع السابق ، ص 182 .

المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية المستقلة وبين المتغيرات السياسية التابعة والتي هي عادة نتاج لفعل وإرادة الانسان ، وكذلك استعمال هذا المدخل للمتغيرات السياسية كمتغيرات تابعـة للقـوى الاجتماعيـة والاقتصادية المستقلة إلى حد كبير. [1]

5 – مدخل التاريخ المقارن : Comparative History

ينطلق هذا النموذج من مقارنة تطور مجتمعين أو أكثر و هو يركز على مفهوم المجتمع ، ومن أهـم العلماء الاجتماعيين المهتمين بالتنمية السياسية و الذين يستخدمون هذا المـدخل نجـد : بـلاك (Black) و إيزنستات (Eisenstadt) و روستو (Rostow) ، و ليبست (Lipset) ، و مور (Moore) و إلى حد مـا باي (Pye) . و معظم دراساته هي دراسات امبريقية و لكنها ليست كمية بالضرورة ، و يـصنف هـذا المدخل أنماط التنمية السياسية عن طريق إفتراض وجود مراحل معينة يجب أن تمر بها كل المجتمعات ، أو عـن طريق افتراض وجود قنوات متمايزة قد تمر من خلالها المجتمعات ، أو عن طريق الجمع بين هذين النوعين[2].

إن هذه المداخل الرئيسية التي تم التطرق إليها تعد من أبرز المداخل الملائمة لدراسة التنمية السياسية ، و على الرغم من أن كل مدخل يتناول قضية التنمية السياسية من زاوية تحليلية معينة إلا أن هذا لا يمنع كـل مدخل من استكمال الجوانب التي أهملها المدخل الآخر .

المبحث الرابع : التنمية السياسية في المجتمعات النامية و أزماتها .

---

(1)- المرجع نفسه ، ص ص 183، 184 .
(2)-المرجع نفسه ، ص184 ، 185 .

إن فهم ما تعانيه الدول النامية من قصور و عدم قدرة على تحقيق بعض مظاهر التحـديث و تجـاوز صفات التخلف اللصيقة بها في معظم المجالات السياسية ، مرتبط بتحليل و تشريح قضية " التنمية الـسياسية " في هذه المجتمعات مع محاولة تفسير المشاكل التي تعاني منها هذه الأخيرة : كتراجـع مـستويات الممارسـة السياسية و الأداء و الفعالية في الواقع التطبيقي ، و عدم القدرة على بلوغ مستويات من التنمية و التحـديث السياسيين و تفعيل قدرات النظام السياسي و زيادة الانسجام و التكامل بينه و بين المجتمع .

و من هذا المنطلق ستعالج الدراسة في هذا المبحث قضية التنمية السياسية في المجتمعات الناميـة مـن خلال محاولة الإجابة على التساؤلات التالية :

-مـا هـي غايات التنمية السياسية التي يمكن اعتبارها مؤشرات إسقاط منطقية للتحليل في إمكانية الحكم على الواقع السياسي التنموي لدول العالم الثالث(الدول النامية) ، و التي تسمح بتبيان أهم المشاكل التي تعاني منها في إطار هذا التحليل ؟ .

-مـا هـي طبيعة هذه المشكلات التي تعاني منها هذه المجتمعات ؟

كمـا سيتـم في الأخير تحليل لأهم الأزمات المتعلقة بالتنمية السياسية بنـوع مـن التفـصيل،و المرتبطة ارتباطا وثيقا بفهم و تحليل واقع المجتمعات النامية و خصوصياتها .

المطلب الأول : خصوصيات المجتمعات النامية :

تكمن أهمية مناقشة قضية التنمية السياسية في المجتمعات النامية ، بضرورة الحديث عن غايات التنميـة السياسية كما حددتها الصياغات النظرية لما تصوره مفكروا قضية التنمية السياسية لكونها المؤشرات النظرية التي بواسطتها يتسنى فهم هذه القضية في المجتمعات النامية طبقا لتناسقها المنطقي مع هـذه الغايـات ، و لمـدى صلاحية هذه الغايات لتحقيق التنمية السياسية في هذه المجتمعات .

أولا : غايات التنمية السياسية :

تلتقي نظريات التنمية السياسية المعاصرة –رغم تعددها- عند مجموعة معينة من الغايات مثلما انطلقت من مجموعة من المسلمات . و في سياق تناولنا لهذه الغايات سوف نحاول حصرها في مستويين أساسيين يمثلان محور الحركة الاجتماعية و وجهتها ، و تصب فيهما أو تبرز من خلالهما الأبعاد المجتمعية الأخرى.[1]

هـذان المستويان همـا :

1. المستوى السياسي :

بالنظر على الغايات التي تسعى إلى تحقيقها نظريات التنمية السياسية رغم الاختلاف الظاهري بينها في الصياغة اللفظية و الوسائل ، نجد أنها تلتقي عند نقطة واحدة أو هدف محوري واحد يمثل جوهر الغاية لكـل منها . ذلك أن تحقيق الحرية بمفهومها الأشمل و تضاؤل دور الدولة و سلطتها في مواجهة المجتمع ، و زيـادة مشاركة المواطن في السلطة السياسية ، و تحقيق المساواة ، و الوصول إلى صيغة سياسية تحقق التوازن بين فئات

---

[1]- نصر محمد عارف ، المرجع السابق ، ص 263 .

المجتمع ، يمثل الغاية الأساسية لكل منها . فما تعبر عنه هذه النظريات هو تحقيق أقصى قدر ممكن من حرية المواطن تجاه الدولة ، بحيث تحقق الدولة أكبر قدر من الديمقراطية و المشاركة السياسية [1]، و تهيئة الظروف السياسية الملائمة للتنمية ، و تغيير القيم و المعتقدات بما يكفل التحول السياسي نحو المجتمعات الحديثة ، و المساهمة في تحقيق الاندماج الوطني National Integration و الوحدة الوطنية National Unity و نبذ قيم القبلية و العشائرية و العصبية[2] إلى تحقيق معايير المساواة و المواطنة و إعطاء اعتبار أكثر للإنجاز و الكفاءة و العمل[3] . و تعمل التنمية السياسية على تعبئة الجماهير و تفاعلها مع النظام القائم ، أي زيادة المشاركة الشعبية ، و قيام المؤسسات التي تلائم الظروف الاقتصادية و الاجتماعية . و إذا كان التغير الاجتماعي يقتضي إزالة و تفتيت البنية الاجتماعية التقليدية تمهيدا للدخول في العملية التنموية التحديثية مع مراعاة التخلص من التبعية سواء فيما يتعلق بالسلطة السياسية أو الطبيعية السلطوية للنظم السياسية [4] فمن المهم أن تعمق التنمية السياسية هوية المواطنين بحيث يتعمق الولاء للدولة ، و أن تحقق الاستقرار السياسي ، و من الأهمية أن تستمد السلطات القائمة شرعيتها من إرضاء المواطنين ، و أن تكون هذه السلطات متفاعلة معهم و أداة خدمة في المقام الأول تحقيقا للاندماج و التكامل . و من الأهمية كذلك أن يعكس القانون الاحتياجات الوطنية و أن يتمشى معها و أن يتطور بتطورها . [5]

و تكتسب التنمية السياسية مفهومها و مضمونا الحقيقي في مجتمع يتضمن دستوره تحديدا واضحا للواجبات و الحقوق و لكل من السلطة و الشعب [6]. كما تبدو أهمية تطوير شكل الحكم فيما يحقق درجة من الديمقراطية استجابة للظروف القائمة من غايات التنمية السياسية أيضا .

2. المستوى الاقتصادي :

تعتبر جميع نظريات التنمية السياسية هذا البعد محور العملية الإنمائية و جوهرها ، بل و مؤشرها الذي من خلاله يمكن قياس مدى تقدم مجتمع ما أو تأخره . و بالنظر إلى المؤشرات التي تستخدمها نظريات التنمية نجد أنا تنصب على توفير الإشباع الكامل لكل حاجات الإنسان[7].

إن دراسة التنمية السياسية في المجتمعات النامية يضعنا أمام ضرورة التأكيد على وجود مجموعة من الخصائص المميزة لها ،والتي وجدت نفسها بعد الاستقلال في مواجهة مشكلات عديدة للتنمية السياسية .

ثانيا- مشكلات التنمية السياسية في المجتمعات النامية .

إن مشكلات التنمية السياسية في الدول النامية تستند إلى ثلاثة قضايا رئيسية : الأولى أن هناك قدرا من التشابه و التماثل في المشكلات السياسية التي تواجه المناطق النامية ، و الثانية أن المشكلات السياسية التي

---

(1)-نصر محمد عارف ،المرجع السابق ، ص ص 263 ، 264 .
(2)- محمد علي العويني ، المرجع السابق ، ص 264 .
(3)- نصر محمد عارف ، المرجع نفسه ، ص 264 .
(4)- المرجع نفسه ، ص 266 .
(5)- محمد علي العويني ، المرجع نفسه ، ص ص 15 ، 16 .
(6)- محمد خاتمي ، **الديمقراطية و حاكمية الأمة** ، (ترجمة: سرمد الطائي)، الطبعة الأولى ، دمشق : مارس 2003 ، ص 102.
(7)- نصر محمد عارف ، المرجع نفسه ، ص 267.

تواجهها هذه المناطق ترتبط ارتباطا وثيقا بالوسط الاجتماعي و الاقتصادي و الثقافي الذي تظهر فيه بحيث يتعذر تحليلها بمعزل عن هذا الوسط ، و ثالثا و أخيرا أن المشكلات السياسية و الاقتصادية التي تواجه هذه المناطق هي مشكلات سلوكية و بنائية في آن واحد ، فالتغيرات التي تطرأ على الأنظمة و الأساليب لن تحل مشكلات التنمية إلا إذا صاحبتها تغيرات جذرية في المعتقدات و أنماط السلوك.[1]

في ضوء هذه النظرة الواسعة لمعضلات التنمية السياسية في الدول النامية ، و تفصيلا يمكن إيجاز ابرز المشكلات الاجتماعية –السياسية التي واجهتها المجتمعات النامية بما يلي :

1- صعوبات التحديث : الذي يصطدم ببنى تقليدية راسخة تشكل عقبة أمام تبني أية أساليب جديدة ، فالمجتمع التقليدي يستند إلى الأسرة و يستمد مقوماته من قيم تقليدية كالقرابة و الانتماءات الخاصة ، بينما تدور الشرعية في الدول المتقدمة حول الدولة[2]. فضلا عن أن مظاهر التحضر و التعليم و التصنيع و اتساع وسائل الاتصال الجماهيري و غيرها من المظاهر المرتبطة بالتحديث السياسي قد أدت إلى اللااستقرار و اللاتجانس الشديد بدلا من تحقيق الاستقرار و التجانس[3].

و إذا نظرنا إلى غالبية المناطق المتخلفة حاليا سنلاحظ أنها ليست تقليدية تماما ، كما أنها بالقطع ليست حديثة تماما ، و إنما هي تنتمي إلى ذلك النموذج الذي يمكن وصفه بأنه يمثل المجتمعات الانتقالية (Transitional – Societies) و هي مجتمعات تسود فيها درجة معينة من اللاتكامل.[4]

2- غياب الأمة المتكاملة .

حيث نجد أن معظم الدول النامية عبارة عن تكوينات اجتماعية متجاورة تفتقد إلى التجانس الاجتماعي ، إن المطلوب بناء منظومة سياسية تستند إلى وحدة اجتماعية موضوعية تعكس بدورها حالة من الاعتماد المتبادل اجتماعيا و اقتصاديا و توفر الشروط الموضوعية للتنمية السياسية و الاقتصادية و الثقافية . و هذا يرتبط بدوره بالتجانس الثقافي و بمجموعة من الشروط الموضوعية على رأس عملية التنمية الاقتصادية الشاملة وأيضا بمجموعة من الشروط الذاتية في مقدمتها وجود قيادات طليعية ذات مثل سياسية تتجاوز الانتماءات المحلية[5].

وإذ كانت هناك صعوبات عديدة مرتبطة بغياب الدولة ، فإنه يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تكون بديلا فعالا و خاصة فيما يتعلق بتنظيم المشاركة الشعبية ، و مراقبة برنامج التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية ، و لكن تبقى مسألة عدم فاعلية المجتمع المدني في الدول النامية من الصعوبات التي تميزها أيضا .

---

(1)- محمد علي محمد ، المرجع السابق ، ص 75 .
(2)- المرجع نفسه ، ص 82 .
(3)- المرجع نفسه ، ص 84 .
(4)- المرجع نفسه ، ص 83 .
(5)- هيثم سطايحي ، " التنمية السياسية في المجتمعات النامية –مشكلاتها و آفاقها –" ، **مجلة جامعة دمشق** ، المجلد الثالث عشر ، العدد الثاني (1997) ، ص 10.

3- ضعف المؤسسات السياسية .

تعاني المجتمعات النامية بوجه عام من غياب المؤسسات السياسية الحديثة المؤهلة لاستيعاب القوى الاجتماعية الحديثة و تلبية متطلباتها ، فالسمة التقليدية لهذه المجتمعات تظهر على مستوى المؤسسات السياسية مثلما تتجلى في المستوى الاقتصادي و الاجتماعي، و هذا ما دفع هذه المجتمعات إلى تبني النماذج المؤسسية الغربية . و كان من نتيجة ذلك تأسيس نماذج سياسية بعيدا عن أي بيئة اجتماعية و ثقافية مكافئة ، مما أدى إلى تشويه النماذج المؤسسية الغربية التي لم يتم تكييفها مع البنى الاجتماعية و الاقتصادية لتلك المجتمعات [1]، مما تسبب في فقدانها لمدلولها السياسي ، و عدم قدرتها على تحقيق الحد الأدنى من الفاعلية و الاستقرار.

ولعل غياب المؤسسات السياسية القادرة على أداء الوظائف السياسية طبقا لقواعد متوقعة في الدول الحديثة ، يجعل المجتمع غير قادر على تنظيم نفسه ، إذ دون مؤسسات سياسية قوية يفتقد المجتمع الوسائل الملائمة لتحديد مصالحه المشتركة و تحقيقها ،كما يفقد القدرة على خلق مصالح عامة لأبنائه [2]. و هذا ما يجعل من التنمية السياسية أمرا في غاية الصعوبة لهذا جاء تأكيد هنتنجتون Huntington على ضرورة إيجاد المؤسسات السياسية التي تعمل على إرساء الاستقرار و النظام العام و بناء المؤسسات السياسية الكفيلة بتحقيق الاستقرار السياسي في البلدان الجديدة . وبناءا على تصوره هذا عرف هنتنجتون Huntington التنمية السياسية بوصفها " تعني تطور الأنظمة القادرة على التعامل مع ضغوط التعبئة الاجتماعية و المشاركة السياسية "[3]. ذلك أن التنمية السياسية في جوهرها تتضمن إقامة مجموعة من المؤسسات العامة التي تشكل البنية التحتية الضرورية للدولة و التعبير المنضبط عن الحياة السياسية في إطارها [4].

تفترض التنمية السياسية بالنسبة للمجتمعات النامية إذا ، إضفاء الطابع المؤسسي على السلطة و تأسيس السلطة (Institutionnalisation Du pouvoir) أي أن يصبح لها شخصية اعتبارية و حركة ذاتية تنظمها القواعد و القوانين و الضوابط التي يحددها المجتمع بغض النظر على الأشخاص الذين يمرون بها أو يمارسون مهامها [5] . و مستوى تأسيس السلطة ليس واحدا ، كما أنه ليس أمرا ناجزا بل هو يتحدد كما يرى هنتنجتون Huntington " بقابلية التكيف و التعقيد و الاستقلالية و التماسك في منظماته و إجراءاته ، و كلما ازدادت قابلية التكيف في منظمة ما ازداد طابعها المؤسسي".

4- مدنية الثقافة .

فالتنمية السياسية غير ممكنة دون ثقافة مدنية تكون بمثابة الخلفية التي يصدر عنها أي موقف سياسي . و يتسع الطابع المدني للثقافة كلما أصبح الأفراد أكثر عقلانية في رؤيتهم ، و أكثر قدرة على تصور مصالح المجتمع في عموميتها ، و أكثر تمتعا بحس المشاركة السياسية[6] .

---

(1)- هيثم سطايحي ، المرجع السابق ، ص ص 101، 102 .
(2)- المرجع نفسه .
(3)- نور الدين زمام ، المرجع السابق ، ص 239 .
(4)- هيثم سطايحي ، المرجع نفسه ، ص 102 .
(5)- المرجع نفسه.
(6)-هيثم سطايحي ،المرجع السابق ، ص 103 .

فالمجتمعات النامية تتحدد فيها صفة الثقافة التقليدية[1] ، التي تصطبغ فيها مواقف الأفراد غالبا بالمكونات الشعورية و القيمية بدرجة أكبر من المكونات الإدراكية و المعرفية .

هذا و عند النظر إلى دول الجنوب نجد أن جل العناصر السابقة لا تتوافر في العديد من هذه الدول ، و التي تعرف "بإشكالية الديمقراطية" التي تواجه هذه الدول بدرجات متفاوتة و أشكال مختلفة [2] ، مثل:التفرد و الاستبداد بالسلطة ، و عدم وجود قنوات للتغيير السياسي السلمي ، و تدخل الجيش في الحياة السياسية ، وغياب أو ضعف المشاركة السياسية نظرا لعدم وجود قنوات و مؤسسات للمشاركة ، أو نظرا لعدم فاعليتها في حالة وجودها ، و غياب أو ضعف الرقابة السياسية ، و عدم استقلال القضاء ، و تصاعد أعمال العنف السياسي كأحداث الشغب ، و الاغتيالات و الانقلابات و الاعتقالات و المحاكمات لأسباب سياسية . وقبل كل هذا ضعف الإطار القانوني الذي ينظم العلاقة بين الحاكم و المحكوم حيث تنتشر ظاهرة العمل بقوانين الطوارئ و في عديد من الحالات نجد أن الحكام يتمتعون بسلطات أوسع من تلك التي تتيحها لهم القوانين[3] .

و ثمة تفسيرات لغياب أو تدهور الديمقراطية في هذه الدول منها : ضعف تبلور القوى الاقتصادية و الاجتماعية ، و ضعف الأسس الثقافية و القيمية للديمقراطية مثل العقلانية و الرشادة و الإيمان بدور الفرد ، وعدم قيام مجتمع مدني حقيقي . هذا الأخير الذي يعتبر عنصرا مهما في تحديد مستوى التنمية السياسية لا يزال يوصف بعدم الفاعلية في هذه الدول لعدة أسباب من أهمها وجود النظم التسلطية التي تحرص على تفكيك المجتمع و الحيلولة دون تبلور قواه و مؤسساته ، و كذا بساطة بنيته التركيبية .

بالإضافة إلى كل هذه العوامل هناك البعد الخارجي ، الذي يلعب دورا مهما في تشكيل مجمل الأوضاع الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية في الدول النامية ، و هو ما يطلق عليه اسم (الاختراق الخارجي المنظم) ، حيث يؤكد الكثير من الباحثين على أن هذه الدول سوف تواجه مزيدا من التهميش في المستقبل في إطار ما يسمى بالنظام العالمي الجديد[4] .

و في إطار مختلف نوعا ما ، حاول روستو Rostow ، و لجنة السياسة المقارنة تحديد أنواع المشاكل التي تواجه المجتمعات النامية و مقارنة تطور هذه المجتمعات في إطار كيفية تعاقب و تتابع هذه المشكلات و كيفية مواجهتها .

و يرى روستو Rostow أن هناك ثلاثة متطلبات أساسية للتحديث السياسي:" فالهوية مهمة للأمة ، و السلطة للدولة ، و المساواة للحداثة " ، أما الاختلافات الجوهرية بين المجتمعات في هذا الإطار فتتعلق بكيفية مواجهتها لهذه المشاكل . أنظر الجدول رقم (**03**):

---

[1]- رعد عبد الجليل علي ، المرجع السابق ، ص 165 .

[2]- لمزيد من التفاصيل ، أنظر:

- كاظم حبيب ، " حول الواقع الراهن في بلدان العالم الثالث و إتجاهات التغير المنشود فيها " ، **المستقبل العربي** ، عدد146 (أفريل 1991) ، ص ص 18-39 .

[3]- حسنين توفيق إبراهيم ، "تكنولوجيا المعلومات و إشكالية الديمقراطية " ، **مجلة منبر الحوار** ، السنة التاسعة ، العدد 34 (خريف 1994) ، ص 121.

[4]- المرجع نفسه .

الجدول رقم (03) : منظورات مشاكل التنمية السياسية .

لجنة السياسات المقارنة **Crises - الأزمات**	روستـو **Requirements - المتطلبات**	ألمونـد **Challenges- التحديات**
الهويـة	الهويـة	بناء الأمـة
الشرعية و التغلغل	السلطة	بناء الدولـة
المشاركة و التوزيع	المساواة	المشاركة و التوزيع

المرجع :محمد زاهي بشير المغيربي،**التنمية السياسية و السياسة المقارنة**، ط1، بنغازي: منشورات قاريونس،ص 186.

كما لاحظنا تتضمن التنمية السياسية مجموعة من الشروط العامة المرتبطة بمستوى التطور الاجتماعي و الاقتصادي و بالنسيج الثقافي للشعب ، كما تتضمن كفاءات متنامية للمنظومة السياسية تيؤها لقيادة الشؤون العامة ، و تسوية الخلافات ، و تحقيق الانسجام الاجتماعي ، و تلبية المتطلبات الجماهيرية .

و المشكلة الحقيقية بالنسبة للمجتمعات النامية تكمن في ضرورة توافر مجموعة من الشروط المتوازنة ، لتحقيق تنمية سياسية متكاملة. الأمر الذي يتطلب جهدا متميزا و قيادة استثنائية قادرة على سـد الثغـرات البنائية في مؤسسات هذه المجتمعات و أجهزتا.

أما بالنسبة لعلماء السياسة الذين يعالجون قضايا التنمية السياسية في الدول النامية ، فالمشكلة المباشرة أمامهم كانت تكمن في إيجاد تصالح بين المعلومات الإحصائية و الكمية مع التطورات الحاصلة في مجال النظرية، و لقد كان من الممكن بمساعدة المعلومات الإحصائية قياس مستوى التنمية السياسية . [1]

---

[1]-محمد نصر مهنا ، **النظرية السياسية و العالم الثالث** ، الطبعة الثانية ، الاسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 1998 ، ص 190 .

المطلب الثاني :أزمات التنمية السياسية .

بعدما تطرقنا إلى مختلف أبعاد التنمية السياسية و صعوبة طرح هذه القضية في المجتمعات النامية نظرا للخصوصيات التي تتميز بها هذه الأخيرة ، تجدر الإشارة إلى وجود مجموعة من الأزمات [*] تنطوي عليها قضية التنمية السياسية يجب على الدول النامية أن تعمل على تجاوزها . و هذه الأزمات هي : " الهوية ، الشرعية ، التغلغل ، المشاركة ، التوزيع ".

1- أزمة الهوية (Identity Crisis) :

تحتل هذه الأزمة أهمية كبيرة في عملية التنمية السياسية ، ذلك لأن غالبية الدول الجديدة تعاني من الانتماءات إلى العشيرة، الطائفة ،الجماعات الإثنية واللغوية . وهذه الانتماءات تتنافى مع الشعور بالهوية القومية[1]،فشعور الناس بارتباطهم ببضعهم في شكل من أشكال الوحدة أو الاتحاد (Association) فيما بينهم سوف يقود إلى شكل من أشكال التطابق المعبر عنه بمشاركة شعورية بين هؤلاء الناس وبنظام سياسي معين في إطار الإقليم الذي تشغله هذه الجماعة[2]،أي خلق الشعور المشترك وتكوينه بين أفراد المجتمع الواحد وتوجيه ولاءاتهم نحو الدولة الوطنية[3].

وتشير أزمة الهوية إلى غياب فكرة "المواطنة " ، بما يعنيه ذلك من انتفاء الولاء السياسي الموحد الذي يتجه إلى حكومة قومية واحدة، وبالتالي تعدد الولاءات السياسية داخل المجتمع الواحد . بحيث يكون ولاء الفرد قبليا أو لغويا أو عرقيا ، هو المشكل لتوجهه السياسي والمهيمن على سلوكه الاجتماعي[4] .

وتنشأ أزمة الهوية في أغلب دول العالم الثالث في سياق عملية التنمية ، فعند تبني التغيرات التحديثية الجديدة والعمل على تحقيقها من طرف النظام السياسي سيدفع أعضاء الجماعات والمجتمعات إلى البحث على ذواتهم في ظل التحولات الجديدة وإعادة تعريف أنفسهم بما سينجم مع الوقائع الجديدة ، وستصبح أزمة الهوية

---

[*]- **الأزمة** : يعود مفهوم الأزمة (Crise) إلى الفكر اليوناني القديم الذي يقصد بها نقطة تحول في الأمراض الخطيرة و القاتلة , كما ورد استخدام هذا المصطلح باللغة الصينية في شكل كلمتين (Wet Ji) أولاهما تعبر عن الخطر ، و الثانية عن الفرصة التي يمكن استثمارها لدرء الخطر من خلال تحويل الأزمة وما تنطوي عليه من مخاطر إلى فرص لإطلاق القدرات الإبداعية لاستثمار هذه الأزمة كفرصة لإعادة صياغة الظروف و إيجاد الحلول البناءة .

- إدريس لكريني ، " إدارة الأزمات الدولية في عالم متحول : مقاربة للنموذج الأمريكي في المنطقة العربية "، **المستقبل العربي** ، عدد 247 (جانفي 2003) ، ص 29.

و قد اعتاد العديد من محللي الأزمة على تعريف هذه الأخيرة بدرجة التناحر في العلاقات أو بدرجة العنف في التعبير عن المطالب، و حسب John . W. Burton " فالأزمة هي نتاج أبعاد احتكاك الأطراف " .

- John . W. BURTON , **Global Conflicts : The domestic Sources of International Crisis** , Wheatsheaf books L T D first – published , 1984 , p 133 .

و قد عرفت الأزمة بأنها حد تبلغه التناحرات ، تؤدي إلى تعطيل سير النظام أو تحول دون تأديته لوظيفته أو لإحدى وظائفه .

- فؤاد نهرا ، "مفهوم الأزمة في النظام العالمي الجديد " ، **معلومات دولية** ، السنة السادسة عدد 57 (صيف 1998)، ص ص 6 ، 7 .

و يعرف John Spanier الأزمة بأنها :" تنتج دائما ما يسمى بالشدة ، لأن هناك سرعة في تنفيذ الفعل " .

- John SPANIER , **Games Nations Play** , Congress Quarterly press , Seventh edition , 1990 , p 277 .

- مسعود شوية ، "دور الاتحاد الأوربي في إدارة الأزمات" ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، الجزائر: جامعة منتوري ، قسنطينة ،(غير منشورة) ، 2004- 2005، ص12.

[1]- نداء مطشر صادق ، المرجع السابق ، ص 133 .

[2]- رعد عبد الجليل علي ، المرجع السابق ، ص ص 116 ، 117 .

[3]- عامر رمضان أبو ضاوية ، المرجع السابق ، ص 62 .

[4]- أحمد وهبان ، المرجع السابق ، ص 20 .

بالنتيجة طورا من أطوار النمو الذي على النظام السياسي أن يمر به ويعانيه متى ما تغيرت الأشكال الأساسية لوجود عناصره بشكل جوهري.وهي بالتالي مؤشر على النمو والتغير جراء اضطرارهم إلى تبني إطار جديد [1].

2- أزمة الشرعية (Legitimacy Crisis) [2] .

تشير هذه الأزمة إلى تغير طبيعة السلطة العليا التي يدين لها الالتزام السياسي، و هي ترتبط بشكل خاص بأداء البنية الحكومية لوظائفها ، و من ثم فهي عنصر جوهري في تحديد قدرة ذلك النظام[3]، كما تحدد أيضا و بشكل أساسي مواقف الناس تجاه السلطة المركزية و مخرجاتها.

و تعتبر أزمة الشرعية انيارا في البناء الدستوري والأداء الحكومي ، ينجم عن الاختلاف حول الطبيعة الملائمة لسلطة النظام . و يتمثل ذلك في تغيير البناء أو الطابع الأساسي لنظام الحكم من ناحية و تغيير المصدر الذي يستمد منه سلطته من ناحية أخرى ، كما يتمثل في تغيير المثل العليا التي يدعي النظام تمثيلها ، و الأسلوب الذي يمارس بها سلطته أو يعبر عنها. [4]

و هناك أربعة عناصر يمكن اتخاذها كأساس في تحليل أسباب حدوث أزمة الشرعية تشكل في مجملها المظاهر الأساسية لهذه الأزمة و جوهرها . فهي قد تصدر حول الخلاف حول قواعد السلطة ، و قد تصدر كذلك عن الصراع من أجل القوة ، كما يعد فقدان الثقة بالقيادة و قصور عمليات التنشئة الاجتماعية و السياسية من مسبباتها أيضا [5].و جملة القول إذا : أن صلب شرعية السلطة إنما يكمن في رضا المحكومين بهذه السلطة . [6]

3- أزمة التغلغل " الاختراق " : (Penetration Crisis) .

يقصد بالتغلغل بصفة عامة التواجد الفعال للحكومة المركزية على سائر أرجاء الإقليم الذي يناط بها ممارسة سلطاتها داخله [7]. يقول جوز يف لابالمبارا (J . Lapalombara) إن التغلغل بمعناه الواسع يعني الامتثال للسياسة العامة المعلنة من قبل السلطة الحكومية المركزية ، و هو كعملية غائية يتوقف على قدرة هذه السلطة على النفاذ –جغرافيا- داخل البنى التي كانت من قبل معزولة ، أو تعد أجزاء مستقلة عن المجتمع ،و السيطرة على كل من هذه البنى و غيرها من المناطق التي يتعذر الوصول إليها من الإقليم القومي .كما يتوقف أيضا على قدرة و استعداد أعضاء هذه البنى والمناطق على تقبل المعلومات المتعلقة بسياسة

---

(1)- رعد عبد الجليل علي، المرجع السابق ، ص 62 .

(2)- المرجع نفسه ، نقلا عن :

L. W. Pye , " The Legitimacy Crisis " , in , L . Binder & Others , (eds) , **Crises and sequences in political Development** , Princeton 1971, pp.135-146 .

(3)- المرجع نفسه ، ص 130 .

(4)- عبد الحليم الزيات ، **التنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي : البنية و الأهداف** ، الجزء الثاني ، المرجع السابق ، ص ص 63 ، 64 .

(5)- المرجع نفسه .

(6)- أحمد وهبان ، المرجع السابق ، ص 33 .

(7)- المرجع نفسه ، ص 58 .

الحكومة، و رغبتهم في الامتثال طواعية لها . و بقدر ما يتكامل هذان البعدان تتحدد درجة التغلغل ، كما يترتب عن تدهور أو انهيار العلاقة بينهما ظهور أزمة التغلغل[1] .

و باختصار فإن التغلغل -من وجهة نظر الصفوة الحاكمة - يعني قدرتنا على الوصول على كافة ما تريده من المواطنين الخاضعين لحكمها و الذين تمارس سلطتها في مواجهتهم [2] ، و ترتبط أزمة التغلغل بتغيرات معينة في الأداء الحكومي و بأنواع معينة من مخرجات النظام السياسي القائم ، و مع ذلك فهي تشتمل أيضا على أبعاد سيكولوجية غالبا ما تقرب بينها و بين أزمات كأزمات الهوية و الشرعية [3].

و يمكن القول بوجه عام أن أزمة التغلغل و إن كانت ذات أبعاد سيكولوجية و سياسية و نظامية تتعلق بنمط الأداء الحكومي و مواقف الناس تجاه النظام السياسي و مخرجاته ، إلا أنها تستمد أهميتها –بالنسبة لقضية التنمية السياسية –من ارتباطها الوثيق بقضية التكامل السياسي ، و مستوى التكوين النظامي للمؤسسات و الإجراءات السياسية ، و مدى قدرة هذا التكوين على التفاعل مع البيئة الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية للمجتمع السياسي ، و مدى فعالية هذه القدرة على التعامل مع معطيات هذه البيئة أو الاستجابة لها[4].

4-أزمة المشاركة " : (Political Participation Crisis).

يرى البعض أن التحديث السياسي لا بد من أن يتمخض عن علاقة جديدة بين الفرد و السلطة ، كما لا بد و أن يكون من شأنه ظهور أنماط جديدة للمشاركة السياسية ، فضلا عن تنامي أعداد المتطلعين إلى المشاركة في الحياة السياسية . و هنا تظهر أزمة المشاركة التي تعني انخفاض معدل التوسع في تدفق المشتركين الجدد [5]، و تنجم عند عدم تمكن غالبية المواطنين أو العدد الكبير منهم في المساهمة في تقرير المصير السياسي و الاقتصادي لبلادهم و بالتالي لأنفسهم [6]، و عندما تقوم الصفوة الحاكمة بوضع العراقيل أمام الراغبين في المشاركة السياسية ، و تضييق الخناق عليهم ، على نحو يؤدي إلى تضاؤل أعداد المشاركين في الحياة السياسية[7] .

و تشير الملاحظة إلى أن أزمة المشاركة –بمدلولها هذا- تمثل السمات البارزة التي تتسم بها الحياة السياسية داخل بلدان العالم الثالث ، و يرتد ذلك إلى ميل القيادات السياسية في هذه البلدان إلى تركيز السلطة في قبضتها ، و إقامة نظم ديكتاتورية تسلطية ، و فرض قيود صارمة على مشاركة الجماهير في الحياة السياسية[8] .

5- أزمة الاندماج و التكامل : (Integration Crisis) .

---

(1)- عبد الحليم الزيات ، المرجع السابق ، ص ص 67 ، 68 .
(2)- أحمد وهبان ، المرجع السابق ، ص 58 .
(3)- رعد عبد الجليل علي ، المرجع السابق ، ص 142 .
(4)-محمد علي العويني ، **العلوم السياسية دراسة في الأصول و النظريات و التطبيق** ، القاهرة : عالم الكتب ، 1988، ص30 .
(5)- محمد علي العويني ، **الراديو و التنمية السياسية** ، المرجع السابق ، ص 13 .
(6)- نور الدين زمام ، المرجع السابق ، ص 233 .
(7)-أحمد وهبان ، المرجع نفسه ، ص 42 .
(8)-أحمد وهبان ،المرجع السابق ، ص 42.

تدور هذه الأزمة حول مشكلة الربط بين الجماعات العرقية و الطبقية و السوسيوثقافية المختلفة - التي تشكل البناء البشري للدولة- و محاولة إدماج هذه الجماعات سويا داخل المجتمع الواحد في إطار هوية قومية واحدة من ناحية ، و حول مشكلة الربط بين الأداء الحكومي و مشاركة الجموع الشعبية في العملية السياسية من ناحية أخرى . وهي ترتبط بوجه عام بمدى تغلغل و فعالية النظام السياسي و قدرته على الاستجابة للمتطلبات المختلفة ، و تطوير و تدعيم أجهزة و مؤسسات الحكومة و التنسيق بين أدوارها[1] ، و بالتالي فهي تمثل مركبا معقدا من أزمتي التغلغل و المشاركة [*].

و تحدث أزمة التكامل عادة في حالات الاختلال و عدم التوازن بين فعاليات الوحدات التنظيمية للمجتمع. [2]

6- أزمة التوزيع : (Distribution Crisis) .

تنشأ عند حدوث اختلال نسب و أساليب توزيع المواد و الثروات المتاحة على وحدات المجتمع و أفراده [3]، و عجز النظام السياسي عن توزيع عوائد و أعباء التنمية بشكل فعال و سليم [4].

و تتلخص هذه الأزمة في كيفية عمل الحكومة لتوزيع المنافع و الخدمات بين أجزاء المجتمع[5]، و لا يقتصر مطلب التوزيع على المنافع المادية أو الاجتماعية و حسب ، بل يشمل عديدا من الرغبات و التطلعات السياسية كذلك .فقد كشفت المطالب الجماهيرية المعاصرة على غايات و مضامين سياسية تتحدى النظام السياسي و الصفوة الحاكمة مثل : "حق المساواة ، وحقوق المشاركة السياسية ... ".[6]

هكذا و حسب بعض الباحثين فإن أزمة التوزيع قد تؤدي إلى تفاوت طبقي حاد قد يكون من شأنه أن يهدد استقرار المجتمع [7]، و هي تمثل سمة بارزة من سمات التخلف السياسي داخل بلدان العالم الثالث.

وعموما يمكن تلخيص أزمات التنمية السياسية و علاقاتها ببعضها البعض من خلال هذا المخطط الذي يمثله الشكل رقم: **(01)** المبين كما يلي :

الشكل رقم (01): أزمات التنمية السياسية وعلاقاتها ببعضها .

---

(1)- عبد الحليم الزيات ، المرجع السابق ، ص ص 157 ، 158 .

(*)- درج معظم الباحثين على معالجة هذه الأزمة تحت عنوان (أزمة الهوية Identity Crisis) ، باعتبارها تتعلق بالأسس الذاتية للعضوية في المجتمع السياسي المحلي . ومن ثم يقولون إن هذه الأزمة تحدث حالما يكون هناك توتر بين المحددات الثقافية و السيكولوجية لوعي الجماعة بهويتها الخاصة ، و بين التحديد السياسي للمجتمع المحلي . أما المشكلات المتعلقة بالربط بين الأداء الحكومي و المشاركة الشعبية في العملية السياسية فتعالج عادة تحت عنوان (أزمة التكامل Integration Crisis) .

(2)- عامر رمضان أبو ضاوية ، المرجع السابق ، ص 234 .

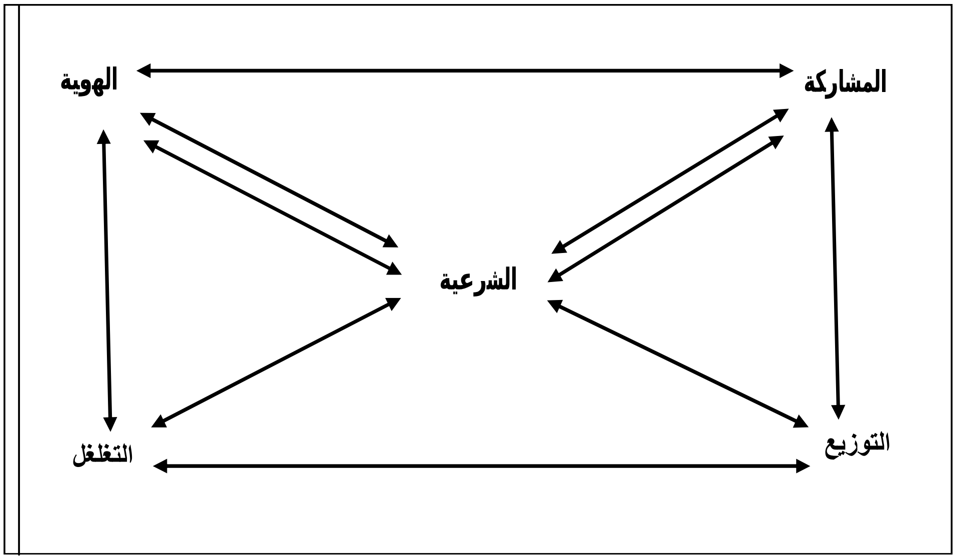
(3)- المرجع نفسه .

(4)- نور الدين زمام ، المرجع السابق ، ص 234 .

(5)- نداء مطشر صادق ، المرجع السابق ، ص 135 .

(6)- عبد الحليم الزيات ، المرجع نفسه ، ص 74 .

(7)- أحمد وهبان ، المرجع السابق ، ص 63 .



المرجع : نداء مطشر صادق ، **التخلف و التحديث و التنمية السياسية – دراسة نظرية -** ، بنغازي : منشورات قاريونس ، ص 142 .

خلاصة القول ، أن هذه الأزمات تعبر عن حالة طارئة يتعرض لهـا المجتمـع الانتقـالي و يجـب أن يتجاوزها لكي يحقق التنمية و الحداثة و الوصول إلى مجتمع يقوم على الشرعية العقلانية ، يكون واضح الهوية ، متكاملا داخليا . يستطيع جهازه الحكومي أن يتغلغل في جميع أبعاد المجتمع ، و يحقق التوزيع العادل ، و تـتم الممارسة السياسية فيه على أساس المشاركة الجماهيرية السليمة . و حيث أن تجاوز هذه الأزمات يعد مؤشـرا على تحقق التنمية السياسية ، فإن عدم وجودها لا يعني الوصول إلى حالة التقدم و الحداثة . فكثير من الـدول المتقدمة –بمفهوم نظريات التنمية –تعاني من بعض الأزمات [*].

كذلك فإن تجاوز بعض هذه الأزمات قد يعطي مؤشرات خطيرة على مسار التنمية الـسياسية مثـل تجاوز أزمة التغلغل في الدول العسكرية أو السلطوية قد يكون أداة قهر و تطويع لإرادة الجماهير[1] . كما أن بعض الأزمات قد يتناقض مع الآخر حيث أن القضاء على بعض الأزمات قد يفجر بعضها الآخر ، فتحقيـق المشاركة السلمية مثلا قد يفجر أزمة الهوية أو أزمة الشرعية خصوصا في الدول النامية [2].

---

[1]- نصر محمد عارف ، المرجع السابق ، ص 248 .
[2]- المرجع نفسه .

الخلاصة و الاستنتاجات :

من خلال دراسة الإطار النظري والمفاهيمي للمجتمع المدني والتنمية السياسية في هذا الفصل ، يمكن رصد الاستنتاجات التالية :

1. إن المجتمع المدني،مفهوم ساهمت في صياغته مدارس فكرية متعددة في إطار الحضارة الغربية ، فقد تبلـور المفهوم لأول مرة في صبغته الإصطلاحية السياسية في سياق نظرية التعاقد الإجتماعي وقد وضح كل من جون لوك وجان جاك روسو أهمية المجتمع المدني كمحصلة للتعاقد في تنظيم المجتمع . وفي هذا السياق كانت النظرية الليبرالية في الدولة تجسم في مستوى النظر السياسي التحولات التاريخية والاجتماعية السائدة في أوربا ، فأصبح مفهوم المجتمع المدني في المنظور السياسي الليبرالي هو المجتمع البرجوازي الناشئ.
2. تمت صياغة المفهوم في النظرية الماركسية بعد ذلك في إطار مناقض لما كان موجودا في النظرية الليبرالية ، وتم التخلي عن مرادفته بالدولة أي بالمجتمع السياسي ، ثم عاد المفهوم الى الظهور بعد أن تمت إعادة النظـر في محتواه مع كل من هيجل وماركس ، بعد الحرب العالمية الأولى على يد المفكر الماركسي أنطونيو غرامـشي ، وقد اتخذ معاني جديدة وسعت دائرة دلالاته دون أن يستقر على معنى واحد و ثابت .
3. انتقل استعمال المفهوم إلى المدرسة العربية ، مع بروز مجموعة من التحولات في واقع المجتمعات العربيـة (سياسيا ، اجتماعيا ، اقتصاديا) . وطفت على السطح إشكاليات استعمال المفهوم مع مقتضيات الخصوصية العربية ، وصعوبات التفاعل مع المفهوم وتطبيقاته على الأوضاع العربية .
4. تطور استعمال المفهوم اليوم في السوسيولوجيا التاريخية ذات المرجعيـة الوظيفيـة وفي الـسوسيولوجيا السياسية بمعان تتجاوز إرثه الليبيرالي الكلاسيكي ، كما تتجاوز استعمالاته الماركسية ، وذلك بالصورة الـتي تحدد له معاني مضبوطة ومساعدة على الفهم والتواصل ، فقد برز مفهوم " المجتمع المدني العـالمي "كمفهـوم جديد في ظل التطورات الحاصلة .
5. عرف المفهوم تعريفات عديدة ، أكدت كلها على وجود مقومات وخصائص أساسية ينطوي عليها هذا المفهوم ، بالإضافة إلى وظائف مهمة يقوم بها داخل البناء الاجتماعي والبناء السياسي ، بما يفضي إلى اعتبـاره فاعل مهم في عملية " التنمية السياسية " .كما توجد عوامل عديدة تؤثر في وظيفية تنظيمات المجتمع المـدني ، ويمكن التمييز هنا بين عوامل داخلية تتعلق بخصائص منظمات المجتمع المدني نفسه ، وعوامل تعود إلى الدولة .

بالنسبة للتنمية السياسية فقد تمت معالجة هذا المفهوم من خلال المبحثين الثالث والرابع ، وقد توضح ما يلي :

1. التنمية السياسية عملية وليست حالة ، وهي - كعملية – تنطوي بوجه عام على سلسلة من محاولات التطوير أو التغيير التي تتناول الجوانب البنائية والوظيفية والثقافية المرتبطة بالظاهرة السياسية ، فهي عملية غرضية هادفة تتطلع إلى تحقيق بعض التحولات أو التغييرات التقدمية في كافة جوانب الحياة السياسية وديناميا تا.

2. إن الدارس لقضية التنمية السياسية قد يواجه صعوبات معرفية تحول دون وصوله إلى اختيار مدخل ملائم ، وترجع هذه الصعوبة إلى ارتباط مسألة التنمية السياسية بالعديد من العلوم الاجتماعية ، وتتداخل معها ، ومن ثمة يتعين على الباحث أن يعتمد على نتائج أكثر من علم واحد من هذه العلوم ، وعلى أكثر من منهج .

3. إن التنمية السياسية – كأي عمل تنموي آخر – تنطوي على منظومة من العمليات الدينامية الهامة والأساسية ، التي يمكن قياس تقدم أو تخلف النظام السياسي على أساسها ، ويرتبط ذلك بضرورة تطوير التكوين المؤسساتي للبناء السياسي ، وإيجاد نوع من البنى والعمليات السياسية المتخصصة والمتمايزة . ويتطلب هذا – بطبيعة الحال – ضرورة تقييم العمل في إطار هذه البنى وقيام كل منها بوظائف محددة وأدوار متمايزة ، مع افتراض وجود نوع من العلاقات الوظيفية أو الجدلية بينها ، والتي يمكن من خلالها تحقيق التكامل المنشود بين هذه البنى وما تقوم به من أدوار ووظائف . ويتوقف هذا كله على تطوير وتدعيم قدرات النظام السياسي وفعاليته حتى يمكنه مباشرة وظائفه وأدواره بدرجة عالية من الكفاءة تمكن من إنجاز وتنفيذ السياسات العامة ، والتأثير في جوانب ومجالات الحياة الاجتماعية والسياسية .

4. إن معظم مقولات التنمية السياسية المعاصرة ومفاهيمها وفرضيا تا ومناهجها ونظريا تا ، ترتبط بمداخل نظرية مثل (المدخل القانوني ، المدخل الماركسي ، المدخل البنائي الوظيفي ، مدخل العملية الاجتماعية ، مدخل التاريخ المقارن) .

ترتبط قضية التنمية السياسية بالبلدان النامية عموما وبخصوصيا تا والمشكلات التي تعاني منها على المستوى السياسي . حيث تبرز مظاهر تخلفها السياسي في " أزمات التنمية السياسية " وهي : (الشرعية ، الهوية ، التكامل ، المشاركة ، التوزيع ، التغلغل) .

الفصل الثاني

التمع المدني في الجزائر وعلاقته بالسلطة

مع بداية موجة التحول الديمقراطي التي عرفتها الجزائر أواخر الثمانينات اهتم العديد مـن البـاحثين برصد و تحليل هذه الظاهرة من حيث أسبابها و آلياتها و تقويم مخرجاتها ، و بدأ في خضم ذلك الحديث عـن أهمية مفهوم " المجتمع المدني " في الجزائر ؛ كمؤشر مهم في عملية التحول الديمقراطي الناجح ، فضـلا عـن ذلك ، فإن وجود هذا المجتمع المدني أعتبر ضمانا أساسيا لاستمرار و تماسك الديمقراطية و ترقية ممارستها نظرا للوظائف التي يؤديها في ممارسة الضغوط و بلورة قواعد عامة مساعدة للحكومة في خدمة المواطنين و تحقيـق المصلحة العامة في مختلف الميادين الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية .

و في هذا السياق ، ومع تزايد الاهتمام بمفهوم " المجتمع المدني " في الجزائر ، فإن الدراسة ستتطرق في هذا الفصـل إلى تحديد المـكانة القانونية التي يحتلها المجتـمع المدني في الدسـاتير الجـزائرية(دسـتوري 1989 و 1996) ، و تحديد التمثيلات القانونية لمنظمات المجتمع المدني من خـلال النـصوص التـشريعية و القانونية ، كمؤشر لفهم الفضاءات التي يتحرك فيها ؛ مما سيسمح بتحديد مستوى حركيته و فاعليته .

سيتم أيضا تحديد البنية الأساسية للمجتمع المدني و هيكلته و تحديد مكوناته و تنظيماته الأساسية ، مما يسمح بمعرفة مدى التعدد و التنوع و مستوى التنظيم الذي تتميز به مكونات المجتمع المـدني و تنظيماتـه في الجـزائر .

ولاعتبارات تحديد الإطار المرجعي لدلالة تطور المجتمع المدني في ظل البحث في إشكالية الاستقلالية و التوظيف السياسي ، سيتم كمعطى ثالث دراسة العلاقة بين المجتمع المدني و السلطة وفـق معادلـة التفاعـل المتبادل، في إطار الإجابة على التساؤل حول طبيعة العلاقة القائمة بين المجتمع المدني و السلطة في الجزائر خلال الفترة من (1989-1999) ؟ و كيف انعكست هذه العلاقة على منظمات المجتمع المدني بالسلب أو بالايجـاب خاصة في ظل الأزمة ؟ ، مع تحديد عوامل التطور في هذه البنية في إطـار التطـورات و التحولات الجديـدة التي فرضت نفسها إقليميا و دوليا .

المبحث الأول : المكـانة القـانونية للمجتمع المدني .

إنه من المهم جدا الحديث عن المكانة القانونية للمجتمع المدني في الجـزائر خـلال هـذه الفتـرة (1989-1999) ، والتي سيتم تحديدها – المكانة - من خلال دستوري 1989 و 1996 على التوالي ، نظـرا لأنهما يمثلان مظهرين من مظاهر التحول الديمقراطي الذي شهدته الجزائر من الناحية الدستورية والقانونية ؛ حيث عرف النظام السياسي الجزائري الذي - يعد التعبير المؤسسي لحركة التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية بين أفراد المجتمع – تحولات هامة بميلاد هذين الدستورين في محاولة للتكيف مـع حركـة مختلـف التفاعلات في المجتمع ، وتوجيهها الوجهة التي تحول دون تصادم المصالح المتعارضة للفئات الاجتماعية المختلفة .

المطلب الأول : المجتمع المدني ومكانته في دستور 1989 .

إن أحداث أكتوبر 1988 أدت إلى تغييرات عميقة في الجزائر ، فقد رسخت هذه الأحداث الحاجـة على إصلاحات تأخذ في عين الاعتبار متطلبات التغيير الجيلية ، و التي – أي الأحداث - نتج عنها إصلاحات خاصة في المجال السياسي حيث أسفر ذلك على إيجاد صيغة قانونية و دستورية لتجسيد الإصـلاحات ، مـن خلال دستور 23 فيفري 1989 ؛ الذي جاء بأسس جديدة تختلف اختلافا جذريا عن الدسـاتير الـسابقة . فلأول مرة يأخذ الدستور الجديد بالديمقراطية القائمة على التعددية السياسية ، وبالليبرالية كمنهج اقتصادي ، وحقوق أخرى لم تنص عليها الدساتير السابقة (دستور 1963 ودستور1976).

لقد حاول واضعوا هذا الدستور تقديمه كحل للأزمة التي وقع فيها النظام السياسي من خلال إدخال إصلاحات سياسية وتعديلات قانونية جديدة تأخذ بعين الاعتبار ميكانيزمات التحول الديمقراطي و تستوعب قناعة المجتمع الجزائري في بناء مستقبل ديمقراطي تتسع فيه مساحة الحريات والحقوق الأساسية وتـصان فيـه قواعد المواطنة وحرية الرأي والتعبير والتجمع والتنظيم والمشاركة ، وإحلال الشرعية القانونيـة والدسـتورية الكفيلة بضمان احترام تلك الحقوق والحريات وتحقيقها على أرض الواقع ، والضامنة لتحرير جميـع القـوى والفعاليات السياسية والاجتماعية والنقابية من الهيمنة الحزبية وتوجهات الدولة . فبناء المجتمع المدني وتحـسين واقع حقوق الإنسان يرتبط ارتباطا وثيقا بالتحول إلى الديمقراطية وتجذرها في بنية السلطة والمجتمع . ومـن ثم فتطور المجتمع المدني يرتبط بتطور سياسة الدولة و توجهاتها الأيديولوجية وبتطور نظامها القانوني والقضائي و المؤسساتي و السلطوي ، وما توفره الدولة من آليات ووسائل أخرى تدعم نشأة وتطور مؤسـسات المجتمـع المـدني. [1]

للمزيد حول دستور 1989 أنظر:

- أحمد وافي ، إدريس بوكرا ، **النظرية العامة للدولة و النظام السياسي الجزائري في ظل دستور 1989** ،الجزائر : المؤسسة الجزائرية للطباعة ، 1992،ص 72.

[1]- المعهد العربي لحقوق الإنسان ، " الاجتماع التحضيري الإقليمي العربي حول دور المجتمع المدني العربي في إنجاز التحـول الديمقراطي" . <http://www.aihr.org.tn/arabic/news/reunionDonaDemocraty2004.htm>

إن دستور 23 فيفري 1989 لم يكن وليد ظروف عادية وإنما وضع تلبية لمطالب عميقة جاءت كرد فعل لأوضاع سياسية اقتصادية واجتماعية مزرية زادت في حدتا تصرفات وسلوكات الأفراد في السلطة . مما دفع رئيس الجمهورية آنذاك في خطاب 10 أكتوبر 1988 إلى تبني إصلاحات سياسية ودستورية في كافة المجالات للقضاء على احتكار السلطة .[1]

يتضمن هذا الدستور مجموعة من المبادئ نصت في أغلبها على سيادة الشعب ، وعلى الطابع الجمهوري ، والمساواة ، والفصل بين السلطات ، وسيادة القانون والتعددية الحزبية والسياسية .[2] هذه الأخيرة التي ترتبط ارتباطا وثيقا بفعالية المجتمع المدني وقدرته على فرض تصوراته وطموحاته ، على اعتبار أن نطاق هذه التعددية وإمكانيات استمرارها مرتبط بوجود هذا المجتمع المدني . ويعود سبب تبني مبدأ التعددية لتمكين الشعب من تسيير شؤونه العامة بصفة فعالة وديمقراطية ، فقد جاء في المادة 39 من الدستور" حريات التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطن"[3] ، ويعني ذلك بداية استقلالية المجتمع المدني وفصله عن الدولة.

كما اعترف دستور 1989 بحق تشكيل الجمعيات ذات الطابع السياسي ؛ حيث جاء في المادة 40 "بأن حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به "، وأقرت المادة 53 مبدأ الحق النقابي لجميع المواطنين ، كما سمح بحق الإضراب للاتحاد والمنظمات دون ممارسته في قطاع الدفاع الوطني والأمن ، أو في جميع الخدمات أو الأعمال العمومية ذات المنفعة العامة .[4]

من خلال ما سبق من نصوص فإن دستور 1989 ارتكز على بعض الأسس الديمقراطية التي تساعد على تفعيل دور الجمعيات والأفراد في الدفاع عن الحقوق الأساسية للإنسان أو عن الحريات الفردية والجماعية وكل هذا كان له أثر إيجابي على نمو مجتمع مدني مستقل عن السلطة نسبيا وفتح الباب أمامه لينشأ وينمو.[5]

وفي إطار تحديد مكانة المجتمع المدني القانونية فإنه يجدر بنا الإشارة إلى أنه يوجد بالإضافة إلى الدستور ، ثلاثة صكوك أساسية لترسيخ الديمقراطية في الأنشطة العمومية في الجزائر ، وهي :

- قانون 90-31 الصادر في 04 ديسمبر 1990 ، والذي يحدد كيفية إنشاء وتسيير الجمعيات (سنتطرق إليه بالتفصيل لاحقا) .

---

[1]- سعيد بو الشعير ، **النظام السياسي الجزائري** ، ط 2 ، الجزائر : دار الهدى للطباعة و النشر ، 1993، ص 189 .

[2]- المرجع نفسه ، ص ص 197، 198 .

[3]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، دستور 1989 .

[4]- المرجع نفسه .

[5]- محمد عابد الجابري ، " المجتمع المدني و الواقع العربي الراهن " ،
<http://hem.bredband.net/b155908/m510.htm>

- قانون (الأحزاب)الجمعيات ذات الطابع السياسي ، المعتمد في 05 جويلية 1989 و المعدل عـام 1997 ، والذي سمح بظهور أكثر من ستين (60) تشكيلا سياسيا على الساحة السياسية ، ولقد سمحت التصفية الـتي جرت فيما بعد بظهور تشكيلات جديدة أدت إلى وجود 28 حزبا حتى الآن .

- قانون الإعلام المعتمد عام 1990 الذي أتاح المال لنشأة صحافة مستقلة. (1)

بذا الشكل وبالرغم من وجود من يقول بعدم ديمقراطية دستور(*) 1989 ،فإن الإصلاحات السياسية التي تضمنها هذا الدستور قد أعطت مكانة قانونية سمحت ببداية تشكل مجتمع مدني في الجزائـر مـن شـأنه إحداث تغييرات سياسية ، من شأنا أن تكرس تنمية سياسية وبناء مؤسسات ديمقراطية حقيقية .

- المطلب الثاني : المجتمع المدني ومكانته في دستور 1996.(**)

يعتبر دستور 1996 الساري المفعول الوثيقة الدستورية الرابعة في تاريخ الجزائر الحديثة ، بحيث جاء هذا الأخير بتعديلات لبناء مجتمع ديمقراطي أكثر تكاملا يسود فيه القانون وتحترم فيه الحريات . فوجـود نظـام ديمقراطي معناه توافر فرص النشاط الخاص للمواطنين بعيدا عن رقابة السلطة أو تدخلها،والعكس هو الصحيح في ظل نظام شمولي حيث تقيد حرية الفكر والإبداع لدى المواطنين ويـشل نـشاطهم الخـاص في تـشكيل مؤسساتم الخاصة التي هي الأساس في قيام مجتمع مدني (2) ، يتسع في ظل وجود نظام سياسي وقانوني يـوفر الحرية وحق المساواة للأفراد بشكل سليم (3).

إن أول ما يمكن ملاحظته حول دستور 1996 هو توسيعه لنطاق المجتمع المدني ، وجعله يحتوي علـى حيز ينبئ بالتغير من أجل التطور ، فقد جاء بمواد جديدة وأضاف تعديلات إلى مـواد كانـت موجـودة في الدستور السابق .و قد أعطى المشرع حيزا كبيرا للحريات والحقوق المدنية والسياسية ، فتم تـبني التعدديـة الحزبية في المادة 42 التي نصت صراحة على " أن حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومـضمون..."(4)،

---

(1)- موجز عن الجزائر ، <http://www.awfarab.org/page/Jaz/2004/mo.htm>

(*) - يقوم الدستور الديمقراطي على خمسة مبادئ ديمقراطية تميزه عن غيره من الدساتير ، و هده المبادئ هي :

- لا سيادة لفرد و لا قلة على الشعب . -سيطرة أحكام القانون . -عدم الجمع بين السلطات . -ضمان الحقـوق و الحريـات العامة . -تداول السلطة.

أنظر : علي خليفة الكواري و آخرون ، **المسالة الديمقراطية في الوطن العربي** ، الطبعة الأولى ، بيـروت : مركـز دراسـات الوحدة العربية ، 2000، ص ص 44-56.

(**)- إن الاستفتاء على التعديل الدستوري المقترح من طرف رئيس الجمهورية اليامين زروال المنتخـب سـنة 1995 كـرئيس للجمهورية بعدما شغل منصب رئيس الدولة ، و بناءا على الصلاحيات التي يمتلكها الرئيس من خلال المادة 74 من دستور 1989 ، قد تم الاستفتاء عليه بتاريخ 28 نوفمبر 1996 و أسفر عن موافقة الشعب لنص التعديل .

(2)- عبد المالك المخلافي،مناقشة على بحث : عبد الله ساعف " المجتمع المدني في الفكر الحقوقي العربي " في : **المجتمع المدني في الوطن العربي و دوره في تحقيق الديمقراطية** ، الطبعة الأولى ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1992 ، ص275.

(3)- المرجع نفسه ، ص274.

(4)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، دستور 1996.

لكن وردت قيود دستورية على هذا الحق في نفس المادة وهي عدم جواز تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي. وكذلك أقر حق تكوين الجمعيات ، فهو حق من حقوق المواطن حيث نصت المادة 43 على أن " حق إنشاء الجمعيات مضمون ، تشجع الدولة بازدهار الحركة الجمعوية ويحدد القانون شروط إنشاء الجمعيات "[1]. وقد أعطى دستور 1996 حيزا كبيرا للمواطن في ممارسة حقه في تكوين الجمعيات ، وضمان الدفاع عن الحقوق الأساسية للإنسان ، وعن الحريات الفردية والجماعية بواسطة الجمعيات سواء منها السياسية أو المدنية (المادة 33).

بالنسبة لحرية الرأي والتعبير فقد تم تخصيص ثلاث مواد كاملة للاعتراف وضمان وحماية هذا الحق ، بحيث نمى قطعا أن تكون هناك سلوكات ومؤسسات وقوانين في الدولة تمس أو تدد هذا الحق من خلال المادة 36 منه " لا مساس بحرمة حرية المعتقد وحرية الرأي "، والمادة 38 والمادة 41 التي نصت على "ضمان الدولة لحرية المواطن التعبير عن رأيه و مطالبه وأفكاره . بجميع الوسائل المشروعة ..." [2]، وأيضا المادة 56 التي حددت ضمان الحق النقابي لجميع المواطنين .

كما أن دستور 1996 لم يكتفي بإنشاء الحركة الجمعوية فقط ولم يؤهل الدولة لسن القوانين التي تنظم هذه الحركة فقط ، وإنما أكثر من ذلك أعطى للدولة الدور البارز في تشجيع وازدهار الحركة الجمعوية اعتقادا منها أي الدولة بأن هذه الحركة يجب أن يكون لها دور أساسي في تنشئة المواطن وتوعيته وتعبئته من أجل المساهمة في إدارة الشؤون العامة للبلاد (3).ويبقى هذا الدستور من أهم الدساتير الجزائرية تأسيسا للمجتمع المدني لكن تبقى إشكالية مدى تطابقه مع البيئة والواقع اللذان لا يساعدان على تشكل مجتمع مدني مستقل وقائم بذاته نظرا للعوائق الكثيرة التي تحيط به [4].

نلاحظ أن هذا المشكل تتخبط فيه معظم الدول العربية ، فمن بين هذه العوائق يمكن الإشارة إلى : طبيعة المؤسسات القائمة ، والقناعات الجارية في التشكيلة الأيديولوجية السائدة ،وكذا الثقافة السياسية المنتشرة والملامح العامة للحياة السياسية ....إلخ [5]. وبالنسبة لاستقلالية المجتمع المدني فحسب الأستاذ"برهان غليون" فإنه قد تم التخلي عنها كليا باسم بناء الدولة والأمة ،والنتيجة ليس تغيير المجتمع بل خلق الدولة الشمولية والسلطة المطلقة[6].

---

(1)- المرجع السابق .

(2)- المرجع نفسه.

(3)- نادية خلفة، المرجع السابق، ص141.

(4)- المرجع نفسه، ص 141.

(5)- عبد الله ساعف، "المجتمع المدني في الفكر الحقوقي العربي" في : **المجتمع المدني في الوطن العربي و دوره في تحقيق الديمقراطية** ، الطبعة الأولى ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1992 ، ص141.

(6)- برهان غليون،" بناء المجتمع المدني في الوطن العربي: العوامل الداخلية و الخارجية"، **مجلة نقد**،العدد07، (1994)،ص20.

تلك هي مجمل النصوص التي تحدد الإطار القانوني للمجتمع المدني ،وبالتالي تحدد مكانة هذا المجتمع دستوريا وقانونيا . لكن هناك من يطرح بعض الأسئلة حول جدوى الحديث عن الوضع الدستوري للمجتمع المدني في ظل وجود دولة غير قانونية ، أو بمعنى آخر ما الجدوى من ذلك في ظل عدم التوصل إلى تجسيد مفهوم الدولة القانونية المعاصرة ، وإلى فلسفة الديمقراطية كأسلوب لسلطة الحكم في قيادة الدولة والمجتمع .

هذا الوضع -الذي تتميز به معظم الدول العربية ومنها الجزائر – لا يساعد على إقامة مجتمع مدني بالمعنى المعروف بسبب تدخل الدولة في نشاط الأفراد وتقييد حرياتهم بشبكة من القوانين تجعلها مسؤولة عن نشاط الفرد في مجالات العمل والمشاركة السياسية والجمعيات و الاتحادات بأنواعها ، وتكاد الدولة لا تترك للفرد مجالا من مجالات نشاطه إلا تتدخل فيه تحت شعارات مختلفة [1] .

فباسم المحافظة على الوحدة الوطنية توجه نشاط الفرد السياسي وتشرف عليه وتمنع قيام المنظمات الحزبية والنقابية ذات الرأي المخالف ، وباسم الصالح العام تفرض الدولة سيطرتها على وسائل التعبير والاتصال وباسم حماية الأمن الداخلي ودرء الخطر الخارجي تشرع القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات (كقانون الطوارئ) .إن هذا التدخل السرطاني المتضخم والمفرط للدولة في الحياة الاجتماعية ، وهيمنة البيئة السياسية بمفاهيمها وأدواتها على الواقع المجتمعي ، يجعل المجتمع المدني محدود الأداء والفاعلية حتى في ظل توفر الإطار القانوني والدستوري . [2]

لهذا فإن وجود نظام ديمقراطي يوفر فرص النشاط بعيدا عن رقابة الدولة أو تدخلها سيؤدي إلى قيام مجتمع مدني حقيقي ، وسيطرة المؤسسات الرسمية على العمل السياسي [3] سيجعل مؤسسات المجتمع المدني مهمشة ؛ أي لا تشكل ما يسميه "لابيار" بالسلطة الاجتماعية الفعلية والحقيقية في مواجهة السلطة السياسية (الدولة) المدعومة من قبل السلطة العسكرية [4].هذه الأمور كلها قائمة بشكل متفاوت في النظام العربي الرسمي ، وهي تتعارض كليا مع قيام مجتمع مدني متحضر.

ومع ذلك يمكن القول أن هناك تحولات وظروف إيجابية زادت من قدر الحرية وانفتاح السلطة في الجزائر بسبب تغيرات دولية ومطالب داخلية أدت إلى قيام دولة دستورية عصرية ولو على مستوى النصوص ، تؤمن بالديمقراطية وتتبنى حقوق الإنسان، وتؤمن بدور الفرد والجماعة وتعمل على إرساء ثقافة التشارك ، مما يؤثر في تزايد نشاط الأفراد واتساع رقعة المجتمع المدني الذي أصبح أحد المتطلبات الأساسية في الدولة العصرية لما يقوم به من أدوار في عملية التنشئة السياسية والتحديث السياسي.

---

[1]- عبد المالك المخلافي ، المرجع السابق ، ص275.

[2]- برهان غليون،" المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية"،**المستقبل العربي**، عدد 179 (جانفي 1994)، ص142.

[3]- مجدي حماد ، مناقشة على بحث : عبد الله ساعف ، المرجع السابق ، ص274.

[4]- نادية خلفة ، المرجع السابق ، ص275.

المبحث الثاني : هيكلة المجتمع وتنظيماته .

إن المؤسسات والتنظيمات لها أهميتها في المجتمع المعاصر ، وإن أي نظام سياسي حديث سواء كان ديمقراطيا أو شموليا ، يتميز بالضرورة بوجود العديد من المؤسسات والإجراءات لحل الصراعات التي تلازم المجتمعات الحديثة وتسويتها ، فالتنظيمات شرط أساسي للتقدم ، وذلك لأن التنظيم يمثل القناة التي تجتمع فيها آراء الأفراد وتفصيلاتهم وجهودهم لتحقيق الغايات المشتركة ، بعكس المجتمعات التي تفتقر إلى تلك القدرة على بناء المؤسسات التي تعاني انهيارا تنظيميا . (1)

و بعد أن تمت الإشارة في الفصل الأول إلى أهم تعاريف "المجتمع المدني " ، فإنه و بناءا على الأسس المشتركة التي وصل إليها تطور هذا المفهوم و تبنيه من طرف معظم الباحثين ، في سياق التحولات المتعلقة ببرامج الإصلاح الجاري تنفيذها بضرورة الحد من هيمنة الدولة ، و إعطاء المجتمع المدني فضاء أرحب و عدم تقييده و تقـويضه لكي يساهم بفعالية في الخطط التنموية و الرفع من مستوى المشاركة الشعبية فيها .

و على الرغم من شيوع المفهوم إلا أن هناك تفاوتا في تحديد العناصر التي يتشكل منها ، ومع أن هناك من يدخل الأحزاب السياسية في عناصر تكوينات المجتمع المدني ، إلا أن هناك من يستبعد الأحزاب السياسية من عناصر المجتمع المدني كما يفعل لاري دياموند Larry Diamond و الذي يرى بأن ما يميز المجتمع المدني ليس فقط استقلاليته عن الدولة ، و إنما كذلك عن المجتمع السياسي وهو ما يعني في جوهره النظام الحزبي . و في ذلك يقول :" إن شبكات التنظيمات في المجتمع المدني يمكن أن تشكل تحالفات مع الأحزاب ، و لكن إذا ما هيمنت عليها الأحزاب فإنها تفقد وضع نشاطها الأساسي في المجتمع السياسي ، و تفقد بالتالي معظم قدراته على أن تقوم بأداء الوظائف الفريدة من التوسط و تعزيز و بناء الديمقراطية " (2).و يؤكد ElBack ADAM بأن المجتمع المدني ليس بالحزب السياسي الذي يسعى لإخضاع التوجه العام لخدمة مشروعه فقط . (3)

إنه و قبل الحديث عن تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر ، فإنه يجب الإشارة إلى أنه من الـضروري الحديث عن الأحزاب السياسية في الجزائر نظرا للمكانة الهامة التي تتمتع بها هذه التنظيمات ، و بـالنظر إلى الأدوار و الوظائف التي تؤديها مع المجتمع المدني في الحياة السياسية . نظرا للدور التحديثي للأحزاب السياسية في أدبيات التنمية السياسية ،فإنه ينظر إلى الأحزاب السياسية على اعتبارها تمثل أكثـر المؤسـسات في هـذا

---

(1)- أحمد شكر الصبيحي ، المرجع السابق ، ص97.

(2)- فتيحة مرابط ، "المجتمع المدني في العالم العربي" ، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الثامن حول : **المجتمع المدني و تنميـة الدولة** ، الجزائر : جامعة ادرار ، أيام 20-22 نوفمبر 2005 ، ص4 .

(3) – Adam , ELBACK , " La Société Civile en Afrique : La réalité et les défis " , Dans: **Le Role De la Société civile Dans le Développement de L'état** , 8eme colloque International , Algérie , Université D'adrar , 20- 22 Novembre 2005 , p 2 .

المضمار، أو أنها رمز (للتحديث السياسي) ، ويتفق دارسوا الأحزاب والتنمية السياسية بشكل عام على تحديد الوظائف التي تضطلع بها الأحزاب في النظم السياسية الحديثة ، مثل التمثيل والاتصال وتجميع المصالح وربطها ،وتجنيد واختيار العناصر القيادية للمناصب الحكومية ، ووضع البرامج والسياسات للحكومة ، والتنسيق بين أفرع الحكم والسيطرة عليها وتحقيق التكامل المجتمعي من خلال إشباع مطالب الجماعات والتوفيق بينها ، أو بتقديم نظام عقيدي مشترك أو أيديولوجية متماسكة أو القيام بأنشطة التعبئة السياسية والتنشئة السياسية. ويفترض بالطبع في النظم السياسية الحديثة أن الأحزاب تقوم بأدوارها تلك في مجتمعات تتسم بدرجة عالية من المشاركة السياسية ، والقبول بشرعية النظام السياسي والتكامل القومي [(1)].

على اعتبار أن الأحزاب السياسية[(*)] تعتبر – في الغالب - الأكبر والأكثر نفوذا في المجتمع ، وهي التي بادرت أيضا إلى تأسيس معظم منظمات المجتمع الأخرى أو تحكمت في تطورها ونشاطاتها ؛ و بإمكان الحزب السياسي – أو يفترض – أن يعوض الأفراد والجماعات في كثير من أوجه التعددية[(2)]،التي تتطلب ثقافة سياسية على مستوى الجماهير تتولد بالتنشئة السياسية والإعلام والتوعية والمشاركة السياسية في صناعة القرار السياسي على مستوى النخب ، في إطار احترام دقيق للمبادئ الدستورية . فغالبا ما يكون الانتماء الحزبي باعثا على مشاركة سياسية أكثر نشاطا خلافا للمواطنين غير المنتمين سياسيا ، بالإضافة إلى أن الأحزاب السياسية تعد جزءا لا يتجزأ من البنيان الاجتماعي والسياسي لإمرار التشنجات التي تحدث فيه بين المصالح المختلفة ، ومن ثم تفادي الاصطدام العنيف بين القوة الاجتماعية -السياسية التي تمثلها ، كما أنها تستطيع أن ترسخ معنى المواطنة وتنظم المشاركة العامة في القرارات السياسية بشكل فعال .

وتعتبر الأحزاب السياسية من أهم قواعد الديمقراطية [(3)] فوجودها ضرورة لتأكيد المعارضة وإمكانية تنظيم التعاقب السلمي على السلطة ، كما تعد إحدى المؤسسات الرئيسية لتحقيق حقوق الإنسان وحرياته السياسية من خلال تنظيم مشاركة فاعلة للأفراد في الحياة السياسية .

في الجزائر وبعد الأحداث الدامية التي عرفتها خلال أكتوبر 1988 وتمكن الشعب الجزائري من فرض نفسه متسببا في تغيير النظام السياسي الذي كان قائما على الأحادية الحزبية منذ الاستقلال، وبصدور دستور 1989 ، دخلت الجزائر عهدا جديدا يتسم بالديمقراطية والتعددية الحزبية التي كرسها هذا الدستور بموجب

[(*)]-**الحزب السياسي** : يعرفه الأستاذ **ماك إيفر** R.Macaiver على أنه :"هيئة منظمة تسعى إلى مساندة بعض المبادئ أو دعمها ، أو هو هيئة سياسية تحاول من خلال القنوات و الوسائل الدستورية الشرعية أن يكون له دور فعال و مؤثر في النشاط الحكومي "
- محمد السويدي ، **علم الاجتماع السياسي ميدانه و قضاياه** ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1990 ، ص89.

[(1)]- أسامة الغزالي حرب ، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث** ، الكويت : عالم المعرفة ، سبتمبر 1987 ، ص161.

[(2)]- أحمد شكر الصبيحي ، المرجع السابق ، ص101.

[(3)]- المرجع نفسه ، ص102.

المادة (40)،ثم إصدار قانون 89-11 الصادر في 05 جويلية 1989 .ليؤكد على مبدأ التعدد الحزبي وينظم عمل الجمعيات ذات الطابع السياسي ، حيث نظم من خلال مواده الـ 44 شروط العمل والتأسيس [1]،وقام كأي نظام قانوني بوضع مجموعة من الضوابط والالتزامات في شكل قواعد قانونية أو مواد قانونية (شكلية وموضوعية) [2] . وفي 1996 بفعل تداعيات الأزمة السياسية والأمنية أدخلت بعض التعديلات على الممارسة السياسية بعد صدور دستور 28 نوفمبر 1996 ، وتدعيمه بالقانون العضوي للأحزاب السياسية في 06 مارس 1997 بموجب الأمر 97-09 الذي برز إلى الوجود بعد أن عرفت الساحة السياسية العديد من النصوص القانونية السابقة له والتي تحكم وتنظم الأحزاب ، ولكن نظرا لظروف معينة ونقائص موجودة فيها ظهرت الحاجة إلى قانون أحزاب ينظمها وينظم بذلك العمل السياسي الحزبي ولقد اشتمل هذا القانون على (46) مادة مقسمة إلى ثلاثة أبواب :

- الباب الأول : اشتمل على أحكام عامة، وضم المواد(1-11).
- الباب الثاني : يتعلق بأحكام ترتبط بالتأسيس والعمل ، عبر المواد (12- 26).
- الباب الثالث: وتناول الأحكام المالية،من المادة (17-46).[3]

من خلال تفحص ما جاء في هذا القانون فانه تضمن عدة تعديلات في مقدمتها منع إنشاء الأحزاب على أساس ديني أو جهوي أو عرقي وعدم استغلال مقومات الهوية الوطنية في المنافسة الحزبية بحذف كل ماله صلة بهذه المقومات من شعارات الأحزاب ، وفرضت على إنشاء الأحزاب السياسية وعملها عدة شروط أخرى تتعلق أساسا بشروط التأسيس والتشديد على مصادر التمويل ، ونظام الترخيص ... الخ [4]

وبصفة عامة نسجل تراجع القانون الجديد فيما يتعلق بالضمانات الممنوحة لحرية تكوين الأحزاب السياسية سواء على مستوى القرار الذي يتخذه الوزير أو على مستوى الرقابة [*].إن تراجع تلك الضمانات بالإضافة لطول الإجراءات التي ميزت القانون الجديد وتعدد شروط تأسيس الأحزاب تعكس تراجعا في الإرادة لإقامة نظام يضمن حرية تكوين الأحزاب السياسية [5]، ومن ثم يظهر لنا أن القانون بالرغم مما جاء به من

---

[1]- إدريس بوكرا ، "نظام اعتماد الأحزاب السياسية بين الحرية و التعقيد" ، **مجلة إدارة** ، المجلد الثـامن، العـدد02 (المدرسـة الوطنية للإدارة-ENA- 1998) ، ص45.

[2]- للمزيد حول القواعد الشكلية و الموضوعية أنظر :

- عيسى جرادي ، "التعددية و الأحزاب السياسية في الجزائر"، الجزء الأول ، **رسالة الأطلس** ، الحلقة الخامسة ، ص11.

[3]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، "القانون العضوي للأحزاب "، **الجريدة الرسمية** ، عدد12 (16 مارس 1997).

[4]- المرجع نفسه .

[*]- كمثال على ذلك رفض السلطة الممثلة في وزارة الداخلية و هي الهيئة المشرفة على قبول اعتمادات الأحزاب ، رفض مـنح الترخيص لحزب سيد أحمد غزالي ، و تجميد نشاط أحمد طالب الإبراهيمي .

[5]- عيسى جرادي ، المرجع نفسه .

محاولات لمعالجة وضع سائد فإنه احتوى على نقائص وثغرات قد تؤثر على قيمته كقانون يكرس لحق أساسي هو حق الممارسة السياسية .

ولعل القراءة السريعة لخريطة الأحزاب السياسية في الجزائر خلال الفترة من (1989-1999) تكشف عن وجود حوالي 28 حزبا سياسيا،يمكن بلورتها جميعا في إطار ثلاثة أجنحة رئيسية،و أهم هذه الأحزاب هي :

- أحزاب التيار الوطني .
- الأحزاب الإسلامية .
- الأحزاب العلمانية [(1)].

بالإضافة إلى ذلك فهناك العديد من الأحزاب الصغيرة ، والتي تشكل كلها الخريطة الحزبية في الجزائر .

إن النظر إلى هذه الخريطة الحزبية ومدى كفاءة وفعالية البنى المشكلة لها سواء على مستوى برامجها السياسية أو على مستوى الممارسة الواقعية أي من حيث قدرتها على النفاذ والتعبئة المجتمعية ،وتأسيس أرصدة جماهيرية ، يدفعنا الى الحديث عن حجم تمثيلها . فعدد الأحزاب الممثلة في البرلمان لا يتجاوز 08 أحزاب من أصل 28 حزبا حصل ثلاثة منها فقط على ما يزيد عن 80 % من هذه المقاعد[(2)].وهذا يؤكد من جهة محدودية تغلغل الأحزاب في المجتمع سواء بحكم انخفاض العضوية – التي لا توجد عنها أرقاما دقيقة – أو الانتشار أو طبيعة خطاب برامجها والفئات التي تضمها ، ومن جهة أخرى طبيعة النظام السياسي وسياسة الهيمنة والاحتواء التي يمارسها على الأحزاب ونشاطاتها .

إن ما يمكن قوله حول تجربة الأحزاب السياسية في الجزائر هو ما يلي :

- إن معظم الأحزاب السياسية في الجزائر حديث العهد والنشأة أي أنها في طور التكوين باستثناء الأحزاب التي كانت تخدم في السرية و جبهة التحرير الوطني .
- إن بعض الأحزاب السياسية وإن لم نقل كلها عملت في بداية التعددية على نقد وقذف نظام الحكم وجبهة التحرير الوطني باعتباره حزبا متسلطا وفاسدا ،وهذا ما وجد في معظم برامج الأحزاب .
- تمكن بعض الأحزاب من استقطاب العديد من المنخرطين لكونها تحوي على برنامج سياسي قوي .

---

(1)- إسماعيل قيرة و آخرون ، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر** ، الطبعة الأولى ، بيروت : مركز دراسات الوحـدة العربيـة ، 2002، ص306.

(2)- محمد عبد العزيز ، "تقرير المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الوطن العربي 2004 –دول المغرب العربي-الجزائر"، <http://www.eids.org/at/publicatios/annualreports/annual report2004-12.asp>

- إن معظم الأحزاب طرحت أفكارا تواكب التغيرات والتحولات الاقتصادية والسياسية التي عرفها العالم ، فهي تتحدث عن اقتصاد السوق ، والمدارس الخاصة ، المؤسسات الخاصة ...الخ .

- إعادة هيكلة مستمرة للساحة السياسية على أسس ثابتة محورها ثلاثة تيارات سياسية : التيار الإسلامي (بجناحيه : الراديكالي والمعتدل / المعارض والمشارك في السلطة) ، والتيار الوطني (بجناحيه : المعارض والمشارك في السلطة)،والتيار العلماني :(بجناحيه : الديمقراطي والاستبدادي / المعارض والمشارك في السلطة).

- عدم احترام قيم التنافس والصراع السلمي والتنوع وقلة الانضباط الحزبي والصراعات السياسية الداخلية والخارجية ،ومظاهر التطهير والإقصاء في الأحزاب السياسية بفعل الخوف في فقدان السلطة ، وهو ما يؤثر سلبا على قدرتنا على التكيف الاجتماعي والسياسي . [1]

- أدى التنوع والتعدد في الأحزاب الجزائرية إلى خلق العديد من التكتلات، أو ما يسمى بالعمل المشترك أو تحالفات الأحزاب[*]سواء بين الأحزاب العلمانية أو الوطنية إن الإسلامية ، و أحيانا توجد تقاطعات بين أحزاب توظف أيديولوجيات متعددة مثل حزب العمال (PT) وبعض الأحزاب الإسلامية (المعارضة) أو بين أحزاب الائتلاف الحكومي. [2]

من هنا يمكن ملاحظة أن التعددية الحزبية في الجزائر قد أصبحت أكثر نضجا نسبيا خاصة من الجانب القانوني المؤطر لها والمنظم لنشاطها وعملها ، حيث أدى التكييف القانوني للنشاط السياسي إلى توسيع عملها وتنامي دورها ودرجة فاعليتها . فعلى الرغم من حداثة نشأة الأحزاب السياسية فإننا سرعان ما أصبحت منذ ظهورها عناصر مهمة يجب أخذها بعين الاعتبار لفهم آلية النظام السياسي وإدراك عمله [3]، بعبارة أخرى تلخص الأحزاب السياسية أكثر من أي شيء آخر مقومات الحياة السياسية كافة ؛ فأصبحت من بين المنظمات الرئيسية للتحديث والتنمية السياسية ، حيث تساهم في حل أزمات التنمية السياسية – عرفناها بالتفصيل في

---

[1]- أحمد حسين حسن ، المرجع السابق ، ص161.

[*] – التحالف و التقارب هي صيغ عمل لشراكة سياسية تقوم بها الأحزاب عندما تعجز منفردة عن تحقيـق مـصالحها أو بلـوغ أهدافها ، هذه الشراكة لا تقوم على الاندماج بل تقتضي توافق نسبي ، كما أن المصلحة المشتركة بين حزبين أو أكثر يكون سـببا في قيام أي صيغة لتنسيق العمل .

و من أمثلة التحالفات في التجربة الجزائرية ما عرف بمجموعات الأحزاب ، و منها :

-مجموعة الستة (أوت 1990).

-مجموعة الأربعة (جانفي 1994).

-مجموعة سانت ايجيديو (13 جانفي 1995).

-مجموعة 5 + 3 (وقعت ميثاق الانتخابات الرئاسية 1995).

أنظر : عيسى جرادي ، الحلقة 11 ، المرجع السابق .

[2]-إسماعيل قيرة و آخرون ، المرجع السابق ، ص ص 172، 175.

[3]- رياض عبد العزيز هادي ، **العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية** ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة 1995، ص5.

الفصل الأول – وعلى رأسها أزمة التكامل القومي وأزمة المشاركة السياسية وأزمة الشرعية . بل أحيانا ما ينظر إلى الأحزاب باعتبارها أهم أدوات التحديث على الإطلاق في المجال السياسي[1] .

لكن هناك من يرى أن الأحزاب السياسية في الجزائر و بالنظر إلى الوظائف المتعارف عليها للأحزاب في الأنظمة الديمقراطية وبناء على مدى فعاليتها وكفاءتها المتمحورة حول مقاربة الأزمة في الجزائر في هذه الفترة [2] ، فإنها لا تزال بعيدة كل البعد عن تأطير نفسها وتأطير الصراع السياسي مع السلطة السياسية الذي لم يرتقي إلى مستوى التنافس الديمقراطي .

هذا و بعد الحديث عن الحياة الحزبية ونمط وجودها وتداخلاتها مع السلطة ، ونجاح هذه الأخيرة في وضعها في فلكها ، وهشاشتها فإننا سوف ننتقل للحديث عن المجتمع المدني و أهم تنظيماته التي يتشكل منها ، وفي هذا الإطار تبرز التنظيمات النقابية و الجمعيات و وسائل الإعلام .

المطلب الأول : التنظيمات النقابية .

إن التنظيمات النقابية[*] تعتبر بمثابة العمود الفقري للمجتمع المدني و ذلك لاعتبارات عديدة منها : موقعها المركزي في العملية الإنتاجية و الخدمية ، فضلا عن طبيعة العضوية فيها ؛ حيث تضم أكثر الشرائح تعليما في المجتمع ، كما أن لها بعدها الداخلي / القومي / العالمي ما يمنحها المزيد من القوة و الدعم [3].

وفي هذا السياق نشير الى أن النقابات العمالية في بعض الأقطار العربية كانت أسبق الى التشكيل من الأحزاب السياسية، واضطلعت بأدوار كبيرة وبخاصة في المغرب العربي .فقد شكلت الحركة النقابية نواة مركزية للمجتمع المدني ، باعتبارها أكبر فضاء خارج هياكل الدولة ، وتملك سلطة موازية ، لها قوة الاقتراح والممارسة في موازاة قوة الدولة . وقد حدد البعض أن التنظيم النقابي تتوفر فيه بطبيعته شروط أفضل للحركة الجماهيرية من بقية التنظيمات الأخرى ،أي أن حركة التنظيم النقابي هي أكبر حركة مؤطرة تعبر عن مجمل القوى الوطنية أو الشعبية من أي إطار أو تنظيم آخر ، وهي من أهم الأطر لتقوية الإحساس بالمواطنة والحفاظ على الوحدة الوطنية [4].

---

[1]- أسامة الغزالي حرب ، المرجع السابق ، ص39 نقلا عن :

-David APTER ,**the polotics of modernization** , (Chicago: university of Chicago press,1965),p129.

[2]- إسماعيل قيرة و آخرون ، المرجع السابق ، ص ص 311، 312

[3]- حسنين توفيق إبراهيم ، **النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها** ، المرجع السابق ، ص 170 .

[*]-**النقابة** : هي منظمة تجمع أشخاصا يمارسون المهنة نفسها أو العمل نفسه من أجل الدفاع عن مصالحهم المهنية ، فمهنة النقابة هي حصرا و مبدئيا الدفاع عن المصالح المهنية للأعضاء ، و هذا يطلق عليه ما يسمى بالتخصيص النقابي الذي يقضي أن تمتنع النقابات عن السعي إلى تحقيق الأرباح. هذا من جهة ، و يحجم على أن ترسم لها هدف ممارسة السلطة فتتحول بذلك إلى حزب سياسي ، كما لا يجوز لتلك النقابات أن تتعامل مع منخرطيها على أسس عقائدية و سياسية .

-محمد جمور ، "المنظمات المهنية الغير عمالية و العدالة الاجتماعية " ، ورقة مقدمة إلى ندوة: **المجتمع المدني العربي و**

في الجزائر تشكل التنظيمات النقابية أحد أهم مكونات المجتمع المدني وأقواها ، فقد ضمنت جميع الدساتير الجزائرية الصادرة منذ الاستقلال ممارسة الحق النقابي ، على اعتبار أنه حق من حقوق الإنسان الأساسية ، وقع إقراره في المواثيق الدولية كالإعلان الدولي لحقوق الإنسان (المادة 22) والعهد الدولي للحقوق الإقتصادية والإجتماعية و الثقافية (المادة 08)، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية [**] (المادة 22) ، والإتفاقيتين عدد87و98 لمنظمة العمل الدولية [1] . وبناء على الالتزامات الدولية التي تعهدت بها الجزائر فقد أكد المجلس الدستوري في قرار مؤرخ في 20 أغسطس 1989 المبدأ الدستوري الذي مفاده أن المعاهدات الدولية المصادق عليها لها الأسبقية على القانون الداخلي ، وينص هذا القرار حرفيا على : " تدرج كل اتفاقية بعد التصديق عليها ومنذ نشرها في القانون الوطني وتكتسب طبقا للمادة 132 من الدستور سلطانا يسمو على سلطان القانون ، بما يسمح بكل مواطن جزائري بالاستناد إليها أمام الهيئات القضائية . " [2]

وعليه ، فقد خصصت الجزائر حماية قانونية للحق النقابي ،وضمنته في دساتيرها الوطنية بدءا بدستوري (1963 و 1976) حيث ارتبطت في ظلهما الحركة النقابية بالعمل السياسي ، مما جعل التهميش والإقصاء واستخدامها من قبل السلطة هو الطابع المميز للمنظمة النقابية [3]، والتي تعلن بدقة موازين القوى بين الحركة العمالية الجنينية والقوى الاجتماعية الحاكمة الجديدة التي لا زالت في حالة صعود في تلك الفترة .

و بعد إقرار التعددية فإن دستور 1989 حرر التنظيمات النقابية من أي وصاية سياسية أو سيطرة حزبية إستنادا الى قانون 01- 88 المؤرخ في 1988/01/16 والخاص باستقلالية المؤسسات . وفي دستور 1996 فإن (المادة 56) منه تنص على أن " الحق النقابي معترف به لجميع المواطنين " ، كما تنص على الحماية التي أولاها القانون للحق النقابي ضمن القانون رقم 90-14 المؤرخ في 1990/06/02 المتعلق بممارسة الحق النقابي لا سيما في مواده (51)و(53) إلى (57).

لقد سمحت هذه الضمانات الدستورية والقانونية بظهور العديد من التنظيمات النقابية ، فما هي أهم هذه التنظيمات ؟

أولا : النقابات العمالية :

تتعدد التنظيمات العمالية ، ومن أهمها :

1- **الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA)** : تأسس عام 1956 كمنظمة مستقلة للعمال الجزائريين عن

التحدي الديمقراطي ، بيروت : 18 - 20 نيسان / أفريل 2004، ص ص 249/248.

[4]- أحمد شكر الصبيحي ، المرجع السابق ، ص ص 102 ، 104.

[**]- صادقت عليهما الجزائر وفقا للمرسوم الرئاسي رقم 89-67 لـ 16 ديسمبر 1989 ، الجريدة الرسمية رقم 20 في 17 ماي 1989 ، و الذي دخل حيز التطبيق بالنسبة للجزائر في 12 ديسمبر 1989.

[1]- محمد جمور ، المرجع السابق ، ص 249 .

[2]- موجز عن الجزائر ، المرجع السابق .

[3]- نادية خلفة ، المرجع السابق ، ص 129 .

النقابات الفرنسية، وبحسب إحصاءات عام 1997 يضم الاتحاد 800 ألف عضو ، ويعد النقابة العمالية الرئيسية في البلاد ، ويضم الاتحاد عشرة قطاعات مهنية وطنية وهي : قطاع الغذاء والتجارة وعمال السياحة ، وقطاع عمال تجارة المباني ، والمعلمين ، وعمال المالية، وعمال قطاع الطاقة والبتروكيماويات، وقطـاع المعلومـات والتدريب و الثقافة، وقطاع الصناعات الخفيفة والثقيلة وقطاع الـصحة والأمـن والنـقل والاتـصالات الإلكترونية[1].

ويوجد أيضا بعض النقابات المستقلة مثل نقابة طياري الخطوط الجوية الجزائرية،ونقابة فنيي المطارات ، ونقابة المعلمين ، وتقدم " اتحاد النقابات المستقلة"بطلب ترخيص إلى وزارة العمل،ويواصل هذا الاتحاد نشاطه بدون أن يكون له أي وضع رسمي [2].

وقد كان الاتحاد مهيمنا عليه من جانب جبهة التحرير الوطني منذ تأسيسه ثم تابعا لها منـذ ديـسمبر 1962 إلى أن انفصل عنها في عام 1988،ففي ديسمبر 1962 وقع اتفاق بين جبهة التحرير الـوطني والاتحـاد يضمن الاستقلال الذاتي للأخير ، غير أن هذا الاتفاق لم يحترم من جانب الجبهة وأجهزة الدولة التي تـدخلت مباشرة عندما أنعقد أول مؤتمر للإتحاد في فبراير 1963 وفرضت مرشحيها لإدارته ، ومنـذ ذلـك التـاريخ خضعت النقابة الى الحزب الذي خضع بدوره الى السلطة الحاكمة .

مبدئيا إذًا ، لقد كانت النقابة خاضعة تماما لأجهزة الدولـة ، مما أعطاها المشروعية للتدخل في العمل النقابي [3] ، ثم جاء بيان رئاسة الجمهورية في تشرين الأول 1988 ليحرر النقابات كافة وعلى رأسها الاتحـاد العام للعمال الجزائريين (UGTA) من سيطرة الحزب وأجهزة الدولة ، فقد جاء في المادة الأولى من القـانون الأساسي للاتحاد الذي تم إعادة صياغته في المؤتمر الوطني التاسع أيام 27-30 ديسمبر 1994 ما يلي " الاتحـاد العام للعمل الجزائريين منظمة نقابية مطلبية حرة ومستقلة عن كل وصاية حزبية وإدارية وعن أرباب العمـل ، موحدة وديمقراطية لكل العمال الجزائريين ..." ، ومن أهدافه الدفاع عن المصالح العليا للبلاد ، والمصالح المادية والمعنوية للعمال كما جاء ذلك في المادة 4 الفقرة الأولى والثانية.[4]

هذه التعددية النقابية التي تم الاعتراف با في الوقت الذي كانت فيه الحركة العمالية المطلبية في حالـة ضعف أكيدة ، أدت نوعا ما الى تقويض هيمنة الاتحاد الذي كان دائما يميل الى الجهة التي يحقق ويحافظ على

---

[1]- أيمن إبراهيم الدسوقي ، " المجتمع المدني في الجزائر " ، **المستقبل العربي** ، العدد 259 (سبتمبر 2000) ، ص 64 .

[2]- علاقة الدولة بالمجتمع المدني في الجزائر ،

<http://www.awfarab.org/page/jaz/2004/a.htm>

[3]- عبد القادر الزغل ، "المجتمع المدني و الصراع من أجل الهيمنة الايديولوجية في المغرب العربي" ، ورقـة قـدمت إلـى : **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية** ، الطبعة الأولى ، بيروت : مركز دراسات الوحـدة العربيـة ، 1992 ،ص464.

[4]- نادية خلفة ، المرجع السابق ، ص ص 129، 130.

مصالحه من خلالها وهي (السلطة الحاكمة)[1]. فبعد المبادرة إلى تكوين نقابات مستقلة عن الاتحـاد العـام للعمال الجزائريين – النقابة الرسمية الوحيدة حتى الآن – تدهورت تمثيليتها العامة ، فلم تحافظ إلا على القوى العمالية الأقل تأهيلا بعد قرار الكثير من القوى العمالية والأجيرة المؤهلة مغادرتا مفضلة تجربة الاستقلالية [2].

إن تجربة تكوين النقابات المستقلة الذي كان في معظم محطاته تحت تأثير مباشر لتوجهات أيديولوجية وسياسية كذلك ، لم تستطع وطيلة فترة تكوينها من حل الكثير من المشاكل التي تعترضها كتلـك المتعلقـة بالجوانب التنظيمية وحقها في المشاركة في العملية التفاوضية المركزية رغم الاعتراف القانوني بوجودها وقـوة تمثيلها القطاعية .

هذه النقابات المستقلة التي بادرت بتكوينها بعض الفئات العمالية التي لازالت في مواقع دفاعية مـن موازين القوى التي يفرزها الوضع العام . لجأت في السنوات الأخيرة الى الكثير من الحركـات الاحتجاجيـة الجذرية – إضرابات طويلة لبعض الأشهر- [*]كما هو حال أساتذة الجامعة ، اعتمادا على تقييم قطاعي جزئي لموازين القوى ، لم يؤخذ بعين الاعتبار موازين القوى الاجتماعية – السياسية العامة التي ليـست في صـالح الحركة العمالية. هذه النقابات المستقلة التي لم تصل بعد الى مرحلة التضامن فيما بينـها لطـرح مـشاكلها والخروج من مرحلة العمل النقابي الفئوي (Coorporatisme) ، رغم بعض محاولات تكوين كنفدرالية عمالية جديدة . هذا المشروع الذي وقفت في وجهه الكثير من القوى النقابية والسياسية نظرا للأدوار السياسية الـتي لازال يقوم با الاتحاد العام للعمال الجزائريين داخل اللعبة السياسية الوطنية بكل تشعباتا وثناياها . أدوار لازال النظام السياسي في حاجة إليها جراء استفحال أزماته المتعددة ، مما يجعله يرفض وجود منافسين آخـرين لازال غير متأكد من لعبهم للأدوار السلطوية ، كما يقوم بذلك (UGTA) بنسب نجاح متفاوتة. [3]

2- النقابة الإسلامية للعمل (SIT): دشن التيار الإسلامي ممثلا بالجبهة الإسلامية للإنقاذ عـام 1990 نقابـة إسلامية للعمل (SIT) في إطار خلق قواعد عمالية خاصة با، وسعيا منها لاختراق الاتحـاد العـام للعمـال الجزائريين ، ولقد حرصت الجبهة في أن تمثل في داخل هذه النقابة القطاعات الاقتصادية الرئيسية (الـصناعة ، التعليم ، الصحة ، السياحة ، النقل ، الاتصالات). [4]

---

[1]- المرجع نفسه، ص 130.

[2]- عبد الناصر جابي ، "الحركات الاجتماعية في الجزائر بين أزمة الدولة الوطنية وشروخ المجتمع" ، مركز البحوث الاقتصادية من أجل التنمية (Cread) ،

<http://Forumticrsmonde.net/arabic/social-actiobs-in-arab-countries/social-movements-algeria-htm>

[*] – الحق في الإضراب مبدأ مضمون في الدستور و أيضا في إطار قانون 21 ديسمبر 1991 . وقد عرفت حركة الإضـرابات في الجزائر منذ 1989 حركية كبيرة يمكن تبيانها من خلال هذه الأرقام : (2290 إضرابا عام 1989، و 2023 عام 1990 ، و 1034 عام 1991 ، 493 عام 1992، و 537 في عام 1993، و 410 عام 1994، و 432 في عام 1995 ،و441 عام 1996).

[3]- عبد الناصر جابي ،المرجع السابق.

[4]- أيمن إبراهيم الدسوقي ، المرجع السابق ، ص65.

تمكنت هذه النقابة (SIT) بسرعة من الاستحواذ على قاعدة عمالية واسعة نسبيا ، والقيـام بعـدة إضرابات مطلبية خلال تلك الفترة التي ميزت صعود قوي للجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS)بعـد نجاحهـا في الانتخابات السياسية المحلية – جوان 1990 علما بأن النقابة الإسلامية للعمل (SIT) التي تم تعليقها بعد حـل الجبهة الإسلامية للإنقاذ(SiT) في (1992) ، قد أعادت إنتاج نفس علاقة الهيمنة التقليدية بين (الـسياسي – الحزبي – النقابي) التي عرفتها التجربة الجزائرية – في ثوب سياسي وديني جديد / قديم ، لم يقطع صلته كلـها بالتجربة النقابية الأحادية المنتقدة وموروثها السياسي الفكري ، مضيفا إليها خطابا دينيا عاما . (1)

3- اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر : أسسها الاتحاد العام للعمال الجزائرين (UGTA) في عـام 1992 في محاولـة للحضور على المسرح السياسي ، وبهدف مواجهة النفوذ المتنامي لجبهة الإنقاذ ورغبة في التمـسك بالطـابع الجمهوري العلماني للدولة ، وقد انضمت إليها ست منظمات أخرى تمثل أصـحاب العمـل ، والمـدراء في الشركات الحكومية والخاصة وبعض منظمات حقوق الإنسان . (2)

هكذا ، ومن دون شك فإن الملاحظ بأن هناك ارتباطا بين العمل النقابي والسياسة (3)، خاصة مـن جانب الاتحاد العام للعمل الجزائريين (UGTA) ،الذي أصبح طرفا قويا في المعادلة السياسية الجزائريـة علـى حساب دوره النقابي . هذا التوجه السياسي للنقابة جعلها في البداية تتصرف كحـزب سياسـي ، حيـث أصبحت تدلي بآرائها حول كل الإجراءات السياسية (4)، و أصبحت شريكا سياسـيا يـساهم بطروحاتـه ومواقفه في القضايا السياسية .

4- **الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين (UNPA):** تأسس عام 1953 ، ومنذ الاستقلال وحتى عام 1988 ظل تابعا للحزب الواحد ، ويضم بحسب إحصاءات 1997 حوالي 700 ألف عضو (5) .

---

(1)- عبد الناصر جابي ، المرجع نفسه .

(2)- أيمن إبراهيم الدسوقي ، المرجع السابق ، ص65.

(3)- حسن قرنفل، المرجع السابق ، ص65.

(4)-حسن قرنفل ،المرجع نفسه .

(5)- أيمن إبراهيم الدسوقي ، المرجع نفسه .

(*)–**الهيئات المهنية** (Ordres professionnels) : هي منظمات ينتمي إليها وجوبا كل من يباشـر مهنـة معينـة و الانتمـاء الإلزامي يفرضه القانون . و هي منظمات تتمتع بالشخصية المعنوية ولها استقلالها المالي و تمارس العديد من الصلاحيات يمكـن تجميعها في ثلاثة أصناف :

1- تنظيم المهنة ، 2-تمثيل المهنة لدى السلطة العمومية ، و لدى بقية أفراد المجتمع ، 3-الدفاع عن مصالح المهنة و أفرادها.

و تستمد هده المنظمات صلاحياتها من المشرع ، إذ أنها منظمة بقانون ، و هذا لا يعني أنها لا تخـضع للمراقبـة ذلـك أن بالرغم من الصلاحيات الواسعة و الهامة التي تتمتع بها فإنها تخضع لمراقبة الوزارة التي ترجع لها .

المصدر : محمد جمور ، المرجع السابق، ص248.

ثانيا : النقابات المهنية .

يقصر القانون الذي يحكم النقابات المهنية (*) عضويتها على أولئك الذين يمارسون المهنـة ، وهنـاك العديد من النقابات المهنية في الجزائر ، أهمها نقابة الصحافيين ، والمهندسين ، والأطباء ، والمحامين ، والصيادلة ، والقضاة ...الخ ، ولعل النقابات المهنية إلى جانب منظمات حقوق الإنسان هي أنشط التنظيمات المدنيـة في الجزائر في الوقت الراهن،ويرجع ذلك في جزء منه إلى أنا تحصل على مكاسب تشبه ما تحصل عليه الاتحادات وفي جزء آخر الى المستوى العالي من التعليم والوعي السياسي . ونظرا لما تتمتع به هذه النقابات من استقلالية نسبية في مواردها المالية ، فقد أصبح لها الريادة في حركة المتمع المدني الجزائري ، وثمة عامل آخر يساعد على دعم النفوذ الاجتماعي والمعنوي للنقابات المهنية ، ويتعلق بأن هذه النقابات تحتل عضويا واستراتيجيا مكـان القلب في المؤسسات الإنتاجية والخدمية بما في ذلك المؤسسات التي تديرها الدولة ، فلا يسهل حلها أو عزلهـا من قبل النخبة الحاكمة (1).

لقد تحولت النقابات المهنية منذ بداية التسعينات إلى كونا من أقوى مؤسسات المتمع المدني في الجزائر فمع إصرار النظام السياسي على تحجيم قوى المعارضة الوطنية و إفراغ التجربة الحزبية من مضمونا الحقيقـي وإمعانه في ممارسة نج إقصائي تضيقي ضد مختلف القوى السياسية والحزبية ، وإزاء ضعف فاعلية الأحـزاب السياسية وحرمان الجماهير الشعبية من حق التعبير عن نفسها والدفاع عن مصالحها من خلال القنوات الرسمية (البرلمان – الأحزاب) أصبحت النقابات المهنية منابر بديلة للعمل والممارسة السياسية . واسـتوعبت عـددا هائلا من أبناء الطبقة الوسطى(*) في الجزائر (2). ورغم ذلك فمازالت هذه النقابات المهنية مطاردة بمجموعة من

---

(1)- أيمن إبراهيم الدسوقي ، المرجع السابق ، ص ص 65،66.

(*)-يعرف حنا بطاطو الطبقة الوسطى على أنها " تلك الفئات ذات الطبيعة المركبة (أو المزدوجة) و التي تتعدد وظائفها ، و لكن يجمع بينها إحتلالها لموقع أو مكان وسط بين هؤلاء الذين لا يملكون و كبار الملاك ، و هذه الفئات ضمن ما تـضم عناصـر و فئات : ضباط الجيش ، و موظفي جهاز الدولة و أرباب المهن الحرة ، و التجار وملاك الأراضي المتوسطين".

و يحددها مور و برجر في جماعتين أساسيتين : " الأولى تشمل التجار و أصحاب المصانع الصغيرة و من يعملون لحسابهم و الذين لا يؤهلهم دخلهم و لا قوتهم لأن ينضموا لذوي النفوذ و الجاه في الحياة السياسية و الاقتصادية ، و تشمل الجماعـة الثانيـة جماعات أخرى مختلطة تضم المهنيين المستقلين كالأطباء و المهندسين و المحامين و المديرين و التقنيين كما تـضم المثقفـين و الفنانين و الأدباء و الكتاب ،و كذلك المشتغلين بالبحث العلمي ". و تجدر الإشارة إلى أن للطبقة الوسطى أو للفئات الوسـطى أو كما يسميه عادل غنيم (مصري) " الطبقة الجديدة " ، دورا مشهودا في الحياة السياسية فهي تمثـل بمختلـف شـرائحها القاعـدة الاجتماعية للعديد من الحركات و الأحزاب ، كما أنها تساهم في صياغة فكر و برامج هده الحركات و الأحزاب ، و هي تـساهم في بناء المجتمع المدني من خلال الجمعيات و النقابات التي تشكله، و المساهمة الفعالة في تحديث المجتمع من خلال المـساهمة في حل أزماته .

للمزيد حول الطبقة الوسطى ، أنظر :

-عبد الغفار شكر ، " الطبقة الوسطى و المستقبل العربي" ،

<http:www.rezgar.com/m.aspi :459>

(2)- أحمد حسين حسن ، المرجع السابق ، ص168.

الممارسات التي تكبل حركتها وحريتها السياسية والفكرية حيث تشكو من عراقيل وممارسات ضد الحريـات النقابية [1]، والتي تمارسها الفئات الحاكمة غير المستعدة للتنازل عن احتكار السلطة ، والتي لا تبدي اسـتعدادا عمليا لفتح باب الحوار أمام التطور الديمقراطي الحقيقي الذي يستوعب الطبقة الوسطى في الحياة السياسية.

ورغم ذلك عبرت النقابات المهنية التي تشكل كيانا اجتماعيا وسياسيا متماسكا وكبيرا عن موقفهـا إزاء السياسات الداخلية والخارجية للنظام ، فنظمت المؤتمرات وعقدت النـدوات وخرجـت في حركـات احتجاجية على ممارسات النظام السياسي الرامية إلى عزلها وتقييد حركتها . ومن بين هذه النقابـات الأكـبر نفوذا وتأثيرا تأتي نقابة الصحفيين والأطباء والمهندسين ، وانضمت مؤخرا اتحادات رجال الأعمال إلى صفوف النقابات المؤثرة في الجزائر[2].

من خلال هذا الاستعراض المختصر للتجربة النقابية في الجزائر ، ومع ما تقدم فإن التنظيم النقابي يعاني نقاط ضعف عديدة منها :

1- ضعف قاعدة الاقتصاد وهياكله بدرجة لا تسمح بفرز الكادر البشري الواعي الساعي إلى التنظـيم . إن المرحلة التي بلغتها مشاريع التنمية – مهما كان لونا السياسي- قد جعلت قاعدة التهميش (كالبطالة) تـزداد عل حساب المتمع المنتج والعصري مما جعل النقابات تبدوا كأنا ممارسة أقلية في مجتمع التهميش ، ومن هذه الزاوية فإن مستقبل العمل النقابي مرتبط أشد الارتباط بتوسيع القاعدة الاجتماعية ، وهذا الشيء غير ممكن في ظل الأزمة التي يعرفها نموذج التنمية الاقتصادية .

2- ضعف البنى الجماهيرية ، ذلك أن تمتع المتمع بحد أدنى من التوازن مشروط بعدم اختلال ميـزان القـوى المتمعي.

3- ضعف المناخ الديمقراطي العام ، وميله إلى الانحسار ، حيث لا يمكن تصور عمل نقابي من أساليبه الحـوار والمطالبة والاقتراح وهي كلها وسائل عمل لا يمكن تصور نجاعتها في ظل وضع لا يحترم الحريات الأساسـية الفردية والجماعية (حرية الاختيار ، التظاهر ، والإضراب ...) ، باختصار ديمقراطية فعلية ، هذه الديمقراطيـة التي لابد كذلك من توافرها داخل الممارسة النقابية نفسها (عقيدة وهياكل) ، فالغالب حتى الآن هو وجـود ديمقراطية شكلية [3].

4- عدم قدرة التنظيمات النقابية على الممارسة الفعلية لحقوقها النقابية ، حيث يفرض بقوة القانون تنظيم نقابي رسمي واحد يكاد يكون ملحقا بالدولة، وكأنه واحد من أجهزتا لا علاقة له بالمتمع المدني. فواقع الحال هـو

---

(1)- مصطفى ب ، "الحكومة تفكر في إلغاء الحق في الإضراب"، الجزائر: **جريدة الخبر** ، عدد4528 ، الاثنين 17 أكتوبر2005 ، ص5.

(2)- أيمن ابراهيم الدسوقي ، المرجع السابق ، ص66.

(3)- أحمد شكر الصبيحي ، المرجع السابق ، ص ص104، 105.

عدم قدرة العمال على ممارسة حقهم في تكوين منظماتهم النقابية المستقلة ، فكثيرا ما تم القفز على المطالبة بهذا الحق [1].

5- من الإشكاليات التي واجهها العمل النقابي ظاهرة " تسييس النقابات " وتحزيبها ، وهو مشكل موجود في الوطن العربي عموما ، حيث تتنافس الأحزاب لاحتواء الحركة العمالية وجعلها كقاعدة جماهيرية لها. لكن هذا لا يعني – حسب المختصين- الدعوة للفصل بين العمل النقابي والعمل السياسي ،فالعمل النقابي في حقيقته عمل مكمل أو مواز للعمل السياسي مع الحرص على عدم تحويل التنظيم النقابي إلى تشكيل تابع للحزب [2].

على هذا النحو ، فإن المطالبة بتحرير المجتمع المدني من القيود المفروضة عليه و تفعيله لا تكتمل بغير المطالبة بإطلاق الحق في تكوين النقابات العمالية . فواقع الأمر أن العمل النقابي التعددي لا زال غير معترف به ويجد الكثير من العقبات أمامه رغم دستورية وقانونية وجوده .فالنقابات والتنظيمات في الجزائر تظل مشروطة في عملها بواقع سياسي وثقافي واجتماعي لا يسمح لها بالقيام بالدور الأمثل في تأسيس المجتمع المدني ،لأنه فضلا عن المشكلات الموضوعية كما تظهر في القوانين والإجراءات الرسمية ،نجد قصورا ذاتيا يتمثل في مشكلات تنظيمية أبرزها التواصل بين الأعضاء وانتشار الديمقراطية داخل التنظيم والقدرة على التعبئة. فالتجربة النقابية التعددية بينت بما لا يدع مجالا للشك خلال العقد الماضي أن العمل النقابي التعددي والمستقل سيكون في حاجة فعلية للقيام بمعركة الاعتراف الاجتماعي والفعلي به ، حتى بعد أن حصل على الاعتراف القانوني والدستوري خلال فترة بداية التسعينات كنتيجة لميزان القوى السياسي العام الذي فرضته الحركات الاجتماعية المختلفة ليبقى حقا نظريا وشكليا حتى الآن ، و كواجهة دولية " لديمقراطية " يراد لها أن تبقى بعيدة عن المجتمع الفعلي وقواه الشعبية [3].

المطلب الثاني : جمعيات المجتمع المدني .

تهدف الحياة الجمعوية عموما الى ترقية الطاقات البشرية والعمل التطوعي واحترام وتقبل الآخرين والنضال ضد أي شيء يؤدي إلى التهميش والإقصاء ، وتجدر الإشارة إلى أنه في عصرنا الحالي أصبح من غير الممكن تصور مجتمع متماسك ويسير بثبات نحو التقدم إلا من خلال تبنيه سياسة واضحة فيما يخص فسح المجال للعمل الجمعوي في مختلف الميادين الحياتية.ترى كيف نشأت الحركة الجمعوية وتطورت في الجزائر؟ ما هي المميزات الرئيسية للتشريع فيما يخص إنشاء الجمعيات؟ما هي طبيعة وتعداد هذه الجمعيات المدنية ؟[*]

---

[1]- كمال عباس : " الحركة العمالية المصرية و التحدي الديمقراطي " ، ورقة قدمت إلى ندوة :**المجتمع المدني العربي و التحدي الديمقراطي** ، بيروت : 18-20 نيسان /افريل2004 ، ص121.

[2]-أحمد شكر الصبيحي ، المرجع نفسه ، ص 105.

[3]- عبد الناصر جابي ، المرجع السابق.

[*]- للمزيد من الفاصيل أنظر :

وناس يحيى ، " تطور النظام القانوني لتأسيس الجمعيات في الجزائر " ، ورقة مقدمة إلى : الملتقى الدولي الثامن حول : **دور المجتمع الدني في تنمية الدولة** ، الجزائر : جامعة أدرار ، أيام 20-22 نوفمبر 2005 .

شهدت الجزائر ديناميكية لا مثيل لها للحركة الجمعوية في التسعينات بعد ما تبنت الدولـة القـانون المنظم والمسير لهذه التنظيمات الاجتماعية ، ويمكن تفسير هذا التطور السريع والذي وصفه البعض بالانفجـار في المجال الجمعوي إلى عامل أساسي ومهم ، يتمثل في فشل النموذج الاشتراكي في تحقيق التنمية .

إن فشل النموذج الاشتراكي في تحقيق التنمية التي كان ينشدها المواطن ،أدى الى خلق ظروف جعلت الجزائر تعاني واقعا معقدا و صعبا،و من أهم المؤشرات التي تدل على فشل النموذج الاشتراكي في تحقيق التنمية تدهور الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد مع بداية النصف الثاني للثمانينات وانفجار 05 أكتوبر 1988 . هذا ما جعل الجمهورية تعيد النظر في نموذج تسيير المجتمع ،خاصة وأن أهم تطلعات المجتمـع المـدني كانت بالأساس تخص العمل الجمعوي الحر للمشاركة في تسيير شؤونه الاجتماعية والاقتـصادية والـسياسية وذلك من أجل العمل على ترقية أمنه وتجنيد طاقاته للمساهمة في التنمية الوطنية دون الخضوع الى وصـاية أو مراقبة فوقـية [1].

كما يمكن الإشارة إلى عامل آخر يتمثل في رغبة السلطة في وضع إطار سليم لتبلور مفهـوم التنميـة بكل مجالاتها مما يستدعي إحداث تغيير على طبيعة المسار. والذي كان من مظاهره إطلاق العنـان للحركـة الجمعوية [2].

إن جملة هذه النقائص والتي تدل بوضوح على عدم حصول التنمية التي كان ينشدها المواطن بالإضافة إلى ما عرفه العالم من أحداث قوية ،أدت الى قناعة كل من القمة والقاعدة بضرورة تغـيير نمـوذج المجتمـع واختيار السير في طريق بناء مجتمع ديمقراطي يعتمد على التعددية السياسية وفسح المجال واسعا لمشاركة المجتمع المدني عن طريق التنظيمات الجمعوية التي يمكن أن تساهم بفعالية في التكفل بالعديد من حاجيات المواطن .

لقد شكلت الجمعيات المدنية بمختلف اتجاهاتها وتنوع نشاطاتها دعامة متينة من دعائم المجتمع المدني في الجزائر ، حيث وصل عددها الى أكثر من 50 ألف جمعية معتمدة رسميا . ويعتبر القانون 90-31 المؤرخ فـي 04 ديسمبر سنة 1990 الذي يحدد كيفية إنشاء وتسيير الجمعيات [*]،إطارا تشريعيا عاما ومطلقا عند تحديـده لهذه الجمعيات والهيئات ودورها داخل المجتمع ، حيث جعل من عملية إنشائها قضية إجرائية بسيطة سواء على مستوى منح الاعتماد أو على مستوى تنظيمها.

ويولي الدستور الجزائري مكانة هامة لحرية إنشاء الجمعيات وتشمل حرية إنشاء الجمعيـات المجـال السياسي ، ولكنها تشمل أيضا حماية حقوق فئات معينة كالمرأة والطفل والمرضى والمعـوقين والمـستهلكون والمستفيدون من الخدمات العامة [3].

---

(1)- محمود بوسنة ، "الحركة الجمعوية في الجزائر : نشأتها و طبيعة تطورها و مدى مساهمتها في تحقيق الأمـن و التنميـة "، **مجلة العلوم الإنسانية** ، العدد17 (جامعة منتوري قسنطينة : جوان 2002) ، ص ص 134 ،135.

(2)-المرجع نفسه .

(*)-للتفاصيل حول الأحكام العامة للقانون رقم 90-31 ، أنظر :

تشجع السلطات العامة نشاط الجمعيات بمنحها إياها شتى أنواع الإعانات والتسهيلات ، وبات لدى أغلب الجمعيات نظام أساسي وقاعدة ونشاط بما يتيح لها الانخراط في شبكات الجمعيـات الدوليـة ، ومـن الجمعيات التي باتت ناشطة بوجه خاص الجمعيات المعنية بتعزيز حقوق الإنسان[1] .

إن حرية تكوين الجمعيات هي من المعطيات المهمة في الجزائر، فالجمعيات تشكل اليوم بعد الأحزاب السياسية إحدى القواعد الفاعلة المحركة والتي لا يمكن تجاهلها،وقد نتج تكاثر كبير لعدد الجمعيات ، وهو البين في الجدول رقم (**04**) التالي :

الجدول رقم(04): يمثل عدد الجمـعيات في هذه الفترات وأهم نشاطاتا.

الفترة	العدد	نوعية النشاط
ديسمبر 1990	14 ألف	أغلبيتها ثقافية ، دينية .
مارس 1998	45 ألف	أغلبيتها ثقافية ، اجتماعية .

<u>المرجع</u> : زوبيري عبد الله ، " دور النخبة السياسية و المجتمع المدني في عملية التنمية " ، الملتقى الوطني حول: **التنمية الإنسانية و التحول الديمقراطي في العالم العربي** ، قسم العلوم السياسية ، جامعة وهران : 17-18 ماي 2005 ، ص09 .

ويوضح لنا أيضا الجدول رقم (**05**)تطور عدد الجمعيات ذات الطابع الوطني من سنة 1987 حتى جويلية 2000

الجدول رقم (05):عدد الجمعيات الوطنية المعتمدة خلال كل سنة حتى سنة 2000 .

السنة	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	2000	المجموع
عدد الجمعيات	6	12	81	152	136	96	64	72	75	12	04	02	37	16	765

<u>المرجع</u> : محمود بوسنة ، "الحركة الجمعوية في الجزائر : نشأتها و طبيعة تطورها و مدى مساهمتها في تحقيق الأمن و التنمية "، **<u>مجلة العلوم الإنسانية</u>** ، العدد17 (جوان 2002) ، ص ص 134 ،135.

لقد تم خلال النصف الأول من التسعينات (90-95) اعتماد 595 جمعية وطنية أي 77 % من المجموع العام .وتجدر الإشارة إلى أن حوالي نصف هذا العدد أي288 جمعية تم تكوينها في السنتين الأوليـتين (1990-1991) من التسعينات . يعتبر هذا الأمر طبيعيا وذلك للفراغ الكبير الذي كان موجودا في مجال الجمعيات من جهة ، ومن جهة أخرى للحماس والرغبة التي غمرت المواطنين بعد أحداث أكتوبر 1988 في التكفل بأنفسهم وبشؤون المجتمع والتدخل مباشرة في حل العديد من المشاكل المطروحة في إطار تنظيمات مستقلة غير تابعـة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة العدل ، قانون رقم 90-31 المؤرخ (في 17 جمادي الأأول عـام 1411هـ ـ الموافق لـ 04/ ديسمير 1990)، المتعلق بالجمعيات.

[3]- عبد الناصر جابي ، المرجع السابق.

[1]- المرجع نفسه.

لأجهزة الحكومة [1].وفي النصف الثاني من التسعينات عرف عدد الجمعيات التي أنشأت إنخفاظا كبيرا ، ويمكن إرجاع ذلك الى :

- **أولا:** تمكن العديد من الجمعيات التي تأسست من قبل ، بفضل استمرارها في النشاط من ملئ جزء هام من الفراغ خاصة في بعض الميادين مثل ميدان الجمعيات المهنية والرياضية والثقافية

- **ثانيا:**تراكم في تجربة المجتمع المدني فيما يخص إحداث الجمعيات ، حيث بينت العديـد مـن الحـالات أن تأسيس جمعية يستدعي تحضير جاد وتوفير الشروط المادية لإنجاحها وإلا سيكون مصيرها الزوال .

ويمكننا أن ندرج ضمن الجمعيات المدنية ما يلي :

أولا : الجمعيات النسوية :

لما كان الدستور الجزائري ينص على المساواة بين الرجـل والمـرأة ويعطيهـا حقوقهـا الـسياسية والاجتماعية كاملة ، ولما كانات الجزائر من الدول التي صادقت على الاتفاقية الدولية لإلغاء جميع أنواع التمييز ضد المرأة (22 ماي 1996) [2] ، فإن المرأة الجزائرية تشهد تحولات في أوضاعها ومراكزها من خلال تأسيسها للأحزاب والجمعيات وغيرها من الأمور التي تشركها في الحياة العامة للمجتمع .

شكلت النساء الجزائريات أكثر من 30 منظمة نسائية تدافع عن حقوق المـرأة الـسياسية والمدنيـة، وتشارك هذه المنظمات غيرها من المنظمات غير الحكومية في أنشطتها المتعلقة بأوجه الحياة الجزائريـة كافـة، وبخاصة تلك المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان [3].

تتعدد قناعات وانتماءات أعضائها إلى اتجاهات وتيارات فكرية واجتماعية وسياسية مختلفة ،فهنـاك جمعيات نسائية تدافع عن حقوق المرأة وحريتها ،وتريد التقدم والترقية للعنصر النسوي من خـلال مطالبتـها بإدماج وإشراك المرأة في المجتمع وإكسابها المكانة اللائقة، خاصة تلك الجمعيات النسوية العلمانية التي حاولت التأثير على الحكومة بتعديل قانون الأسرة الصادر في 1984[4]. بالإضافة إلى الجمعيـات الخيريـة النـسائية والجمعيات والاتحادات التابعة لأحزاب المعارضة مثل الاتحاد النسائي التابع لجبهة القوى الإشتراكية أو التـابع لحركة مجتمع السلم أو لحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية ، إلى جانب وجـود الجمعيـات التابعـة لأحزاب داخل السلطة،أهمها الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات(UNFA) ، فهي تابعة تنظيميا وفكريا للـسلطة ،بل تقوم بمهام دعم الحكومة [5].وهذا هو الدور الذي قام به الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات ،ولذلك عزفت النساء عن المشاركة فيه .

---

[1]-محمود بوسنة ، المرجع السابق ، ص141.

[2]- موجز عن الجزائر ، المرجع السابق.

[3]- أيمن إبراهيم الدسوقي ، المرجع السابق ، ص66.

[4]- محمد عبد العزيز ، المرجع السابق .

[5]-أيمن إبراهيم الدسوقي ، المرجع نفسه ، ص ص 66، 67.

إنه ورغم تعدد التنظيمات النسوية في الجزائر إلا أن الشواهد المتوفرة تشير الى عدم الاستخدام العقلاني لهذه القوى بسبب انقسامها التنظيمي والأيديولوجي ،فهي موزعة بين أحزاب أو نقابات مهنية متباينة [1] .

بالإضافة إلى عدم فعاليتها بسبب عدم قدرتا التكيف مع المحيط الجديد المطبوع بأزمة متعددة الأشكال ،لتفقد بذلك حضورها لصالح أشكال جديدة من الحركات الاجتماعية .كما أنا تتميز بعدم تجانـسها مـن الناحية السوسيولوجية و التنوع في أشكالها التعبيرية [2].

ثانيا :جمعيات حقوق الإنسان .

يقصد با بشكل أساسي منظمات حقوق الإنسان والتي لا تحظى بالرضى من طرف السلطة باعتبـار أنا تمس مجالات ظلت الدولة تعتبرها ضمن اختصاصاتا التي لا يمكن أن تقتسمها أو تتنازل عنها لأي تنظيم لا ينتمي إلى أجهزة الدولة ، وقد تأسست جمعيات عدة لحقوق الإنسان في الجزائر ، أهمها :

-الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان : أسسها المحامي "علي يحي عبد النور" ، وتعتـبر الجمعيـة منظمة سياسية معارضة للنظام ،كما عارضت انتهاك الحريات العامة[3] ،ودعت الى إحترام وضمان الحقـوق المدنية والسياسية للمواطن في ظل دولة الحق والقانون .

-الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان : و من أهم نشاطاتا تفاعلها مع الأزمة الجزائرية في وجهيـها الـسياسي والقانوني وذلك بسعيها للدفاع عن المعتقلين والتجاوزات التي ارتكبت خلال حوادث أكتوبر وما بعدها[4].

-المرصد الوطني لحقوق الإنسان : قامت الحكومة بتأسيسه سنة 1992 [5] وهذا ما دفع الكثير إلى اعتباره من التنظيمات الرسمية وليس كمكون من مكونات المجتمع المدني الجزائري لأنه يفتقد إلى أهم عنصرين يقوم عليهما المجتمع المدني الحقيقي وهما(الطوعيةوالاستقلالية) وهذا بخلاف الجمعيات الحقـوقية الأخـرى [6].ومهمـة المرصد تقديم التقارير الى السلطات الرسمية حول انتهاكات حقوق الإنسان تتضمن توصيات للحكومة [7].

يمكن القول بأن جمعيات حقوق الإنسان تشكل النواة الأساسية لتطور المجتمع المدني ودولة القانون ، ولكن لا يتم ذلك إلا في ظل توفر المناخ السياسي والأمني والقانوني ، فمشكل حقوق الإنسان مرتبط بإشكالية الديمقراطية ودولة القانون.

---

[1]- المرجع نفسه .

[2]- عبد الناصر جابي ، المرجع السابق.

[3]- أيمن إبراهيم الدسوقي ، المرجع السابق ، ص168.

[4]- نادية خلفة ، المرجع السابق ، ص133.

[5]-علاقة الدولة بالمجتمع المدني في الجزائر ، المرجع السابق.

[6]-نادية خلفة ، المرجع نفسه ، ص133.

[7]-علاقة الدولة بالمجتمع المدني في الجزائر ، المرجع نفسه .

<u>ثالثا</u> : الجمعيات التطوعية .

لقد عرفت السنوات الأخيرة ظهور عدد من الجمعيات التطوعية المستقلة عن السلطة في مظهرها والتابعة لهـا شكلا ومنها منظمة أبناء المجاهدين والمنظمة الوطنية للمجاهدين ومنظمة أبناء الشهداء ويترأس هذه الجمعيات شخصيات سياسية معروفة شغلت أو تشغل وظائف حكومية كالمنظمة الوطنية للمجاهدين التي تأسست بعد الاستقلال مباشرة والتي كان يرأسها السيد "علي كافي"رئيس الجمهورية الأسبق حتى عام 1996[1].

ولما كانت قيم التسامح وقبول التنوع و الاختلاف وما يـستتبعها مـن إدارة سـلمية للخلافـات والانقسامات هي جوهر الثقافة المدنية وأحد الركائز الأساسية التي ينبني عليها المجتمع المدني ،فإن مثـل هـذه التنظيمات المنتمية للمجتمع المدني الجزائري تفتقد إلى هذه المعايير [2] ،وليس أدل على ذلك تلك الانقلابـات التي تحدث في هذه التنظيمات مما يشكل عائقا أمام نموها وتطورها من جهة وعدم قدرتها عن العمل بعيدا عن وصاية الدولة ،وتظهر هذه التبعية خصوصا في مجال التمويل والدعم الإعلامي[3].

<u>رابعا</u> : الحركات الطلابية .

كما لعبت القوى الطلابية التي تضم أفرادا ينتمون الى مختلف التيارات الـسياسية ، دورا مهمـا في تنشيط فعاليات المجتمع المدني ،خاصة مع تطور عدد الطلبة وازدياد عدد الجامعات (نصف مليون طالب و 18 جامعة و26 مركزا جامعيا ومعهدا سنة 1999) [4]. فقد كونت الحركة الطلابية إحـدى بـؤر الحركـات الاجتماعية الفاعلة في المجتمع الجزائري ، فطرحت الكثير من القضايا السياسية الوطنية والدولية والتي كانـت تملك لها قراءات ليست بالضرورة هي نفس قراءات السلطة .

هذه الحركة الطلابية التي انقسمت على نفسها بعد إقرار التعددية، وفقدت الكثير من مكانتها في ظل الأزمة الجزائرية ، رغم ظهور الكثير من المنظمات الطلابية .فالمميز للحركات الاجتماعية الجديدة أنها لم تعول كثيرا على الحركة الطلابية [5]،وذلك بسبب التدهور الكبير الذي لحق بمكانة الطالب في المجتمع الجزائري جراء البطالة و إنسداد الآفاق المهنية –الاجتماعية ، بالإضافة الى التهميش المادي والمعنوي الممارس من طرف السلطة على هذه الفئة ، التي يغلب عليها طابع عدم الانسجام .

---

[1]- أيمن إبراهيم الدسوقي ، المرجع نفسه ، ص 68.

[2]- نادية خلفة ، المرجع السابق ، ص134.

[3]- عبد الله ساعف، المرجع السابق، ص 254.

[4]- مصطفى بن حموش ، " انهيار الهيكل التراتبي و أثره في الأزمة الاجتماعية " ،
<http://www.chihab.net/moudules.php?name:News&file=article&sid:84>

[5]- عبد الناصر جابي ، المرجع السابق.

المطلب الثالث : الإعـــلام .

مما لا شك فيه أن الإعلام ركيزة أساسية في مسار التطور والتنمية والتقويم الذي تنتهجــه الأنظمــة السياسية بغية مواكبة التقدم الحاصل من حولها، وكذا الإضطلاع بمهمة منح المجتمع آليات جديــدة تــساعده على التكيف مع أزماته ومشاكله ،غير أن هذا الدور ينبغي أن يعطى له الإطار القانوني السليم حــتى تحــدد الصلاحيات وترسم الآفاق لعمل إعلامي رشيد. والجزائر لم تتخلف عن هذه الحقيقة ،بل أخضعت الممارســة الإعلامية إلى جملة من النصوص والقوانين ، غير أن مرحلة ما بعد الاستقلال من (1962-1988) كان الإعلام جزءا لا يتجزأ من تصور السلطة ، إلى أن جاءت أحداث أكتوبر 1988 التي عجلت من صدور قانون الإعلام 1990 الذي أقر التعددية الإعلامية على غرار التعددية السياسية .

نظرا لما جاء به دستور 1989 من إقرار للتعددية الإعلامية وإشادة بمبدأ حرية الرأي والتعبير،فقد شهدت الجزائر تحولات مهمة في القوانين والتشريعات المنظمة للحياة الإعلامية ،والتي يمكن تناولها من خلال الفترات التالية :

- الفترة الأولى : من 1988 إلى غاية 1990.

إن التحول السياسي الذي رافق المرحلة الجديدة تجسد بإعلان العديد من الشخصيات السياسية تأسيس أحزاب سياسية لتظهر بعدها الصحف الحزبية كأول صحف غير حكومية تظهــر إلى الوجود،حيــث أن أول صحيفة ظهرت بتاريخ 05 أكتوبر 1989 وهي " المنقذ" لسان حال الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS) ،وقد تبعت هذه الصحيفة صحف أخرى كانت بمثابة منابر للخطابات السياسية المتنوعة ، وصدرت بعدة لغات [(1)].

ويتمثل أول وأهم الإجراءات التنظيمية في هذه الفترة إصدار منشور 19 مارس 1990 الــذي سمــح بتشكيل رؤوس أموال جماعية واستثمارها في مجال الإعلام ، وهو ما ترك حرية الاختيار للصحفيين العاملين في المؤسسات العمومية إما البقاء في القطاع العمومي،أو تأسيس مؤسسات صحفية مستقلة أو الالتحاق بصحف الجمعيات ذات الطابع السياسي(الأحزاب) [(2)].

ثم تلاه صدور قانون إعلام في 03 أفريل 1990،ويعد هذا القانون حصيلة مشروعين،الأول شــارك في إعداده الصحفيين أما الثاني فكان تحت إشراف رئاسة الجمهورية ، وهذا يدل على أن كيفية وضع هذا القانون هي طريقة غير ديمقراطية . إلا أنه نص على حرية الإعلام والتعددية الإعلامية من خلال الــسماح للقطــاع الخاص بالتواجد في هذا المجال .

وانطلاقا من هذا القانون بادرت الحكومة الجزائرية باتخاذ تدابير ترمي إلى تجسيد هذه الحرية، فقامت أولا بإلغاء وزارة الإعلام ، وتنصيب المجلس الأعلى للإعلام في جويلية 1990، وتقول المادة 56 مــن قــانون الإعلام : (أن هذا المجلس هو سلطة إدارية مستقلة ضابطة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي)[(3)] ،وقد

---

(1)- حياة قزادري، **علاقة الصحفي الجزائري بمفهوم الثقافة السياسية**،مذكرة ماجستير،جامعة الجزائر: قسم الإعلام، ديسمبر2001، ص57

(2)- المرجع نفسه ، ص57.

(3)- قانون رقم 90-07 المؤرخ في 03 أفريل 1990 المتعلق بالاعلام ، **الجريدة الرسمية** ، عدد14 ليوم 04 أفريل 1990.

حددت مهام هذا المجلس وصلاحياته في كونه لا يقوم بالتوجيه ، ولكنه يحرص على الممارسة الفعلية لحرية الإعلام ، ولقد كان لمثل هذه التدابير والإجراءات الحكومية أثرا جيدا في تغيير المجال الإعلامي .

- الفترة الثانية : من 1990 إلى 1994.

أدت الإجراءات السالفة الذكر الى تحولات عميقة في الخريطة الإعلامية الوطنية التي سجلت قفزة نوعية من الناحيتين الكمية والكيفية،وقد سمح هذا التطور الهائل في قطاع الإعلام والاتصال منذ 1990 بوضع حد لاحتكار الدولة لوسائل الإعلام خاصة منها الصحافة المكتوبة،حيث ظهرت العديد من العناوين ووصل عدد الصحف الى 103 مع بداية ديسمبر 1991 من بينها 16 يومية[1].وقد تميزت هذه المرحلة بعدم الاستقرار سياسيا فبعد إلغاء نتائج الدور الأول من أول انتخابات تشريعية تعددية وإعلان حالة الطوارئ في09 فيفري 1992، جمد العمل بدستور 1989 وقانون الإعلام الذي كرس حرية الصحافة.

و تأثر قطاع الصحافة سلبا بإقرار حالة الطوارئ [2]، ومع مجيء المجلس الأعلى للدولة (هيئة رئاسية تولت مهام رئيس الجمهورية بعد استقالته) صدر نص تكميلي للنص الأساسي لحالة الطوارئ أعطيت بمقتضاه للحكومة صلاحيات كانت مخولة للعدالة دون سواها. إن تحويل هذه الصلاحيات من السلطة القضائية الى السلطة التنفيذية يحمل في طياته خطرا جسيما لحرية الرأي والتعبير ،وابتعد التشريع الجزائري عن الضمانات التي تعطى للصحافة في الأنظمة الديمقراطية .

وضعت ضوابط صارمة للصحافيين خاصة في المسائل الأمنية،ومن الملاحظ أن هذا الضبط جاء عن طريق نصوص تنظيمية وليس بقوانين تشريعية،حيث هيمنت السلطة السياسية على الإعلام بحجة استرجاع هيبة الدولة[3]، فسرعان ما انزلقت تأويلات أجهزة الحكم التي أصبحت تعطي لسلطتها التقديرية مجالا في توسع مستمر ، واتسع أيضا مصطلح "الخبر الأمني" ، الذي أصبح يشمل كل مجالات الإعلام ، والذي تأطر بعد إقرار السلطة للقرار الوزاري المشترك بتاريخ 07 جوان 1994.حيث يعتبر من أهم الإجراءات التي كان لها الأثر على مستقبل العديد من الصحف [4].

كانت تلك هي الإجراءات التعسفية للتضييق على حرية الجرائد والتي تراوحت بين التعليق والغلق وبين الإبتزاز الاقتصادي من خلال منع الإشهار ووصلت إلى حد السجون وإصدار القوانين المقيدة لحرية الإعلام ، مع فرض السيطرة والهيمنة على وسائل الإعلام الثقيلة (التلفزيون-الإذاعة- وكالة الأنباء) [5] .

---

[1] - Thierry ,BRESILLON, "presse écrite algerienne intermide libérale", **<u>revue medias pouvoirs,</u>** ,1992, N^{O} 26,P45.

[2]-حياة قزادري ، المرجع السابق ، ص60.

[3]- علي جري ، "الاعلام و الديمقراطية في الجزائر " ، ورقم مقدمة إلى المؤتمر السنوي للمنظمة العربية لحرية الصحافة ، <http://www.apfw.org/Indexarabic.asp?fname:report\arabic\spa1011.htm>

[4]-حياة قزادري ، المرجع نفسه ، ص61.

[5]- علي جري ، المرجع نفسه.

- الفترة الثالثة : من 1994 الى 1999 .

إن الميزة الأساسية لهذه المرحلة هي تدهور العلاقة بين السلطة والصحافة ، بسبب الرقابة المفروضة على نشر وتوزيع الأخبار وتدهور حالة الحريات العامة وحرية التعبير ، وعلى صعيد التجاذب فقد تم على الصعيد التنظيمي لعمل رجال الإعلام الإعلان عن تأسيس تنظيم جديد " جمعية الصحافيين الجزائريين" (AJA) الذي أصدر بيانا بتاريخ 04 جويلية 1995 يندد فيه بالإنحرافات الخطيرة التي مست مهنة الإعلام ، ثم إنشاء " النقابة الوطنية للصحافيين الجزائريين " (SNJA) يوم 23 سبتمبر 1995 ، حيث سعت إلى التعبير عن إنشغالات ومطالب مختلف القوى النقابية لوسائل الإعلام [1].

كما تميزت هذه المرحلة بمواصلة السلطة لممارسة كل الضغوط بحجة صعوبة المرحلة وخطورة الوضع الأمني ، بالضغط على الصحافة بواسطة المطابع، وتقليص عدد الصفحات،أو تخفيض السحب،أو وقف السحب أو رفع ثمن طباعة الجرائد،وعدم التوزيع العادل للإشهار الذي أصبح محتكرا من طرف السلطات العمومية بمنشور حكومي،ونقص الدعم المالي الذي تمنحه السلطة للصحافة [2].

بعد ذلك تم إعداد وعرض مشروع لقانون إعلام جديد سنة 1998 على المجلس الشعبي الوطني، وتقررت مناقشته في الدور الربيعية لسنة 1999،لكن الانتخابات الرئاسية (أفريل 1999) قلبت الرزنامة، وتم السكوت عن هذا المشروع، وهذا ما أبقى العمل بقانون 1990.

وفي المقابل أعلن في 04 جوان 1998 عن تأسيس " النقابة الوطنية للصحافيين " (SNJ) وعقدت مؤتمرها الأول يومي 25-26نوفمبر 1999 ثم شكلت مجلسا وطنيا ومكتبا وطنيا تنفيذيا [3].

الملاحظ أن التغييرات السياسية التي حدثت في هذه المرحلة،لم تؤثر إيجابا على الممارسة الإعلامية في الجزائر،حيث لا تزال تعاني صعوبات كثيرة تعرقل تطورها وتحد من استقلاليتها، كما أنها تفتقد إلى الشروط الموضوعية والإمكانيات الحقيقية مما يجعلها رهينة السلطة [4]. فرغم كل القوانين والتشريعات والنصوص التي فتحت أبواب التحرر ، إلا أن مسألة تطبيقها على صعيد الواقع تبقى مسألة نسبية[5].

---

(1)- الحاج عيسى سعيدات ، **العلاقة بين السلطة السياسية و الإعلاميين في الجزائر** ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، كلية الآداب و اللغات ، قسم علوم الإعلام و الاتصال ، 2000- 2001 ، ص69.

(2)-حياة قزادري ، المرجع السابق ، ص62.

(3)-الحاج عيسى سعيدات ، المرجع السابق ، ص75.

(4)- علي جري ، المرجع السابق .

(5)- إسماعيل معراف ، **الإعلام حقائق و أبعاد** ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1999، ص 76.

لقد تبين أن الظاهرة الإعلامية في الجزائر في الفترة من 89-1999 جد مرتبطة بطبيعة النظام السياسي وأن الممارسة الإعلامية يميزها الخضوع والتبعية – وظيفيا – لإرادة السلطة السياسية وهيمنتها على هذا اﻟﻤﺠال الحيوي ، ورغبتها في توجيهها وممارسة الضبط عليها.

يكتسي ما تم التطرق إليه حول هيكلة اﻟﻤﺠتمع المدني وتنظيماته في الجزائر أهمية كبرى لأنها تكشف عن المستوى التنظيمي للتنظيمات المكونة له ، وعن مستوى التفاعل وطبيعته سواء داخل الهيكل التنظيمي للمجتمع المدني نفسه ، أو بينه وبين النظام السياسي (السلطة). فقد تبين أنه بالموازاة مع اعتراف الدولة بضرورة انبعاث اﻟﻤﺠتمع المدني – بتنظيماته المتباينة – عمدت إلى تشكيل مجموعة من التنظيمات ذات الارتباط القوي بها، وقد تم تبني هذا السلوك بالنسبة للهيئات النقابية بالتشجيع على ظهور نقابات لا تحظى بأية قوة تمثيلية حقيقيـة ، ولكنها تقوم بدور أساسي في عملية التفاوض الاجتماعي ، وهذا ما سيكرس حسب الدكتور بسباس (المنسق الوطني للجنة الحريات النقابية) تراجعا للمكاسب التي حققتها التنظيمات النقابية [1]. كما تم تبني هذا السلوك في مواجهة الحركات الاجتماعية الأخرى ، إذ تم تهميش الحركات الفاعلة الحقيقية .

خلاصة القول ،فإن ما يجري داخل اﻟﻤﺠتمع المدني سواء فيما يخص العلاقات بين مكوناته ، أو بين هذه المكونات والسلطة السياسية يعكس عدم التكامل في البناء والوظيفة .

---

[1]- مصطفى ب ، المرجع السابق ، ص 5.

المبحث الثالث : المجتمع المدني بين الاستقلالية والتوظيف السياسي

يمثل الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في العملية السياسية وأنماط التفاعل بين هذه المنظمات والسلطة – في الجزائر- من المحددات الأساسية لمستوى الاستقلالية التي تمتع به هذه المنظمات فالعلاقة تتسم في الغالب بالتوتر ، بل يمكن القول بالانقطاع.

وللإلمام بمشكلات هذه العلاقة وتفحص زوايا هذا الموضوع سيتم التطرق إلى طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والسلطة ، وأهم ملامح سعي السلطة للهيمنة والسيطرة على منظمات المجتمع المدني ، من خلال توظيفها والحد من استقلاليتها ، ثم التطرق الى أهم صور التفاعل المتبادل التي حدثت بينهما في ظل الأزمة الجزائرية وتدهور شرعية النظام ، بالتركيز على تحليل انعكاسات الأزمة على المجتمع المدني من ناحية وكيف ساهم هذا الأخير (بأدوار) منظماته في هذه الأزمة من ناحية أخرى . وفي الأخير تحديد أهم العوامل التي ساهمت في تطور المجتمع المدني في الجزائر رغم محدودية تأثيره ، والوسائل الموضوعية الواجب توافرها لتدعيم هذا التطور .

المطلب الأول : العلاقة بين المجتمع المدني والسلطة .

إن دراسة العلاقة بين المجتمع المدني والسلطة يعتبر من أهم المواضيع المطروحة للنقاش منذ ظهور فكرة المجتمع المدني والدولة . فقد اهتم الباحثون منذ البداية بدراسة أنماط التفاعل بين منظمات المجتمع المدني والدولة – كما تم التطرق إليه في الإطار النظري للدراسة - ، وبسبب تعدد الآراء حول استعماله بين كل الذين كتبوا ونظروا للمجتمع المدني، فإنه يمكن إجمال الجدال الدائر حول المجتمع المدني عامة في ثلاث توجهات رئيسية :

1- التوجه الذي يساوي بين المجتمع المدني والدولة.

2- التوجه الذي يجعل من المجتمع المدني مجالا مستقلا عن الدولة.

3- الدولة بوصفها ظاهرة فرعية أو ثانوية بالعلاقة مع المجتمع المدني ، ووفقا لهذه النظرية ليست الدولة هي التي تكيف المجتمع المدني وتنظمه ، بل هو الذي يكيف الدولة وينظمها [1] .

هكذا فإنه من الضروري هنا التأكيد على أن المجتمع المدني ليس المقصود منه أساسا إيجاد معارضة سياسية في مواجهة الدولة ، إذ أن فاعلية المجتمع المدني – بكافة منظماته أو مكوناته – تتضمن أهدافا أوسع وأعمق من مجرد المعارضة . إنما المشاركة بمعناها الشامل ، إلا أن هذه المشاركة هي التي تسمح للمجتمع المدني وتتيح له فرصة مراقبة كافة البنى التحتية الاجتماعية بما فيها مؤسسة الدولة ذاتا ، وضبطها وتصحيح مسارها.

في سياق هذا المنطق ، فليس بالضرورة أن يكون هناك عداء أو تناقض بين الدولة والمجتمع المدني ، إلا أن العلاقة بين الطرفين يجب أن تحكمها قاعدة أساسية تستند على الحفاظ على استقلالية المجتمع المدني ، فالدولة والمجتمع المدني ليسا أمرين مستقلين أحدهما على الآخر ولكنهما مترابطان كليا[1].

---

[1]- خلدون حسن النقيب ، **أراء في فقه التخلف –العرب و الغرب في عصر العولمة** ، ط1 ، بيروت : دار الساقي ، 2002 ، ص ص 19 ، 20 .

هذا التقاطب الموضوعي الذي يفترضه توزيع الأدوار في بنية التمع ما بين منظمات التمـع المـدني والدولة يطرح تساؤلا حول الدور الذي تلعبه هذه المنظمات في العملية السياسية وأنماط التفاعل بـين هـذه المنظمات والدولة خاصة في الدول النامية حيث تزداد سيطرة السلطة المركزية ، مما يجعل من هذه السلطة أداة مراقبة مستمرة وعائقا أمام إمكانية تحرر الأفراد واستقلال المؤسسات الاجتماعية [2] . فالدولة تكتسح كـل مجالات الحياة التمعية في إطار مشروع شمولي لـ "دولنة" (Etatisation) التمع ومنع قيام أي حركة تجنيـد اجتماعية تحد من سلطتها ، والحقيقة أن ذلك لا يعني في التحليل النهائي تقوية الدولة ، فالصلاحيات الواسعة التي تتمتع با والالات والاختصاصات التي تمتلكها وطموحاتا الزائدة لاحتلال كل المواقـع ، إضـافة الى أجهزتا وآلياتا المتنوعة، قد تخفي ضعفا جوهريا ووجودا هشا للسلطة [3].

إن سياسة دولنة التمع قائمة على أساس أنه كلما تنامت وقويت مؤسسات التمع المدني وازدادت فاعليتها وتواتر نشاطها ضعفت قدرة الدولة على التعسف إزاء حقوق المواطنين وحرياتم ، فهذه المؤسسات تقوم بدور الرقيب على سياسات الدولة وعلاقاتا بمواطنيها وبدور الوسيط بين الدولة والمواطنين ، بحيـث لا يتعاملون مع الدولة كأفراد عزل بل كمواطنين ينتمون الى جماعات ومؤسسات أكبر توفر لهـم قـدرا مـن الحماية[4] . فمنظمات التمع المدني تعتبر أحد الأدوات الهامة باتجاه زيادة الحريـة و الفـضاء الـديمقراطي وتستخدم بذلك آليات الحشد والضغط والتأثير السلمي والديمقراطي الرامي إلى التأثير في صناعة القرار ، لذلك فهي موضوعيا غير مرتبطة بالبنية المالية والإدارية للدولة (الاستقلال التنظيمي - المالي) ، وتنافسها بالتـأثير والسيطرة على الحيز العام "الرأي العام"[5] .

وفي المقابل كلما ضعفت مؤسسات التمع المدني وخفت فاعليتها وتوقف نـشاطها ازداد تعـسف السلطة إزاء المواطنين وتضخم دور القوة في العلاقة بين المواطنين والدولة على حساب حقوقهم وحريـاتم ، ومن هذا المنطلق تعمد الأنظمة السلطوية إلى قمع عملية تكوين مؤسسات التمع المدني أو الحيلولة دون قيامها أو وضعها تحت هيمنتها وسيطرتا والاستيلاء على دورها ووظيفتها .

---

[1]- محمود عبد الفضيل ، تعقيب على بحث السيد ياسين ، "مستقبل المجتمع المدني : الأزمة الثقافية و مستقبل المجتمع المدني " ، ورقة مقدمة إلى: **المجتمع المدني في الوطن العربي و دوره في تحقيق الديمقراطية** ، ط2 ، بيروت : مركز دراسات الوحـدة العربية ، 1992 ، ص 805.

[2]-أحمد شكر الصبيحي ، المرجع السابق ، ص134.

[3]- المرجع نفسه.

[4] - المرجع نفسه ، نقلا عن :

Harman ZEIGLER .**The Political Community : A Comparative Introduction to political systems and society** (New york : long man ,1990) p p , 13-14.

[5]- محسن أبو رمضان ، المرجع السابق .

تلعب الدولة دورا حاسما في عملية البناء الوطني والتنمية السياسية ،فجهاز الدولة هو وحده الذي يمسك بالوسائل الاكراهية والإيديولوجية الكافية على المجتمع ، كما أنه الأكثر قدرة على التحكم في عملية التعبئة (Mobilization) وكبت مصادر الضغوط (داخليا – خارجيا) .

إن دراسة العلاقة بين المجتمع المدني والدولة في الجزائر ، لا يمكن أن يعتمد على المسلمات التقليدية التي تأخذ الدولة على أنها انعكاس للقوى الاجتماعية ، والمجتمع المدني على أنه كيان مستقل بذاته مفرز لتعدد المصالح . فمن الصعب فهم الحد الفاصل بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي / الدولة من دون فهم طبيعة السلطة والسياسة . والأمر بالنسبة للجزائر يتعلق بنظام سياسي على درجة عالية من السلطوية .

إن اعتبار نظام الحكم في الجزائر "سلطويا" تؤكده الممارسة [1] ، فرغم الإطار الدستوري الذي ينص على احترام حقوق الإنسان ويأخذ بالتعددية السياسية ويؤكد أن نظام الحكم يقوم على دولة المؤسسات واحترام مبدأ سيادة القانون ، إلا أن الممارسة تختلف عما أوردته نصوص الدستور . مما يؤكد أن السمة الأساسية للسلطة في الجزائر هو تهميش الإرادة الشعبية ، وهذا ما يشكل الإطار الموضوعي لضعف المجتمع المدني وعجزه عن التطور .

الواقع أنه في ظل النظام السياسي الذي يحكم الجزائر منذ الاستقلال ، كانت السلطة الحقيقية باستمرار في يد الرئيس والرئاسة كانت صاحبة القرار في كل شيء ، فقد طغت الدولة في نزعتها الكلية على الجسم المجتمعي ، وكان النظام يناور من أجل الحفاظ على السلطة وضمان استمرارها واستمرار مصالح الفئات الحاكمة تحت الضغوط الداخلية والخارجية التي تزايدت بشكل كبير [2] ، وأدت إلى تآكل شرعية هذه النظم نتيجة لإخفاقها في حل المشكلة الاقتصادية الاجتماعية ، وهذا ما فسح المجال للتعبير عن المطالب بداية بأحداث أكتوبر 1988، واشتداد الرفض لطريقة إدارة السياسة والاقتصاد والثقافة ، واتخاذه أشكالا عديدة عبرت في نهاية الأمر عن أزمة متعددة الجوانب [3] ، وبدأت تحولات ديمقراطية من أسفل في صورة تأسيس منظمات حقوق الإنسان وتنظيمات مهنية اكثر استقلالية ، مم أدى الى بعث الحياة في المجتمع المدني ، وتزايدت المطالبة بحرية الصحافة وحرية تكوين الأحزاب ، وبرز تراجع كبير للدولة في هذا المجال.

شهدت الساحة السياسية في الجزائر منذ سنة 1989 بعض الانفتاح خاصة مع إقرار التعددية وتراجعا هاما للطابع السلطوي للدولة[4] ،التي قدمت تنازلات من جانبها استجابة لهذه المطالب الديمقراطية المتزايدة ، ولكنها لم تستجب لكل المطالب ،تلك المطالب التي تنهي احتكارها للحكم مثل " توفير ضمانات قانونية

---

(1)- عبد الغفار شكر ، " أثر السلطوية على المجتمع المدني " ، الجزء الأول ، المرجع السابق .

(2)- نورالدين زمام ، **السلطة و الخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري (1962-1998)** ، الطبعة الأولى ، الجزائر : دار الكتاب العربي للطباعة و النشر ، 2002 ، ص ص 186 ، 187.

(3)- المرجع نفسه ، ص 178.

(4)- حكيم بن حمودة ، "الجزائر بين تسلط الدولة العنف الأعمى للحركات الدينية " ، في : **المجتمع و الدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة** ، الطبعة الرابعة ، القاهرة : مركز البحوث العربية ، 1998 ، ص 74.

تكفل نزاهة الانتخابات العامة ،وإنهاء الوصاية الإدارية على مؤسسات المجتمع المدني ،وحق استخدام الإعلام الجماهيري لكل القوى السياسية ،وحق المشاركة في العملية التنموية ..." ، وستستغل الحركات الدينية هذه المساحة الديمقراطية للانخراط أكثر في الحركة الاجتماعية .هذه الأخيرة التي عرفت حركية متسارعة وديناميكية كبيرة بعد إقرار التعددية السياسية التي سمحت ببروز قوى سياسية ومدنية بأعداد كبيرة جدا ،وأفرزت مجالين سياسيين مختلفين هما:ما يسمى بالمجال الديمقراطي والمجال الديني . فالقوى السياسية الدينية وعلى رأسها "الجبهة الإسلامية للإنقاذ " (FIS) تعتمد كقاعدة اجتماعية لها على الشباب، وهي قوى سياسية رافضة للواقع السياسي الحالي وتتغذى بالأيديولوجية الدينية . وقد استطاع الإسلام السياسي استقطاب هذا الواقع وإنتاج الصيغ الأيديولوجية الأكثر قدرة على التعبئة[1]. في حين أن المجال الديمقراطي يعتمد على مجموعة أكثر تنوعا من الفاعلين السياسيين.

أمام هذا الوضع برزت القوى الدينية الممثلة في الجبهة الإسلامية للإنقاذ كفاعل أساسي وكقوة سياسية لا يستهان بها منحت أكبر الضربات للنظام السياسي من خلال الانتخابات التشريعية 1991 ، وفوزها بـ189 مقعدا نيابيا مقابل 16 مقعد للحزب الحاكم السابق (جبهة التحرير) و25 مقعدا لجبهة القوى الاشتراكية ، ليتدخل الجيش (المؤسسة العسكرية) الممثل للسلطة لوقف المسار الانتخابي في الدور الثاني لانتخابات (1992) بحجة عيب في الشكل ،وإعلان حالة الطوارئ بعد أشهر قليلة ، وحلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS)،وضربت المنظمات التابعة لها [2]،وأصبح الصراع بين المؤسسة العسكرية - التي تلعب دورا أساسيا في الساحة السياسية الجزائرية – وبين الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS).صراعا مفتوحا على كل الاحتمالات [3]، ودخلت الجزائر مرحلة الأزمة الحقيقية مع اللجوء إلى العنف من كلا الجانبين (العنف والعنف المضاد).

إن قراءة المشهد السياسي في تلك الفترة يبين اتساع الهوة داخل القوى السياسية حول أسلوب معالجة الأزمة من طرف السلطة (بين الحل السياسي والحل الأمني) [4]،وبسبب عدم جدية السلطة في إجراء حوار موضوعي يفضي إلى حل عادل للمأساة الجزائرية ويؤدي إلى العودة للحياة السياسية العادية ،و بعيدا عن المناورات السياسية التي يهدف من ورائها النظام السياسي إلى إطالة الفترة الانتقالية ،لجأت بعض الأحزاب الجزائرية أمام هذا الوضع الى البحث عن أساليب وبدائل أخرى للتأكيد على ضرورة الحل السياسي كجبهة

---

(1)- المنصف وناس، "الدولة الوطنية و المجتمع المدني في الجزائر –محاولة في قراءة انتفاضة أكتوبر 1988"،**المستقبل العربي**، عدد 191 ، (جانفي 1995) ، ص 115.

(2)- علي الكنز و عبد الناصر جابي ، المرجع السابق ، ص 42.

(3)- نورالدين زمام ، المرجع السابق ، ص195.

(4)- المرجع نفسه ، ص103.

القوى الاشتراكية (FFS) ،وجبهة التحرير الوطني (FLN) ،ودعوتا لتوقيف سياسة المواجهة والاستئصال التي تقودها السلطات ضد الحركة الإسلامية وطالبت بإلغاء كل القوانين الاستثنائية [1].

ولكن بدل أخذ مثل هذه مطالب مأخذ الجد قامت السلطة بالاستمرار في تطبيق أجندة القوة الحاكمة لكسب الوقت لإنجاح مسار الإصلاحات ليس إلا[2]، حسب التصور السلطوي والبرنامج السياسي للنخبـة العسكرية – البيروقراطية المسيطرة على مجموع الممارسة السياسية [*]،إلا أن الآثار الناجمة عن هذا الخلط تمثلت في بناء دولة تقليدية مغلقة بمسحات إدارية وتكنولوجية حديثة [3]، مما غيب مطالب المجتمع المدني الذي كـان بدوره منقسما بين الاتجـاهين السابقين في معالجـة الأزمة[**]. فبدل تأسيس شرعية النظام الـسياسي علـى أسس مشروعة تقرها روح القوانين وفق منطق الديمقراطية وبناء مجتمع مدني قوي ، استمر في سياسة الهروب الى الأمام ، دونما اكتراث بالأخطار الناجمة عن الابتعاد عن الشرعية وعدم الالتزام بالممارسة الديمقراطية .

هكذا لعبت الدولة التسلطية الجزائرية المحتكرة لمصادر القوى في المجتمع ، والممثلة في النخبة البيروقراطية دورا حاسما في تكوين العلاقة مع المجتمع المدني بإدارة السيطرة والحد من استقلالية تنظيماته ، الـتي لا تـزال

---

[1] –Chronologies , **Monde Arabe : Maghreb –Machrek** , n° 147 (Janvier – Mars 1995).

[2]- نور الدين زمام ، المرجع السابق ، ص195.

[*]-الدليل على هذه السيطرة هو أن كل المرشحين للرئاسة كانوا عسكريين إلى غاية 1999 ، كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول رقم (06): أسلوب انتقال السلطة في الدولة الجزائرية منذ الاستقلال حتى 1999.

تاريخ انتقال السلطة	الحكـــــــام	طريقة استلام السلطة		المدة في السلطــة
		الشكـل	النـوع	
1962	احمد بن بلا	انقلاب	عنيف	من 1962 إلى 1965 (لم يكمل المدة القانونية)
1965	هواري بومدين (عقيد)	انقلاب	عنيف	من 1965 إلى 1979 (بسبب الوفـاة)
1979	الشاذلي بن جديد (عقيد)	سلمي	سلمي	من 1979 إلى 1991 (عزل بالقوة / الإقـالة)
1995	اليامين زروال (عقيد)	سلمي	سلمي	من 1995 إلى 1999 (لم يكمل المدة القانونية)

المرجع : توفيق المدني ، "المجتمع المدني و الدولة السياسية في الوطن العربي " ،

<http://www.awu-dam.org\www.awu-dam.org\book\97\study\114htm3\indbook-Sd001.htm>

[3]- المرجع نفسه .

[**]-مثل الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA) و المنظمات النسوية ، و التي كانت تدعو إلى مواصلة الحل الأمني، و التي استخدمت في مرات عديدة أسلوب المسيرات لإفشال أي دعوة للحوار . و من جهة أخرى وجدت تأييدا فيما يتعلـق بالإصـلاح الاقتصادي من طرف أرباب القطاع الخاص ، و بعض الأحزاب مثل التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية (RCD).

- نورالدين زمام ، المرجع نفسه، ص203.

تسعى إلى الحصول على فضاء للحرية تنتظم فيه التعارضات والتناقضات الاقتـصادية والاجتماعيـة في أطـر سياسية ونقابية ومؤسسات حديثة [1].مما أدى الى تسليط الدولة على المجتمع وتسييدها عليه .

في ظل الدولة التسلطية وخيار رأسمالية الدولة وهيمنة البيروقراطية المركزية العليا على سـلطة القـرار السياسي ،تنفصل المؤسسات الدستورية والديمقراطية عن وظيفتها في الضبط والتنظيم للحياة السياسية العامة ، وتتحول هذه المؤسسات التي من المفترض أن تضمن علاقات سليمة وصحيحة بين المجتمع المدني وسلطة الدولة إلى رهانات ومواقف تتقيد بما تفرضه السلطة ، بدل التقيـد بقواعد للممارسة الدستورية والديمـقراطية [2]. وهذا ما يقود الى إنقاص قيمة المؤسسات كقواعد للنظام الديمقراطي ، الذي يتطلب إعادة بنـاء مؤسـسات الدولة بشكل تدريجي وبالتوافق مع بناء مؤسسات ديمقراطية في المجتمع (أحزاب ، نقابات ، صحف ، اتحادات حرة ...الخ) [3] .

إن تنظيمات المجتمع المدني لا يمكن أن تنمو وتستمر من دون أن يمنح لها حد أدنى مـن الاسـتقلال؛ الذي يتيح لها رهانات خاصة تتأسس عليها علاقات اجتماعية متميزة ، فإذا اعتبر النظام القائم إن مثل هـذه الرهانات ليست ممكنة أو مقبولة نظرا لما تنطوي عليه من مخاطر على وحدة الإرادة السياسية أو بقاء الدولة و النظام، وحرمها بالتالي من هذا الحد الأدنى من الاستقلال الذي يجعل لسلطتها قيمة ذاتية . لم يبق أمام هـذه المؤسسات إلا أن تختار بين التخلي عن طبيعتها كأطر حرة أو مستقلة نسبيا لبلورة النـشاطات والـسلطات الاجتماعية الوسيطة والمدنية ، أو أن تتحول إذا أرادت الحفاظ على وجودها بأي ثمن إلى تابع لسلطات قائمة حقيقية أو تضع نفسها تحت حمايتها وتصبح أداة من أدوات السلطة السياسية[4] . وهذا ما يمكن ملاحظته عند عرض أهم ملامح الوضع السياسي في الجزائر ، حيث تحرص السلطة على الهيمنة وفرض قيود على اسـتقلالية المجتمع المدني ، وتتجسد هذه الصورة في الملامح التالية :

1- أعطت القوانين صلاحيات كاملة للحكومة من خلال الوزارات المختصة كالداخلية ، العمل ، الـشباب ...الخ ، في الإشراف على الجمعيات والمنظمات الأخرى . وقد تحولت هذه الصلاحيات في التطبيق الفعلي إلى نوع من الإشراف والرقابة البيروقراطية التي انتقصت من استقلالية هذه المنظمات .

2- تعدد مستويات الإشراف والرقابة من قبل الحكومة على المنظمات ، مما يخلق مشاكل عديدة تعوق تنفيـذ المشروعات التي تتبناها هذه المنظمات .

---

[1]- منير الخطيب ، "المجتمع المدني هوية الاختلاف" ،

<http://www.mowaten.org/chosen-7-04/chosen-04.htm>

[2]- توفيق المدني ، المرجع السابق.

[3]- منيف ملحم ، "الديمقراطية ما بين لمجتمع المدني و الدولة الحديثة " ،

<http://www.rezgar.com/debat/show-art.asp?aid=1090>

[4]- برهان غليون ، "بناء المجتمع المدني العربي : دور العوامل الداخلية و الخارجية" ، المرجع السابق ، ص ص 746،747.

3- السلطات التي منحها القانون للحكومة لحل المنظمات أو دمجها ، تصبح مصدر للتوتر وعدم الثقة بين الطرفين ، أو قد تتحول إلى سلطة للتهديد في يد الدولة في بعض الأحيان .

4- أصبحت عملية توزيع المخصصات المالية مصدرا للتوتر ، وهذا يطرح إشكالية العلاقة بين التمويل والاستقلالية [(1)] ، وقد ارتبط ذلك بتدفق المعونات الأجنبية التي يجب أن تحضى بموافقة الحكومة ، وفي حالات أخرى يتم توزيعها من طرف الحكومة .

5- تعدد أوجه التعاون بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني ، فيزداد هذا التعاون مع المنظمات التي تساهم في مساندة الدولة من خلال سد الفجوات أو ثغرات الأداء الحكومي ، أو من خلال اضطلاع البعض منها بدور في تنفيذ الخطة القومية ، بينما ترتفع حدة التوتر بين الحكومة والمنظمات إذا أدركت الأولى أن نشاط بعض هذه المنظمات يتضمن تهديدا أو تحديا لها ، ومن أمثلة ذلك العلاقة بين السلطة ومنظمات حقوق الإنسان [(2)].

وقد استخدمت الحكومة اكثر من آلية لضمان سيطرتها على مؤسسات المجتمع المدني ، ومنها :

أولا : آلية التشريع .

استخدمت النظم السلطوية آلية التشريع للهيمنة على مؤسسات المجتمع المدني و إخضاعها للسيطرة الحكومية ، مما يحد من نموها وقيامها بالدور المطلوب منها وإسهامها في دعم التطور الديمقراطي للمجتمع ، فأجريت خلال الفترة من 1989-1999 تعديلات على القوانين القائمة لإحكام السيطرة على المجتمع المدني من جمعيات أهلية ونقابات مهنية وعمالية ، واتحادات طلابية ومنظمات حقوقية ودفاعية ...الخ ، وكان لهذا الإطار التشريعي الذي يفرض قيودا عديدة على إنشاء ونشاط هذه المنظمات أكبر الأثر في الحد من قدرتها وإمكانات نموها [(3)].

وتتجلى صور هذه القيود في :

- **التسجيل والإشهار** : حيث يشترط موافقة السلطة الحكومية قبل بدء النشاط ، وتوضع شروط مبهمة وغامضة لتأسيسها مثل عدم مخالفة النظام العام وإثارة الفتنة ، وتستخدم هذه الشروط لرفض قيام الجمعيات التي لا تطمئن لها الحكومة.

- **سلطة حل الجمعيات** : للسلطة الإدارية حق حل الجمعيات لأسباب متنوعة [(4)].

[(1)]- ليلى شرف ، مناقشة على بحث : مصطفى كامل السيد : "مؤسسات المجتمع المدني على المستوى القومي" ، بحث مقدم إلى : **المجتمع المدني في الوطن العربي و دوره في تحقيق الديمقراطية**، ط1 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1992 ، ص 679.

[(2)]-أماني قنديل ، **المجتمع المدني في الوطن العربي** ، القاهرة : دار المستقبل العربي ، 1994 ، ص82.

[(3)]- عبد الغفار شكر ، "أثر السلطوية على المجتمع المدني" ، الجزء الثاني ،

<http://www.rezgar.com/m.asp?I=459>

[(4)]- أحمد شكر الصبيحي ، المرجع السابق ، ص 138.

- **الموارد المالية** : الالتزام بمسك الدفاتر التي تحددها الجهة الإدارية وعدم الحصول على تبرعات إلا بعد موافقة الجهة الإدارية وضرورة تحديد مصادر التمويل .

- **فرض العقوبات** : كما حدث مع الكثير من وسائل الإعلام كأسلوب للحد من نشاط هذه التنظيمات الفاعلة .

ثانيا : احتكار الإعلام والحد من حرية الصحافة .

يعتبر الإعلام الحر والمستقل جزءا من المجتمع المدني ، بما يوفره للمواطنين من معارف تساعد على غرس قيم الثقافة المدنية وتطويرها ، مساهما بذلك في تكوين رأي عام متفهم لضرورات تطوير مؤسسات يمارس المواطنون من خلالها دورا ايجابيا في الدفاع عن مصالحهم وتحسين أحوالهم ، وممارسة التضامن الجماعي بما يقوي قدرتهم في مواجهة إمكانيات الدولة الهائلة . وهذا الدور الإعلامي مفتقد في الجزائر بسبب حرص الحكومة على إحكام السيطرة على أجهزة الإعلام الجماهيري (التلفزيون والإذاعة) واحتكارها وتوظيفها [1] ، بحيث لا تعبر إلا عن رأي الدولة وتعمل أيضا على الحد من حرية الصحافة المكتوبة الخاصة و التضييق عليها من خلال أساليب عديدة (كقانون العقوبات) [2] .

ثالثا : الحد من الحريات و الحقوق الأساسية .

يلعب التضييق على الحريات والحقوق الأساسية دورا محبطا بالنسبة لإمكانيات تطور مؤسسات المجتمع المدني ، وتشكل القيود المفروضة على حرية التنظيم بما في ذلك حق تشكيل الجمعيات وتأسيس النقابات عاملا سلبيا يحول دون إسهام المواطنين في العمل العام ، كما يلعب دورا مماثلا بالنسبة للقيود المفروضة على حرية الرأي والتعبير وما يتعرض له المواطن من انتهاك لحقوقه المدنية [3] . فمن المهم فسح المجال للمجتمع المدني وتمكينه من المشاركة في القضايا العامة للمجتمع والمساهمة الايجابية في تكوين تنظيمات مدنية قادرة على ترسيخ ثقافة ديمقراطية في المجتمع ، وتوفير اكبر قدر من الحريات والحقوق الأساسية ، وتطوير أشكال مناسبة للعمل الجماعي وإفراز قيادات جديدة تواصل حركة التطور الديمقراطي استنادا إلى مجتمع مدني قوي ومستقل.

إنه وبالإضافة إلى كل هذه المؤشرات التي تدل على بطء نضج المجتمع المدني في الجزائر وعدم فاعليته في مواجهة السلطة ، فمن المهم الإشارة إلى أن المشكلة تكمن أيضا في بنية المجتمع المدني نفسه [4] ، فهو لم يتبلور بعد داخليا (هيكليا وتنظيميا) بالشكل الذي يمكنه من منافسة النظام ،في مقابل استمرار هيمنة سلطة الدولة وتعسفها في ممارسة وظائفها واختصاصاتها . فالمفترض أن تمارس قوى المجتمع المدني ومؤسساته التأثير

---

(1)- أحمد شكر الصبيحي ،المرجع السابق ، ص138.

(2)- عبد الغفار شكر ، المرجع السابق.

(3)- المرجع نفسه.

(4)- برهان غليون ، المرجع السابق ، ص 751.

الفعال في السياسات والقرارات ، وأن تدفع بالدولة إلى ممارسة صلاحياتها ووظائفها في إطار الاستخدام الشرعي للقوة (في إطار القانون) [1] ، ويمكن أن تتأكد فاعلية المجتمع المدني فيما يلي :

- القدرة على التنظيم الذاتي.
- كثافة التأطير الجمعوي.
- القدرة على المبادرة .
- القدرة على القيام بمهام الدولة.
- القدرة على خلق مجالات مستقلة عن الدولة .
- تأكيد قدرات المجتمع إزاء الدولة[2].

المحصلة أن منظمات المجتمع المدني في الجزائر فقدت فاعليتها وكفاءتها ، فالتنظيمات الوسيطة كالاتحادات والنقابات والجمعيات... التي تربط بين الأفراد والدولة قد فقدت استقلالها وجوهرها وشرعيتها تدريجيا ، وتحولت إلى أدوات جاهزة تستخدمها السلطة للسيطرة على المواطنين ، مما يعني أنه صارت بمثابة وسائل لتضييق الخناق على المجتمع .

فالعلاقة بين المجتمع المدني والسلطة تبين بشكل بارز ضعف منظماته وهشاشتها في مقابل السلطة ، فهي ليست سوى وسيلة مميزة وحساسة في يد النظام السياسي من أجل تحريكها وتوظيفها في الوقت المناسب لتمرير مشاريعها وخططها وبرامجها التنموية ، والتي تخضع لمنطق سلطوية عملية صنع القرارات وتنفيذها ، وحرمان القوى السياسية والمدنية من حقها في التعبير عن رأي القاعدة ، بالإضافة إلى إلغاء مسوغات وجود المؤسسات والتنظيمات السياسية (الشكلية) كقنوات تمكن من المشاركة السياسية وبلورة المطالب والحاجات الحقيقية للمواطن ، وهذا يعني سلبا علنيا لامتيازات المواطنة وتحويل المواطنين إلى مجرد رعايا تابعين . [3]

هكذا ، فإنه في ظل السلطوية والسيطرة الحكومية على العلاقة بينها وبين المجتمع المدني ، لا يمكن الحديث عن استقلاليته المطلقة ، ويبقى المجتمع المدني في الجزائر مرتبطا ارتباطا وثيقا بالسلطة بالنسبة لنشأته ونموه وازدهاره فهو إلى حد كبير من صنع الدولة .

---

[1]- رشيد بن عيسى و بدي ولد ابنه ، "هيئات المجتمع المدني العربية"،

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/4C80D1E4-2931-41B9-BEA9-A83BAD6A0F2D.htm>

[2]- عبد الله ساعف، تعقيب على بحث علي الكنز ، المرجع السابق ، ص223.

[3]- ثناء فؤاد عبد الله ، المرجع السابق ، ص185.

المطلب الثاني : تفاعل المجتمع المدني والسلطة في ظل الأزمة .

ينصب التركيز هنا على تحليل انعكاسات الأزمة على المجتمع المدني ومحاولة التعرف على دور منظماته في هذه الأزمة ، أي دراسة التفاعل المتبادل بينها و بين النظام السياسي ، حيث انعكست الأزمة المجتمعية في الجزائر على المجتمع المدني (قيما وأفرادا ومنظمات) .

إن من أهم التنظيمات المدنية الأكثر تفاعلا مع المعطيات التي خلفتها الأزمة نجد وسائل الإعلام التي تعتبر من المظاهر الأساسية لحرية الرأي والتعبير ومن التنظيمات الأساسية التي يستند إليها أي مجتمع مدني فاعل .

لقد تشكلت صورة الإعلام في الجزائر حسب المناخ السياسي السائد ، وكذا حسب المنظور الذي تضعه السلطة السياسية بنفسها وتلزم الإعلاميين – بصورة أو بأخرى- بتطبيقه أو على الأقل بعدم الخروج عن حدوده[1].فمن الناحية القانونية وبالإضافة إلى حالة الطوارئ صدرت عدة مراسيم تكبل ممارسة حرية الرأي والتعبير ، أهمها "مرسوم مكافحة الإرهاب والتخريب" الصادر في سبتمبر 1992 والذي يعاقب بالحبس فترة تصل إلى عشرة سنوات كل من ينشر معلومات مغرضة وهدامة تلتمس الأعذار للجريمة ، وكذلك مرسوم الحكومة في منتصف جوان 1994 الذي يفرض على كل وسائل الإعلام التقنية في تغطيتها لأحداث العنف السياسي بالمعلومات والبيانات التي تصدرها وزارة الداخلية ، وينص على ملاحقة الصحف والصحفيين الذين يخالفون ذلك [2] .

ومن دون الحديث عن الرقابة الصارمة المفروضة على الصحف من قبل الحكومة ، وعلى الجانب السياسي فإن حرية الرأي والتعبير والحريات أصبحت تحت السيطرة الكاملة للسلطة في محاولة لتوظيفه في مواجهة الإسلاميين. [3]

بالإضافة إلى الضغوط والقيود القانونية المفروضة ،والرقابة الصارمة على الصحف من قبل الحكومة التي اتخذت أشكالا عدة منها (الرقابة على المواد المنشورة ، رفع الدعاوى القضائية ،والضغط الاقتصادي) ، فقد تعرض العديد من الصحفيين الى الاغتيال منذ اندلاع الأزمة .

أما بالنسبة لانعكاس الأزمة على منظمات المجتمع المدني عموما فيمكن إيرادها في النقاط التالية :

1- قررت الحكومة حل كل الجمعيات والنقابات المرتبطة بجبهة الإنقاذ (FIS) أو التابعة لها ، بعد حل الجبهة نفسها في مارس 1992 ، وقد تم تنفيذ القرار في حق النقابة الإسلامية للعمل(SIT) ، وجمعيات المساجد والدعوة ، ومؤسسات النشر التي تخصصت في نشر الكتاب الديني وغيرها .

---

(1)- الحاج عيسى سعيدات ، **العلاقة بين السلطة السياسية و الإعلاميين في الجزائر** ، رسالة ماجستير ، الجزائر : كلية الآداب و اللغات ، قسم علوم الإعلام و الاتصال ، 2000-2001 ، ص51.

(2)- أيمن إبراهيم الدسوقي ، المرجع السابق ، ص71 .

(3)- عبد الحميد مهري، " الأزمة الجزائرية : الواقع و الآفاق " ، **المستقبل العربي** . عدد 226 (ديسمبر 1997)، ص 06.

2- انعكست الأزمة الأمنية وما تبعها من أزمة اقتصادية على منظمات المجتمع المدني خاصة النقابات المهنية والنقابات العمالية ،حيث تقلص النشاط الخدمي لهذه المنظمات بسبب ظروف الأزمة الاقتصادية ، وتركزت نشاطاتها على متابعة انعكاسات الأزمة عليها ومعارضة سياسة الإصلاح الاقتصادي والخوصصة ، وتنظيم الإضرابات المعبرة عن هذه المعارضة .إضافة إلى تسييس هذه المنظمات مما زاد من تورطها وانصرافها عن متابعة أهدافها المهنية والخدمية.

3- تأثر هذه التنظيمات بالصراع بين مختلف التيارات السياسية ، فالحركة النسوية شهدت انقساما بين تنظيمات إسلامية و أخرى علمانية ،وأصبح التراشق بالاتهامات سمة العلاقات بينها .

4- أدت سياسات الدولة الأحادية الجانب في تلك المرحلة إلى دفع منظمات المجتمع المدني إلى الاحتجاج، كما حدث مع إعلان الرئيس زروال على تطبيق قانون التعريب ، حيث أدى إلى اضطرابات وفوضى وتدمير لمؤسسات الدولة في منطقة القبائل ، قادتها الحركة الثقافية البربرية التي تحولت مطالبها من مطالب ثقافية إلى انشغالات سياسية [1].

بدأ تفاعل المجتمع المدني مبكرا مع الأزمة الجزائرية في بعدها الاقتصادي خاصة منذ أحداث أكتوبر 1988 التي مثلت بداية الصراع بين السلطة والمجتمع المدني في الجزائر ، حيث شاركت منظماته و على رأسها " الاتحاد العام للعمال الجزائريين واتحادات التجار والطلاب والمنظمات الإسلامية " في المطالبة بإصلاحات سياسية جذرية وإصلاح الوضع الاقتصادي المتردي ، وحل أجهزة الدولة التي سمحت لنخبة قليلة العدد من العسكريين أن يستنزفوا ثروات البلاد[2] . و قد انعكس هذا الدور لمنظمات المجتمع المدني –ميدانيا- بعد إقرار النظام لتغييرات جذرية في المجالات الاقتصادية و السياسية و تبني دستور جديد أجاز التعددية السياسية والإعلامية، وأعطى هامشا للحريات الفردية والجماعية لم يكن متوفرا من قبل .

أدى تغير الساحة السياسية وعجز إجراءات النظام وتدهور سلطة الدولة – رغم حضور رموزها – إلى ضرورة توفير السند السياسي اللازم لحل الأزمة بعد تزايد الضغوط (دوليا خصوصا) ، وذلك بخلق شروط جديدة للتغيير الذي يريده المجتمع المدني [3]. هذا الأخير الذي كان دور منظماته مزدوجا ومعبرا عن انقسامها في الانتخابات التشريعية التي جرت جولتها الأولى في ديسمبر 1991 ، وكان ينتظر أن تجرى الجولة الثانية في جانفي 1992 ،فلقد حشدت الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS) في الجولة الأولى بعض النقابات وعلى رأسها النقابة الإسلامية (SIT) والنوادي الرياضية والمساجد(8 آلاف مسجد)،وساهمت هذه التنظيمات في فوز الجبهة الإسلامية (FIS) بـ 189 مقعدا .وأمام الاحتمالات المؤكدة بفوزها بالأغلبية البرلمانية في الجولة الثانية ، تحركت بعض تنظيمات المجتمع المدني ضد هذه الاحتمالات ،من ذلك تشكيل "اللجنة الوطنية لإنقاذ

(1)- أيمن إبراهيم الدسوقي ، المرجع السابق ، ص ص ، 73، 74.

(2)- المرجع،المرجع نفسه ، ص ، 75.

(3)- الحاج عيسى سعيدات ، المرجع السابق ، ص71.

الجزائر" ، -كما سبق الإشارة إليه- والتي هدفت إلى مواجهة "جبهة الإنقاذ" التي ترفض الطابع الجمهوري للدولة .ثم ما لبثت الجمعيات النسائية العلمانية وعلى رأسها "التجمع الجزائري للنساء الديمقراطيات" و"جمعية تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة " وغيرها ، أن حركت مظاهرات نسوية للاحتجاج على وصول " الإنقاذ" إلى الحكم وإقامة الدولة الإسلامية(1).

وفي الواقع ، فإن هذه التفاعلات قد ساهمت في رفع حدة الصراع السياسي في المراحل الأولى للأزمة خاصة مع توقيف المسار الديمقراطي وحل الجبهة الإسلامية والتنظيمات التابعة لها ،هذا الصراع الذي عبرت عنه الانقسامات في مواقف العديد من التنظيمات والهيئات والجمعيات من الانتخابات التي جرت في تلك المرحلة ، سواء كانت انتخابات تشريعية أو رئاسية ، فكان دور المجتمع المدني هامشيا اقتصر على تأييد هذا الطرف أو ذاك . فمثلا في الانتخابات الرئاسية في نوفمبر 1995 انحازت بعض التنظيمات النسائية إلى حسين آيت أحمد بسبب خياراته الديمقراطية ،بينما أيد " الاتحاد العام للعمال الجزائريين " (UGTA) الرئيس زروال (2)، الذي فاز بنسبة 61.29 % من الأصوات (3).

تحددت استراتيجية نظام زروال في ظل أزمة الأمن والشرعية على البحث باستمرار عن البدائل المتاحة وفق منطق طغيان العنصر الشخصي على العملية السياسية ،وشخصية الممارسة السياسية تجعل النخبة الحاكمة هي مصدر التحريك وقوة الدفع للعملية السياسية (4).هذه الاستراتيجية التي تتحدد على ضرورة بناء واستكمال الصرح المؤسساتي والقانوني بالشكل الذي يفضي في نهاية الأمر الى التحكم في المسار السياسي للدولة الجزائرية ،ووفق الأسلوب الذي يتماشى ووضعيتها التحكمية ، والذي لا يمكن أن يتم ذلك إلا من خلال العمل من القمة الى القاعدة (5). فتم لهذا الغرض إحياء التنظيمات المدنية بتوفير المال والإطار القانوني والبشري لتعمل ضمن رؤى نظامية معينة ، مما شكل مجتمعا مدنيا نظاميا (6).

وتبعا للاستراتيجية نفسها والرامية إلى إعادة بناء الشرعية للنظام السياسي تم الإعلان عن إجراء إصلاحات دستورية ضرورية لتحقيق جملة من الأهداف تتناغم والمنحى الجديد لعملية بناء المؤسسات . فتم الإعلان عن استفتاء عن الدستور في 28 نوفمبر 1996 بعد أن أعطي الحجم المطلوب من طرف وسائل الإعلام الموجهة ، والذي كان الهدف منه تجنب تكرار تجربة 1991 ، والعمل على عدم انتقال السلطة إلى نخب تتناقض

---

(1)-أيمن ابراهيم الدسوقي ، المرجع السابق ، ص 76.

(2)-المرجع نفسه، ص 76.

(3)-Jacques FONTAINE. "Algerie:les Resultats de l'election presidentielle du 16 novembre 1995 " , **Monde Arabe , Maghreb-Machrek** ,n°150 (Octobre-Decembre1995) , p109

(4)-ثناء فؤاد عبد الله ، **الدولة و القوى الاجتماعية في الوطن العربي** ، الطبعة الأولى ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001 ، ص185.

(5)- نورالدين زمام ، المرجع السابق ، ص ص 211،212.

(6)-نادية خلفة ، المرجع السابق ، ص146.

توجهاتنا مع القوى الحاكمة الفعلية ، وفي هذا السياق أجريت عدة تعديلات لتحقيق هذا الغرض ، كان من أهمها ما تعلق بقانون الأحزاب ، وكذا الأخذ بالاقتراع النسبي وتغيير التقسيم الإداري للمناطق الانتخابية [1].

وفي الانتخابات التشريعية في يونيو 1997 شكل كل من " التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية " و "التحالف الوطني الجمهوري" مع بعض جمعيات المجتمع المدني القريبة منها لجنة مشتركة بهدف إعداد قوائم موحدة في الدوائر الانتخابية التي لا يمكنهم دخولها على إنفراد بسبب ضعف وجودهم فيها [2]. وشهدت هذه الانتخابات مظهرا آخر من مظاهر انقسام المجتمع المدني ، فالتنظيمات النسوية الإسلامية ساندت " حمس" و "النهضة "، بينما أيدت نظيرتها العلمانية الأحزاب ذات التوجه الوطني أو الديمقراطي العلماني.

لقد عبرت هذه الانتخابات التشريعية عن تواصل مشروع السلطة الذي تبلور في الانتخابات الرئاسية السابقة ، فالنجاح الباهر الذي حققه الحزب الجديد (حزب السلطة) التجمع الوطني الديمقراطي (RND) – الذي تأسس قبيل إجراء الانتخابات ببضعة أشهر -، هو في حقيقة الأمر انتصار للرئيس اليامين زروال نفسه ، أي هو دعم لمشروع السلطة الذي مثله [3]، والذي كشف بجلاء عن حجم وطبيعة الدعم الذي تلقاه من السلطة الحاكمة ، وعن الهدف الحقيقي لإنشاء هذا الحزب في ظل مسار البناء والاستكمال للمؤسسات .

وفي الانتخابات الرئاسية (أفريل 1999) ، سارع الاتحاد العام للعمال الجزائريين ومنظمتي المجاهدين وأبناء الشهداء إلى الإعلان عن تأييدهما للسيد عبد العزيز بوتفليقة .

وبالنسبة لتعاطي منظمات المجتمع المدني مع "الفتنة " أو " العنف" وانتهاكات حرية الرأي والتعبير ، فيمكن رصد النقاط التالية :

- كان لمنظمات حقوق الإنسان ، وبخاصة الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان ، ونقابتي الصحفيين والمحامين ، دورا بارزا في ما يتعلق بمعارضة انتهاك الحريات العامة والقوانين " السيئة السمعة " . فلقد انتقدت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان قانون مكافحة التخريب والإرهاب الصادر في سبتمبر 1992 ووصفته بالتشدد ، وانتهاكات الدستور والاتفاقات الدولية التي وقعتها الجزائر ، كذلك أعلن "المرصد الجزائري لحقوق الإنسان" عن رفضه المحاكمات العسكرية في الجزائر والمحاكم الخاصة عموما والتي تشكلت بناء على القانون السابق ، بسبب افتقادها لشروط المحاكمة العادلة وانتهاكها حق الاستئناف – من دون الحديث عن الندوات العديدة و الاضرابات التي نظمتها "نقابة الصحفيين" للدفاع عن حرية الصحافة ووقف مذبحة الصحفيين ، فضلا عن ذلك شهدت الجزائر عدة تجمعات احتجاجية على توقيف الصحف الصادرة باللغة العربية وشاركت فيها جمعيات المجتمع المدني والأحزاب السياسية ، وتشكلت لجنة للدفاع عن الصحف

---

[1]-نورالدين زمام ، المرجع السابق ، ص213.

[2]- أيمن إبراهيم الدسوقي ، المرجع السابق ، ص 76.

[3]- سليمان الرياشي و آخرون ، **الأزمة الجزائرية : الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية** ، الطبعة الثانية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1996 ، ص 545.

المعلقة التي ضمت رؤساء جمعيات حقوق الإنسان وبعض الأحزاب والشخصيات الوطنية ، واتهمت الجمعية الجزائرية للدفاع عن اللغة العربية السلطات بتصفية الصحف العربية.

- شاركت النقابات المهنية وبعض فعاليات المجتمع المدني الأخرى في الحوار الوطني ، الذي بدأت دورته الأولى في سبتمبر 1992 ، والثانية في مارس من العام التالي ، بدعوة المجلس الأعلى للدولة،وقد حدد المجلس الأعلى للدولة أربع نقاط للحوار هي :

- مهمة وصلاحيات المجلس الاستشاري .
- المرحلة الانتقالية ومؤسساتها المؤقتة وأفضل السبل لتسييرها .
- المؤسسة الرئاسية .
- تعديل الدستور .

- إشتركت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان مع ثمانية أحزاب سياسية معارضة في ندوة الحوار التي نظمتها الجمعية الكاثوليكية " سانت ايجيديو " في بداية جانفي 1995 . وقد ضم الاجتماع 16 شخصية سياسية ودينية جزائرية متباينة الآراء والتوجه الأيديولوجي ، ولكن ذلك لم يمنع في الأخير من وضع أرضية عمل لم تنل قبول السلطة ، بالرغم من أنها تضمنت أهم مطالبها[1].

- تبني بعض التنظيمات من المجتمع المدني لسياسة السلطة (الحل الأمني) ورفض الحوار مع الإسلاميين أو جبهة الإنقاذ ، كالتجمع الجزائري للنساء الديمقراطيات ، والاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA) [2].

- بيان الحريات من أجل الديمقراطية الذي أصدرته ما يعرف بمجموعة الستة [*]، والمتضمن لثلاثة عشرة نقطة مهمة لبحث أشكال كل تنظيمات المجتمع المدني وتنظيماته النقابية والحركة الجمعوية للنضال وفق المبادئ الديمقراطية التي يجب تكريسها كممارسة من أجل التمتع بحق المواطنة الكامل .ومن خلال هذه المطالب الجريئة يتبين مدى رغبة فعاليات المجتمع المدني في تكريس مقومات وأسس للتنمية السياسية من خلال الدعوة إلى تجسيد و تفعيل مثل هذه المطالب الملازمة للتحديث السياسي .

- بالنسبة لتعاطي منظمات المجتمع المدني مع الأزمة الاقتصادية ، فقد أبان ذلك عن تنوع وانقسام في الوقت نفسه ، فإتحادات رجال الأعمال أيدت سياسات الإصلاح الاقتصادي و الخوصصة ، ولم تسهم في المقابل النقابات المهنية في وضع حلول للأزمة الاقتصادية بسبب احتوائها وتوجيهها نحو العمل السياسي على حساب نشاطها الأساسي المتمثل في الدفاع عن حقوق هذه الفئات التي تمثلها .

لقد تأثرت أدوار منظمات المجتمع المدني في الأزمة الجزائرية بأبعادها المتعددة (الاقتصادية ، الاجتماعية ، الثقافية ، السياسية) - بممارسات السلطة واستراتيجيتها - والتي كانت مبنية على الاستئصال

---

[1]- نورالدين زمام ، المرجع السابق ، ص209.

[2]- أيمن إبراهيم الدسوقي ، المرجع السابق ، ص77.

[*]-مجموعة الستة (06) و هي المجموعة التي انسحبت من سباق انتخابات الرئاسة التي جرت يوم 15 أفريل 1999.

والإقصاء واستعمال الحوار بطريقة سلبية ، فالسلطة التي قامت بعد إلغاء المسار الديمقراطي كانت تعمل على إقصاء كل قوة سياسية تطرح بديلا لسياسة الحل الأمني [1] . وبالطبع فقد كان لهذه السياسة تأثيرا كبيرا على منظمات المجتمع المدني بتشكيلاته المختلفة ، و أدى ذلك إلى اتساع هوة القطيعة بين الدولة والمجتمع [2].

تأسيسا على ما سبق فإن مرحلة الأزمة (1989- 1999) قد عبرت عن أن مجمل حدود التفاعل بين المجتمع المدني والنظام السياسي قد تم خرقها من طرف هذا الأخير ، لامتلاكه القوة المادية والسلطة القهرية ، وقد انعكست الأزمة بعناصرها المتعددة على منظمات المجتمع المدني التي قامت بأدوار تختلف قوة وضعفا و إيجابا وسلبا في تلك الأزمة .

المطلب الثالث : عوامل تطور المجتمع المدني .

اللافت للنظر في التجربة الجزائرية هو حيوية المجتمع المدني ، سواء قيست حيويته بتعدد تنظيماته أو بكثافة أنشطتها أو الانخراط العضوي فيها رغم الأزمة التي عرفتها الجزائر بداية من التسعينات ، وهناك عدة عوامل دعمت هذا النمو الكمي المشهود بالتنظيمات المدنية في الجزائر ، ومن بينها :

1- نمو هامش الحريات : لقد اتسعت هوامش الحريات تدريجيا وإن كان ببطء في الجزائر ، مما يرجع في جزء منه إلى إنهاك الدولة أو عجزها عن السيطرة عن المجتمع ، والتحول نحو الديمقراطية وإقرار التعددية السياسية في الجزء الآخر . إن الديمقراطية بقدر ما هي تطوير للواقع وقبول بالتدريجية وامتثال لقواعد ومبادئ التعددية والتداولية فإنه تشكل الأساس لعملية التغيير السلمي المدني ، وعليه فهي منهج يساهم في توفر مستلزمات التعايش والسلام الاجتماعي والتطور والتراكم لاختيار أسلوب حكم يرتديه الناس استنادا إلى خصوصياتهم التاريخية والواقعية [3]، ويسمح للمواطن بالتمتع بحقوقه العامة وحرياته الأساسية . وبالتالي يستطيع الأفراد ممارسة نشاطهم بشكل حر ومستقل ، وتشكيل مؤسساتهم المدنية الخاصة بهم . لذلك فإن النظام الديمقراطي يسمح ويساعد بشكل حقيقي في تكوين مؤسسات المجتمع المدني والعكس صحيح [4].

2- الثقافة المدنية : إن أهم المؤشرات الأساسية التي تنعكس على صياغة وتطور الثقافة المدنية هو التنشئة الاجتماعية والثقافة السياسية ، هذه الأخيرة التي تعتبر من أهم المؤشرات لقياس التنمية السياسية في أي مجتمع من المجتمعات . وفي الجزائر لا يمكن الحديث عن وجود ثقافة سياسية تتميز بمظاهر كلية يلتزم بها كل من السلطة وجميع الأفراد مثل ما هو موجود في الأنظمة السياسية ذات الثقافة السياسية المتوازنة [5] . والواقع هو

---

[1]- عبد الحميد مهري ، المرجع السابق ، ص ص 6،7.

[2]- توفيق المدني ، المرجع السابق.

[3]-اسماعيل قيرة و آخرون ، المرجع السابق ، ص33.

[4]- مبدر الويس ، تعقيب على بحث برهان غليون ، المرجع السابق ، ص773.

[**]-للمزيد من التفاصيل حول أبعاد الأزمة الجزائرية انظر :

-العياشي عنصر ، "سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر" ، **المستقبل العربي** ،عدد 191 (جانفي 1995)، ص ص 83-90.

[5]- حياة قزادري ، المرجع السابق ، ص ص64-65.

وجود تحول نسبي عما كان سائدا في مستوى الوعي والثقافة السياسية للمجتمع ، فالقيم والتوجهات وأنماط السلوك التي تتضمنها هذه الثقافة هي انعكاس لنوعية التنشئة السياسية التي يتعرض لها أفراد المجتمع [1].

إن غالبية مؤسسات التنشئة السياسية من الأسرة والمؤسسة التعليمية والإعلام والنقابات والجمعيات ... الخ ، لم تنمي ولم تشجع قيم العمل الجماعي ولا التسامح وقبول الاختلاف والتنوع وغير ذلك من قيم تؤثر في نضج الثقافة المدنية[2] بالمستوى المطلوب، لكن رغم هذه السلبيات النوعية في تلك الفترة إلا أنه لا يمكن إنكار أن كثافة التعليم ساعدت على تنمية الوعي والتوقعات والمهارات التنظيمية نتيجة السفر إلى الخارج والإطلاع على وسائل الإعلام الغربية والانفتاح الفكري والثقافي والحضاري على الغرب.كل ذلك انعكس على الثقافة المدنية التي تشبع بها المثقف الجزائري الذي تبنى قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان .. الخ [3].

فالجديد في الجزائر هو التغير في الإيديولوجية التي أصبحت تتضمن مستوى من الوعي والقبول بالآخر وبالتنوع ، وتحدد ذلك بالتعددية السياسية والحزبية و بعدد التنظيمات المدنية . في الوقت نفسه جرى نظريا بموجب هذا التعديل الفكري تحييد الدولة أو فصلها عن الحكم ، بحيث تصبح الدولة أكثر تعبيرا عن الصالح العام أو عن المجتمع ككل . فلا يبقى (نظريا) سوى الاحتكاك الاعتيادي بين المجتمع والبيروقراطية ، ومن المعلوم أن البيروقراطية تضعف عندما تقوى مؤسسات المجتمع المدني خاصة على المستويات المجتمعية الدنيا[4].

لقد انعكست هذه الوضعية الجديدة على خلق المؤسسات المجتمعية وتطورها وازدهارها ، وما التطورات الراهنة في الجزائر إلا تعبيرا صريحا في بروز الوعي الديمقراطي والثقافة المدنية بما تتضمنه من مشاركة ونزوع للعمل التطوعي وإدارة الاختلافات و الصراعات بشكل سلمي والمحاسبة والشفافية وغير ذلك من قيم المجتمع المدني وضوابطه المعيارية .

3- تزايد احتياجات الأفراد : تسهم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع بما تتضمنه من مستويات للتنمية البشرية في الإعاقة أو الإسراع بتطور المجتمع المدني واتساع مطالب فئاته ، فكانت الخدمات الاجتماعية والاقتصادية التي لم تعد الدولة قادرة على تنميتها – أو مستعدة - على الوفاء بها ، كالإسكان والرعاية الصحية وزيادة الدخل وتوفير فرص العمل وما إلى ذلك [5]، من أهم العوامل التي ساهمت في اتساع حركة الإضرابات وتنظيم المظاهرات من أجل تحسن الخدمات الاجتماعية والاقتصادية . إلى جانب ذلك شكلت المطالبة بالحرية السياسية و الثقافية من طرف " الطبقة الوسطى " أحد عوامل انتشار وازدهار المجتمع المدني في الجزائر .

---

(1)-حياة قزادري ، المرجع السابق ، ص65.

(2)- أماني قنديل ، المرجع السابق ، ص 110.

(3)- نادية خلفة ، المرجع السابق ، ص 125.

(4)- أماني قنديل ، المرجع نفسه ، ص63.

(5)- سعد الدين إبراهيم ، **المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الوطن العربي** ، مصر : دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع ، 2000 ، ص30.

4- البعد الدولي : من الصعب إغفال البعد الدولي كعامل مساهم في تطور المجتمع المدني في الجزائر ، فالعامـل الخارجي كان ولا يزال العامل الأساسي والحاسم في بناء المجتمع المدني في بلادنا .

ففي إطار بروز الكونية أو العالمية (Globalization) كمفهوم في أدبيات العلوم الاجتماعية ، وكأداة تحليلية لوصف عمليات التغير في الحياة الاقتصادية والسياسية ، فقد بدأ في الظهور نوع جديد من الوعي وهو الوعي الكوني الذي ارتبط بصياغة مواثيق أخلاق كونية تمس مباشرة الثقافة المدنية والديمقراطية [1] .

لقد عمت نتائج هذه الحركة كل العالم وفتحت الطريق أمام عناصر معيارية جديدة أدت إلى إنقلاب جذري وعميق في بنية المجتمعات ، فاحترام حقوق الإنسان لم يعد شأنا داخليا لدولة ما ، بل لقد أصبح محـلا للاهتمام الدولي ، كما أن مبدأ الشفافية أصبح مطلبا ومبدأ لكل المواثيق الأخلاقية المهنية ، بما في ذلك تلـك التي تتعلق بالمنظمات غير الحكومية [2].

إن وجود مناخ ديـمقراطي عام في الساحة الدولية انعـكس إيجابا على الجـزائر وعـلى كـل الأنظمة السياسية غير الديمقراطية بفسح المجال للحرية ، مما يساعد الأفراد على التـحرك وإقامة مؤسـساتهم الخاصة بهم ، وهو ما كان له اثر كبير في إجـراء تغييرات داخـلية لصالح الحرية ، مما سـاعد على بعـث الحـياة في المجتمع المـدني[3] .

الخلاصة و الاستنتاجات :

لقد سعت الدراسة في هذا الفصل إلى تناول واقع المجتمع المدني في الجزائر و علاقته بالسلطة انطلاقا من معالجة ثلاثة محاور ، كان أولها تحديد المكانة الدستورية – القانونية للمجتمع المدني في الجزائر ، ثم التطرق بالتفصيل لهيكلته و أهم مكوناته ، و أخيرا تحديد صور التفاعل بينه و بين السلطة من خلال تحليل طبيعة العلاقة بينهما .

و من الملاحظات الأساسية التي يمكن ذكرها بخصوص هذا الفصل ما يلي :

---

(1)- أماني قنديل ، المرجع السابق ، ص113.

(2)- المرجع نفسه .

(3)- مبدر الويس ، المرجع السابق ، ص774.

- في ظل التحول الديمقراطي و إقرار التعددية السياسية في الجزائر ، كان لمفهوم المجتمع المدني نصيب من هذا التحول ، و ذلك بإقراره في كل من دستوري 1989 و 1996، حيث إكتسب مكانة قانونية حددت معالمه الأساسية ، وضبطت حدود تفاعلاته ، وتم استتباع ذلك بقوانين تنظيمية لهيئاته و تنظيماته حسب نوع كل تنظيم . وقد ساهمت هذه الوضعية القانونية في تشكل عدد كبير من منظمات المجتمع المدني (نقابات ، جمعيات ، منظمات حقوق ، صحافة ...إلخ) .

وما يمكن ملاحظته حول هذه الوضعية القانونية للمجتمع المدني في الجزائر هو الاختلاف في مكانته من دستور لآخر ، حيث تتباين في ظل دستور 1996 وما تبعه من قوانين تنظيمية ، عنه في دستور 1989.

- في القسم الثاني من هذا الفصل تم الكشف عن هيكلة المجتمع المدني في الجـزائر و بنيته الأسـاسية مـن (تنظيمات نقابية، جمعيات مدنية ، إعلام ...) ، مع الوقوف على حقيقة وأبعاد التطور الذي لحق بهذه البنية الأساسية،و ارتباط هذه المؤسسات بالمناخ القانوني –السياسي السائد، و صور التفاعل مع السلطة .

أما في الجزء الثالث ، فقد تم عرض لبعض الملاحظات المتعلقة بإشكالية المجتمع المدني بين الاستقلالية و التوظيف السياسي ، في إطار تحليل جدلية علاقة مؤسسات المجتمع المدني بالسلطة السياسية و التفاعل بينـها في ظـل عوامل التحول و الصراع الداخلية (الاجتماعية ، الثقافية ، السياسية) .

وكان من نتيجة ذلك اكتشاف ضعف هذا المجتمع المدني بتنظيماته و إلتباسه و إنحباساته المتعددة التي تمنعه من التحرر و الإنعتاق ، و التي تشكل أيضا أحد أسباب إمتداد السلطة و هيمنتها عليه ، أي هيمنة البيئة السياسية بمفاهيمها و أدواتها المبالغة في إخضاع الواقع المجتمعي لخدمة مقتضياتها .

الفصل الثالث

مساهمة التمع المدني في تحقيق التنمية السياسية بالجزائر

نظرا للأهمية التي يكتسبها مفهوم المجتمع المدني و مؤسساته في الجزائر ، و الأدوار الحيوية و المؤثرة التي تمارسها في توجيه حركة العمل السياسي و عملية صنع القرار السياسي ، و التأثير في الحياة السياسية ، وامتلاك هذه التنظيمات لرؤيتها السياسية الخاصة ، ومواقفها السياسية المميزة إزاء الأحداث الجارية والقرارات و السياسات التي يجري تبنيها وتطبيقها في المجتمع ، و نظرا لمستوى تأثيرها على النشاط السياسي و العمل العام و قدراتها المالية و المادية و التنظيمية التي تستند إليها في ممارسة أنشطتها . فقد أصبح حضورها ضروريا و مشاركتها أساسية في الضغط و التأثير نحو تبني الأساليب الكفيلة بتحقيق التنمية السياسية التي تعتبر مطلبا و هدفا و غاية .

و عليه سيتم في هذا الفصل ، وبناء على أن المجتمع المدني "فاعل " مهم في عملية البناء الاجتماعي والسياسي من خلال الأدوار التي يؤديها ، سيتم " تقييم " دوره و مساهمته في تحقيق التنمية السياسية بالجزائر خلال الفترة الممتدة من(1989 إلى 1999) ، و ذلك بمعالجة مجموعة من القضايا تندرج ضمن التساؤلات التالية :

- ما مدى مساهمة المجتمع المدني في الجزائر في تحقيق التنمية السياسية ؟ وما هي المؤشرات المساعدة على تقييم هذا الدور ؟
- ما هي حدود فاعلية المجتمع المدني في الجزائر ، وما هي الآليات الكفيلة بتفعيل التنمية السياسية من خلال منظماته ؟
- ما هي العوائق التي تحد من فاعليته ؟وما هي الوسائل المساعدة على تدعيمه ؟

المبحث الأول : المجتمع المدني ومؤشرات تحقيق التنمية السياسية .

يتم وصف التنمية السياسية – كما يظهر في الفصل الأول - على أنها توفر درجة عالية من التمايز بين الوظائف ، وتحقيق التكامل في الأبنية والأدوار ، وذات نظام عقلاني ورشيد يتمتع بولاء شعبي مع اتساع المشاركة السياسية وتوافر أمن واستقرار النظام ، وهي مرتبطة بوجه خاص بالمجتمعات النامية وسعيها للبحث في إمكانات ومتطلبات التغيير السياسي ، فهي تعاني تخلفا ملحوظا في معظم المجالات السياسية، وتراجعا كبيرا في كثير من النواحي إلى مستويات أدنى من الممارسة والأداء والفعالية .فلا تزال نظمها السياسية تسلطية أو عسكرية أو وراثية ، لا تعمل في معظمها على تحقيق الديمقراطية أو المشاركة السياسية الفعلية ، و لا ترعى حقوق المواطنين وحرياتهم[1].

وكذلك ، فقد تطور مفهوم التنمية السياسية خلال العقود الأخيرة ، حيث تعتبر من مؤشرات التنمية الإنسانية ، و تعكس الاحتياجات الأساسية للإنسان ،لا سيما تلك التي لها علاقة بالديمقراطية والمشاركة السياسية . من هنا لم تعد التنمية السياسية من مسؤولية الحكومة وحدها ،بل أضحت مسؤولية المجتمع بأسره . تقودها الحكومة وتنفذ السياسات المؤدية إلى تحقيقها بمشاركة حقيقية وفاعلة من مؤسسات المجتمع المدني[2].وباتت الشراكة بين المجتمع المدني بمكوناته الأساسية تحتل أهمية كبيرة لأنها تشكل شرطا لتحقيق أهداف التنمية السياسية وتجاوز أزماتها .

وقد أدى تطور هذه المفاهيم إلى تعاظم دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية ،فأصبح حضوره ضروريا ومشاركته أساسية في الضغط والتأثير في الأمور ذات الشأن العام خاصة عندما يتعلق الأمر بالديمقراطية وحقوق الإنسان ،وتنفيذ السياسات العامة ورفع الوعي وبناء القدرات.

من هنا فإن الاعتراف بمنظمات المجتمع المدني كفاعل أساسي وكأطر تعبر عن مصالح واهتمامات المواطنين وحاملة لقضايا الشأن العام ،تسعى إلى ردم الفجوة الناجمة عن النواقص المؤسساتية والعيوب الناتجة عن التوفيق بين مختلف الفئات السياسية، يعني الاعتراف بأطر واسعة من الحقوق والواجبات. وبالتالي ؛ فإن دور وأهمية مؤسسات المجتمع المدني القادرة على تقديم المقترحات والمشاريع والتي تبحث عن فرص ناجحة للضغط والتأثير في الدولة الحديثة ، هي ضرورية وأساسية [3].

وتبرز أهمية المجتمع المدني بصورة واضحة في تجسيد الإصلاحات السياسية ، إذ لا يقتصر دوره في ترقية ثقافة المواطنة السياسية ، أو لعب دور الحلقة الاتصالية المحورية للمجتمع مع النظام السياسي فحسب ، بل

---

(1)- نصر محمد عارف ، المرجع السابق ، ص39.

(2)- زياد عبد الصمد ، "المجتمع المدني و تحديات التنمية الديمقراطية في عالم متغير" ، ورقة مقدمة إلى مؤتمر : **المجتمع المدني العربي و التحدي الديمقراطي** ، بيروت : تجمع الباحثات اللبنانيات و مؤسسة فريد ريش إيبرت ، 18-20 نيسان /افريل، 2004 ، ص 150.

(3)- المرجع نفسه ، ص ص 150-153.

يتعداه ليشمل المساهمة في تأسيس أنظمة سياسية و مجتمعية قائمة على مبادئ دولة الحق و القانون ، العقلانيـة في التسيير ، الشفافية و الديمقراطية التعددية و المشاركاتية .[1]

فالطبيعة التطوعية – الإشباعية – لتنظيمات المجتمع المدني هي سر قوتها الكامنـة في القـدرة علـى الإصلاح ،بتعبير آخر تتميز تنظيمات المجتمع المدني بدرجة أعلى من السيولة و المرونة ، وبهامش أكبر من الحرية في دخول وخروج الأفراد منها ،ولذلك فإن هذه التنظيمات حريصة على أن تكـون "جاذبـة"و "جذابـة " لأعضائها[2].فهي تنشط على صعد متعددة،حيث يمكن أن تشكل نوعا من الرقابة الشعبية على عمل الحكومة وأجهزتها[3]. وهنا تكمن قوة تنظيمات المجتـمع المدني في التأثير على سلوك أعضائها ومن ثم قدرتها الكامنـة على غرس قيم وسلوكيات متوائمة ومتوافقة مع متطلبات التنميـة الشاملة بشـكل عام والتنمية الـسياسية بشكل خـاص .

فأولا : ثبت من الدراسات الميدانية المقارنة في عدد من المجتمعات الديمقراطية و غير الديمقراطيـة أن تعدد العضوية في تنظيمات المجتمع المدني ترتبط طرديا بإرتفاع القدرة على التحكم في الـسلوك الانتخـابي، وارتفاع مستوى المشاركة السياسية وفرص الحراك الاجتماعي إلى أعلى، ومستوى الإنتاجية .وطبعا قد يكون من الصعب تحديد اتجاه العلاقة السببية في هذا الترابط ،ولكن تظل معاملات الارتباط هذه دليلا على أن هناك شيئا ايجابيا يحدث للأفراد،وسلوكياتهم مع انضمامهم لتنظيمات المجتمع المدني ، وربما يمكن القول إن عـضوية هذه التنظيمات تعطي الفرد إحساسا بأنه قادر على التأثير ، والشعور بالأمن الجماعي في مواجهة الدولة [4].

ثانيا : يلاحظ أن تنظيمات المجتمع المدني تزود أعضائها بقدر لا بأس به مـن المهـارات التنظيميـة والسياسية . فبحكم ما تنطوي عليه من حرية نسبية في تنظيم الاجتماعات والحوار والمنافسة لاختيار القيادات ، ومن ثم للترشيح والانخراط في الحملات الانتخابية ، والتصويت ، ومراقبة ومحاسبة هذه القيـادات ، فـإن أعضاء هذه التنظيمات يتلقون ويمارسون قدرا من الثقافة السياسية .لذلك فعندما يتاح قدر من الحرية السياسية ، فإن أعضاء هذه التنظيمات يكونون هم الأكثر تهيؤا للاستفادة من هذا القدر ، ويطالبون بـه ، ويحرصـون على توسيعه بإضطراد [5].

---

[1]- امحند برقوق ، "دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد : مقاربة في الحسبة الديمقراطية" ، ورقة مقدمة إلـى الملتقـى الدولي حول : **دور المجتمع المدني في تنمية الدولة** ، الجزائر : جامعة أدرار ، أيام 20-22 نوفمبر 2005 ، ص 50 .

[2]- سعد الدين إبراهيم ، المرجع السابق ، ص 77.

[3]- زياد عبد الصمد ، "المجتمع المدني و تحديات التنمية الديمقراطية في عالم متغير" ، ورقة مقدمة إلى مؤتمر : **المجتمع المدني العربي و التحدي الديمقراطي** ، بيروت : تجمع الباحثات اللبنانيات و مؤسسة فريد ريش إيبرت ، 18-20 نيسان /افر يل، 2004 ، ص 150.

[4]- سعد الدين إبراهيم ، المرجع السابق ، ص 78.

[5]-المرجع نفسه .

ثالثا : يلاحظ أن تنظيمات المجتمع المدني هي التي تحصن الفرد ضد سلطة الدولة من ناحية ، وتحصن الدولة ضد الاضطرابات الاجتماعية العنيفة من ناحية أخرى . فعضوية أحد هذه التنظيمات تتيح للفرد قدرا أكبر من الحماية في حالة انتهاك أحد أجهزة الدولة لحقوقه الإنسانية - المدنية أو السياسية - ، كما أنها تقنن السلوك الاجتماعي لأعضائها في مواجهة الدولة ، أي أنها تدير الصراع الاجتماعي الذي يكون أعضاؤها طرفا فيه بشكل سلمي منظم [1].

رابعا: إن تنظيمات المجتمع المدني هي التي تملأ الفراغ الذي يترتب عن تقهقر الدولة من مجالات خدمية أو إنتاجية ، وعدم قدرتها على الاستمرار بأجهزتها في التنفيذ المباشر لبرامج ومشروعات التنمية الاقتصادية . هذه الأخيرة التي بينت بعض تحاليل نظرية التحديث (لينر و ليبست) وجود تداخل بينها وبين التنمية السياسية ، حيث ذهبا إلى أنه كلما زاد ثراء الدولة ازدادت فرص إرساء الديمقراطية[2].

لمؤسسات المجتمع المدني إذا دورها الذي لا يستهان به في تحقيق وتسريع عملية التحديث والتنمية السياسية ، وقد اعتمدت المجتمعات المتقدمة على هذه المؤسسات لإحداث نقلات تنموية واسعة شملت كل مجالات الحياة ، ومثلت مؤسسات المجتمع المدني أفضل سبل المشاركة الشعبية في البناء والتنمية وصناعة القرار .

في الجزائر تمثل قضية التنمية السياسية واحدة من أهم القضايا المطروحة ، وتحديا رئيسيا في ظل الواقع السياسي المتردي ، والتخلف الملاحظ في مستوى الممارسة السياسية وإدارة الحكم[*].فرغم أن الجزائر قد خطت خطوات محسوبة باتجاه الإصلاح بعد التحول الديمقراطي وإقرار التعددية السياسية والاتجاه نحو تبني حقوق الإنسان والمشاركة السياسية وتداول السلطة ، إلا أن هذه الإصلاحات بقيت محدودة ولا تطال مسائل حساسة كتلك المتعلقة بالسلطة السياسية.وبالتالي فإن الجمود يظل السمة الأبرز في الحياة السياسية في الجزائر ، ومن ثم تبرز مسؤوليات منظمات المجتمع المدني و قدراتها على إنتاج البدائل وإحقاق الديمقراطية وحقوق الإنسان وإشاعة الحريات الأساسية في صفوف المجتمع [3]. رغم ضعفها – على كثرة عددها – واستقلالها النسبي بسبب التبعية للسلطة أو للأحزاب السياسية [4].

لقد لعبت منظمات المجتمع المدني دورا بناءا وإيجابيا عبر الضغط باتجاه تبني الديمقراطية ، وتعزيز الحرية وتأكيد المشاركة السياسية للأفراد وتعزيزها ، وإرساء قواعد الاستقرار السياسي بما يحقق أهداف النظام السياسي وشرعية الممارسة السياسية انطلاقا من رضى المواطنين ومساندتهم . وهذا ما يحقق التنمية السياسية

---

[1]- سعد الدين إبراهيم ،المرجع السابق ، ص 79 .

[2]- عبد العالي دبلة ، **الدولة رؤية سوسيولوجية** ، الطبعة الأولي ، القاهرة ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، 2004 ، ص 183.

[*]- أنظر : تقرير التنمية الإنسانية ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، 2002 .

[3]- غالب الفريجات ، "التنمية السياسية" ، <http://www.elhadaf.net/new.page-182.htm>

[4]- إسماعيل قيرة و آخرون ، المرجع السابق ، ص155.

التي تعني من حيث الغاية الانتقال إلى الأهداف المرجوة التي يراها النظام مثل " الديمقراطية ، و الاستقرار ، و الشرعية و المشاركة و التعبئة و التخصص و الأمن ...إلخ "[1].

إن الإطار العام يشير إلى أهمية دور المجتمع المدني ذات الوجهة الديمقراطية كان هاما تجاه محاولة التأثير بالرأي العام و صناع القرار و تحديد مفهوم مناسب للإصلاح و الحكم السليم (الجيد)[*][2]،ينسجم مع الأولوية الوطنية و الديمقراطية، و يعطي القدرة للنسق السياسي على معالجة الأزمات التنموية المختلفة و إيجاد حلول للمشاكل الحاسمة ، مع الاستجابة للمطالب الشعبية التي يعتبر المجتمع المدني بتنظيماته المجال الذي تتشكل فيه هذه المطالب . وبهذا ستتم دراسة الترابط الوثيق بين المجتمع المدني و العملية التنموية السياسية بالتطرق إلى مستوى تأثيره في العملية الديمقراطية و المشاركة السياسية و الاستقرار السياسي.

المطلب الأول : المجتمع المدني و المسألة الديمقراطية .

يلتزم المجتمع المدني في وجوده و نشاطه بقيم و معايير الاحترام و التراضي و التسامح و المشاركة و الإدارة السلمية للتنوع و الاختلاف ، و هي نفس القيم و المعايير التي تقوم عليها الديمقراطية[*] كصيغة لإدارة الصراع في المجتمع الطبقي بوسائل سلمية ، و باعتبارها أسلوب حياة يشمل كافة مجالات المجتمع[3]. و تعتبر مؤسسات المجتمع المدني الإطار الأمثل و المدرسة الأولية للتمكين لهذه القيم و المهارات عند المواطنين ، و لما كانت هذه القيم هي جوهر الثقافة الديمقراطية ، و المهارات هي أساس الخبرة اللازمة للممارسة الديمقراطية في المجتمع فإن إسهام مؤسسات المجتمع المدني في ترسيخها لدى المواطن و لدى المجتمع يمثل جانبا هاما من دوره في بناء الديمقراطية [4] على النحو الذي سيتم توضيحه.

---

[1]- نور الدين زمام ، **القوى السياسية و التنمية** ، المرجع السابق ، ص233.

[*]- لمزيد من التفاصيل حول الحكم الصالح (الجيد) (Good Governance) انظر :

- نادر فرجاني ، "الحكم الصالح رفعة العرب- في صلاح الحكم في البلدان العربية -"، **المستقبل العربي** ، عدد256(جوان 2000)، ص ص 5-21.

[2]- Tim , PLUMPTRE m and John, GRAHAM " Governance in The New Millennium Challenges for Canada , Institute On Governance , Canada : January 2000, PP 6-7 .

[3]- نعمان كوكو ، "مستقبل الحركة الاجتماعية العربية و أي دور مرتقب للأحزاب السياسية "، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ANND ،

<http://www.forumalternatives.org/fsmaroc/article.php3?id-article=105>.

[4]- عبد الغفار شكر ، "دور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية" ،

<http://www.resgar.com/m.asp?i=459>

[*]- الديمقراطية Democracy كما عرفها قاموس علم الاجتماع تعني : "توفر فرص المشاركة لدى أعضاء المجتمع في اتخاذ القرارات ، في أي مجال من مجالات الحياة الاجتماعية ، و بخاصة المشاركة الجماهيرية في اتخاذ القرارات السياسية التي تؤثر في حياتهم الفردية و الجماعية على السواء...".

للتفاصيل أنظر :

- اسماعيل علي سعد ، **أصول علم الاجتماع السياسي** ، بيروت : دار النهضة العربية ، 1988،ص ص 191-213.

الديمقراطية فكـرا و ممارسة ، أو مفهوما و واقعا علميا ؛ تنطلق من الوجود الاجتماعي المعـين لمجتمع ما ، و الشكل السياسي لوجوده ، و لا تجد بنيتها المناسبة إلا في رحاب المجتمع المدني و مؤسساته الـتي تمثل "القوى " الفاعلة فيه : كالجمعيات ، و النقابات،...إلخ .هذه المؤسـسات الـتي تتخـذ في إطارهـا التعارضات الاجتماعية صيغا ثقافية و أيديولوجية و سياسية هي عامل نمو المجتمع المدني و تقدمـه ، و هـذه المؤسسات التي تؤطر تعارضات القوى الاجتماعية وفق آليات ديمقراطية تعبر عن مستوى الفاعليـة و التـأثير للمجتمع المدني في كل مرحلة .

بناءا على هذا ، و انطلاقا من المفهومية الحقيقية لتفاعلات التغيير السياسي مع واقع المجتمع المـدني في الجزائر، فإن دراسة دوره في بناء الديمقراطية سيقتصر على استيضاح و تحليل المحاور التالية :

أولا : المجتمع المدني وبدء التحول الديمقراطي .

عرفت الجزائر منذ نهاية الثمانينات و بداية التسعينات أول ظهور للمجتمع المدني الحديث مع انتـشار الصحافة و وسائل الإعلام و النشر و أنواع مختلفة من الجمعيات الثقافية و الاجتماعية ...إلخ ، و تنامت حتى أصبحت قطبا اجتماعيا و سياسيا مؤثرا ، و راحت تطالب بإصلاحات سياسية و دستورية ، حيث أخـذت تتحدث عن الديمقراطية و تفعيل الدستور و التعددية.

إن المقصود بالديمقراطية في الجزائر ليس القيام بثورة على منظومـة القـيم الأخلاقيـة و الدينيـة و الاجتماعية للمجتمع ، و لكن المقصود هنا هو تلك المبادئ الديمقراطية التي تشكل قاعدة ممارسـة الـسلطة السياسية ، و المتمثلة أساسا في : احترام الاختيار الحر للشعب و التداول السلمي للسلطة عن طريـق إجـراء انتخابات حرة نزيهة ، احترام حرية التنظيم و التعبير و المعارضة و التعددية السياسية ، احترام الحريات الفردية و الجماعية و حقوق الإنسان و الثوابت الوطنية ، تحقيق العدالة و المساواة و تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين دون أي اعتبار عرقي أو جهوي ، و أخيرا احترام قوانين الجمهورية و استقلال القضاء و عدم الجمـع بـين السلطات[1][*].

شكلت كل هذه المطالب في ذلك الحين مظهرا من مظاهر الصدام السياسي اليومي مع النظام السياسي ، و مع البرامج الحكومية ، و مع رفض الانفراد بالقرار و الوقوف ضد الممارسات التي اعتبرت معادية لحرية الرأي و حقوق الإنسان .

-محمد أرزقي نسيب، **أصول القانون الدستوري و النظم السياسية**،الجزء الثاني،الجزائر:مطبعة هومة، 2000 ،ص ص 7-33.

[1]- اسماعيل قيرة وآخرون ، المرجع السابق ، ص ص 36، 37.

[*]- إن جوهر الديمقراطية الحقيقية حسب برهان غليون، أن تكون نابعة من رحم الشعب .

أنظر : - برهان غليون ، "ديمقراطيو الجزائر ليسوا ديمقراطيين..." ، **جريدة الشروق اليومي** ، العدد 1072، بتـاريخ 12مـاي 2004، ص15.

تفاعلت تصادمات القوى الاجتماعية بالنظام السياسي مع أزمة حادة تطلبت إعادة النظر في العلاقة ما بين المجتمع و الدولة ، و ذلك في أحداث أكتوبر 1988 ، التي يصفها المحللون بنقطة التحـول الهامة،متخـذة شكل تحركات مطلبية (سياسية ، اقتصادية) بالأساس ، و هكذا تم فتح الباب أمام التحولات الديمقراطيـة في الجزائر ، و تم الإعلان عن تغييرات جذرية (سياسيا و اقتصاديا)، تجسدت عمليا بتعـديل دسـتوري في 23 فيفري 1989 ؛كوثيقة "عقد اجتماعي" تنظم و تؤطر ممارسة التعددية السياسية ، و تفتح المجال أمام مختلـف الفعاليات و قوى المجتمع المدني للتهيكل و التنظيم و العمل بكل حرية في إطار المبادئ الديمقراطية التي تم تبنيها كقاعدة للعمل و الممارسة .

إن الشيء الذي يجب الإقرار به هو أن هناك وجهات نظر أقل تفاؤلا حول تطور منظمات المجتمـع المدني و دورها في تعزيز الديمقراطية في الجزائر ، و ترى هذه النظرة أن ما تم من عمليات تحريـر ليبراليـة و سياسية كانت برغبة و بقرار من النخبة الحاكمة (*) الـتي واجهت ضـغوطا متعـددة بـسبب الأزمـات الاقتصادية [1]، مما أدى إلى اضطرابات واسعة النطاق هددت الاستقرار السياسي . و لترضية الجماعات المتأثرة بالأزمات الاقتصادية و سياسات الإصلاح الاقتصادي المصاحبة لها ، تم سن قوانين و اتخاذ إجـراءات تحريـر ليبرالية و سياسية جديدة ، فقامت النخب الحاكمة بتقديم فرص جديدة و إن كانت في الغالـب محـدودة و مقيدة لإنشاء منظمات المجتمع المدني . وحسب هذه النظرة فالمجتمع لم يأخذ بعد صيغ المؤسسية ، و هو غـير مندمج ، و لم تتأسس لديه فكرة الاجتماعية و المصلحة العامة [2] في تلك المرحلة ، لكي تكون لـه القـدرة اللازمة للتأثير في العملية السياسية . إلا أن هذا لا ينفي الدور الكبير الذي لعبه المجتمع المدني في التأثير في بنـاء الديمقراطية و توجيه المطالب[3].

ثانيا : العلاقة بين المجتمع المدني و الديمقراطية في الجزائر.

النظرة الموضوعية لعلاقة المجتمع المدني بالديمقراطية في حالة المجتمع الجزائري تفصح عن جدليتـها . و لكن مع الحذر الشديد في وصف الجدل القائم ، فقد تبين من خلال ما جرى تقديمه في المحور الأول أن تأثيره كان ضعيفا في عملية انبثاق التحول إلى الديمقراطية ، فماذا عن تأثير الديمقراطية في المجتمع المدني؟ و هل انبثقت فعلا حالة من التفاعل التأثيري –الديالكتيكي بين قوى المجتمع المدني و الديمقراطية ، على اعتبـار أن المجتمـع المدني يقوم بدوره في بناء الديمقراطية على مستويين ، أولهما : دور ثقافي و تعبوي يتحقق من خلال نهـوض

---

(1)- ثناء فؤاد عبد الله ، **الدولة و القوى الاجتماعية في الوطن العربي**، الطبعة الأولى ، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربيـة ، 2001، ص 170.

(2)- محمد شكر الصبيحي ، المرجع السابق ، ص 146.

(3)- ثناء فؤاد عبد الله ، المرجع نفسه ، ص 171.

مؤسسات المجتمع المدني بوظائفها الأساسية في المجتمع ، و ثانيهما : دور تربوي يتحقق من خـلال الممارسـة الديمقراطية و التدريب العملي على الأسس الديمقراطية في الحياة الداخلية لمؤسسات المجتمع المدني [1].

في ظل التحول الديمقراطي ؛ شهدت الجزائر تحولات "مظهرية" تمثلت في النمو الكمـي لمؤسـسات المجتمع المدني ، و هو ما كان باعثا على خلق الحيوية و الحراك. ولكن هل تقاس الديمقراطية بالكثرة العددية ؟ ماذا عن أداء المجتمع المدني بعد الانفراج الديمقراطي ؟ و ما مدى ارتباط الكثرة العددية للقوى و التنظيمـات بمزيد من التنمية السياسية ؟ و ما مدى قابليتها على مراكمة تحولات آدائية أعمق ذات طبيعة انتشارية ؟ .

بعيدا عن التفصيل يمكن استيضاح الأمر عن طريق بعض نماذج التنظيمات في المجتمع المدني الجزائري ، مع ضرورة فهم السياق السياسي الذي يشكل و يقيد و يحدد إمكاناته و احتمالاته كمحرك للتغيير الاجتماعي و السياسي [2] ، و على وجه الخصوص فإن السياق السياسي مهم و جوهري عند تقييم المضامين الـسياسية الممكنة و المحتملة للمجتمع المدني .

فعلى سبيل المثال و قبل التطرق إلى منظمات المجتمع المدني يجدر التطرق إلى أداء الأحزاب الـسياسية التي انطوى أداؤها على قصور واضح فهي لم تمتلك الوسائل الشرعية للفعل السياسي ، و لم تتشكل منذ البداية بمجالها الثقافي كشرط لازم لأية ممارسة للشأن العام ، و لا من حيث المحتوى الأيديولوجي .و تعاني الأحزاب من تحديات تفتك بمضامينها البنائية ، سواء على صعيد علاقتها بالقوانين التي تحكمها ، أو على صعيد علاقتها بالمجتمع و المواطن ، أو مع السلطة الحاكمة [3]، التي لم تكن ترغب في الاسـتمرار في العمليـة الديمقراطيـة باعتبارها عملية غير مأمونة العواقب ، و هنا يحذر "عزمي بشارة" من أنه "في غياب التزام القـوى الـسياسية المتنافسة بالقواعد الإجرائية للديمقراطية ، قد تؤدي انتخابات حرة و واسعة إلى انقـلاب كمـا حـصل في الجزائر " [4]. فبعد النجاح الساحق للجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS) في الدور الأول من الانتخابات التشريعية [5] تم إيقاف العملية الديمقراطية -قيد التكوين- بحجة أن جبهة الإنقاذ [*] سوف لن تحترم الدستور [6] ، رغم

---

(1)- عبد الغفار شكر ، "الإدارة السلمية للصراع ، جوهر مفهوم المجتمع المدني "، المرجع السابق .

(2)- عمران الرشق ، "هوية الاقليات بين الدولة المجتمع المدني" ، <http://www.achr.nu/new829.htm>

(3)- نورالدين ثنيو ، "الأحزاب السياسية في الجزائر و التجربة الديمقراطية " ، 2003.08.05 .

<http://www.arabenewal.com/index.php?rd=AI&AID=1584>

(4)-عزمي بشارة ، **مساهمة في نقد المجتمع المدني،** ط 2 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،1998 ، ص235.

(5)- نورالدين زمام ، **السلطة الحاكمة و الخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري (1962-1998)** ، المرجع السابق، ص 195.

(*)- كانت تشكيلة هذا الحزب و ثقافته تعبر في مجملها عما أطلق عليه "برينو ايتيان" (Bruno ETIENNE) "الإسلام الراديكالي" ، و الذي ينطوي على بنية إيديولوجية تعطي سندا للصراع الراهن و تعبئ الجماهير ، و تقترح حلا لكل أمـراض العـصرنة و التحديث بالرجوع إلى جذور الإسلام السياسي.

- المرجع نفسه ، ص 197.

(6)- المرجع نفسه ، ص 196.

أن الاستراتيجية الحقيقية للفيس (FIS) لم تتضح بعد و بالشكل الذي يمكن أن يمثل تهديدا كبيرا "للديمقراطية" و "المجتمع" [(1)].

أما بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني و من أهمها النقابات المهنية ، فهي و إن تزايدت نشاطاتها و تحركاتها بعد الانفراج الديمقراطي ، إلا أن أداءها في إطار عددها و عضويتها ، لا يزال دون المستوى المطلوب ، و هي تعاني من التحديات ذاتها التي تعاني منها الأحزاب السياسية ، حيث تزاوج النقابات المهنية بين العمل النقابي و بين العمل السياسي،و هي تعاني من مشكلات قانونية بالأساس.

و بالنسبة للنقابات العمالية ، فعلى الرغم من ضخامة حجم عضويتها و أهمية دورها إلا أن تمثيلها لصالح الطبقة العاملة لا يزال دون المستوى المطلوب ، و تأثيرها على القطاعات العمالية محدود للغاية . ضمن هذا الإطار فإن العمل النقابي التعددي لا زال غير معترف به في واقع الأمر -رغم دستورية و قانونية وجوده-، فالتجربة النقابية التعددية بينت بما لا يدع مجالا للشك خلال العقد الماضي أن الفعل النقابي التعددي و المستقل سيكون في حاجة فعلية للقيام بمعركة الاعتراف الاجتماعي و الفعلي به، حتى بعد أن حصل على الاعتراف القانوني و الدستوري خلال فترة بداية التسعينات ، كنتيجة لميزان القوى السياسي العام الذي فرضته الحركات الاجتماعية المختلفة ليبقى حقا نظريا و شكليا حتى الآن ، و كواجهة دولية "لديمقراطية" يراد لها أن تبقى بعيدة عن المجتمع الفعلي [(2)].

و على الرغم من تعزيز ديناميكية الجمعيات بالانفراج الديمقراطي ، إلا أن طبيعة العلاقة بينها و بين الدولة تتميز بسلطات الإشراف و الرقابة و الحل التي تتمتع بها الدولة في مواجهة هذه المنظمات. فأغلب القوانين تفرض رقابة على تأسيسها ثم رقابة على نشاطها ، و تتمتع الدولة بحق حل الجمعيات أو دمجها من دون أن يكون ذلك من سلطة القضاء بل من سلطة الجهة الإدارية المختصة ، فضلا عن إلزامها بقواعد محدودة و التدخل في قرارات الجمعيات بعد صدورها .

هذه الصلاحيات تنقص من استقلالية المنظمات و تتحول في بعض الأحيان إلى رقابة أفقية تؤثر سلبا فيها ، و تخلق لها مشاكل عديدة تفوق تنفيذ المشروعات التي تتبناها هذه الجمعيات ، و تصبح مصدرا للتوتر و عدم الثقة بين الدولة و المنظمات ، و من أمثلة ذلك العلاقة بين الحكومة و منظمات حقوق الإنسان [(3)]، التي لعبت دورا كبيرا في الضغط من أجل تبني أو تجسيد بعض المطالب المتعلقة أساسا بحماية حقوق الإنسان و إرساء مبادئ الديمقراطية التي تسمح لها بالنشاط و التحرك[(4)] .و تعتبر هيئات حقوق الإنسان المدافع الحقيقي عن الديمقراطية في الساحة الجزائرية ، خاصة أنها تملك دعما من الهيئات الحقوقية الدولية .

[(1)]- المرجع نفسه ، ص 191.

[(2)]- عبد الناصر جابي ، المرجع السابق.

[(3)]-أحمد شكر الصبيحي ، المرجع السابق ، ص220.

[(4)]- بوجمعة غشير ، "ملف الإصلاح يجب أن تتولاه مؤسسات المجتمع المدني لا الحكومات"، 2005/05/05.

و في إطار دراسة مدى تأثير الجمعيات في تحقيق الديمقراطية ، فهناك دراسة تمثـل تـصورا لرؤسـاء جمعيات حول درجة مساهمتها في ترقية الأمن و التنمية ، و هذا حسب الجدول رقم (**07**) التالي:[(1)]

جدول رقم (07): تصور رؤساء الجمعيات فيما يخص مدى مساهمة مختلف الجمعيات الجزائرية في **ترقية الأمن و التنمية.**

	درجة المساهمة		
	قوية	متوسطة	قليلة أومعدومة
ترقية الثقافة	16	6	8
ترقية التنمية الاجتماعية	14	6	8
تجسيد التضامن الوطني	19	4	5
ترقية أمن الأفراد	09	6	6
ترقية الديمقراطية	08	9	6

المرجع : محمود بوسنة ، "الحركة الجمعوية في الجزائر : نشأتها و طبيعة تطورها و مدى مساهمتها في تحقيق الأمن و التنمية"، **مجلة العلوم الانسانية** ، العدد17 (جوان 2002) ، ص 144.

إن التمعن في الجدول رقم (**07**) يدل بشكل واضح على أن مساهمة الجمعيات الجزائريـة في ترقيـة الديمقراطية يأتي في الدرجة الأخيرة . فالملاحظ هو تميش دورها السـياسي ، و تعـزيز دورها الخدمي في المقابل ، و ذلك يعود في الأساس إلى احتوائها من قبل المؤسسة الرسـمية و التي أصبحت بمثابة الوسيـلة الأقوى في التـأثير السـياسي [(2)].

<http://www.amanjordan.org/arabic-news/wmview.php?artID=17078>

[(1)]-محمود بوسنة ، المرجع السابق ، ص 144.

[(2)]- صلاح عبد الشافي ، "هل من ضرورة للمجتمع المدني في الحياة السياسية "، 01 ديسمبر 2004.

<http://www.ids-ps.org/T1.htm>.

بوجه عام ، فقد شهدت التجربة الجزائرية ما بين (1989-1999) تراجعا ملحوظا في المسار الديمقراطي [1] ، فما تمخض عن الأزمة من آثار و تحولات سياسية كبرى يؤكد على أنها أثرت بشدة على فعالية المجتمع المدني .

و أول هذه التحولات تمثل في عودة السلطة الممثلة في (النخبة العسكرية – السياسية) في السيطرة على الحياة السياسية و تبني إصلاحات (سياسية - اقتصادية) قاسية ، فكان تعامل السلطة يعبر عن إلغاء فعلي لهذه الفعاليات و توظيفها توظيفا يتآمر على المثل العليا للديمقراطية و متطلبات الحداثة [*] ، بمعنى هيمنة البيئة السياسية بمفاهيمها و أدواتها على الواقع و إخضاعها للمجتمع في خدمة مقتضياتها [2] ، مما ينعكس على الممارسة الفعلية لمفاهيم "المواطنة " و "المشاركة" و "الانتماء الوطني " على قوى المجتمع المدني و فاعليتها أيضا .

فضلا عن ذلك فإن القوى المشكلة للمجتمع المدني ما زالت تعيش حالة غير ديمقراطية من حيث تخلف لوائحها و أنظمتها و سيادة عقلية الهيمنة و التسلط و التفرد و الصراع بين الأطراف المشاركة فيها ، مما يؤدي إلى تراجع أداء هذه القوى [3].

إذا ، مما تقدم وفي ضوء ضعف أداء مؤسسات المجتمع المدني في دفع عملية الديمقراطية إلى الأمام ، فإنه لم تنشأ علاقة تفاعلية جدلية حقيقية بينهما ، فقد أثر المجتمع المدني بشكل ضعيف في نشأة التحول الديمقراطي

---

(3)- Gilbert ACHCAR,"le Monde Arabe orphelin de la Démocratie ", **le monde diplomatique** , (Juin1997) , pp1-5 .

(*)-**الحداثة** : مصطلح نسبي محدد للمعطيات الحضارية –التاريخية التي نتج عنها ، فهناك عدة تصورات لمصطلح الحداثة كمصطلح شامل ، إلا أن الحداثة السياسية لها معاني مطلقة و أخرى محددة ، المطلقة هي المرتبطة أساسا بالمبادئ و الآليات المحددة لدور السلطة و أدواتها و المعرفة بحقوق و واجبات المواطنة ، أما المحددة فهي المتعلقة أساسا بمدى السيادة الشعبية ، أو مدى امتثال السلطة الحاكمة .

-امحند برقوق ، "ملامح الحداثة السياسية في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر (سروش و غنوشي كأمثلة)" ، مؤتمر : **الفكر السياسي الاسلامي المعاصر أبعاد و آفاق** ، قسم العلوم السياسية بالجامعة الإسلامية العالمية ، ماليزيا : 25-26أفريل 1997.

المصدر : **مجلة التجديد** ، العدد الرابع (أغسطس 1997) ، ص ص275، 276.

(2)- برهان غليون ، " المجتمع المدني في الوطن العربي و دوره في تحقيق الديمقراطية " ، **المستقبل العربي**، عدد179 (جانفي 1994) ، ص 143.

(3)-يسرى مصطفى ، **المجتمع المدني و سياسات الإفقار في العالم** ، الطبعة الأولى ، القاهرة، ميريت للنشر و المعلومات، 2002،ص142.

، ومن ثم أثر هذا الأخير في القوى الاجتماعية كميا (وهذا يستلزم التحفظ على حقيقة التـأثير)، ومـن ثم انفصمت العلاقة بينهما ، فأصبحت هذه القوى هياكل فارغة ، والديمقراطية مقولة شكلية حقيقتها غائبة [1].

إن الممارسة الديمقراطية إنما تتم عبر مؤسسات المجتمع المدني ، ولكن الشيء الذي لا يجب أن يغيـب عن أذهاننا هو أن قيام هذه المؤسسات جزء من الديمقراطية نفسها ، فممارسة الحقوق الديمقراطية : "حق حرية التعبير ، و حرية إنشاء الجمعيات و الأحزاب ، و النقابات و الشركات و التعاونيات ، و الحق في الملكيـة و الحق في العمل ، و الحق في المساواة ، و تكافؤ الفرص ..." ، بممارسة هذه الحقوق تنشأ مؤسسات المجتمـع المدني ، و بتغلغلها في جسم المجتمع تتعمق الممارسة الديمقراطية بدورها [2].

بمعنى آخر ، ترسو صيغة علاقة طردية بين الديمقراطية و المجتمع المدني ، مؤداها أنه متى ما ترسـخت أسس الديمقراطية تدعمت مؤسسات المجتمع المدني ، و لا ممارسة ديمقـراطية حقيقية بغير مجتمع مدني فاعـل و نشيط[3].

هكذا ، فإنه في ظل السلطوية و السيطرة الحكومية و انطلاقا من الواقع السياسي في الجزائـر فـإن استحضار مجتمع مدني قوي وفعال في إطار ديمقراطية حقيقية يستلزم ما يلي :

1-تعديل التشريعات ، بحيث توفر استقلالية حقيقية في ممارسة النشاط.

2-تطوير التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني ، و تنسيق أدوارها لطرح قضاياها على الرأي العام بحيث يصبح مساندا لقيامها بدور حقيقي في التنمية السياسية و التطور الديمقراطي.

3-توفير المناخ المناسب لقيامها بنشاط فعال من خلال التمكين للقيم الثقافية المساعدة على التحول الديمقراطي ، و انعكاساتها في سلوك المواطنين .

4-تطوير العلاقة مع الدولة ، و التأكيد على أن العلاقة بينهما علاقة جدلية ، تقوم على التـأثير المتبـادل و المتطور ، تبعا لتغير الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية ، و التأكيد على التكامل بينهما ، و يتطلب التعاون بينهما لتحقيق هذا التكامل تحديد الأطر و الآليات التي تكفل صياغة العلاقة بينـهما علـى أسس موضوعية و مؤسسية مما ينعكس إيجابا على المجتمع.

5-تعميق الطابع المؤسسي لمنظمات المجتمع المدني ، بتوفير البيئة الحقوقية المناسبة ، التي تحدد وضعها القانوني في المجتمع ، و تكسبها الشرعية و الاعتراف ، و الحرص على تعميق الديمقراطية الداخلية لهذه المنظمات ، و تأكيد مبدأ الشفافية بالنسبة لبرامج النشاط و التمويل .

---

[1]- المرجع نفسه .

[2]- محمد عابد الجابري، " إشكالية الديمقراطية و المجتمع المدني في الوطن العربي"، **المستقبل العربي** ، عـدد 167(جـانفي 1993)،ص14.

[3]- احمد شكر الصبيحي ، المرجع السابق ، ص 221.

6-العمل على تحقيق استقلالية مؤسسات المجتمع المدني ، و لا سيما النقابات و الجمعيات و الاتحادات المهنية ، و الصحافة و لجان حقوق الإنسان ، و أجهزة "الإعلام" عن هيمنة السلطة.

المطلب الثاني : المجتمع المدني و المشاركة السياسية:

ترتبط التنمية السياسية بغايات و مثل سياسية عديدة و متنوعة تسعى إلى تحقيقها و تعمل على تجسيدها ، و تحرص على إحاطتها بسياج من الضوابط السياسية و الاجتماعية و التنظيمية التي تضمن تناميها و تكفل لها الدوام و الاستقرار ، و تعتبر المشاركة السياسية أحد ديناميات و غايات التنمية السياسية التي تعكس و تجسد قيمة المساواة في الحقوق و الواجبات ، و تعمل على إرساء قواعدها و تدعيم أركانها و ترسيخها داخل المجتمع .فمثلا حاول (وارد) أن يقدم وصفا للتنمية السياسية فذكر أنها "توفر درجة عالية من التمايز بين الوظائف و تحقيق التكامل في الأبنية و الأدوار . و ذات نظام عقلاني و رشيد يتمتع بولاء شعبي ، مع اتساع المشاركة السياسية أو توافر أمن و استقرار النظام" . كما أكد لوسيان بـاي (L.W.Pye) على أن التنمية السياسية تتحقق من خلال قدرة النظام السياسي على معالجة الأزمات الستة من بينها أزمة المشاركة. [1]

تشغل عملية المشاركة السياسية مكانة هامة في العمل التنموي عامة و العمل السياسي بوجه الخصوص ، و ما تقتضيه من تعبئة و تحريك لكافة الجهود و الإمكانات و القدرات المادية و البشرية و الفكرية و التنظيمية –اللازمة للعمل التنموي- من ناحية،ومن طبيعة و نوعية التغيرات و المتطلبات التي تنجم عن عملية التعبئة الاجتماعية و ما تستلزمه من جهود و سياسات جديدة و متطورة من ناحية أخرى [2].

و على الرغم مما تلعبه المشاركة من دور محوري في جهود التنمية ، و على الرغم من أهميتها و ضرورتها ، فإن مفهوم المشاركة لا يزال غير متفق عليه ، فقد عرفها الدكتور عبد الهادي الجوهري بأنها "العملية التي من خلالها يلعب الفرد دورا في الحياة السياسية و الاجتماعية لمجتمعه و تكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع ، و كذلك أفضل الوسائل لتحقيق و إنجاز هذه الأهداف " . كما تعرف المشاركة بأنها محاولة للتأثير على صانعي و متخذي القرار في منظمة ما ، و من ثم يمكن القول أن تعبير الفرد عن احتياجاته و رغباته تمثل أدنى مستويات المشاركة الشعبية [3] .

وهناك من يعرفها بأنها تعبير عن إرادة شعبية إيجابية ديمقراطية تقوم على أساس تعبئة قوى الجماهير لمواجهة المشاكل و المعوقات و تتميز بالديناميكية و التحرك [4] ، و يعرف صمويل هنتجتون و جورج

---

(1)- نقلا عن : عامر رمضان أبو ضاوية ، المرجع السابق ، ص ص 62 ،63.

(2)- عبد الحليم الزيات ، **التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي –البنية و الأهداف**، المرجع السابق ، ص ص74، 75.

(3)- عبد الرحيم تمام أبو كريشة ، **دراسات في علم اجتماع التنمية** ، الاسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 2003،ص328.

(4)- المرجع نفسه ، ص 329.

دومينجاز S.Huntington &J.Domingez – في دراستهما عن التنمية السياسية-المشاركة السياسية بأنـها :
" نوع من النشاط يقوم به المواطنون العاديون ، بهدف التأثير في عملية صنع القرار الحكومي" [1].

والجدير بالذكر أن التنمية السياسية تعتمد أساسا على جهود المجتمع المدني في زيادة ودعم المـواطنين ودفعهم للمشاركة في إحداث التغيير المطلوب ، لذلك ونظرا لأهمية المشاركة السياسية كهدف من أهـداف التنمية السياسية -خاصة في الدول النامية حيث تظهر أزمة المشاركة السياسية بجلاء [*]- ، و هـي تـشكل لجميع الأنظمة السياسية المعاصرة التحدي الأكثر خطورة [2].

ومن المتفق عليه أن دوافع المشاركة السياسية تتوقف إلى حد كبير على كمية ونوعية المواقف السياسية التي يتعرض لها الفرد ، فكلما كثرت وتنوعت هذه المواقف ازداد احتمال مشاركته في العمليـة الـسياسية ، وأزداد عمق ومدى هذه المشاركة والعكس صحيح ، غير أن التعرض لمثل هذه المواقف لا يكفي وحده لدفع الفرد إلى المشاركة ، و إنما يلزم أيضا أن يكون الفرد نفسه على قدر معقول من الثقافة الـسياسية و الإدراك الواعي لمعطيات الحياة السياسية و متغيراتها [3]. و هنا يبرز الدور المهم لمنظمات المجتمع المدني .

يتمثل هذا الدور في عملية المشاركة في عدة مظاهر في أي من النظم السياسية المعاصرة ،كما يتوقف هذا الدور أيضا على عدة اعتبارات تشكل ضوابط تنظيم لعملية المشاركة ،وتحدد في الوقت نفـسه صـيغة المشاركة المعترف بها أو المسموح بها داخل المجتمع ، فالمجتمع المدني كمنظمات طوعية ، لا تنشأ لذاتها بل مـن أجل أهداف معينة في مقدمتها تنظيم الحركة السياسية للجماهير ، و تيسير مشاركتها في مختلـف الأنـشطة السياسية بشكل منظم و مشروع ، و في إطار هذا الدور و حتى يمكن لهذه المهمة أن تتحقق بنجـاح يقـوم المجتمع المدني بعدد من الوظائف و الأدوار تتمثل عادة في تمكين الأفراد و الجماعات من التعبير عن مصالحها و رغباتها و معتقداتها من ناحية ، و تهيئة الفرصة أمامها لكي تبدي رأيها فيما تتخذه الحكومة من قـرارات ، أو فيما يطرح من برامج و سياسات ، و اختيار أعضاء المجالس النيابية و أفراد الهيئة الحاكمة بأسلوب ديمقراطـي منظم و مشروع يساعد على التجديد المستمر في حركة العمل السياسي و في صفوف الصفوة الحاكمة على حد سواء [4] .

---

[1]- عبد الحليم الزيات ، المرجع نفسه، ص 86.

[*]-يحدد فينر سببان رئيسيان تفسر من خلالهما أزمة المشاركة في الدول النامية ، الأول : مايتاح للصفوات الحاكمة من فـرص للحد من المشاركة ، و الثاني : هو تخوف هذه الصفوات من الانتقاص من قيمها و مصالحها الخاصة.
- عبد الحليم الزيات ، المرجع نفسه، ص 124.

[2]- عامر رمضان أبو ضاربة ، المرجع نفسه ، ص64.

[3]- عبد الحليم الزيات ، المرجع السابق، ص ص 91،92.

[4]-عبد الحليم الزيات ، **التنمية السياسية دراسة الاجتماع السياسي –الأدوات و الآليات** ، الجزء الثالث ، مصر : دار المعرفـة الجامعية ، 2002 ، ص ص 159 ، 160.

تقوم فكرة المجتمع المدني على أن المشاركة السياسية للشعب لا يجوز أن يبحث عنها في مجرد زيادة الآراء ، بل إن الطابع الديمقراطي لأي نظام يظهر من خلال الفعالية الزائدة للفئات الاجتماعية المختلفة و تصارعها الجدي في ميدان المنافسة السياسية . و على أساس هذا التحليل و كلما كانت الآراء السياسية في مجتمع ما أكثر تنوعا كلما كان هذا المجتمع أكثر ديمقراطية . هذا التفسير يرتبط ارتباطا وثيقا بالتعددية السياسية و بإبراز القدر الممكن من التعدد و التنوع على مختلف أصعدة المجتمع [1]، و ينتج عن ذلك إشباع احتياجاتهم وحل مشكلاتهم و تحقيق أهدافهم عموما، ويضيف هوسيلتز بيرت Hoselitz BERT حتى يمكن تحقيق رغبات و أهداف المجتمع من الضروري توفير الخبرات و المهارات من قبل المشاركين [2] . و يبرز هذا بصفة عامة الدور الأساسي للمجتمع المدني في تنشئة و توفير مثل هذه الخبرات و المهارات.

و ما حدث في الجزائر هو تطور في –نفس الاتجاه- في اتجاه المزيد من المشاركة و مزيد من المحاسبة ، و ما ذلك إلا لعوامل بنائية هيكلية داخلية ، و عوامل إقليمية و دولية. و تكوينات المجتمع المدني في الجزائر – انظر الفصل الثاني- هي الأكثر استجابة و إلحاحا على مزيد من المشاركة في إطار التفاعل الحاصل بين ما هو في الداخل [3] ، و بما يتجانس مع الحراك العالمي المتجه نحو الديمقراطية و المشاركة الشعبية في صناعة القرار السياسي [4]، فزيادة تنظيمات المجتمع المدني عددا و عضوية أدى بالضرورة إلى زيادة الطلب على المشاركة السياسية.

لقد تدعم دور المجتمع المدني و منظماته بالجزائر في المشاركة السياسية ، بوجود عدة تحولات مساعدة مهمة منها : ملائمة الإطار القانوني و التشريعي المنظم للحياة السياسية ، و التحول نحو الديمقراطية الجاري حاليا في الجزائر ، و الذي يعتبر كخطوة متقدمة على طريق توسيع المشاركة السياسية المرتبطة فعلا بإنشاء و تعدد المؤسسات التي تعزز المسار الديمقراطي كالأحزاب ، و جماعات الضغط ، و جماعات المصالح التي تعمل كوسيط بين المواطن و الدولة .فبدأت ترتسم ملامح مأسسة هذه المشاركة في الحقل السياسي الجزائري و بخاصة فيما يتعلق بـ :

1-نقل الديمقراطية السياسية إلى مستوى العمل المؤسساتي و تكريسها في إطار بنية سياسية ديمقراطية واعدة ، على رغم ما يشوبها من غموض و تناقض في بعض الممارسات .

2-تأطير الصراع السياسي بين القوى السياسية حول سلطة صنع و اتخاذ القرارات السياسية و وضع السياسات العامة ، بأطر و آليات مؤسسية سياسية .

---

(1)- احمد واعظي ، **المجتمع الديني و المدني** ، (ترجمة : حيدر حب الله)، الطبعة الأولى ، بيروت : دار الهادي للطباعة و النشر و التوزيع ، 2001 ، ص ص 153 ، 154.

(2)- عبد الرحيم تمام أبو كريشة ، المرجع السابق ، ص328.

(3)- سعد الدين ابراهيم ، المرجع السابق ، ص146.

(4)- يوسف مكي ، "دور المجتمع المدني في تحقيق عملية الاصلاح" ، <http://www.newsabah.com/modulees.php?name=news&tik=article&sid=5601>

3-التبلور التدريجي لانتشار و تعميق الثقافة المدنية التي تقوم على إقرار الائتلاف الحكومي و اقتسام السلطة (التنفيذية بخاصة) بين القوى السياسية و اعتماد التعددية السياسية و الفكرية و تكريس مبدأ المساواة التي تجسده دولة القانون.

4-الاتجاه المتنامي نحو تعيين حدود في مجال عمل الدولة و تدخلها ، بحيث بدأت مؤسسات المجتمع المدني تتمتع بهامش و لو بسيط من حرية الحركة بعيدا عن التدخل المباشر من جانب الدولة.

5-الميل المتزايد نحو جعل العملية السياسية تعبيرا عن مناقشة سلمية من ناحية ، و تكريس مبادئ التراضي و التوافق كقاعدة للمنافسة بين الفاعلين السياسيين من ناحية أخرى .

6-الانتشار الواسع للإعلام رغم محدودية هامش حريته .

7-التعددية الحزبية و الانتخابات الدورية ، على رغم ما شابها من تحيز الإدارة –عدم الحياد السياسي – و طعون التزوير من جهات ذات اتجاهات سياسية مختلفة [1] .

إن تفعيل دور الرقابة على أداء السلطة و الدفع باتجاه تشخيص الثغرات و الفجوات و القيام بطرح رؤى متميزة من منظور المجتمع المدني ، تدفع صناع القرار في السلطة للأخذ بها بعين الاعتبار و إدماجها في برامجها و خططها التنموية ، و هكذا يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن توفر ضوابط على سلطة الحكومة ، و يمكنها من خلال هذا الدور أن تسهم في تحسين إدارة الحكم عبر تعزيز المساءلة و الشفافية في النظام السياسي ، كما يمكنها الإسهام في صياغة السياسات العامة ، و حماية الحقوق و التوفيق بين المصالح ، و بعملها هذا تعزز منظمات المجتمع المدني الفاعلية و المشاركة في الشؤون العامة . فمثلا ، تمكنت وسائل الإعلام أحيانا رغم الهامش المحدود من حرية التعبير ، من أن تصبح بالفعل وسائط مهمة للمحاسبة و الشفافية و المشاركة ، تعود بالفائدة على المواطنين و تمثيلهم بفاعلية أكبر في الأجهزة الرسمية التابعة للحكومة [2] .

إن الواقع يكشف على وجود نقلة نوعية في أداء منظمات المجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية – حسب ما تم عرضه من ملامح - ، كما يكشف أن المجتمع المدني واقع تحت سيطرة فعلية عنيفة . و على الرغم أن النقابات المهنية و المنظمات غير الحكومية و منظمات حقوق الإنسان تشكل أبرز أجزاء قوى المجتمع المدني ،فإنها محتلة و مسيطر عليها من قبل الحكومة ، التي تمارس عليها ضغوطا و قيودا شديدة تحد من قدرتها على الحركة وسط الجماهير ، و القيام بنشاطاتها و التعبير عن رأيها بحرية و ممارسة حقوقها [3].

---

[1]- إسماعيل قيرة وآخرون ، المرجع السابق ، ص ص313 ، 314.

[2]- برنامج إدارة الحكم في الدول العربية ، " علاقة الدولة بالمجتمع المدني في الدول العربية "،

<http://www.pogar.org/arabic/the mes/Civil.asp>

[3]- حسين دعشة ، " المجتمعات العربية بعيدة عن الاصلاح الجاد و الشفافية المسؤولة "،

<http://www.alwasatnews.com/topic.asp?tID=35336&mydate=2-51-2005>

لقد أدى غياب تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر-بسبب إفرازات الأزمة- في الفترة الممتدة من (1989-1999) إلى ضعف الوجود الحزبي و البرامج السياسية عند إجراء الانتخابات ، حيث تأثر نمط المشاركة السياسة بطبيعة النظام السياسي ، و بمدى قربه من النمط التعبوي أو النمط المصالحي للمشاركة ، للحرص على تحديده للإطار و طرق العمل التي تتماشى مع أهدافه ، و ذلك بالتقليل أو ببعث فئات مصلحية (Interest Groups)[1].

و يأتي التركيز على السلوك الانتخابي و الأدوات السياسية الفاعلة فيه من موقع تأكيدنا أن السلوك الانتخابي سلوك جماعي إحصائي ، يمكن للمرء من خلال تحليله التعرف على مستوى المشاركة السياسية . فالأمر الجوهري في دور المجتمع المدني في العملية الانتخابية هو أن يساهم من ناحية في تحفيز الناخبين على الاقتراع لصالح من يقتنعون بأهليتهم بالفوز ، و من ناحية أخرى في تعميق وعي جماعي لدى جمهورها خصوصا و الرأي العام عموما بأهمية التصويت [2] إلى أكثر المرشحين مصداقية و كفاءة ، و المقصود بالمصداقية المواءمة بين برنامج المرشح و قدرته على الوفاء بما مر في البرنامج الانتخابي من التزامات ، أما الكفاءة فالمقصود بها هو القدرة على الممارسة [3].

و يوضح الجدول رقم (08) تطور نسبة المشاركة الانتخابية التي امتدت على أربعة عمليات انتخابية كما يلي: [4]

الجدول رقم (08) : تطور نسبة المشاركة في انتخابات 1990 ، 1991 ، 1995 ، 1999.

العملية الانتخابية	*نسبة المشاركة*
الانتخابات البلدية 1990.	65.15 %.
الانتخابات التشريعية 1991.	59.00 %.
الانتخابات الرئاسية 1995.	75.35%.
الانتخابات الرئاسية 1999.	60.25%.

المصدر : سليمان الرياشي و آخرون،**الأزمة الجزائرية**،ط 2، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية،1999، ص546 **.**

---

[1]- محمد عبد الباقي الهرماسي ، **المجتمع و الدولة في المغرب العربي** ، الطبعة الأولى ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربي ،1987، ص ص 87-99.

[2]- عبد الله زوبيري ، " المجتمع المدني و الفعل الانتخابي " ، ملتقى الهندسة الانتخابية و التنمية السياسية ، أيام 19-20 ماي 2004 ، جامعة المسيلة ، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية .

[3]- حسين أبو رمان ،" دور المجتمع المدني في العملية الانتخابية " ، 16-06-2003

<http://al-hadath.com/elections-articles-16-6-2003a.htm>

[4]- سليمان الرياشي و آخرون ، **الأزمة الجزائرية** ، ط 2 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،1999،ص ص 543-546.

من خلال متابعة تطور نسبة المشاركة في هذه الانتخابات يتبين أنا كانـت كثيفـة نـسبيا في أول إنتخابات ، لكنها تراجعت في الانتخابات الثانية ، ثم تعود و ترتفع جديا لتصل على نسبة 75 % أي بزيادة 10% عن أول انتخابات تعددية حدثت في الجزائر .

يتأكد من خلال هذه النسب أن المجتمع المدني لعب دورا مهما في المشاركة الانتخابيـة خاصـة في الانتخابات الأولى و الثانية ، أين فازت المعارضة الممثلة في الجبهة الإسلامية للإنقاذ بـسبب فاعليـة و قـوة التنظيمات المدنية التابعة لها .أما بخصوص التطور الذي حدث (10 %) في انتخابات 1995 أين فاز مرشـح السلطة و الجيش ، فتدل على التغير الحاصل في توجه الناخبين الجزائريين الذين اختاروا مرشح السلطة هـذه المرة ، و هذا يدل على لجوء السلطة إلى احتواء منظمات المجتمع المدني و توظيفها لتغيير التوجه العام للناخبين .

إن دور منظمات المجتمع المدني في تحفيز الناخبين على الاقتراع و دورها في تشجيعهم على التصويت للمرشحين ذوي المصداقية و الكفاءة هما وجهان لعملة واحدة ، فكلما زاد عـدد المقتـرعين زادت فرصـة انتخاب من هم اكثر جدارة و كفاءة ، و هذا ما يتطلع إليه المجتمع المدني لأجل التحديد و ممارسة الرقابة على السلطة السياسية و أدائها ، من خلال تفعيل المشاركة السياسية [1] .

كذلك فهي تلعب دورا مهما في مساعدة الأعضاء و الجمهور على بناء مرجعيـة للحكـم علـى المرشحين [2]، و في هذا الإطار يمكن الاستشهاد ببعض النشاطات التي قامت بها مختلف منظمات المجتمع المدني في الجزائر ، و مثال ذلك تنظيم وسائل الإعلام للحوارات مع المرشحين ،و دعوة بعض النقابـات أعـضاءها للمشاركة ، و دعم المرشحين-كما رأينا سابقا- مع دعم الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA) للـرئيس زروال في الانتخابات الرئاسية(1995) [3] ، و دعم بعض المنظمات النسوية و الجمعيات لمرشحين يمثلون أقطابا سياسية مختلفة. وحتى تقديم المرشحين مع ترشح و فوز أول أمين عام للنقابة الوطنية لعمال التربية و التكويـن (SATEF) في الانتخابات التشريعية 1997 ضمن قوائم جبهة القوى الاشتراكية (FFS) [4].

و لكن ينبغي الاعتراف بوجود مجموعة من العقبات و العوامل المعيقة لتفعيل دور المجتمع المـدني في المشاركة السياسية ، و التي تدور كلها في محور طبيعة العلاقة بينه و بين سلطة الدولـة ؛ فمـصدر الخلـل و الاضطراب هو اختراق الدولة للمجتمع المدني ، مما يحد و يقيد المشاركة السياسية الحرة في شؤون الحكم ، و يحد كذلك من المساحة الخاصة التي يستطيع المواطن التحرك فيها دون الاصطدام بالدولة [5] .

---

[1]- أحمد واعظي ، المرجع السابق ، ص 154.

[2]- حسين أبو رمان ، المرجع السابق .

[3]- أيمن إبراهيم الدسوقي ، المرجع السابق ، ص 76.

[4]- عبد الناصر جابي ، المرجع السابق .

[5]- خلدون حسن النقيب ، **آراء في فقـه التخلف – العرب و الغرب في عصر العولمة** -، الطبعة الأولى ، بيـروت :2002دار الساقي، 2002، ص 55.

فعلى الرغم من هامش الحرية الذي تتمتع به منظمات المجتمع المدني إلا أن علاقتها بالسلطة علاقة غير صحية و غير صحيحة ، بسبب اتجاه الدولة إلى فرض نوع من السيطرة عليه ، باستعمال قيود متنوعة و متعددة بهدف فرض سيطرتها على هذه النقابات و الحد من نشاطها السياسي .[1]

إذا : من الممكن لمنظمات المجتمع المدني بصفة عامة سواء كانت سياسية أو نقابيـة أو جمعويـة ، أن تساهم بشكل كبير في تربية المواطن على المشاركة الفعالة، و على اتخاذ المبادرات و المساهمة في كل ما يهـم الشأن العام.

المطلب الثالث : المجتمع المدني والاستقرار السياسي .

إذا عرفنا أن الديمقراطية هي مشاركة الشعب في الحكم و السلطة لاختيار ممثليه في مؤسسات هذه السلطة لإيصال حقوقه و متطلباته إليها ، ومن هنا نعرف ما لذلك من أهمية لحضور تأثير الشعب في صنع القرار ، ولكن هذا التأثير يحتاج إلى حالة من الأمن و الاستقرار تجعل المواطن واثقا من نفسه مطمئنا عندما يبدي حقه السياسي و إبداء رأيه .

إن الاستقرار السياسي يمثل مطلبا أساسيا يقتضيه نجاح الجهود التنموية ، فما يشكل في ذات الوقت غاية لعملية التنمية السياسية [2].وتشير ملاحظة الواقع السياسي للجزائر أنها عانت بشدة من أزمة الاستقرار السياسي .

في الحقيقة أن للاستقرار السياسي مقومات أساسية لا بد من تحقيقها حتى يمكن الحديث عن استقرار سياسي حقيقي ، ومن خلال تحليل هذه المقومات المتحكمة فيه ، يمكن التساؤل عما إذا كان لمنظمات المجتمع المدني دورا في تحقيق الاستقرار السياسي بالجزائر ؟ و ما هي صور ذلك ؟.

تلعب منظمات المجتمع المدني عموما دورا أساسيا و مميزا في تدعيم قدرات النظام السياسي في مواجهة الأزمات المختلفة ، ومنها أزمة الاستقرار السياسي ، لما توفره من آليات تسمح بفتح القنوات بـين الفـرد و النظام ، و هذا من شأنه تفعيل مقوم الاستقرار السياسي . المجتمع المدني يسمح بتوفير المرونة و الـسلاسة و الشفافية في التعامل مع المطالب المجتمعية ، مما يساعد النظام السياسي على منحه أكبر قدرة لمعالجة تلك المطالب ، و بالتالي تجنب التعبير عن المطالب بطرق غير سلمية ، و امتصاص حالات الغضب و الاحتقان الاجتمـاعي و السياسي ، و فتح الباب للتنفيس عنها سلميا بالتعبير عن الرأي العلني و تعميق مفاهيم العمل المؤسـسي ، وتأكيد مقدرة المجتمع على التنظيم الذاتي و العـمل الجماعي ، و بالتالي تجنب التـعبير عن المطـالب بطرق غير سلـمية .[3]

---

[1]- حسنين توفيق إبراهيم ، **النظم السياسية العربية الاتجاهات الحدية في دراستها** ، المرجع السابق ، ص ص 190-191 .

[2]- أحمد و هبان ، المرجع السابق ، ص 73.

[3]- علي الدميني ، المرجع السابق .

نلاحظ انه بسبب أزمة الاستقرار السياسي التي عرفتها الجزائر بعد توقيف المسار الانتخابي و ما استتبع ذلك من ممارسات قمعية من طرف السلطة و ما صاحبه من تغييب للمجتمع المدني في تلك المرحلة ، فقد كان دوره جد ضعيف في تفعيل الاستقرار السياسي . و ذلك بسبب أساليب الممارسة التي كانت سائدة آنذاك ، من طرف السلطة و المؤسسة العسكرية التي كان تعاملها مع الأزمة تعاملا أمنيا على ابعد الحدود . رغم المحاولات الكثيرة من طرف فعاليا المجتمع المدني ، ودعوتا لتبني الأساليب و الطرق السلمية – التي تعتبر من صميم عملها و مقوماته – لتجاوز الأزمة و استعادة الأمن و الاستقرار .

الملاحظ في هذه الفترة أن المجتمع المدني رغم غيابه عن الساحة إلا أنه ساهم خاصة من طرف المنظمات السياسية (كجمعيات حقوق الإنسان) في تدعيم الاستقرار السياسي و ذلك من خلال مشاركته أو إشرافه على العديد من مبادرات الحوار في بداية المرحلة ، و إتخاذها لمواقف مساندة و مدعمة لمساعي الوئام و المصالحة ، بعد ذلك. [1]

تساعد منظمات المجتمع المدني أيضا على دعم الاستقرار السياسي بشكل مقبول ، و ذلك بالعمل على توفير البيئة الثقافية السياسية الحديثة التي تهيئ المجتمع لهذه النقلة المهمة ، مما يعزز فرص التطوير السياسي السلمي ، و يحافظ بالتالي على الاستقرار السياسي . لكن ما تنطوي عليه البيئة الاجتماعية الثقافية في الجزائر لا يسمح بالحديث عن دور فعال للمجتمع المدني خاصة في ظل مجتمع يعاني من مشكلة الهوية و التعددية السياسية . [2]

رغم هذا الوضع ، و في اتجاه إحتواء عناصر الأزمة السياسية ، فقد ساهمت منظمات المجتمع المدني في ترسيخ القناعات و الممارسات بأهمية الاختلاف و إقرار مبدأ التعددية ، و تيسير إمكانية إندماج الأفراد المنحدرين من مناطق و شرائح مختلفة في إنجاز أعمال و مشاريع مشتركة ، و القضاء على ترسبات التفرقة المناطقية و الطائفية و الفئوية . و هذا ما يظهر جليا في تغيير عدد كبير من الحركات الاجتماعية لأساليبها في التعبير عن المطالب ، و المشاركة في الحوار و تغليب طرق التفاوض و الضغط السلمي.[3] كلها مؤشرات تؤكد على تغير طفيف و تحسن نحو إرساء ثقافة مدنية تساعد على عودة الاستقرار السياسي و المجتمعي .

كما رأينا سابقا فإن مساهمة المجتمع المدني في توفير آليات تضمن سير الحياة الاجتماعية و السياسية القائمة على الحركة في ظل القانون و المؤسسات ، ووجود ديمقراطية حقيقية قائمة على التداول السلمي للسلطة ، من شأنه تعزيز الاستقرار السياسي ، فوجود صحافة حرة ، و حضور جمعيات و نقابات و منظمات

---

[1]- بوجمعة غشير ، المرجع السابق .

[2]- الصراعات الداخلية في العالم العربي ، " الحالة الجزائرية " ،

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/664B7AE9-F470-4AB2-691E-4878BB7E6762>

[3]- مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، " التقرير الاستراتيجي العربي"، 2002-2003 .

<htttp://acpss.ahram.org.eg/AHRAM/2001/1/1/R2RB20.HTM>

فاعلة يشكل جبهة مطلبية و اسعة تسهل الوصول إلى أكبر قدر ممكن من العدالة . و لكن بالمقابل فإن سيطرة السلطة و إخضاعها لمؤسسات المجتمع المدني ، و عدم استقلاليتها في تلك المرحلة أدى إلى سيادة نوع من الضغط و عدم الرضا نظرا للممارسة السلطوية و التي تميزت بمظاهر و آليات إحتكار و خنق و احتواء و توظيف سياسي لهذه المنظمات .

و تلعب الدولة دورا رئيسيا في هذا المجال ؛ فهي من شأنها إتباع سياسات تشجع على التعايش و الاندماج . و الملاحظ في الجزائر هو الانفراد بالسلطة و احتكارها ، و سيطرتها الكلية على كل أشكال المجتمع المدني التي أصبحت بمثابة مؤسسات " مؤممة " مهمتها مباركة القرارات الحكومية .

لكن رغم ذلك فقد استمرت محاولاتها و لمرات عديدة لتغيير الوضع القائم و إرساء قواعد حكم ديمقراطي . بدليل ما تقوم به بعض المنظمات خاصة منظمات حقوق الإنسان من نشاطات و ما تقدمه من تقارير حول حالة الاستقرار السياسي و العمل على دفع السلطة نحو تبني استراتيجيات أكثر تلاؤما مع متطلبات الأمن و الاستقرار . [1]

إلا أن الجزائر و كما يقول " هانسبيتر ماتيس " لا تمتلك أي استراتيجية للتفاعل و التعاون بين المجتمع المدني و السلطة فيما يتعلق بمعالجة قضية الاستقرار السياسي[2].و هذا ما يتأكد في ظل عدم تطور أو تحسن على صعيد " قوانين الجمعيات و النقابات " لأن تطورها سيعني المزيد من المطالب و مزيد من التهافت نحو الديمقراطية [3]، و أيضا فيما يخص استمرار سياسات السلطة و هيمنتها على الساحة و عدم فتح المجال لفعاليات المجتمع المدني للمساهمة في تحقيق الاستقرار السياسي و تفعيل ثقافة السلم و الأمن و الدليل على ذلك الاستمرار في تطبيق حالة الطوارئ و في السياسات و الاجراءات التي يغلب عليها الطابع التسلطي / الاستبدادي ، لأجل تحقيق غايات و أهداف كما يقول " حسنين توفيق إبراهيم " تخدم تمكين النظام من الاستمرار في السلطة . [4]

في الأخير ، يمكن القول بأن المجتمع المدني في الجزائر لم يساهم في تجاوز أزمة الاستقرار السياسي ، نظرا لطبيعة السلطة و سياساتها من جهة ، و نظرا لهشاشة بنيته التنظيمية و تشرذمها و عدم امتلاك منظماته لاستراتيجيات واضحة من أجل إرساء " الثقافة المدنية " و تفعيلها ،و فرضها على النظام السياسي .

---

[1]- عمران الرشق ، "هوية الأقليات بين الدولة و المجتمع المدني " ،
<http://www.saudiaffairs.net/webpage/sa/issue22/article22article07.htm>

[2]- هانسبيتر ماتيس ، "مكافحة الارهاب أنظمة عربية تخشى مكافحة الارهاب، (ترجمة : شيرين حامد فهمي)" ،
<http://www.islamonline.net/arabic/polities/2005/05/article07.shtml>

[3]- المرجع نفسه .

[4]- حسنين توفيق إبراهيم ، المرجع السابق ، ص 196 .

المبحث الثاني : ا لتمع المدني وآليات تفعيل التنمية السياسية .

يثير موضوع ا لتمع المدني في الجزائر العديد من القضايا والتساؤلات على صعيد ا لتمع ، كما يـثير أيضا العديد من المشكلات على صعيد الدولة (السلطة الحاكمة) بأجهزتا وقوانينها وسياساتا في الـ ـالات العديدة والمختلفة ، فطبيعة الحركة وحدودها أمام ا لتمع المدني تتحدد ملامحها من خلال تحديد أنماط العلاقـ ـة بين الدولة من جهة ، والمؤسسات الاجتماعية من جهة أخرى .

لذلك ، فإنه في هذا المحور قد تم توظيف مفهوم تفعيل ا لتمع المدني كآلية لتكريس التنمية السياسية في الجزائر ، لما يلعبه هذا الأخير من أدوار مهمة في مجال التحديث ، وكعامل أساسي في التغير الديمقراطي[1].

تتمتع الساحة السياسية في الجزائر بوجود أساس سياسي قانوني يسمح بتكوين مؤسسات ا لتمع المدني من نقابات مهنية وجمعيات واتحادات للطلاب والنساء وتنظيمات أخرى ، غير أنا تبقى تعاني من إشكالية الفعالية ، بمعنى دورها في تكريس العمل التنموي السياسي ، ورفع مستوى الأداء السياسي والاجتماعي في الحياة السياسية وا لتمعية بوجه عام .

من هنا ، فإن السؤال الذي يطرح نفسه ، هل يمتلك ا لتمع المدني في الجزائر الفعالية والقدرة علـ ـى تحريك مؤسساته وتنظيماته لإثبات إسهامه في ترسيخ أسس وأهداف التنمية السياسية والديمقراطية ؟ وما الذي يمنع ا لتمع المدني في الجزائر من القيام بذه الأهداف ؟ وما هي الآليات التي تمكنه من تحقيق فعاليته ؟.

المطلب الأول : حدود فاعلية ا لتمع المدني في الجزائر .

يراد للمجتمع المدني أن يقوم بوظائف أساسية ذات مضامين ديمقراطية من خلال الحد مـ ـن سـ ـلطة الدولة وتعزيز المشاركة السياسية ، وتجميع وتنمية المصالح ، وتدريب القيادات ، بالإضافة إلى تعزيـ ـز القـ ـيم الديمقراطية وإشاعة الثقـ ـافة المدنية ، ونشر المعلومات والمـ ـساهمة في الإصـ ـلاح الاقتـ ـصادي ، وتعـ ـزيز والحياة المدنيـ ـة [2].

وبالتالي فإن تفعيل وتنشيط دور ا لتمع المدني يعني بث المزيد من روح المسؤولية عند الأفراد تجاه تقرير مصيرهم وعدم التسليم للدولة ، بوصفها مركز (تكثيف القرار) ا لتمعي ، وتوحيده أو الاعتمـ ـاد الوحيـ ـد عليها لتحقيق الأهداف والحاجات المطلوبة ، كما يعني إعطاء المزيد من الصلاحيات وهامش المبادرة والمـ ـوارد الكافية من قبل الدولة أو من قبل أفراد ا لتمع أنفسهم لمنظمات وهيئات ا لتمع المدني .

ولكن ما تجدر الإشارة إليه بذا الخصوص هو عدم إمكانية الحديث عـ ـن دور ا لتمـ ـع المـ ـدني دون الحديث عن طبيعة العلاقة القائمة بينه وبين السلطة السياسية ، هذه العلاقة التي تجسد معنى القدرة ومـ ـستوى

---

(1)- جين سعيد المقدسي ،**المجتمـ ـع المدني العربي و التحدي الديـ ـمقراطي** ، بيـ ـروت: مؤسـ ـسة فريدريتـ ـ ـ ـ ـش آيبـ ـرت ، 2004،ص ص9 ،10 .

(2)- عمر جمعة عمران العبيدي، المرجع السابق .

الفاعلية وحدود الاستقلالية التي يجب أن يتمتع با بعيدا عن تدخل الدولة . فالنظم التسلطية تحـرص علـى إخضاعها للرقابة والسيطرة ، وبذلك تصبح عديمة الفاعلية [1].

لقد سيطرت الدولة على الـتمع في الجزائر ، لذلك لم نعرف على حد تعبير "ألفرد ستيفان " في كتابة القيم (الدولة والـتمع) ، ما تسميه الأدبيات الاجتماعية الحديثة بالادماجية الـتمعية(Social Corporatism) الـتي تعمل على قيام وتأسيس مؤسسات وهيئات الـتمع المدني تلقائيا وباستقلال عن الدولة والسلطة.."[2]، وعلى العكس من ذلك عرفنا : " إدمـاجية الـدولة (State Corporatism) أي تحكم الدولة في إنشاء هذه المؤسسات والهيئات من خلال القوانين والإجراءات السلطوية "[3].

استمرت السلطة في النهج نفسه ، أي محاولة الاحتواء وخلقت تنظيمات متعددة ، ونقابات ومنظمات وجمعيات بدف تأطير الـتمع ومراقبة حركيته ، واصطناع تعددية ملفقة تبرر اسـتمرار خدمـة مـصالحها وسيطرتا . فكانت تتحرك بمختلف أجهزتا وقوتا ، للتدخل في الخريطة الـتمعية المعقـدة لتعـديل الوضـع حسب مصالحها ولخلق التوازنات التي تراها ضرورية ، وذلك بدف التحكم في مـسار التطـور الـسياسي للمجتمع وتكريس هيمنة مستمرة ومتجددة . وتتمثل هذه الهيمنة المتجددة في أسلوب جديد تنتهجه السلطات مع مكونات الـتمع المدني – خاصة بعد أزمة 1992 - ، حيث تتجه إلى تغليب طابع التفاوض ، ولو بـدف الاحتواء بدل الطابع القمعي . وتمارس السلطة الضغط على القوى السياسية والنقابية والجمعويـة بأسـاليب جديدة،أهمها إنشاء هيئات أخرى منافسة، وتوجيه وسائل الإعلام الرسمية وصحف قريبة من السلطة للقيـام بحملات قصد خدمة الأهداف التي تتوخاها السلطة.

لقد أشارت الدراسة –سابقا- إلى بعض مظاهر مشكلة العلاقة بين الـتمع المدني والسلطة والتي تعتبر من العوامل التي تحد من فاعليته وتعرقل عملية بنائه ، هذا بالنسبة (للمجتمع المدني) أما بالنسبة لنمط التنميـة عموما و(التنمية السياسية) خصوصا فإنا ترتبط أساسا بطبيعة السلطة القائمة وأساسها الاجتماعي ، وبطبيعة القوى المسيطرة على جهاز الدولة . فالتجارب التنموية التي اتخذها النظام الـسياسي في الجزائـر – كبـاقي الأنظمة العربية وأنظمة العالم الثالث – لم تعكس في الحقيقة إلا طبيعة التحالفات السياسية التي فرضت سيطرتا على جهاز الدولة وبالتالي على الـتمع [4] ، وبالتالي لم تؤدي إلى معالجة الأزمات المختلفة (كأزمة التوزيـع ، وأزمة الشرعية ، وأزمة الهوية).

---

[1]- حسنين توفيق إبراهيم ، "بناء المجتمع المدني : المؤشرات الكمية و الكيفية" ،المرجع السابق ، ص 697 .

[2]- أحمد ثابت ،" التعددية السياسية في الوطن العربي " ، **المستقبل العربي** ، العدد 155 (جانفي 1992) ، ص 19 .

[3]- المرجع نفسه .

[4]- بومدين طاشمة ، المرجع السابق ، ص 181.

من بين العوامل أيضا التي أعاقت تشكل مجتمع مدني حقيقي في الجزائر ، نذكر الظـروف الاقتصادية وبروز ما يسمى بالأزمة التـوزيعية (Distribution Crisis)[*]. التي ترتبط أساسا بـنمط التنميـة الـسائد وبطبيعة السلطة القائمة ، فبالرغم من تبني سياسة الإصلاحات الاقتصادية والاتجاه نحو القطاع الخاص الـذي يسمح بقيام مجتمع مدني أكثر فعالية واستقلالية [1] ، إلا أنها لم تغير من الأوضاع لصالح الطبقة العاملـة إلى الحد الذي يجعل منها قوة اجتماعية ، بقدر ما أدى الى زيادة سيطرة السلطة على دواليب الاقتصاد من جهـة وإلى تغييب المجتمع المدني من جهة ثانية .

كما أن السلطة مارست سياسة التغييب المتواصل لمؤسسات المجتمع المدني ، وتجاوز الهيئات السياسية والحقوقية ، بل وحتى المؤسسات المنتخبة ، والتعامل بصفة مباشرة مع المجتمع ، وذلك لأهـداف أساسـية ثـلاث هي :

- التحكم في تطور المجتمع المدني واحتواؤه.
- سحب البساط من تحت أرجل أحزاب المعارضة ، والتي توجد في الحكومة .
- معالجة بعض القضايا الشائكة مباشرة من طرف أجهزة الدولة وتجاوز المؤسسات الوسيطة[2].

وفي هذا الشأن يرى "عبد الحـميد مهري" أن التغيـير يحدث بالاعتماد على القوى الـتي يفرزهـا المجتمع والتعـامل معها[3].بدلا من تغييبها و إقصائها .

إضافة إلى هذه العقبات ، تبرز الظـاهرة العسكرية (Le Militarisme) [*] ودورها في التقليل مـن فاعلية المجتمع المدني ، فتطور هذه الظاهرة (كما هو الحال بالنسبة للمؤسسة العسكرية في دول العالم الثالـث) حال دون تكوين مجتمع مدني حقيقي وفعال، يهدف إلى تنمية المجتمع ورفع مستوى الأداء السياسي ، وتطوير مؤسسات الدولة التي تعمل بدورها على تحقيق البرامج الاصطلاحية التنموية وحماية النظام [4].

---

[*]- الأزمة التوزيعية (Distribution Crisis) : تعتبر من أزمات التنمية السياسية التي حددها لوسيان باي (L.W.Pye) .

[1]- حسنين توفيق إبراهيم ، المرجع السابق ، ص 710 .

[2]- يونس مجاهد ، " المجتمع المدني والتجـربة المغربية " ورقة مقدمـة الى مؤتمر : **المجتمع المدني العربـي والتحـدي الديمقراطي** ، بيروت: تجمع الباحثات اللبنانيات ومؤسسة فريد ريتش أيبرت ، أيام 18- 20 أفريل 2004 ، ص 92 .

[3]- بومدين طاشمة ، المرجع السابق ، ص 182 .

[*]- الظاهرة العسكرية (**Le Militarisme**) : يعتبر أموس برلموتر Amos PERLMUTER من بين أبرز الباحثين في هذا المجال ، وهو يطلق على ظاهرة العسكر Pretorian State - الدولة البريتورية ، وهي الدولة التي تعتبر فيها الجيوش المـصدر الوحيد للتأييد السياسي والشرعية . أما جون ماينو Jean MAYNAUD فحاول تقديم تصور متكامل عن علاقة الجيش بالـسلطة المدنية ، فهو يميز بين ثلاثة أنماط من العلاقات ، فهناك النمط الذي يكون فيه الجيش أداة للسلطة السياسية ، وهناك النمط الـذي يكون فيه الجيش متغيرا هاما في اتخاذ القرارات الحكومية ، أما النمط الثالث فيكون فيه الجيش العنصر الموجـه والمـتحكم فـي العملية السياسية برمتها .

- نور الدين زمام ، **الـقوى السياسية والتنمية** ، المرجع السابق ، ص 277 .

[4]- بومدين طاشمة ، المرجع نفسه ، ص 182 .

إن دراسة النظام السياسي في الجزائر ، وخاصة توازنات القوى داخله ، وتفحص أهم الأحداث يبين أن المؤسسة العسكرية هي أساس الحكم في الجزائر ، آو على الأقل صاحبة الكفة الأثقل في ميزان الحكم الجزائري . فقد قامت بدور أساسي وفعال في الحياة السياسية وفي تقويض فاعلية المجتمع المدني ، فغالبا ما تساهم المؤسسة العسكرية في صياغة القرارات التي تتصل بها ، و أحيانا تتعدى ذلك الى المساهمة الفاعلة في تحديد السياسات الوطنية بمجملها ، وقد يصل الأمر الى فرض الطرق التي يتعين أن تشتغل وفقها الحكومة[1].

لذا يمكن القول انه نظرا لنجاح السلطة في أحكام قبضتها على مختلف قوى و ديناميات المجتمع المدني ونظرا لضخامة أجهزة القمع والقهر التي تحميها ، وعدم وجود الأطر السياسية والقانونية والاجتماعية التي تمثل مجالا ملائما لتدعيم وتنمية المجتمع المدني[2] ، ونظرا لتشتت قوى المجتمع المدني وعدم امتلاكها للقدرة على طرح بدائل ، فإنه لا مجال للحديث عن مجتمع مدني يتمتع بمستوى من الفاعلية تمكنه من اكتساب الأهلية الكاملة في رفد عملية التنمية السياسية .

لقد أصبح اليوم المجتمع المدني يؤدي دورا أكثر أهمية من أي وقت مضى في أنماط الإدارة و الحكم و التنمية ، و رغم ذلك فإن الأطر المعرفية المتعلقة بالدولة و المجتمع المدني تبقى وظيفيا جد محدودة . بل أكثر من ذلك ، حيث تبقى الفرص الممنوحة للفواعل قصد التجمع و مناقشة المسائل التي تعنيها ، و التفكير في وضعية المجتمع المدني و التحديات التي تواجهه محدودة كذلك .

و عليه فإن الأهداف (Objectifs) المميزة لمؤشر المجتمع المدني يمكن إيجاز أهمها فيما يلي :

- تنمية المعارف ، و النظر في طبيعة و حالة المجتمع المدني .
- منح سلطة أكثر أهمية لفواعل المجتمع المدني لتسهيل الحوار و الممارسة الجماعية و التحضير لوضع شبكات قيد التنفيذ.

و لأن أهداف مؤشر المجتمع المدني (Indice De La Société Civile) هي من جهة : الدعم الدائم له ، و من جهة أخرى تأكيد إسهامه في التغيير الاجتماعي(Changement Social) .

إن مؤشر المجتمع المدني حسب ما قدمه الأستاذ Helmut Anheier يفسر أربعة أبعاد مختلفة له،و التي يمكن تمثيلها خطيا كما يلي : [3]

1- الهيكل Structure : ما هي المكونات الداخلية للمجتمع المدني ؟ و في إطار الأشخاص والتنظيم ، ماهو حجمه ، ديناميكيته ،و حسب أي معايير إجراءات هو تمثيلي؟.

2-المحيط Environnement : في أي إطار سياسي سوسيو إقتصادي ثقافي و قانوني بتهيكل المجتمع المدني .

---

(1)- نور الدين زمام ، المرجع السابق ، ص 276 .

(2)- حسنين توفيق إبراهيم ، المرجع السابق ، ص 713 .

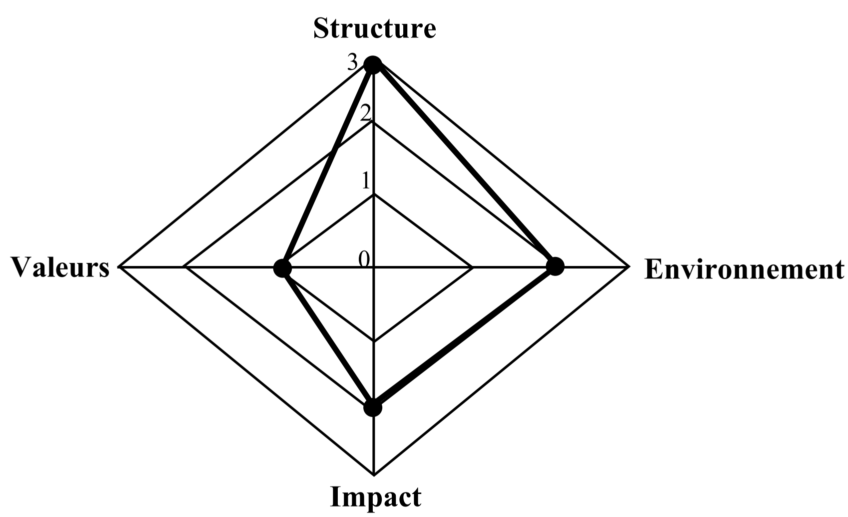
(3) - Helmut ANHEIER , « l'indice de la société civile » , <www.civicus.org/new/media/civicusreport20031.Doc>

3- **القيم Valeurs**: هل يساهم المجتمع المدني في تفعيل القيم الاجتماعية الإيجابية ؟.

4- **قدرة التأثير Impact**: أي قدرة تأثير للمجتمع المدني ، هل يمكن أن يساهم في حل المشاكل الاجتماعيـة و الاقتصادية و السياسية بشكل فعال ؟.

هذه الأبعاد الأربعة المفسرة لفاعلية مؤشر المجتمع المدني ، التي تم تمثيلها بيانيا حسب ما تم إقتراحه من طرف الدكتور Helmut Anheier ، و فقا لمراحل مختلفة تسمح بتمثيل تنمية المجتمع المدني و فعاليته ؛ هـذه الفعالية التي يمكن أن تتحقق متى ما استكمل المجتمع المدني عموما مجموعة من الشروط،يمكن تحديدها من خلال هذا الشكل رقم (02) التالي:[1]

الشكل رقم (02) : الهيكل التحليلي للدكتور Helmut ANHEIER حول مؤشرات فاعلية المجتمع المدني .



Structure analytique développée pour CIVICUS par le Dr. Helmut Anheier du Centre for Civil Society, London School of Economics.

هذا النموذج (model) يوضح أهمية تفاعـل المؤشـرات الأربعـة (الهيكـل Structure، المحـيط Environnement ، القيم Valeurs ، قدرة التأثير Impact) و ترابطها مع بعضها البعض [2].

---

[1] - Helmut ANHEIER op. Cit .

[2] –IDEM .

من الطبيعي أن يوجد للمجتمع المدني هيكل لكن تبقى حدود مؤشر المحيط و المتعلقة أساسا بالانتشار و الحجم مقترنة بقدرات التأثير ، ولأن تفاعل كل من مؤشر الهيكل ،المحيط ، وقابلية التأثير متغيرات أساسية في تحديد و ضبط طبيعة و تنمية القيم (النتائج) المنتظرة من هذا التفاعل.

فكلما كان تفاعل هذه المؤشرات الأربعة إيجابيا ، هذا ما يسمح بالحديث عن فاعلية و قـدرة أكثـر لمؤشر المجتمع المدني للتأثير .

المطلب الثاني : آليات ضمان مساهمة فعالة للمجتمع المدني لتحقيق التنمية السياسية .

أولا : تفعيل التعددية .

من بين القضايا التي شغلت المفكرين والباحثين ، تلك القضية المتعلقة بالعلاقة الموجودة بـين التنميـة السياسية وتفعيل التعددية ، ذلك أن تفعيلها يعتبر ضرورة لأي عمل تنموي سياسي ، وأنه لا يمكن أبدا تصور الديمقراطية بدون وجود مجتمع مدني قائم على التعددية .

تعتبر التعددية من الآليات المهمة الواجب توافرها في الدول التي تسعى إلى تجاوز تخلفها الـسياسي ، فالممارسة الديمقراطية تقتضي تمكين مختلف القوى الاجتماعية والسياسية من التعبير السياسي الرسمي ، فمن هذا المنطلق تتمكن منظمات المجتمع المدني من تحمل مسؤوليتها في الإصلاح السياسي والاجتماعي عنـدما تتـوفر القاعدة التعددية في الممارسة.

إذا كان يتعين على النظم الحاكمة أن تعيد النظر في سياساتها التنموية وممارساتها فمن الضروري العمل من أجل تثبيت وتدعيم عمليات الانتقال نحو التعددية السياسية ، وذلك يتجسد في حق القوى المعـبرة عـن التعدد ، وتشكيل الأحزاب والحركات السياسية وجماعات المصالح وقوى الضغط ، للتعبير عن آرائها والدفاع عن مصالحها بشكل علني سلمي مشروع يكفله الدستور ، وهذه ميزة النظام الديمقراطي من حيث أنه نظـام واقعي لا يتعالى على حقائق التركيبة الاجتماعية ، بل يعترف بالواقع ويتعامل معه سعيا إلى تطويره ، وبـذلك يتغلب على مخاطر تفكيك المجتمع [1].

إن التعددية على حد قول محمد عابد الجابري هي "أولا وقبل كل شئ وجود مجال اجتماعي وفكري يمارس الناس فيه "الحرب" بواسطة السـياسة ؛ أي بواسـطة النقد والاعتراض و الأخذ والعطاء ، وبالتـالي التعايش في إطار السلم القائم على الـحلول الوسط المتنامية [2] ، فالأكيد أنها تلعـب دورا تحديـثيا مهمـا لجهة المأسسة وفتح باب العقلنة ونسج علاقات جديدة في الدولة الحديثة ، وزيادة الوعي والاهتمام الفـردي بالمسائل العامة وتعزيز فرص المشاركة – وإن عبر ثقافة سلطوية – و إنتاج ثقافة ديمقراطية قائمة على الحقوق

---

(1)- علي خليفة الكواري وآخرون ، المرجع السابق ، ص 55 .

(2)- المرجع نفسه ، ص 55 .

الأساسية للفرد المواطن وعلى نشرها ، وبالتالي المساهمة في التغيير في السلوكيات السياسية العامة باتجاه الحكم الصالح[1].

من خلال دراسة تجربة التعددية في الجزائر الى غاية 1999 تبين أنا مرت بثلاث مراحل متتالية :

- **المرحلة الأولى** (1989-1991): تميزت بحداثة التجربة لدرجة لا يمكن الفصل فيها –موضوعية– بنجاح أو فشل التعددية ، رغم ما تميزت به من فسح اال للمعارضة واحترام الحريات .

- **المرحلة الثانية** (1991-1995) : توضحت من خلالها معالم التعددية و أصبحت بعض القوى تؤدي بعض الوظائف التي يتطلبها نظام التعددية .

- **المرحلة الثالثة** (1995-1999) : تمت فيها مجموعة من التعديلات في الأطر القانونية ، وتمت سلسلة من المشاورات بين مختلف الفعاليات حول الأزمة ، وهو ما يبين إيجابيات الحوار في الأنظمة التعددية.

إن تتبع هذه المراحل التي مرت با التعددية السياسية ، تسمح بالوصول الى النقاط التالية :

- إن التعديلات والإجراءات التي اتخذت لإحداث مجتمع مدني فعال كانت إجراءات وقرارات فوقية وبدون أية دراسة . وبلا خلفية مجتمعية تعبر فعلا عن الرغبة والاستعداد لإنشاء مجتمع مدني حقيقي قادر على احتضان الديمقراطية ودعمها وحمايتها من تجاوزات النظام، خاصة وأن المؤسسات الرسمية أصبحت مهمتها إنتاج السيطرة بأية وسيلة في ظل احتكار الدولة للمجال السياسي[2].

- إن تجربة التعددية في الجزائر أفرزت تعددية سياسية سلبية وشكلية لا تخدم التنمية السياسية أصلا ، مما ساعد النظام على إعادة هيكلة ذاته ، والاستمرار في احتكار السلطة السياسية ، في ظل غياب معارضة حقيقية تسمح بتقديم البديل وتجبر النظام على العمل الديمقراطي . هذا الوضع المزيف للتعددية والتمع المدني والمعارضة يسميه "زارتمان" الأدوار التكميلية بين النظام والمعارضة ،وهذا لا يعني أن المعارضة لعبة في يد الحكومة ، ولكن هذه التعددية الخاضعة للسيطرة لا تعطي المعارضة فرصة تناوب ديمقراطي ، ويرى أن كل طرف يعلم حدود دوره ، وهكذا يمكن تفسير الاستقرار الظاهري في الوطن العربي عموما. فالمعارضة تدرك ضعف صلتها بالجماهير وحجم قدراتا ، لذلك رضيت بالعمل ضمن الشروط والمواصفات التي وضعتها الحكومة[3].

إذا ، فالتعددية السياسية بذا الشكل القائم على الممارسة الشكلية ، في إطار دولة ضعيفة وهشة وتسلطية وفاقدة للشرعية ، لا تؤدي إلا إلى الزيادة في تغريب المواطن وعزوفه عن المشاركة في صنع القرار ، وإلى تكريس هيمنة الدولة وتغييب للمجتمع المدني ، وعليه فإن تحقيق فعالية التعددية يستوجب توفر ما يلي :

---

[1]- فاديا كيوان ، " الأحزاب السياسية في العالم العربي والحكم الصالح "، ورقة مقدمة الى ندوة : **المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي** ، بيروت: تجمع الباحثات اللبنانيات ومؤسسة فريد ريتش أيبرت ، أيام 18- 20 أفريل 2004 ، ص 71.

[2]- بومدين طاشمة ، المرجع السابق ، ص ص 186، 187 .

[3]- حيدر إبراهيم علي ، " المجتمع المدني في مصر والسودان "، ورقة مقدمة الى : **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية** ، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1992، ص ص 521 ، 522 .

1- القبول بالتنوع والتعدد من طرف السلطة ، مع عدم احتكارها ، والقبول بمبدأ التداول على السلطة سلميا [1]. وهذا لا يكون إلا بعد إعادة بناء ميزان قوى جديد بين السلطة والمجتمع المدني يشعر فيه النظام بأنه فعلا في حاجة إلى عقد جديد مع المجتمع المدني .

2- قيام مؤسسات المجتمع المدني بإعادة بناء تنظيماتها ومؤسساتها على أسس جديدة ، بحيث تتم مواجهة بعض السلبيات مثل : الإفتقار الى الديمقراطية الداخلية والتقوقع في أطر نخبوية ضيقة وكثرة الصراعات الداخلية[2].

3- إعادة النظر في الأطر القانونية والمؤسسية ، لتصبح ملائمة لتفعيل التعددية وإعطائها الضمانات اللازمة لحركتها . فالإطار القانوني وثيق الارتباط بموضوع المجتمع المدني فهو الذي ينظم العلاقة بينه وبين الدولة ويضبطها [3].

ثانيا : تفعيل الاتصال :

يلعب نظام الاتصال دورا مهما في العمليات السياسية ، إذ لا يمكن تصور قرار سياسي لا يلعب فيه الاتصال دورا مهما ، بحكم الوظائف و الأدوار الحيوية التي يقوم بها داخل المجال السياسي . فالعلاقة بين عملية الاتصال والعملية السياسية هي علاقة جدلية تبادلية التأثير ، ويمكن أن يتضح دوره في العملية السياسية بشكل محسوس في ضوء الاعتبارات الآتية :

1- للاتصال دور بارز في فهم الأفعال التي تشكل العملية السياسية .

2- إن عملية الاتصال تقوم بدور فاعل في بلورة توجهات الصفوة الحاكمة .

3- للاتصال دور مهم في تعزيز مناقشة القضايا العامة .

4- الاتصال يساعد على ممارسة العمل السياسي بقدر كبير من الرشد والعقلانية .

5- يمكن لعملية الاتصال أن تساعد كثيرا في تجنب الاحتمالات الخطأ في تفسير الأحداث والمواقف، وذلك عن طريق ما تنقله الى المجتمع من معايير للتحليل السياسي(Political Causality) ، وما تحدده من مؤشرات ملائمة لهذا التحليل [4].

إن الاتصال يمثل بوجه عام ميكانيزما مهما وحيويا بالنسبة للمجتمع بعامة والبناء السياسي والنظام السياسي بوجه خاص ، لما ينطوي عليه من إمكانات وقدرات يمكن الاستناد إليها في تدعيم النظام الاجتماعي والسياسي القائم والحفاظ عليه ، أو في تطوير أو استحداث نظام أكثر عصرية وتطورا ، مما يساعد في تفعيل جهود التنمية الشاملة عموما والتنمية السياسية بوجه خاص [5]. هذه الأخيرة التي تتوخى إحداث منظومة

---

(1)- علي خليفة الكواري وآخرون ، المرجع السابق ، ص 55 .

(2)- حسنين توفيق ابراهيم ، المرجع السابق، ص 714 .

(3)-حسنين توفيق ابراهيم ، المرجع السابق ، ص 714 .

(4)- عبد الحليم الزيات ، **التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي : الأدوات والآليات** ، المرجع السابق ،ص ص 100 ، 102 .

(5)- المرجع نفسه ، ص 102 .

تغييرات جوهرية : بنائية ووظيفية وثقافية في البناء السياسي للمجتمع ، وتنصب هذه التغييرات بشكل أساسي على كل من البيئة المادية والثقافية للنظام السياسي من ناحية ، وقدرات هذا النظام ووظائفه أيضا .

وحتى تتحقق هذه التغييرات يقتضي الأمر بضرورة تطوير وعي الأفراد وتنميته و الإرتقاء بقـدراتم السياسية من ناحية ، وتكثيف – وزيادة – حجم الجهود اللازمة لتحقيق قدر مناسب من النضج في قـدرات النظام السياسي ووظائفه من ناحية أخرى . وهذه الأمور جميعا ترتبط بعملية الاتصال ولا يمكن أن تتم بمعزل عنها أو دون الاعتماد عليها لما تنطوي عليه من قدرة في إحداث التعبئة الاجتماعية اللازمة لتحقيق الأهـداف المنشودة من عملية التنمية وغاياتا [1].

وفي إطار العلاقة الجوهرية بين العملية الاتصالية والعملية السياسية يرى لوسيان باي (L.Pye) أنا تتشكل على أساس قيام الممارسة السياسية على القوة ، وبالتالي فإن رغبات من يمتلكون القوة – حسب باي Pye - لا بد أن تنتقل إلى من يتوقعون أنم سيستجيبون لها (الجماهير) ، فإذا كانت الممارسة الـسياسية تقوم على المشاركة – بدل القوة – فإن ذلك يعني إيجاد القـنوات التي تنقل مصالح المواطنين ومطالبـهم إلى صـانعي القـرار [2].

إلا أن النظام السياسي في الجزائر أثناء فترة (1989-1999) قد أغلق مجمل قنوات الاتصال بينه وبين الجماهير ، ولم يعد يتفاعل مع محيطه الاجتماعي والسياسي [3] ، وهذا ما انعكس على فعاليـة التمـع المدني واستقلاليته . وقد تم خرق مجمل حدود التفاعل بين النظام الاتصالي والنظام السياسي من طرف هـذا الأخـير– بامتلاكه القوة المادية والسلطة القهرية– [4] ، واحتكاره لوسائل الإعـلام لتكـون أداة لـضبط وتكييف الاتجاهات السياسية للمواطنين [5].

لقد قام النظام السياسي في ظل رحلة البحث عن الشرعية التي يبرز غيابا في (حالة عدم الاستقرار ، والتدهور المؤسساتي)باستعمال وسائل الإعلام في عملية التنشئة السياسية بما يتفق مع توجهاته و أفكـاره ، حيث اقتصرت وظيفتها على تبرير مواقف السلطة و إيصال خطاب القمة على القاعدة [6].

و في ظل ذلك فقد أصبح من الصعوبة ترسيخ التقاليد الديمقراطية التي تقوم على أساس قبول الحوار واحترام الرأي المخالف ، وعدم إتاحة الفرصة أمام التعددية السياسية ، وتشجيع المشاركة السياسية و الدعوة إلى احترام حقوق الإنسان.

---

[1]- عبد الحليم الزيات ،المرجع السابق ، ص 103 .

[2]- سعيدات الحاج عيسى ، المرجع السابق ، ص ص 71 72 .

[3]- المرجع نفسه ، ص 72 .

[4]-المرجع نفسه ، ص 71 .

[5]- حياة قزادري ، المرجع السابق ، ص ص 68 69 .

[6]- المرجع نفسه ، ص 67 .

لذا ، لاكتساب نظام الاتصال فاعليته ، و جعله يتحرر من قيود السلطة ، و تمكينه من القيام بـدوره الحقيقي المحايد و الـ يه خدمة للديمقراطية و حماية لحقوق الإنسان و تفعيلا للمجتمع المدني ، يجب تحقيـق استقلاليته من خلال :

- استقلالية الملكية : حق الجميع في تأسيس و غدارة المؤسسات الإعلامية المستقلة دون ضغط و إكراه بمـا يضمن استمرارها عبر تحويل ذاتي يعتمد على السوق و المنافسة .

- حرية العاملين : حق المحررين و الكتاب في التعبير عن آرائهم بكامل الحرية دون تدخل المالكين و هذا يعني استقلالية هيئة التحرير عن الإدارة .

- الحرية المهنية الفردية : التزام العاملين في المؤسسات الإعلامية بالمهنية التي تلزمهم بال اهـة و الـصدق و الانتماء للخبر الصادق و الكلمة الحرة ال يهة المحايدة بأمانة .

- ضمانات تشريعية : ضرورة وجود قوانين و تشريعات تضمن حماية الصحفيين و اسـتقلالهم وحقـه في الكشف و المتابعة دون حدود فيما يخص حماية مصلحة المواطنين و حرياتم و حقوق و تطـور و اسـتقلال الوطن و حريته و نموه [1].

خلاصة القول ، حتى يكون نظام الاتصال و الإعلام مكرسا و مدعما لاستقلالية الـتمـع المـدني ، يجب أن يتم منح أفراد الـتمع هذا الحق ، و تيسير انتفاعهم على نطاق واسع بذه الوسائل ، التي تـستطيع أن تجعلهم اكثر ميلا للمشاركة السياسية و أكثر فاعلية في الـتمع المدني ، و بالتالي أكثر مساهمة في عملية التنمية السياسية .

ثالثا : ضمان حقوق الإنسان .

إن ضمان الحقوق والحريات الأساسية ، تعد من مستلزمات تطوير وتفعيل الـتمع المدني ، فلا يمكـن تصور استقلاليته وفعاليته في نظام تسلطي لا يضمن حقوق وحريات المواطن وإمكانيات مارستها .

ولعل أهم العوامل والأسباب التي أدت الى فشل التجارب التنموية التحديثية التي عرفتها العديد مـن الدول المستضعفة ، ومن بينها الجزائر ، يعود الى كونا قاصرة على أن تكون مـستوفية لمتطلبـات الدولـة القانونية،التي تضمن في ظلها حقوق الإنسان والحريات الأساسية،وفي الوقت الذي أصبح الحرص على حمايتها هما دوليا في القانون الدولي والهيئات والمواثيق الدولية،وفي الوقت الذي تعاظم إهتمام الرأي العام العالمي بـذه القضايا [2].

لقد حرصت الجزائر على الانضمام والتوقيع على الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنـسان ، بغيـة ترسيخ دولة القانون والديمقراطية التعددية ، والنهوض با وحمايتها ، وبناء على هذه الإلتزامات فقد عملـت

---

[1]- عدنان الصباح ، " الإعلام ودور المنظمات غير الحكومية في تطبيق وحماية حقوق الإنسان " ،
<http://www.kefaya.org/enough/041230adnansabah.htm>

[2]- بومدين طاشمة ، المرجع السابق ، ص 191.

السلطات الجزائرية على تفعيل ذلك في دساتيرها الوطنية خاصة دستوري (1989 و 1996) ، لكن هذا لم يمنع من وجود بعض صور الانتهاكات الخطيرة على ممارسة الحريات الأساسية للمواطن التي نصت عليها مختلف المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان والتي ينص عليها الدستور . فما هي صور هذه الانتهاكات ؟ وما هي الآليات الكفيلة بتفعيل وضمان حقوق الإنسان في الجزائر ؟

تبرز جليا انتهاكات حقوق الإنسان في الجزائر منذ توقيف المسار الانتخابي في جانفي 1992 وشغور المؤسسات الرسمية للحكم ، حيث تشكل مجلس رئاسي بدلا من رئيس الجمهورية المستقيل ، وحل المجلس الشعبي الوطني الذي عوض بالمجلس الاستشاري ، مما أسفر عن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وبشكل لم تعهده البلاد من قبل ، وسيتم تناول هذه الانتهاكات كما يلي :

1- انتهاكات الحقوق والحريات المتعلقة بشخصية الفرد : بالنسبة للحق الأساسي (المؤسس) الذي ترتبط به بقية الحقوق (الحق في الحياة) ، فقد شهد انتهاكات لا نظير لها ، حيث تعرض الأشخاص للاغتيالات فرديا وجماعيا ، وبلغت الانتهاكات ذروتها في النصف الثاني من سنة 1997 وسنة 1998 .

2- انتهاكات الحقوق والحريات الخاصة بفكر الإنسان : هذه الحقوق التي تشمل "حرية العقيدة والعبادة ، وحرية الرأي ، والتعليم والاجتماع وتكوين الجمعيات "، فحالة الطوارئ قد ضيقت بشكل واضح ، إضافة الى العمل الإرهابي على هذه الحريات المرتبطة أساسا بفعالية المجتمع المدني .

3- انتهاكات الحقوق والحريات المتصلة بنشاط الأفراد : وهي الحق في العمل وحق الملكية والحق في الصحة . هذه الحقوق لم تتأسس بسبب انتهاكات الحقوق السابقة .

4- انتهاكات متعلقة بعمل القضاء : أهمها الاحتجاز الإداري الذي شهدته الجزائر إثر توقيف المسار الانتخابي (ويعني الحد من حرية المواطن لفترة محدودة) . إضافة الى الاعتقال والحبس ، وعدم توفر شروط المحاكمة العادلة التي تكفلها دولة الحق والقانون ، إضافة الى حالات الإختفاء (المختطفين / المفقودين) [1].

5- انتهاكات تتعلق بالنشاط السياسي والعمل الانتخابي : شهدت الجزائر في هذه الفترة – قيد الدراسة – عدة مواعيد انتخابية ، شهدت كلها انتهاكات سافرة ، بدءا بتوقيف المسار الانتخابي (1992) ، ثم تزوير النتائج وتضخيمها في الانتخابات الرئاسية (1995) والانتخابات التشريعية ثم البلدية (1997) ، وانسحاب المرشحين بسبب عدم النزاهة والحياد وعدم الشفافية في انتخابات الرئاسة (1999).

بعد هذا العرض لأهم صور الانتهاكات ، فإنه يجب التنويه الى أن هناك مجموعة من الآليات الكفيلة بتفعيل حقوق الإنسان في الجزائر رغم تعقيدها ، والتي يمكن تفصيلها كما يلي :

1- الآليات السياسية :

---

[1]- المرصد الوطني لحقوق الانسان ، التقرير السنوي ، 1993، ص 26 .

- حماية الحريات الفردية والجماعية بشكل واضح ، وكذا احترام حقوق الإنسان بوصفهما هدفين دائمين ويحظيان بالأولوية في العمل الحكومي .

- تعزيز دور منظمات حقوق الإنسان وتمكينها من الاضطلاع بمهمتها في أفضل الظروف الممكنة .

- تعزيز دور منظمات المجتمع المدني (جمعيات ، نقابات ، ...الخ) كعناصر ضمن آليات رصد وحماية حقوق الإنسان .

- تفعيل آليات الحماية لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية .

- التعاون والتعامل مع المجتمع الدولي في مجال انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسبل حمايتها وتعزيزها ، طبقا للمبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق المكملة .

- ضرورة الأخذ بمبادئ الديمقراطية السياسية الكاملة ، أي الاعتراف دون تحفظ بحقوق حرية التنظيم السياسي والتنظيم الاجتماعي وحرية الصحافة وحق الاتصال والحق النقابي .

- سيادة القانون وخضوع السلطة والجمعيات والمؤسسات والأحزاب ...الخ للقانون وفقا للدستور [(1)].

2- الآليات القضائية :

- استقلالية السلطة القضائية أي قيام القضاة بوظائفهم باستقلالية بعيدا عن كل الضغوط [(2)].

- سيادة دولة الحق والقانون .

- الرقابة الإدارية على تصرفات الإدارة وقراراتها .

- تفعيل الآليات القضائية قصد تأمين حقوق المواطن ، و إحاطتها بإطار قانوني يعطي سبل الاستجابة على الصعيد القضائي لكل مظاهر الانتهاكات وصورها [(3)].

- الفصل بين السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية ، بحيث يتوفر نوع من الإشراف والرقابة من سلطة أخرى مع ضمان الحريات والحقوق في المجتمع [(4)].

إضافة إلى وجود آليات أخرى مختلفة يمكن أن تساعد على تفعيل حقوق الإنسان (كمفهوم وممارسة) في المجتمع الجزائري .

رابعا : تفعيل دور النخبة السياسية :

يشير مفهوم النخبة إلى الأفراد الذين يشغلون مراكز في السلطة ، والذين لديهم من القوة ومن التأثير السياسي الذي يمكنهم اتخاذ قرارات استراتيجية أو يساهموا في صنع القرار على المستوى الوطني ، أو يساهموا

---

(1)- الأمم المتحدة ، " اللجنة المعنية بحقوق الانسان "،**تقرير عن الحقوق المدنية و السياسية بالجزائر**،11 مارس 1997، ص 6.

(2) - بومدين طاشمة ، المرجع السابق ، ص 192.

(3) - الأمم المتحدة ، المرجع نفسه ، ص 8.

(4) - بومدين طاشمة ، المرجع نفسه ، ص 192.

في تعريف القيم والأعراف السياسية ، ولديهم القدرة المباشرة بالتـأثير على مجرى الحياة السياسية [1]، وهـو يستـخدم أحيـانا ليعبر عن الطبـقة السياسية كما يميل إلى ذلك "موسكا" (C.Moska) ،أو الطبقة الحاكمة كما يفضل "باريتـو"(Pareto) [2].

إن التلازم الوثيق بين المجتمع المدني والنخبة السياسية يدفعنا للتساؤل حول مدى إمكانية اعتبار المجتمع المدني هو شكل من أشكال إنتاج النخبة ؟ ، وهل يمكن اعتبار نجاح التنمية السياسية من خلال دور النخبة في تفعيل المجتمع المدني ؟

لقد أدت التغيرات الحاصلة على المستوى العالمي والإقليمي إلى خلق اتجاهات سياسـية واقتـصادية جديدة ، من خلال ظهور جيل جديد قد يكون السبب في تغيير شبه كامل في القيادات وتوسـعا كـبيرا في مستوى النخبة وتحولات في الهياكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولة ، وبرزت بوضـوح النخـب والقيادات الجديدة المتواجدة ضمن الأسر الحاكمة ، البيروقراطية ، الجيش ، الإعـلام وحـتى مؤسـسات المجتـمع المـدني.

شهدت الجزائر كثيرا من التغيرات خلال الفترة الماضية وخاصة منذ أكتوبر 1988؛ وتـشمل هـذه التغيرات مجالات عديدة سياسية اقتصادية واجتماعية في اتجاه مختلف التوجهات التي سادت منذ الاستقلال.[3]

ويعتبر الاتجاه إلى إقرار التعددية السياسية أحد أهم التطورات الجديدة على النظام السياسي الجزائري ، وهو تطور يتواكب مع ظاهرة أخذت بالانتشار في العالم العربي ،بل وتتجاوزه لتكتسب طابعا عالميا.

لقد ظلت العلاقة بين النخب المكونة للنظام السياسي الجزائري ، و العلاقات الاجتماعية والـسياسية التي تحد من سلطة الدولة تؤدي إلى مخاوف سياسية من احتمال عدم الاستجابة إلى المطالب الشعبية ، فلا تجد النخبة الحاكمة ما تواجه به هذه المطالب الشعبية التي عادة ما ينتج عنها توترات جديدة تؤدي إلى توترات في شكل مواجهات سياسية ، وينتهي الأمر بالإمعان للقمع [4].

إن الانفتاح السياسي الذي عرفته الجزائر من خلال "التعددية السياسية " حمل معه انتشارا واسـعا للحركات والمنظمات بمشارب مختلفة ، وتوزعت اهتماماتا عبر مستويات عدة . وفي ظل الصراع الذي ساد المجتمع السياسي وعرفته النخبة السياسية الجزائرية ،تبنت أغلب مؤسسات المجتمع المـدني خطابـا سياسـيا وتوزعت على الخريطة الحزبية أو التحقت بالسلطة [5]. فالنخبة السياسية عملت على ظهـور المزيـد مـن

---

[1] - صلاح عبد الشافي ، المرجع السابق .

[2] -حسن قرنفل ، المرجع السابق ، ص ص 149، 150.

[3] -عبد الله زوبيري ، المرجع السابق ، ص ص 4 - 5 .

[4] -محمد عابد الجابري ، **الديمقراطية وحقوق الانسان** ، ط2 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1997 ، ص 122.

[5] -عبد الله زوبيري ، المرجع نفسه ، ص 7 .

المؤسسات والجمعيات التابعة للمجتمع المدني [1]. وتفعيل دورها في الحياة السياسية بغريزة سياســية كـبيرة تغذيها خلفيات فكرية وإيديولوجية معينة.

إن عجز النخبة في الجزائر على القيام بدورها ساهم في انفجار الوضع ، والانسداد السياسي والإخفاق الجماعي ، و ظل الوصول إلى تحقيق الديمقراطية في صورتا السياسية أمرا بعيدا في ضوء المعطيات المتحكمة في العلاقة بين الـتمع المدني والنخبة ، والدليل على ذلك عدم القدرة على مسايرة متطلبات الـتمع وحاجاتـه ، بسب فقدان هذه النخب للأدوار والوظائف الاجتماعية المنوطة با ، والتي تعبر عن مسار تـاريخي لا يقبـل بالمراجعة والنقد في مسألة الوضع الاجتماعي والسياسي ،من خلال مواقفها الواضحة في الإصلاح الـسياسي والدستوري الذي هو مطلب متزايد [2] لأجل تحقيق التنمية السياسية .

ولعل أول متطلبات إعادة صياغة دور النخب ، هو الاستناد إلى قاعدة حقوقية للـشرعية الـسياسية للحكم ، تبتعد عن مبدأ القوة في السياسة الداخلية والاقتصار عليه فقط في مواجهة الخـارج . أيـضا فـإن المطلوب هو استبدال معيار الولاء المطلق للنخبة بالولاء للوطن ،وعدم الخلط بينهما ، فهذا التغيير في حد ذاته كفيل بتغيير العلاقة بين النخب الحاكمة ومن تمارس عليهم سلطتها السياسية . وهذا يوصلنا إلى تغـيير آخـر ضروري ولازم وهو مفيد للنخب الحاكمة قبل غيرها . هذا التغيير يتطلب استبدال تعبير (الرعية) بالمواطنين ، حيث يعبر ذلك عن نج مختلف في النظر إلى الشعب ، ويعني إعادة صياغة العلاقة من جديـد بـين الدولـة والـتمع المدني .

إن كل هذه الآليات التي تم ذكرها (التعددية ،الاتصال، حقوق الإنسان ، النخبة الـسياسية) تعـد المقدمات الأساسية الممهدة لتفعيل الـتمع المدني ، وبالتالي شعور المواطن بمواطنته وبانتمائه وبولائه للمجتمـع وللنظام السياسي ، وهذا ما يؤدي إلى انتشار روح المشاركة والعطاء والتضحية بين المواطنين ، ومن ثم تيئـة البيئة الملائمة لتعميق البديل التنموي والسياسي المستديم والمتوازن الذي يتيح فرص لتوفير أوضاع مواتية لتحقيق الاستقرار والأمن داخل الـتمع بوجه عام .

وخلاصة القول ، فإن تفعيل الجانب الايجابي من الـتمع المدني : مؤسساته وحركاته، يتطلـب قـدرا عاليا من الوعي الاجتماعي والسياسي . وسوف يؤدي زخم الإصلاح السياسي والتحديات التنموية السياسية بالضرورة إلى مزيد من هذا الوعي ، بالرغم من حالة الجمود السائدة .

---

[1] - حسن قرنفل ، المرجع السابق ، ص 225.

[2] - هاني نسيرة ، " المجتمع المدني و الأنتلجنسيا العربية " ، **مجلة رواق عربي**، العدد18(السنة الخامسة 2000) ، ص 97.

المبحث الثالث:عوائق التجمع المدني في تحقيق التنمية السياسية ووسائل تدعيمه.

إذا كان واضحا الارتباط الوثيق بين نمو وتطور التجمع المدني وتحقيق التنمية السياسية (الإصلاح السياسي) واعتماد كل منهما على الآخر كسبب ونتيجة ، فإنه من المهم التطرق إلى ما ينطوي عليه التجمع المدني في الجزائر من معوقات تحد من فاعليته كأداة ووسيلة مطلبية لتحقيق التغيرات اللازمة في البيئة (سياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية)،أو كما يحلوا للبعض تسميته بـ "المكان الهندسي"(Lieu géomètrique)[1] المفضل الذي تلتقي فيه جميع الأفكار المعادية للتسلطية.

المطلب الأول : عوائق التجمع المدني .

من بين المعيقات التي تعترض التجمع المدني في الجزائر تبرز طبيعة المؤسسات القائمة والأفكار الجارية في التشكيلة الإيديولوجية السائدة ، وكذا الثقافة السياسية المنتشرة، وكلها تشكل جاذبيات مؤثرة بشكل حاسم. هذا من جهة ، ومن جهة أخرى نلاحظ أن الملامح العامة للحياة السياسية ونزعات الأشخاص الفاعلة بتحركاتا الفعلية تساهم في عملية لجم التجمع المدني وتعطيله .

وإذا أردنا أن ندقق أكثر في المستويات العامة لهذه العوائق فإننا نستطيع أن نوجزها في ثلاث أبعاد لا تزال مغيبة وهي : البعد القانوني، والبعد السياسي، والبعد الثقافي-الاجتماعي.

أولا: العوائق القانونية .

تبرز القيود في القوانين والتشريعات كأهم معوقات نشاط التجمع المدني التي تحد من حركة المؤسسات و إمكانية حصولها على المساحة المطلوبة ، وكذا تحد من إمكانية إسهامها المباشر في التنمية السياسية . فالبنية القانونية في الجزائر لم توفر شروطا قانونية كافية لحماية الأفراد والجماعات المختلفة ، وقد يبادر بعضهم إلى تبرير ذلك بالشروط السياسية والأمنية .

و إذا كانت معظم التشريعات تمنح الأفراد والجماعات حقوقا متساوية أو ما يشبه ذلك ، فإن من الواجب أن نعرف أن التطبيق الفعلي للقوانين و الأنظمة التشريعية و موجبات هذا التطبيق تعطل مفعول هذه الدساتير ، فالسلطة نفسها لا تحترم هذه الدساتير من خلال ممارستاتا و تجاوزها لها ،كما أن التجمعات المدنية لا تصر كثيرا ولا تناضل من أجل ذلك ، فلقد ظلت هذه الدساتير حبرا على ورق، فحرية الأفراد أو حقهم في التعبير غائب أو شبه غائب[2]. فهناك خنق للحريات الفردية والعامة ، والتضييق إلى درجة الإلغاء لحرية التعبير . أما التعددية التي تنص عليها الدساتير كتشكيل الأحزاب والجمعيات فهي لا تصمد أمام تعسف السلطة التي تمارس الإقصاء والتهميش لقوى اجتماعية ذات توجهات سياسية مغايرة ، بحيث تمنع من التعبير عن

---

[1] - عبد الباقي الهرماسي ، المرجع السابق ، ص 102.

[2] -فهيمة شرف الدين ، " الواقع العربي و عوائق تكوين المجتمع المدني " ، **المستقبل العربي** ، العدد 278 (افريل 2002) ، ص ص 43 ، 44.

مواقفها وتصوراتا والدفاع عن مصالحها بطريقة منظمة وضمن إطار شرعي وتأسيسي [1]. البديل الوحيد أمام هذه القوى هي المقاومة السلبية أولا ، ثم الاحتجاج العنيف ثانيا ، عندما تبلغ التناقضات مستوى يفوق قدرة المؤسسات القائمة على ضبطه واحتوائه [2].

أما العلاقة بالقوانين فهي ليست بأحسن حال، مع وجود قوانين استثنائية وقوانين الطوارئ وجـود بعض القوانين والتشريعات التي لا تسمح بهامش من الحرية لمنظمات ا لتمع المدني في ممارسة نشاطها المكفول دستوريا وقانونيا .

بعبارة أخرى، عندما نعالج مسألة ا لتمع المدني إنطلاقا من الفكر القانوني وموقعه في إطار ا لتمـع في كليته ، تنكشف إذ ذاك العوائق التي تعرقل بروز ا لتمع المدني ، ويتمثل ذلك في عدة مؤشـرات منـها : أن الدولة في مجتمعنا لديها شبكة واسعة من القوانين تجعلها مسؤولة عن نشاط الفرد في مجالات العمل والمشاركة السياسية والاتحادات المهنية والجمعيات بأنواعها ، وتكاد الدولة لا تترك للفرد مجالا من مجالات نـشاطاته إلا تدخلت فيه تحت شعارات مختلفة ، كما أن النظام السياسي لم يصل بعد إلى مفهوم الدولة القانونية المعاصـرة والى الفلسفة الديمقراطية كأسلوب لسلطة الحكم في قيادة الدولة وا لتمع[3]، كذلك يشكل ضعف المؤسسات القضائية أحسن تعبير عن وضعية ا لتمع المدني في الجزائر .

ثانيا : العوائق السياسية .

بالإضافة إلى اعتبار أن إحدى أزمات ا لتمع المدني تنبع من القيود القانونية والدستورية التي تفرضـها الدولة على تنظيماته ، فهناك أيضا عوائق وقيود أخرى تتمثل في العوائق السياسية وغياب الديمقراطية.

تشكل الديمقراطية القاعدة الأساسية لأي ممارسة سليمة ، لأنه في ظلها يمكن أن يتمتع المواطن بحقوقه العامة وحرياته الأساسية ، وبالتالي لن يستطيع ممارسة نشاطه بشكل حر ومستقل مع غيره من أفراد ا لتمـع بحيث يستطيع الأفراد عندئذ تشكيل مؤسساتم المدنية الخاصة بم [4]، فهي في جوهرها تقوم علـى أسـاس التعدد الفكري والسياسي ، وحرية إقامة التنظيمات والمؤسسات السياسية وغير السياسية ، واحترام مبدأ تداول السلطة والرقابة السياسية ، وتوفير بعض الضمانات لاحترام حقوق المواطنين وحرياتم .

لذلك فان النظام السياسي الديمقراطي يمكن أن يساعد بشكل حقيقي بتكوين مؤسسات ا لتمع المدني ، والعكس هو الصحيح ، إذ انه في ظل فقدان الحرية وبالتالي تقييد النشاط الخاص يكون عـاملا عكـسيا في تقلص مؤسسات ا لتمع المدني ، حيث لا يمـكن للأفـراد إقامة مؤسساتم الخاصة من تنظيمات سياسية أو نقابية أو ثقـافية ..الخ.

---

(1) -العياشي عنصر ، " سوسـيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر "، **المستقبل العربي** ، العدد191(جانفي 1995) ، ص88.

(2) -المرجع نفسه ، ص88.

(3) -أحمد شكرالصبيحي ، المرجع السابق ، ص219.

(4) - مبدر الويس ، المرجع السابق ، ص 773.

من بين الأبعاد التي تطبع الوضع السياسي في الجزائر ، ظاهرة تملك الدولة للنسيج الاجتماعي ، فقـد شكل انتشار السلطة في كل مجالات الحياة المجتمعية وممارسة أجهزتها للرقابة القصوى على الأفراد حاجزا أمام إمكانية تحررهم واستقلال المؤسسات الاجتماعية ، بالإضافة إلى التعسف في اسـتعمال السـلطة واحتكـار الامتيازات المرتبطة بها ،وتصلب الجهاز البيروقراطي وفشله في أداء مهماته كوسـيلة للاتـصال وأداة لتنفيـذ البرامج والمخططات . وقد أدى ذلك إلى توسيع الفجوة بين الحكام والمحكومين ، وفقدت مؤسسات الدولـة مصداقيتها لدى الشرائح العريضة من المجتمع[1].

تسعى السلطة في الجزائر إلى الهيمنة على الممارسة السياسية والى تركيز جهودها باتجاه رفع مستوى أدائها وفاعليتها، في مناخ من السيطرة والضبط الأمني للمجتمع ، ويصاحب هذا النهج وضع استراتيجيات تحاول منع قيام أي حركة تجنيد للمجتمع قد تضيق مجال سلطتها .

ترتبط هذه الظواهر مباشرة بغياب المواطنة كونها قيمة وممارسة تميز الثقافة السياسية الحديثة ، حيـث يعتبر الفرد فاعلا كامل الحقوق ، يقوم بواجباته عن وعي وإرادة حرة ويشارك في الحياة العامة مـن خـلال انتمائه إلى هيئات وتنظيمات المجتمع المدني وترتبط أيضا بغياب الشرعية .(أزمة الشرعية Legitimacy Crisis) – التي تعني في معناها العـام- " قبول الأغلبية العظمى من المحكومين لحق الحاكم في أن يحكـم وأن يمـارس السلطة بما في ذلك استخدام القوة "[2] ،حيث أن فشل النظام في تحقيق التنمية السياسية المطلوبة وعجـزه في تحقيق قيم الديمقراطية والمشاركة السياسية دفعه إلى تطبيق استراتيجيتين :

1- اللجوء إلى التعددية المقيدة لتخفيف الضغط على النظام ، وإتاحة الفرصة للأصوات المعارضة أن تعبر عن نفسها ن وذلك في حدود الدائرة الضيقة التي رسمتها للمشاركة ، والتي لا تتضمن إمكانية تداول السلطة [3]، وفي هذا المجال يقول "عبد الحميد مهري" : " إن السلطة تتعامل مع الأحزاب السياسية مهما كان لونهـا إذا كانت تلتقي استراتيجيا أو تكتـيكيا مع مشاريعها السياسية ، وتناصبها العـداء إذا ابتعـدت مـن هـذه المخططات أو عارضتها "[4]. و العلاقة مع المجتمع المدني تخضع لنفس هذه المعايير .

2- ممارسة القمع المباشر ضد الجماعات السياسية التي لم يعترف بحقها في المشاركة السياسية أو التي لم تقبـل بفكرة التعددية السياسية المقيدة ، وتهدف إلى الوصول إلى السلطة ، كما حدث مع الجبهة الإسلامية للإنـقاذ (FIS) [5]. التي تم إقصاؤها من الساحة السياسية وحلها وحل الكثير من المجالس المنتخبة والجمعيات وإبعـاد

---

[1] - العياشي عنصر ، المرجع السابق ، ص88.

[2] -السيد يسين ، "مستقبل المجتمع المدني" ، في : **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيـق الديمقراطيـة** ، ط1 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1992،ص 791.

[3] -المرجع نفسه ، ص 792 .

[4] -عبد الحميد مهري ، " المصالحة الوطنية لم تكن في حاجة إلى استفتاء " ، **جريدة الشروق اليومي** ، الجزائر :العـدد 1527، بتاريخ 06 نوفمبر 2005، ص 5.

[5] -السيد يسين ، المرجع نفسه ، ص 792.

الآلاف من أنصارها إلى المعتقلات ، وفصل الآلاف من وظائفهم . وما تبع ذلك من إعلان حالة الطوارئ وإنشاء المحاكم الخاصة وتعديل الدستور ، وحتى تجاوز القضاء والقانون في حالات كثيرة [1].

بالإضافة إلى كل المعطيات السابقة ، يتحدث " عبد الله ساعف " عن ظاهرة توجيه السلوكات السياسية نحو الخارج ، و التي يقصد بها بأن سلوكات السلطة في المجتمعات العربية بشكل عام هي سلوكات موجهة للخارج ؛ بحيث تظهر كل التصحيحات والإصلاحات التي تقوم بها السلطة موجهة بالأساس إلى الخارج ، في محاولة دائمة لتحسين صورتها الديمقراطية من أجل الحصول على أكثر ما يمكن من مشروعية فوق وطنية ، و المحافظة على ما هو أساسي لاستمرارها[2].

لقد أدى غياب الديمقراطية كممارسة للبيئة السياسية إلى شيوع اللامبالاة السياسية بين الجماهير ، وبروز ظاهرة الاغتراب ، وظهور الثقافات المضادة للدولة التسلطية وازدياد حركيتها وفاعليتها الاجتماعية وقدرتها على تعبئة الجماهير ، وبروز تيار ديمقراطي يسعى إلى تفعيل المجتمع المدني [3].

ثالثا: العوائق الثقافية- الاجتماعية .

لا يختلف معظم الباحثين والمحللين من اعتبار البنية الثقافية السائدة في الجزائر هي سبب رئيسي من الأسباب المعيقة للمجتمع المدني ، ولعل أهم ما يميز هذا الجانب من الأزمة الثقافية هو الاختلال الحادث في سلم القيم والمعايير التي تحكم وجود المجتمع وتنظيمه وسيره بما هو مجموعة علاقات ذات طابع مؤسسي، تخضع لقواعد تحظى بالاتفاق النسبي للأفراد والجماعات. ويتجلى ذلك الاختلال القيمي بحدة في غياب إطار مرجعي يمثل قاعدة مقبولة لبلورة نماذج الفعل وأنماط السلوك والعلاقات ،وفي الوقت ذاته معيارا لتقويم تلك النماذج والأنماط الفعلية. وتبدو هذه القضايا بوضوح أكبر من خلال الممارسة في"تدهور قيم العمل، والأداء،والفاعلية ،والكفاءة ..الخ" [4]،وهي عناصر قيمية أساسية لقيام مجتمع مدني فعال.

لابد من تأكيد أهمية الجانب الاجتماعي- الثقافي الذي يرتبط في جزء كبير منه بعجز المجتمع عن تحقيق الانتقال من وضعية تقليدية متميزة بسيطرة بنى اجتماعية قائمة على روابط الدم والعرق في عزلة عن التفاعل مع المحيط ، ومواجهة التحديات والضغوط التي يفرضها وسط ثقافي متنوع ومتجدد في بنائه وتعابيره ودلالاته القيمة والمعيارية ، ذلك أن المجتمع العصري يقوم على التنوع والتعدد المستند إلى خاصيات : مهنية، مهاريةو عقيدية. وفي الوقت ذاته إخضاعها لقواعد تحظى باتفاق نسبي من أجل تنظيم المنافسة السلمية بين الفئات والشرائح ، بعد أن يكون دورها ومكانتها قد تحددا في إطار النسق العام الذي يحدد كذلك أساليب الارتقاء

---

(1) - عبد الحميد مهري ، المرجع السابق ، ص5.

(2) - عبد الله ساعف ، المرجع السابق ، ص 250.

(3) - السيد يسين ، المرجع السابق ، ص792.

(4) - العياشي عنصر ، المرجع السابق ، ص85.

والحراك الاجتماعي وطرق تداول على السلطة ودوران النخبات ، وأسس توزيع القوة في المجتمع ، إضافة إلى تأسيس الصراع[1].

لا يوجد شك في أن الفشل الذي مني به مشروع التنمية عموما والتنمية السياسية خصوصا مرتبط بالفشل في تحقيق هذه النقلة النوعية نحو تحديث الدولة والمجتمع، وذلك يعود في جزء منه إلى نمط الثقافة السائد، الذي لا يسمح بخلق وعي وبخلق استقلال وظيفي، بسبب فشل المؤسسات الاجتماعية وعجزها عن أداء دورها ووظيفتها بفعالية ، بما في ذلك الأسرة والمدرسة ومنظومة التكوين والتعليم عموما . فضلا عن مؤسسات المجتمع المدني نفسها (كالنقابات ، الجمعيات ، والإعلام ..الخ) التي عرفت حالة اضطراب واختلال قصوى نظرا إلى عمق التحولات الحاصلة في تلك المرحلة ، وكذلك بفعل إخضاعها لأوليات المناورة السياسية واستعمالها بطريقة ميكيافيلية من قبل السلطة والأحزاب على حد سواء [2] .ومادامت تلك المؤسسات تساهم بقدر كبير في إنتاج نسق القيم والحفاظ عليه فإن حالة الاضطراب التي أصابتها أثرت بعمق في توازن المجتمع ، مؤدية إلى فقدان الأطر المرجعية التي تعمل على بلورة نماذج الفعل وأنماط التفاعل الضابطة إياها [3].

إلى جانب هذه القيم السلبية يبرز شعور بين أفراد المجتمع خاصة أبناء الطبقة المتوسطة (التي تمثل القلب النابض للمجتمع المدني) . ومن مظاهر هذا الشعور التجاهل السياسي العام ، وعدم الاكتراث بالقضايا السياسية ، وعدم الرغبة في المشاركة السياسية ، والعزوف عن الإدلاء بالصوت الانتخابي، وطرح المصلحة العامة جانبا ، وتركيز الاهتمام على المصالح الشخصية الضيقة ، وانتشار روح عدم الانتماء . وبالتالي تصبح المشاعر والقيم السائدة مزيجا من الاغتراب والشعور العام بالتهميش والحرمان الاجتماعي ، التي بدورها تهيء المواطن لقبول حالة الاستبداد والحكم القهري المطلق ، والامتثال لمرجعية السلطة المستبدة [4].

من جهة أخرى فان هناك جانبا آخر يتعلق بأزمة الهوية (Identity Crisis) ، والتمادي في استخدام عناصرها ومكوناتها الأساسية (الدين ، اللغة ، الانتماء الحضاري) سواء من قبل السلطة أو مختلف التيارات السياسية والتشكيلات الحزبية في المنافسة السياسية والذي ينم عن ضعف جوهري في مستوى التطور الاجتماعي والسياسي للمجتمع ، بل أكثر من ذلك يشير إلى تناقضات جوهرية تميز بنية المجتمع وتمنع سيرورة الحداثة وتحول دون بلورة مؤسسات عصرية في المجتمع . إذ يعني ذلك استمرار التأثير القوي لقيم المجتمع التقليدي ومعاييره ، التي ترتبط بمصالح قوى اجتماعية ترفض الحداثة والتطور على جميع الأصعدة[5]، ولا تسمح بنشأة مجال قد يكون أرضية تسمح بنمو مجتمع مدني .

---

(1) -العياشي عنصر ، المرجع السابق ، ص85.

(2) - المرجع نفسه ، ص 86.

(3) -المرجع نفسه .

(4) -بومدين طاشمة ، المرجع السابق ، ص 212.

(5) -العياشي عنصر ، المرجع نفسه ، ص88.

تمثل كل تلك المظاهر للبيئة الثقافية – الاجتماعية عوامل ذات تأثير سلبي على مسار التنمية السياسية ، والتي تجعل من المتعذر تحقيق التكامل السياسي والاجتماعي وتوفير الاستقرار السياسي اللازم .

المطلب الثاني : وسائل تدعيم المجتمع المدني .

إن وجود مؤسسات المجتمع المدني شأنها شأن مختلف المؤسسات تخضع لقواعد وآليات خاصة بها من جهة ، ولتكون ناجعة وفعالة تحتاج إلى متطلبات أو شروط لا بد من توفرها من جهة أخرى ، بمعنى آخر هناك مجموعة من الوسائل / العوامل التي يجب اجتماعها لكي يتمكن المجتمع المدني من أداء وظيفته . وفي ضوء ذلك هناك ثلاث وسائل رئيسية لتدعيم نجاعة المجتمع المدني وفعاليته .

أولا : الإطار القانوني – السياسي :

يتضمن الإطار القانوني – السياسي مبادئ وقواعد قانونية وسياسية تسمح بتفعيل المجتمع المدني وإعطائه الضمانات اللازمة لحركته ونشاطاته ، وهي كما يلي :

- وجود دستور مستفتى عليه شعبيا ، يقر التعددية الحزبية وحرية تكوين الهيئات والمنظمات السياسية والنقابية والاجتماعية والثقافية ، ويحمي الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان .
- أن يضمن نظام الحكم الدستوري الفصل بين السلطات [1]،وتوضيح الحدود بين مؤسسات وأجهزة الدولة حسب الأدوار والوظائف ، وكذلك تعيين العلاقات الموجودة بينها[2].
- أن توجد وتحترم القواعد القانونية التي تحكم وتنظم تكوين مؤسسات المجتمع المدني .
- احترام النظام القضائي واستقلاليته لحماية الشرعية الدستورية والحريات الديمقراطية[3].
- ينبغي أن تعبر مجمل القوانين عن الرغبة في بناء دولة حديثة بعيدا عن النزعة الانتقائية وأنصاف الحلول [4]، وأن تحول القوانين دون انتهاك الحريات أو حل السلطة التشريعية أو تجميد الدستور ، أو إعلان الطوارئ والقوانين الاستثنائية أو التهديد بها .
- المشاركة الشعبية في صناعة القرارات على المستويات المختلفة بما يتطلبه ذلك من اللامركزية ومن توزيع للمهام والصلاحيات .

إذا تم التسليم بضرورة وجود كل هذه المبادئ والقواعد القانونية –السياسية فإن أنسب وسيلة لهذا الغرض هو تحقيق الديمقراطية وتكريس مبادئها ، للوصول إلى المجتمع الديمقراطي ، والمجتمع الديمقراطي لا يقوم على وجود دولة قانونية وديمقراطية فحسب ، ولكنه يتجاوز ذلك نحو توطين مبادئ الديمقراطية في ممارسات الفرد والجماعة معا.

---

(1)- أحمد شكر الصبيحي ، المرجع السابق ،ص218.

(2)- العياشي عنصر ، المرجع السابق ، ص 93.

(3)- أحمد شكر الصبيحي ، المرجع نفسه ،ص 218.

(4)- العياشي عنصر ، المرجع نفسه ، ص 93.

ثانيا : الإطار الثقافي :

إن المجتمع المدني لا ينشط فقط لوجود هياكل تنظيمية تستقل رسميا عن السلطات العامة ، فلا قيمة لهذه الهياكل في حد ذاتها ، ما لم تعززها بل تسبقها ثقافة مواكبة تشدد على ضرورة تقيد السلطات بحدود معينة في تعاملها مع المواطنين مع احترام حقهم في التنظيم والاجتماع والتفكير والتغيير ، وأن لا يقتصر الأمر على مجرد المعرفة بمثل هذه الحقوق، وإنما تقترن المعرفة بالتمسك بقيم أخلاقية وبأنماط من السلوك منسقة معها. وتشير بعض الكتابات إلى كل هذه العناصر تحت اسم الثقافة المدنية (Civic Culture) [(1)].

بمعنى آخر لا يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تكون فاعلة من دون إطار ثقافي يساعد في ترسيخ قيم الممارسة الديمقراطية ومبادئها .

إذا : إن وجود مجتمع مدني هو أولا وقبل كل شيء ثقافة أي أبنية ترتبط بنظام القيم ولاسيما قيم الاستقلالية الفردية والحرية الشخصية ونمط العلاقات الإنسانية .من جهة ثانية يوجد ترابط وثيق الصلة بين المؤسسات من جهة ، والعقلية السائدة في المجتمع من جهة ثانية ، لأن المؤسسات تنشأ في وسط اجتماعي وحضاري معين ، ولا يمكن أن تقوم بوظائفها على الوجه الأتم ، إلا إذا تلاءمت مع عقلية الأفراد والجماعات الذين يعيشون في هذا الوسط . أو بعبارة أخرى فإن المجتمعات التي توجد فيها قطاعات متفاوتة من ناحية التطور ، بوسع المؤسسة أن تمثل القطاع الأكثر تطورا في المجتمع وأن تؤثر في القطاعات الأخرى الأقل تطورا [(2)].

وفي ضوء ما تشكله الثقافة من أهمية للمجتمع المدني ، نحاول البحث في العلاقة بين الثقافة السياسية والمجتمع المدني انطلاقا من الفرضية التي تفيد بأن " محدودية الثقافة السياسية يعتبر عائقا رئيسيا من العوائق المعطلة لتطور المجتمع المدني" .

الثقافة السياسية تنطوي على مجموعة من القيم والمعتقدات والعواطف السياسية المسيطرة ، وهي تحتكم في الاتجاهات وتنظم صيغ التزام الأفراد ،فهي إذا عنصر كبير ومهم في العمل السياسي . إذ تنظم التبادل السياسي وتهيمن على نماذج المساهمة والاتصال في الحياة العامة ، كما تحدد سلوكات الأفراد.وتتضمن الثقافة السياسية المقومات التالية :[(3)]

- التوجهات نحو النظام السياسي ، أي كيف ينظر الفرد إلى مؤسسات النظام السياسي وقواعده ، وقيمه وكذلك كيفية تفاعله مع كل ذلك سلبا أو إيجابا ، كما أنها تتعلق أيضا بنظرة الفرد إلى أسلوب الحكم في النظام السياسي ، وفي سير عمله وفي القرارات التي يتخذها .

[(1)]- مصطفى كامل السيد ، " مؤسسات المجتمع المدني على المستوى القومي " ، ورقة مقدمة إلى : **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية** ، ط1 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1992، ص 658.

[(2)]- أحمد شكر الصبيحي ، المرجع السابق ، ص 224.

[(3)]- المرجع نفسه، ص 226.

- التوجه نحو الآخرين في النظام السياسي ، أي نظرة الفرد إلى اختلاف الآراء الـسياسية ، وفي الـصراع أو التنافس ، وفي الأحزاب ، وفي القوى التي تحرك الحياة السياسية وغير ذلك.

- التوجهات نحو النشاط السياسي الذي يقوم به الفرد ذاته . وينطوي ذلك على نظرته في السياسة ذاتا ، وفي إسهامه بها ، وفي ربطه بين وضعه الاجتماعي – الاقتصادي وآرائه ومواقفه السياسية .

تتحدد إذا علاقة النظام السياسية بالقوى الاجتماعية ومؤسساتها وتنظيماتها المكرسة في إطـار بنيـة سياسية معينة على ضوء نمط الثقافة السياسية السائد ، ومن غير الممكن إقامة بنية سياسية خارج الإطار الثقافي السائد مجتمعيا ، ومن هذه الزاوية يكون التمييز بين ثقافة المشاركة أو المساهمة و وثقافة التعبئة أو الخـضوع . ومعيار التفرقة بين هذين النمطين من الثقافة السياسية،ينهض بدلالة النظرة إلى المواطنين ومن ثم دورهم في إطار البنية السياسية، ولهذا تغدو المشاركة السياسية قرينة نمط ثقافة المساهمة أو تعبيرا عنها ، فينفتح المجـال أمـام مؤسسات المجتمع المدني لتحقيق هذه المشاركة .

ويمكن أن تستخدم الثقافة في ترسيخ دعائم القوى القومية عن طريق ما يمكن أن تمارسه مـن دور في تغيير أنماط المشاركة السياسية للجماهير [1]، وجعل المواطنين موجهين لعمل النظام السياسي ومن ثم التأثير في نتائج عملياته المختلفة التي تظهر عادة بصيغة قرارات وسياسات [2].

على هذا لن يكون بالإمكان إرساء قواعد ممارسة ديمقراطية سليمة وتكريسها في إطار بنية سياسـية ملائمة ، إلا عندما ترتقي بنية الثقافة السياسية إلى مستوى قواعد العمل الديمقراطي وأسسه ، بمبادئه ومضامينه التي ترتكز على الإيمان بالتعددية وتنظيم تعاقب السلطة .

بعبارة أخرى من غير الممكن للديمقراطية -كأساس للتنمية السياسية -أن تنضج وتترسخ على مستوى الممارسة السياسية ، إلا بظل بنية ثقافية تقوم على المساواة وحرية العمل السياسي للقوى والتنظيمات السياسية المختلفة ، ولا يمكن لمؤسسات المجتمع المدني بوصفها أبرز أدوات العمل السياسي أن تكون فاعلـة في سـياق التنمية السياسية من دون إطار ثقافي يساعد على ذلك .

على هذا فان نموذج الثقافة السياسية الملائم لتطوير المجتمع المدني هو النموذج الذي يركز على إمكانية التنافس السلمي بين القوى السياسية ، والتكافؤ النسبي في السلطة بين مراكز اتخاذ القرار ثم الثقة المتبادلة بـين الأفراد . وكل ذلك يلعب دورا مهما في تشكيل المعتقدات السياسية السليمة لدى الأفراد . مما يساعد علـى تحقيق التنمية السياسية .

ثالثا : الإطار الاقتصادي – الاجتماعي :

يقصد به تحقيق درجة معقولة من التطور الاقتصادي والاجتماعي كأساس لابد منه لتوليـد المجتمـع المدني ،فحتى الآن : ينسب المجتمع المدني إلى بلدان الرأسمالية الغربية المصنعة بشكل متقدم ، أي أن المجتمع المدني

---

(1)- عامر رمضان أبو ضاوية ، المرجع السابق ،ص 209.

(2)- احمد شكر الصبيحي ، المرجع السابق ، ص 226.

هو مجتمع متقدم صناعيا . وعلى هذا الأساس ليس من الصعب أن يلاحظ المراقب السياسي أن نظم الديمقراطية المتعارف عليها قد نشأت في تلك الأقطار التي نجحت قبل غيرها في السيطرة على العملية الحضارية والتقنية والعلمية والإنتاجية ، أو بكلمة مختصرة على الحداثة [1].

إن وجود مستوى من النمو الاقتصادي يسمح من إيجاد مجتمع مدني متطور ومنتج ، حيث تجد المؤسسات والتنظيمات السياسية والنقابية والمهنية نفسها قادرة على أن تعمل بأكثر استقلالية وفعالية . ولهذا فإن فهم الأشكال المشوهة للمجتمع المدني يكون من خلال إدراك هذا المنطق والنظر إلى الأمر في سياقه الصحيح هو البدء من المدخل أو المرتكز الاقتصادي – الاجتماعي ، بمعنى أن التطور الاقتصادي – الاجتماعي المحتجز لا يمكن إلا أن يولد مجتمعا مدنيا محتجزا .

والمطلوب هو الاستناد إلى نظام اقتصادي يرتكز على دور أكبر للقطاع الخاص الوطني والمبادرات الفردية، يسمح للأفراد بإشباع حاجاتهم الأساسية بعيدا عن الدولة ، التي يجب أن يقتصر تدخلها في المجال الاقتصادي على بعض القواعد التنظيمية للأنشطة الخاصة ، والقيام ببعض المشروعات والصناعات التي يعجز القطاع الخاص عن القيام بها ، وذلك لأن تدخل الدولة في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي يقلص من إمكانية تبلور المجتمع المدني المستقل عن الدولة[2].

وتتوقف هذه العمليات على عمق التغييرات التي تحدث في أساليب التنظيم والتسيير ، خصوصا في هياكل الإدارة العمومية والمؤسسات المالية وأجهزة الدولة التي لها صلة بعملية النمو الاقتصادي ، سواء في مرحلة الإنتاج أو التوزيع أو التسويق . فالضرورة الملحة اليوم تتمثل في إنهاء أسلوب التسيير البيروقراطي ، وإعطاء المبادرة للمتعاملين الاقتصاديين للقيام بالدور المنوط بهم في إطار سياسة عامة محددة تعتمد بالأساس على مقاييس الكفاءة والفعالية التي تفرضها المنافسة في السوق الدولية ، وتستند إلى قواعد ضبط واضحة ودقيقة تحدد مكانة كل واحد ودوره : الدولة ، المؤسسات الاقتصادية سواء العمومية أو الخاصة ، وكذا منظمات العمال وجمعيات أصحاب العمل ..الخ [3].

إن التنمية الاقتصادية تتيح فرصا كبيرة لقيام العديد من الهيئات الاجتماعية التطوعية المستقلة (مؤسسات المجتمع المدني) والتي لا تكتفي فقط في بعض الأحيان بممارسة دور رقابي غير رسمي على أداء الحكومة ، بل تشجع على قيام مشاركة سياسية ، وتعمل جاهدة على إيجاد رأي عام يتمتع بدرجة مناسبة من الوعي والمهارات السياسية اللازمة لقيام نظام حكم ديمقراطي . وقد أعطى هنتنجتون S.Huntington هذا

---

[1]- أحمد شكر الصبيحي ، المرجع السابق ، ص 229.

[2]- المرجع نفسه ، ص ص 230، 231.

[3]- العياشي عنصر ، المرجع السابق ، ص 91.

التصور بعدا امبريقيا في كتابه " الموجة الثالثة للديمقراطية " حيث قال بأن التحولات الديمقراطية مرتبطة بتحقيق مستويات من التنمية الاقتصادية [1].

المطلب الثالث : تقييم دور المجتمع المدني في التنمية السياسية .

بناء على كل المعطيات التي تم التطرق إليها والمتعلقة بفعالية المجتمع المدني في الجزائر، وحدود النشاط الممارس من طرف التنظيمات المختلفة المشكلة له ، ومدى مساهمة هذه التنظيمات على اختلاف طبيعتها وبنائها التنظيمي وآليات عملها ومستويات تأثيرها وعلاقتها بالسلطة ، فإن تقييم مدى مساهمتها في عملية التنمية السياسية في الجزائر وبناء على كل ما تم التطرق إليه في هذه الدراسة تم من خلال مجموعة من المؤشرات وهي (الديمقراطية ، المشاركة السياسية ، الاستقرار السياسي).

هذه المؤشرات قادتنا إلى فهم مستوى التفاعل بين تنظيمات المجتمع المدني و النظام السياسي من جهة وواقع الممارسة السياسية التي يتحكم فيها إلى درجة كبيرة هذا النظام السياسي من جهة أخرى .

مادام الأمر ،كذلك فإن النظام السياسي كأحد مكونات البناء الفوقي للمجتمع ، أو كميكانيزم يعكس الأوضاع السائدة في المجتمع ويعبر عن المصالح الطبقية المتحكمة في الأوضاع،لا يعد بناء مستقلا بذاته ، أو منفصلا عن بقية النظم الاجتماعية التي تشكل في مجملها البناء الكلي للمجتمع . بل هو بالفعل أحد مكونات هذا البناء الكلي ويرتبط بغيره من النظم بعلاقات وظيفية أو جدلية تبادلية التأثير ، تنعكس آثارها على مؤسساته ومخرجاته ومختلف جوانب و أبعاد الحياة الاجتماعية والسياسية .

وبما أن التنمية السياسية وتطوير الحياة السياسية ككل إنما يتوقف إلى حد كبير على طبيعة النظام السياسي وممارسته التي تنعكس بشكل أو بآخر على ديناميات العمل التنموي السياسي وآلياته بوجه عام . فإنه يجب التأكيد على أن العلاقة بين النظام السياسي والمجتمع المدني هي علاقة قائمة على التبعية والسيطرة ، مما ترك مختلف التنظيمات عاجزة عن أداء أدوارها بعيدا عن المجال الذي تحدده السلطة .

استنادا إلى ما تقدم وترتيبا عليه فإن المجتمع المدني في الجزائر كان له دور بارز في تفعيل و إعمال بعض الممارسات والقيم التي ساعدت على إرساء القواعد الأولى للديمقراطية في الجزائر ، بأساليب ضغط متباينة ومختلفة حسب طبيعة كل تنظيم ، خاصة في البدايات الأولى للتحول نحو الديمقراطية إلى غاية وقف المسار الانتخابي .أين دخلت الجزائر في أزمة مجتمعية وسياسية مختلفة الجوانب أثرت بشكل كبير في وظائف تلك التنظيمات التي اصطدمت بواقع سياسي / أمني خطير ،وسياسات فرضتها السلطة على المجتمع في إطار معالجتها لمختلف الأزمات التنموية ، تميزت بالإقصاء العلني المباشر لجميع القوى الفاعلة من منظمات حقوقية ، مهنية ، نقابية ، اعلامية ...الخ .باستعمال وسائل عديدة كالاحتواء أو التوظيف السياسي ،والانفراد في رسم السياسات العامة والخطط التنموية .

---

[1]- عمار علي حسن ، " الديمقراطية و التنمية ..تبادل منافع لا ارتباط حتمي" ،

<http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/WEEK107.HTM>

إن هذا الواقع سمح بالتأكيد بالحد من فعالية المجتمع المدني المطلوبة ومن كبح آليات عمل مختلف المنظمات ، وبالتالي تقويض مستوى الدور الذي تلعبه في التنمية السياسية، التي لم تخرج عن إطار ما سمح به النظام السياسي في تلك المرحلة .

وفي إطار عملية التقييم تبرز الملاحظات التالية :

1. تعتبر القوانين والتشريعات من أهم معوقات المجتمع المدني التي تحد من حركة المؤسسات وإمكانية حصولها على التمويل المناسب ، وكذا تحد من إسهامها المباشر في عملية التنمية السياسية ، التي لا يمكن أن تتحقق إلا بقيام (الدولة القانونية) [1].

2. غياب الشفافية والممارسة الديمقراطية داخل مؤسسات المجتمع المدني نفسها كثيرا ما يضر بفاعليتها ويفقدها المصداقية ، وبالتالي القدرة على إحداث أي شكل من أشكال التحديث السياسي .

3. عدم وضوح أهداف بعض مؤسسات المجتمع المدني ومجال عملها يجعلها في حالة تخبط إلى أن ينتهي الأمر بها إلى الفشل .

4. إن المطالب المتكررة في صيانة حقوق الإنسان وتمكين المواطن من المشاركة السياسية وكذلك الضغط باتجاه التحول الديمقراطي على قاعدة قانون انتخابي ديمقراطي عصري ، والإصرار على ضرورة استكمال مسيرة الانتخابات كآلية ديمقراطية ضرورية على المستويين القانوني والوطني . تؤكد أن منظمات المجتمع المدني لعبت دورا مقبولا في تحقيق نوع من التنمية السياسية بتجسيد تلك المطالب على أرضية الواقع .

5. إن تفعيل دور الرقابة على أداء السلطة والدفع باتجاه تشخيص الثغرات والفجوات والقيام بطرح رؤى متميزة من منظور المجتمع المدني تدفع صناع القرار في السلطة للأخذ بها بعين الاعتبار وإدماجها في برامجها وخططها التنموية، وهذا دليل آخر على الأهمية التي يمتلكها المجتمع المدني في الجزائر رغم ما تم عرضه سابقا من عوائق .

6. تخوف السلطة من نشاط مؤسسات المجتمع المدني وتحسسها من تدخلها في الشأن السياسي يجعلها تضع العراقيل أمامها وتعطل نشاطها .

في الأخير ينبغي التأكيد على أن مؤسسات المجتمع المدني تتمكن من أداء دورها كاملا في الإسهام في الإصلاح السياسي وتحقيق التحديث والتنمية السياسيين برفع القيود عنها ، وتدعيم استقلاليتها بعيدا عن هيمنة الدولة وتدخلها . فعملية التنمية السياسية تعتبر مسؤولية مشتركة تتحملها الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني على السواء .

---

[1]- عبد الحليم الزيات ، المرجع السابق ، ص 161.

الخلاصة و الاستنتاجات :

تتمثل النتائج المستخلصة من هذا الفصل الخاص بمساهمة المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية بالجزائر ، في النقاط التالية :

- لعبت منظمات المجتمع المدني في الجزائر رغم ضعفها و تبعيتها للسلطة دورا بناءا و إيجابيا عبر الضغط باتجاه تبني الديمقراطية و المشاركة السياسية و حقوق الإنسان و إرساء قواعد الاستقرار السياسي بما يحقق مستوى من التنمية السياسية . فالإطار العام يشير إلى أن دور المجتمع المدني كان هاما في إرساء قواعد الديمقراطية في الجزائر في ظل التحول الديمقراطي (فكرا و ممارسة) ، لكن اصطدمت نشاطات تنظيماته المختلفة بواقع الممارسة السياسية و السياق السياسي السائد في تلك المرحلة ، حيث عانت هذه التنظيمات على صعيد القوانين التي تحكمها و على صعيد علاقتها بالمجتمع و المواطن أو مع السلطة الحاكمة ، التي لم تكن ترغب بالاستمرار في العملية الديمقراطية بهذا الشكل .حيث أصبح من المهم في تفسير دور المجتمع المدني كفاعل في عملية التنمية السياسية ، العودة إلى مؤشر "العلاقة" مع السلطة و درجة "التفاعل" بينهما . حيث لا يمكن نظريا تقييم السلوك ورد الفعل السلطوي دون النظر في طبيعة العلاقة التي تربطهما .
- مثلت مؤسسات المجتمع المدني أفضل السبل للدفع إلى المشاركة السياسية و تفعيلها ، بدفع الأفراد و المجموعات إلى المشاركة الواعية ، ودفع النظام السياسي إلى فتح السبل (القانونية – السياسية) الكفيلة بذلك، فالمشاركة تكون أكثر حيوية كلما كان النظام السياسي هادفا إلى تأسيس حياة ديمقراطية حقيقية داخلية ، فالتطور في طبيعة البنية الأساسية للمجتمع المدني أدى بالضرورة إلى زيادة الطلب على المشاركة السياسية . بالإضافة إلى مساهمته في تفعيل الاستقرار السياسي عن طريق بلورة تصورات وآليات (تنسيقية أو أحادية الجانب) بينت إلى أي مدى يمكن إعتباره فاعلا أساسيا في وضع حد لأزمة الاستقرار السياسي في تلك المرحلة.
- يكشف الواقع في الجزائر في تلك المرحلة ، تبني السلطة لبعض الممارسات غير الديمقراطية ، تنبع من هيمنتها و سلطويتها في التعامل مع منظمات المجتمع المدني خاصة تلك التي تشكل تهديدا على مساراتها و خياراتها ، و في المقابل توجد مجموعة من الآليات التي يمكن أن تساهم في تفعيل دور المجتمع المدني في التنمية السياسية بالجزائر من خلال تفعيل (التعددية ، الاتصال ، ضمان حقوق الإنسان ، و تفعيل دور النخبة) بما يحقق المزيد من الشفافية على الممارسة السياسية و التمكين للمبادئ التي من شأنها ترسيخ مقومات التنمية السياسية .
- يمكن ملاحظة وجود مجموعة من العوائق (القانونية ، السياسية ، الثقافية / الاجتماعية) تحد من فاعلية منظمات المجتمع المدني في الجزائر ، وقد حددت الدراسة مجموعة من الأطر (القانونية / السياسية ، الثقافية ، الاجتماعية / الاقتصادية) كمتطلبات أساسية لتدعيمه . حيث تم التأكيد على أنه بإمكان منظمات المجتمع المدني أن تقوم بدورها كاملا و كفاعل حقيقي في عملية التنمية السياسية ، برفع تلك القيود و تدعيم استقلاليتها بعيدا عن هيمنة السلطة .

خاتـمـة

إن " المجتمع المدني " يـؤدي دورا رئيسـا في توجيه حاجات أفـراد المجتمع و تحقيق تطلعاتهم و بعث التنمية في جميع جوانبها ، فقد برهنت التطورات المعاصرة على تنوع و تعدد مجالات نـشاط " المجتمع المدني " و على أهميته كآلية قوة و دفع جديدة على مستوى العمل التنموي السياسي إلى جانب الدولة ؛ فهو يساهم بصورة واضحة في تجسيد الإصلاحات السياسية و الرفع من مستوى مشاركة الفرد في السياسات العامة ، و القرار المتعلق بالشأن العام ؛ وتحقيق ديمقراطية المشاركة ، و مراقبـة الـسلطة السياسية و الإدارية و ترشيد الحكـم .

فهو مؤشر مهم لا يكاد ينفصل عن معايير التنمية السياسية ، بحيث يرتبط دوره في المـساهمة في عملياتها الأساسية و قدرته الوظيفية على التـأثير في عمليات التحول الاجتماعي و السياسي للمجتمع ، فهو عنصر فاعل يرتبط بنيويا ووظيفيا بالتنمية السياسية .

هذا البعد المهم الذي يكتسبه مفهوم " المجتمع المدني " بالنسبة للحيـاة الـسياسية بعامـة و عمليات التنمية السياسية بوجه خاص - من خلال الوظـائف و الأدوار التي يؤديها في هذه المجـالات - ؛ يرتبط بشكل أساسي على الركائز الفكرية والبنائية التي يقوم عليها ، و تتـأثر قدرتـه في ذلـك بمعطيات البيئة الاجتماعية و الثقافية و السياسية التي يعمل خلالها ، وما تفرضه هذه البيـئة من ضوابط و التزامات .

فقدرة المجتمع المدني ترتبط بطبيعته و ما تنطوي عليه هذه الطبيعة من قيم و توجهات فكـرية و إجتماعية و سلوكية ، تحدد مسار العملية السياسية و العملية التنموية و غاياتها النهائية . كما تتوقـف هذه القدرة أيضا على مستوى التكوين المؤسساتي و مدى تغلغل تنظيماته في بنية المجتمع ، فضلا عـن مدى إرتباطه و تفاعله مع الجماهير .

و على هذا الأساس فقد سعت الدراسة في إطارها النظري أولا ، إلى تتبع البناء النظري لمفهـوم المجتمع المدني حيث تم تتبع صيرورته التاريخية و تحليلها في البيئة الغربية و العربية ، و التي عـبرت عنـها مدارس فكرية مختلفة حاولت كل واحدة إعطاء تعريف مناسب للمفهوم و تحديد دلالاته و خصائصه . ونظرا لأن ظهور المفهوم قد ارتبط بميلاد نشأة الدولة في التصور الحديث ، فإنه انبنى على مجموعة مـن الضوابط و الأسس و الوظائف التي أكسبته المزيد من الأهمية في ضوء التغيرات والتحولات الجديدة في (المفاهيم و الممارسة) . حيث أصبح لـه دور بارز في بناء و ترسيخ قيم الديمقراطية و تحقيـق العدالـة

الاجتماعية وإقرار حقوق الإنسان ، وبات يشكل عامل ضغط هام جدا على الحكومات ولاعبا أساسيا في عملية بناء و تكوين المجتمعات .

كما تم ضبط و تحديد المدلولات النظرية لمفهوم التنمية السياسية في سياق التطور التاريخي لهـذا المفهوم حديث النشأة ، وصولا إلى تحديد تعريف إجرائي لمفهوم التنمية السياسية ، بعـدما تم تنـاول مختلف المقاربات (Approches) المرتبطة به . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تم تحديد أهم المـداخل النظرية المفسرة لقضية التنمية السياسية ، وكذا الأهمية التي تكتسبها في المجتمعات النامية و التي تواجـه مشكلات و أزمات ترتبط بالتطور السياسي.

وقد تبين أن التنمية السـياسية عملية و ليست حالة ، كما أنهـا اختيار وليست قدرا ، وأنهـا – كعملية – ذات أبعاد عديدة و ليست أحادية الاتجاه ، كما أنها ترتبط بغايات وأهـداف سياسـية متنوعة ، ومن ثم فهي تعكس عند حدوثها دينامية المجتمع في اتجاهه نحو أهدافه ومثله التي حددها بشكل إرادي ، وتعـكس في الوقت نفسه أحكـاما تقويمية تتعلق ببناء الحياة الـسياسية كـكل . وقـد تكشفت لنا الجوانب الدينامية لهذه العملية خلال البحث في البنى الفكـرية والمؤسسات الـتي تـستند إليـها .

إن الحديث عن " المجتمع المدني" و علاقته بالسـلطة في الجزائر اسـتوجب ضرورة الإشـارة إلى تحديد الوضعية القانونية للمجتمع المدني في الدساتير الجزائرية المرتبطة بفتـرة الدراسـة ، و همـا دستـوري (1989-1996) ؛ كمؤشر مهم لفهم طبيعة هذه العلاقة و المبادئ التي تقوم و تتحكم فيها ، مع التطرق إلى أهم القوانين المنظمة لعمل هذه التنظيمات و تطـورها في ظل التحول الديمقراطي من منطلق المكانة القانونية للمجتمع المدني .

مع التركيز أيضا على تحديد مؤشرات التطور في البنية الأساسية للمجتمع المـدني و هيكلتـه ، و انعكاسات هذا البعد على العلاقة بينه و بين السلطة . مما يساعد على تحديد مستوى الاستقلالية التي تتمتع بها هذه التنظيمات في ظل التحول الديمقراطي وواقع الممارسة السياسية في تلك الفترة .

إن الإقرار بهذا التحول الديمقراطي الذي حدث في الجزائر استوجب الإجابة عن تساؤل مهـم حول مدى مساهمة منظمات المجتمع المدني بعد دستور 1989 في العملية التنموية السياسية ؟ و مـستوى هذا التأثير و درجته ؟ و مدى قدرتها على التفاعل و التأثير في مقومات التنمية السياسية ؟ .

و قد تم دراسة مستوى هذا التأثير بالتطرق إلى مؤشرات أساسية هي (الديمقراطية ، المشاركة السياسية ، و الاستقرار السياسي) ، مع استيضاح علاقة المجتمع المدني بها و درجة التفاعل و التأثير في هذه المؤشرات .

لكن على الرغم من الأهمية التي يمثلها المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي و ترسيخ الديمقراطية و تعزيز المشاركة السياسية و تيسيرها للجماهير مما يحقق الاستقرار السياسي على الصعيد النظري ، فإنه و بناء على نتائج هذه الدراسة فقد تأكد محدودية دوره في ذلك . و يرجع ذلك إلى أسباب عديدة منها ما يتعلق بطبيعة منظمات المجتمع المدني نفسها ، و أسباب تتعلق بطبيعة السلطة السياسية ، و أسباب تتعلق بمقومات الديمقراطية في الواقع .

لقد لقي مصطلح المجتمع المدني إمكانية للتوظيف في سياق مناقشة دوره التأثيري في عملية التحديث والتنمية السياسية ، وقد اتضح هذا التأثير بوجه خاص خلال البحث في الجوانب الديناميـة والغائية لعملية التنمية السياسية وما يرتبط بها من أزمات .

استنادا إلى ما تقدم ، وترتيبا عليه ، يمكن تلخيص نتائج الدراسة كما يلي :

- إن المجتمع المدني في الجزائر يضم مجموعة مؤسسات لم تتصف بالمرونة اللازمة لتتمكن من أداء دورها كفاعل في عملية التنمية والتغيير السياسي ، فهي تتميز بـ "الجمود المؤسسي" ؛ أي إنحلال الأطر التنظيمية القائمة وقلة تمايزها وتنوعها ، وبالتالي فهي أقل مرونة في مواجهة مشاكل التحديث وأزماته ، ولم يعد بإمكانها أداء أدوارها في التعبير - كما يجب - عن المصالح والأغراض المنوطة بها ، وصياغة سياسات تتفق مع هذه الأغراض .

- إفتقاد الكثير من منظمات المجتمع المدني إلى الديمقراطية الداخلية ، سواء على صعيد شغل المناصب و الوظائف أو على صعيد إتخاذ القرارات ، ما يفسح المجال للانشقاقات و الصراعات الداخلية ، كما أن معظمها يعاني من غياب الديمقراطية في إدارة العلاقات فيما بينها ، الأمر الذي أثر سلبا في إمكانية التنسيق فيما بينها للقيام بأعمال و أنشطة مشتركة لتعزيز قدرتها على التعامل مع السلطة و التأثير في القرارات السياسية .

- إختلفت مكانة التمع المدني في الجزائر من دستور 1989 إلـى 1996 ، حيث يمكن ملاحظـة أن مكانة التمع المدني في الدستور الأول لم تكن مشابة لمكانته في الدستور الثاني ، و هذا يعود إلى طبيعة إفرازات كل مرحلة و مستجداتا ، و كيفية تعامل المشرع مع كل مرحلة .

- علاقة منظمات التمع المدني بالسلطة هي علاقة غير سوية ، تتميز بيمنة واضحة للـسلطة علـى تحركات و أنشطة هذه المنظمات ؛ و ذلك من خلال عدة نماذج من القيود القانونيـة و الـسياسية و الادارية . كتدخل السلطة بأساليب قانونية و إدارية في شؤون النقابات المهنية بدف فرض سيطرتا على هذه النقابات و الحد من نشاطها السياسي ، و تقليص دور بعض القوى و التيارات السياسية داخلها . و أيضا ما تعلق ببعض القيود الحكومية المفروضة على الجمعيات ، سواء ما تعلق بشروط تـشكيلها أو تحديد مجالات عملها أو ممارستها لأنشطتها أو تمويليها . و قد تم إدراج هذه القيود في القوانين المنظمـة للجمعيات ، و التي تخول الجهات الادارية صلاحيات تنطوي على تقييد عمل هذه الجمعيات و أنشطتها بحيث تظل داخل الحدود المرسومة لها . إضافة إلى إختلاف درجات التعاون بين الـسلطة و منظمـات التمع المدني باختلاف درجات النشاط ، فالتعاون يزداد بين الحكومة و المنظمات التي تسهم في مساندة الدولة من خلال سد ثغرات الأداء الحكومي ، بينما ترتفع حدة التوتر بين الحكومة و المنظمات إن كان نشاطها يتضمن تحديا لها . من أمثلة ذلك العلاقة بين السلطة و منظمات حقوق الانسان .

- في ظل هيمنة الدولة / السلطة وعدم رغبتها في إدخال إصلاحات في بنيتها ومحتواها ، فلقد ضعفت مؤسسات التمع المدني وخفت فاعليتها ؛ حيث إتجهت السلطة إلى السيطرة على التمع المدني و الحد من استقلاليته على نحو ما سبق ذكره ، مما خلق توترات و حالة من التأزم شبه المستمر بين السلطة الحاكمة و بعض قوى و تنظيمات التمع المدني ، و هو الأمر الذي يكشف عن أزمة مزدوجة . مما يتطلب إعادة صياغة للعلاقة بينهما على أسس جديدة ،و ذلك بإعتبار أن التمع المدني الفاعل و المؤثر يوجد في إطار دولة قوية تقوم على المؤسسـات والقانون وليس في إطار دولة تسلطية . و في هذه الحالة فإن دوره يكمل دورها ، حيث إن كثيرا من تنظيمات التمع المدني تقوم بوظيفة حلقات الوصل المؤسسية بين الدولة و التمع ،و تستطيع أن تسد الفـراغ الذي قد ينجم نتيجة إنسحاب الدولة من بعض الـالات أو تراجعها عـن بعض أدوارها .

- إن العلاقة بين التمع المدني و الديمقراطية علاقة تداخل و ترابط ، فالـتمع المـدني ينتعش في إطار الديمقراطية ، كما أنه يشكل في الوقت نفسه ركيزة لترسيخ الديمقراطية و استقرارها ، و

في ضوء ذلك و نظرا على ضعف و هشاشة المجتمع المدني في الجزائر ؛ فهو لم يساهم بشكل كبير في دفع عملية التحول الديمقراطي ، في ظل القيود التي فرضت عليه بدرجات متفاوتة و أشكال مختلفة .

- مؤسسات المجتمع المدني لا تمتلك تصورا واضحا لخريطة المجتمع ومصادر القوة (السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية) ، ومصادر الضعف .فهي لا تمتلك تصورا واضحا للتغيير السياسي ، ولم تتبلور بالدرجة التي تمكنها من منافسة النظام السياسي وفرض توجهاتها وآرائها التنموية . فالمؤكد هو أن بعض تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر تعاني من غياب أو ضعف التماسك الداخلي نتيجة لكثرة الانشقاقات داخلها ، و عادة ما تأتي الانقسامات بسبب الصراعات الجيلية داخلها ، و هذا ما يضعف فاعليتها و يحد من قدرتها ويقلص من مصداقيتها .

- إن المجتمع المدني غير قادر على التأثير في السياسات العامة وخيارات النخب الحاكمة ، ففي كثير من الأحيان يتم استبعاده من عملية وضع السياسات العامة و إعداد البرامج الحكومية . لأن تمكينه من المشاركة في صنعها سيمكنه من أسباب القوة ، حتى لا يبقى مجرد تشكيلات اجتماعية سلبية ، إذ أن هذه المشاركة المتاحة لهيئات المجتمع المدني تساعد على تقييم مستوى الأداء الحكومي و تشجع بذلك الأفراد على المطالبة بالاصلاح و يزيد من نسبة تنفيذ السياسيات .

- الكثير من المؤشرات تشهد على بطء نضج المجتمع المدني بسبب الوضع الاقتصادي الذي لا يفرز من خلال آلياته الذاتية ما يكفي من البنى والمؤسسات التي تعطي المجتمع الطابع المدني ، وتجعل الديمقراطية السياسية اختيارا يفرض نفسه ، وليس فقط من خلال رغبات الناس ونضالاتهم ، بل أيضا بضغط قوة الأشياء ذاتها (قوة الواقع المؤسساتي المتنامي).

- إن المجتمع المدني في الجزائر تأثر إلى حد بعيد بأزمة الشرعية (Legitimacy Crisis) وما قابلها من تقليص للحريات الأساسية ومصادرة دور المجتمع المدني، وزيادة إجراءات الضبط والتحكم في العملية السياسية .

- لقد ساهم المجتمع المدني بشكل لافت في عملية الإصلاح الدستوري – القانوني ؛ خاصة التنظيمات السياسية والحقوقية التي كانت لها تأثيراتها البارزة على هذا المستوى . حيث مارست بعض الضغوط على النظام لإدخال بعض الإصلاحات التي من شأنها تحقيق مستوى من التنمية السياسية . و

هذا ما برز جليا في المراحل الأولى للتحول الديمقراطي في الجزائر ؛ أين كان المجتمع المدني عنصر إقتراح مهم و فاعل في الحياة السياسية .

- لقد تأثر المجتمع المدني بضعف مقومات الديمقراطية في الواقع (السياسي الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي) في الجزائر ؛ مما قلص من إمكانياته للتطور و بالتالي القدرة على المساهمة في تحقيق التنمية السياسية . و يتجلى ذلك بوضوح في مظاهر عديدة منها " ضعف الثقافة السياسية الديمقراطية ، تدني قيمة الديمقراطية ضمن أولويات المواطن ، طبيعة السلطة .... إلخ " . كل هذه الأمور و غيرها من القضايا و المشكلات تمثل عقبات أمام عملية التطور الديمقراطي و تدعيم المجتمع المدني في الجزائر .

- عرف المجتمع المدني تطورا (هيكليا) وتوسعا في تكويناته الاجتماعية والسياسية ، مما أضفى بالدفع بالمهارات السياسية والفنية والإدارية إلى الأمام كبديل عن الكثير من عناصر النخبة السياسية للسيطرة على النظام ، وبعبارة أخرى فقد أسهم هذا التطور الهيكلي للمجتمع المدني ومنظماته الى تنويع مصادر التجنيد للنخب الحاكمة المشبعة بالثقافة الديمقراطية وهذا ما من شأنه أن يساعد على التغيير .

- ساهمت منظمات المجتمع المدني رغم القيود التي تفرضها السلطة في العمل على دفع تشجيع الجماهير على المشاركة في الحياة السياسية بشكل إيجابي و فعال ، و تمكينهم من التعبير عن مصالحهم و رغباتهم و معتقداتهم -في ظل المساحة الممنوحة- من ناحية ، و تهيئة الفرصة أمامهم للمشاركة في ترشيد عمل السلطات و دفعها للتقيد بمبدأ المشروعية و الاحتكام للقانون.

- مساهمة المجتمع المدني - نسبيا - في تشكيل طبقة وسطى جديدة وتضم فئات مختلفة، وهذا من المحتمل أن يقوض من قدرة السلطة على الاستمرار في استيعاب هذه الشرائح المتنامية ، بسبب ثقافتها المدنية – الحديثة وتطلعها الى المشاركة في الحياة السياسية وعملية صنع القرار.

- أدى النشاط المكثف لمؤسسات المجتمع المدني خاصة على المستوى القاعدي الى توطين الثقافة السياسية الديمقراطية لدى المواطنين ، مما من شأنه إحراج النظام السياسي ودفعه إلى تبني الإصلاحات ، وهذا ما نلمسه خاصة في المراحل الأولى للتحول الديمقراطي أين ظهرت ثقافات معادية للسلطة وازدياد حركيتها السياسية ، وفاعليتها الاجتماعية وقدرتها على تعبئة الجماهير .

- الواقع أن استجابة النظام السياسي لعمليات التحديث الحاصلة وما رافقها من تغيرات بنيوية ووظيفية في المجتمع ، قد كشفت عن عدد من السياسات التي انتهجتها نخبها ، يأتي في مقدمتها خيار كبح وتيرة التغيير وتأخير عملية التعبئة الاجتماعية ، أو اللجوء الى احتواء الصراع الاجتماعي والتقليل من حدته أو إلغائه من خلال القمع ، أو اللجوء إلى أساليب أخرى من شأنها السيطرة على عملية التعبير عن المصالح من خلال أطر تنظيمية – موازية – للتنظيمات القائمة ، موجهة ومسيطر عليها . وهي في جميع الأحوال تعبير عن رغبة النخب الحاكمة في الإبقاء على الأوضاع .

- يمكن القول ، أن المشكلة الرئيسية التي غالبا ما واجهتها منظمات " المجتمع المدني" في سعيها نحو تحقيق التنمية السياسية ، كانت تتمثل في المدى الذي يمكن أن تصل له قدرتها على التكيف مع ضغوط السلطة المتغيرة ، ورفع المطالب الرئيسية التي تتوافق مع مرحلة النمو ومستوى التحديث الذي يمر به المجتمع ، ومن أهم هذه المطالب ، مطلب المشاركة السياسية بكل ما تعنيه من متضمنات انتخابية و تصويتية وإجراءات أخرى تكفل لأفراد المجتمع قدرا أكبر من الحقوق والحريات .

- رغم هامش الحرية المتاح و الانتقال إلى التعددية السياسية كقاعدة للممارسة السياسية ، و رغم إقرار حرية الرأي و التعبير ، و التحسن النسبي في سجل حقوق الانسان ، و بالرغم من الأدوار النوعية للنخبة السياسية خلال السنوات الأخيرة ، إلا أن هناك ضرورة ملحة لتفعيل هذه الآليات ، من أجل ضمان مساهمة أكبر للمجتمع المدني و تفعيلا لأدواره في المجال السياسي ، بما يحقق التنمية السياسية في الجزائر .

- إن المجتمع المدني ينطوي على معيقات تحد من فاعليته في تحقيق التنمية السياسية ، و التي تتحدد عموما في ثلاثة أبعاد و هي : البعد القانوني ، و البعد السياسي ، و البعد الثقافي الاجتماعي . حيث تبرز العوائق القانونية في القوانين و التشريعات - التي تحكم و تحدد نشاط منظمات المجتمع المدني و تنظم علاقتها بالسلطة - و متطلبات تطبيقها في الواقع ، أما العوائق السياسية فتتمثل في الممارسة السياسية غير الديمقراطية ، و العوائق الاجتماعية – الثقافية و التي تتمثل في ضعف و هشاشة البنية الثقافية و منظومة القيم و المعايير السائدة ، و التي يمكن و صفها بأنها معطلة لعملية التطور الديمقراطي و التحديث السياسي .

و عموما تم استنتاج ضعف دور المجتمع المدني (بنيويا و وظيفيا) في التنمية السياسية بالجـزائر ؛ و ذلك بسبب نزوع السلطة نحو الهيمنة على تنظيمات المجتمع المدني ، و تدخلها المستمر في شـؤونا من خلال فرض الكثير من القيود السياسية و الأمنية و الإدارية و المالية عليها ، مما يحد من فاعليتـها و استقلاليتها و يجعلها مجرد امتدادات للمؤسسات الرسمية في العديد من الحالات .

من خلال نتائج هذه الدراسة و عملا على ضمان مساهمة ناجـعة لمؤسسات المجتمع المـدني في مثل هذه المساعي السياسية التنموية ، يمـكن إدراج بعض المقـترحات التي من شأنا تلـمس طريق النهوض بها إلى جانب ميكانيزمات و تحركات أخرى - لا تقل أهمية - قد تسمح بمشـاركة أكبر لهذه المؤسسات في البنـاء الديمقراطي و درء المخاطر التي تتهدده ، و ذلك اعتبارا للإمكانات و المـهارات التي توفرها مثل هذه المنظمات و ما تنطوي عليه من قيـم و مـبادئ ، و ذلك عـلى النحو التـالي :

- يتطلب تحقيق التنمية السياسية جهودا تضافرية و تعاونية من جميع القطاعات و الجماعات في المجتمع . كما يتطلب مشاركة متساوية من الأطراف الرئيسيين للتنمية (الدولة / الحكومة ، القطاع الخاص ، المجتمع المدني) .و هذا يتطلب بالضرورة وجود قدرة لهذه الأطراف الرئيسية على التعاون و المشاركة في مسؤولية تحقيق التنمية .

- التنمية السياسية في الجزائر تحتاج إلى إصلاح دستوري وتشريعي يضمن الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية وتجديد أشكال الحكم بما يضمن تداول السلطة بشكل سلمي .

- ضرورة إلغاء القوانين الاستثنائية واحترام الدساتير والقـوانين النافذة ، بما تتطلبه قاعدة تكوين دولة الحـق و القانون .

- إطلاق حرية تشكيل مؤسسات المجتمع المدني وتعـديل القوانين المقيدة لحرية تكوين الجمعـيات والنقابات والاتحادات مهما كان طابعها سياسي أو اجتـماعي أو ثقافي أو اقتصادي وضمان حريتـها في التمويل والحركة .

- إطلاق الحريات الأساسية في إطار الدستور والقانون ، كحرية الرأي و التعبير ، وتحرير الـصحافة ووسائل الإعلام من الهيمنة الرسمية وإقـرار الحقوق والحريات السـياسية والمدنية كأساس لمجتمع مدني وإعـلام حر .

- الاعتراف بالتعددية في المجتمع بكل ما يترتب عليها من نتائج . وما تستوجبه من إطلاق للحريات الأساسية .

- ضرورة الاقرار و تجسيد مبدأ تداول السلطة ، و ذلك من خلال تفعيل الآليات الكفيلة و المساعدة على تجسيد ذلك فعليا .

- العمل على بناء شبكة واسعة من المنظمات الجماهيرية والتوسع في تنظيم الجماهير وإقامة مؤسسات المجتمع المدني وصياغة استراتيجية للعمل المشترك فيما بينها ، وترسيخ الممارسة الديمقراطية داخلها والاعتماد على الشفافية والنزاهة .

- العمل على التمكين لمؤسسات المجتمع المدني في الجزائر ، عن طريق العمل على تحقيق أكبر مستوى من استقلاليتها عن السلطة . و تفعيل دورها في رسم السياسات العامة من خلال اعتماد قنوات وأطر قانونية تجسد هذا الدور بما يحقق الاستفادة المتبادلة و التعاون و التكامل بين مهام السلطة الحكومية و ما يمكن أن تؤديه تشكيلات المجتمع المدني .

- ضرورة نشر الوعي بأهمية دور مؤسسات المجتمع المدني في التغيير والانخراط في نشاطاتها، مع إعطاء مكانة أفضل للمجتمع المدني في الخطاب السياسي والإعلامي ، واستعراض نماذج من مؤسسات المجتمع المدني الناجحة ، وعرض تجاربها في التنمية .

- فتح المجال أمامها للتعاون وتبادل الخبرات والمعلومات فيما بينها وبين المنظمات والهيئات الدولية .

- إن التزام منظمات المجتمع المدني بتحقيق الديمقراطية ، سواء على الصعيد الداخلي ، أو على صعيد إدارة العلاقات فيما بينها ، إنما يمثل عنصرا مهما و جوهريا لتفعيل دورها في تدعيم عملية التطور الديمقراطي على المستوى الوطني . كما أن إعادة صياغة العلاقة بين الدولة و المجتمع على أسس جديدة ترتكز على مبادئ المواطنة و سيادة القانون و دولة المؤسسات ، و تقوم على تحقيق العدالة في توزيع أعباء التنمية و عوائدها ، و تقليص مظاهر التبعية للخارج ، تشكل عنصرا آخر في عملية إصلاح الدولة و تدعيم دور المجتمع المدني ، حيث تصبح العلاقة بين الطرفين محكومة بإطار قانوني / مؤسسي / قيمي يحقق نوعا من التوازن بينهما .

- العمل أن تعمد هذه المؤسسات على الرفع من مستوى الثقافة الديمقراطية داخلها و إشـاعة روح الحوار و النقاش في صفوفها و أن تطبق بدورها عناصر التداول و الإنتخاب الدوري و عدم الاسـتئثار بالمناصب و كذا التحلي بالشفافية في جميع شؤونا و بالأخص في الجانب المالي ، و إخضاع أعـضائها للمساءلة و ضمان استقلالها ماليا و إداريا .

- التمتع بقدرات حقيقية و ميدانية لتجنيد المواطنين و تأطيرهم للمساهمة بفعالية ، و التعـاون مـع الأجهزة الحكومية بوعي و مسؤولية في البرامج التنموية .

- السعي لترسيخ قيم التعدد و التنوع و التنافس ضمن هذه المؤسسات حتى تكون قاعـدة لـساحة سياسية تعددية عقلانية .

قائمـــة المراجـــع

أولا : باللغة العربية :

i. الكتب :

1-أبو حلاوة ، كريم، **إشكالية مفهوم التمع المدني-النشأة ، التطور، التجليات**،دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1998.

2-إبراهيم، علي حيدر، "الأحزاب السياسية والتمع المدني والتحول الديمقراطي" في: **التمع المدني العربي والتحول الديمقراطي،** بيروت: أفريل 2004.

3- ـــــ، ـــــــ، " التمع المدني في مصر والسودان" ، في : **التمع المدني في الوطن ودوره في تحقيق الديمقراطية**، ط1، بيروت: م.د.و.ع ، 1992.

4-الجنحاني ، الحبيب، **التمع المدني وأبعاده الفكرية**، ط1، دمشق: دار الفكر بدمشق، 2003.

5-الهرماسي، عبد الباقي، " التمع المدني والدولة في الممارسة السياسية الغربية من القرن التاسع عـشر إلى اليوم-دراسة مقارنة-" ، في: **التمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**،ط1، بيروت، مركز د.و.ع، 1997.

06-الزيات ، عبد الحليم، **التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي-الأبعاد المعرفية والمنهجية**-الجزء الاول، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2002.

07- ـــ، ـــ، **التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي-البنية والاهداف**، الجـزء الثـاني، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2002.

08- ـــ، ـــ، **التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي-الأدوات والآليات**، الجزء الثالث، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2002.

09-الزغل، عبد القادر، " التمع المدني والصراع من أجل الهيمنة الإيديولوجية في المغربالعربي"، في: **التمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.

10-السويدي، محمد، **علم الاجتماع السياسي ميدانه وقضاياه**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990.

11-الرياشي،سليمان،وآخرون،**الأزمة الجزائرية :الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافيـة**، ط2، بيروت: م.د.و.ع، 1996.

12-الغزالي حرب، أسامة، **الاحزاب السياسية في العالم الثالث**،الكويت: عالم المعرفة،سبتمبر 1987.

13-أرزقي نسيب، محمد، **أصول القانون الدستوري والنظم السياسية**، الجزء الثاني، الجزائر:مطبعة هومـة، 2000.

14-بوالشعير ، سعيد، **النظام السياسي الجزائري**، ط2، الجزائر:دار الهدى للطباعة والنشر، 1993.

15-بن حمودة، حكيم ، **المجتمع والدولة** في **الوطن العربي** في **ظل السياسات الرأسمالية الجديدة**، ط4، القاهرة: مركز البحوث العربية، 1998.

16-بنسعيد العلوي، سعيد، " نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي الحديث"، في : **المجتمع المدني** في **الوطن العربي** **ودوره** في **تحقيق الديمقراطية**، الطبعة الاولى ، بيروت:م.د.و.ع، سبتمبر 1992.

17-ـــــ،ــــــ، " المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية"، في: **المجتمع المدني** في **الوطن العربي** **ودوره** في **تحقيق الديمقراطية**، بيروت: د.م.و.ع، 1992.

18-بشارة، عزمي، **المجتمع المدني دراسة نقدية**، ط1، بيروت: م.د.و.ع، 1998.

19-جمور،محمد، " المنظمات المهنية غير العمالية والعدالة الاجتماعية"، في: **المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي**، بيروت: أفريل 2004.

20-دبلة، عبد العالي، **الدولة رؤية سوسيولوجية**، ط1، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004.

21-ديلو، ستيفن، **التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني**، ط1، القاهرة:المجلس الاعلى للثقافة، 2003.

22-هيثم، مناع، **الإمعان** في **حقوق الإنسان-موسوعة علمية مختصرة**، ط1، دمشق: الاهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 2000.

23-واعظي، أحمد، **المجتمع الديني والمدني**،(ترجمة: حيدر رحب الله)، ط1،بيروت: دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، 2001.

24-وافي،أحمد،بوكرا إدريس، **النظرية العامة للدولة والنظام السياسي الجزائري** في **ظل دستور** 1989، الجزائر:المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1992.

25-وهبان،أحمد، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**، مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000.

26-زاهي بشير المغيربي، محمد، **التنمية السياسية والسياسة المقارنة**، ط1، بنغازي: منشورات قار يونس، بنغازي.

27-زكي بدوي،أحمد، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، بيروت:مكتبة لبنان، 1978.

28-زمام، نورالدين، **القوى السياسية والتنمية –دراسة** في **سوسيولوجيا العالم الثالث**، ط1، الجزائر: دار الكتاب العربي، 2003.

29- ـــــ، ـــــ،**السلطة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري(1962-1998)** ،ط1،الجزائر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 2002.

30-حداد، عزيغوار، " نحو مجتمع مدني"، في: **المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي**، بيروت: أفريل 2004.

31-حسين حسن، أحمد، **الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني**، ط1، القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2000.

32-حسن النقيب، خلدون، **آراء في فقه التخلف-العرب والغرب في عصر العولمة**، ط1، بيروت:دار الساقي ، 2002 .

33-حريق، إيليا، " المجتمع المدني بين النظرية والشعار" ، في: **المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي**، بيروت: أفريل 2004.

34-يسين، السيد، " مستقبل المجتمع المدني"، في: **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**، ط1، بيروت،م.د.و.ع، 1992.

35-كامل السيد، مصطفى، " مؤسسات المجتمع المدني على المستوى القومي"،في: **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**، ط1، بيروت،م.د.و.ع، 1992.

36-كامل عارف، محمد، **مستقبلنا المشترك**، الكويت: دار المعرفة، أكتوبر 1989.

37-كيوان، فاديا، " الأحزاب السياسية في العالم العربي والحكم الصالح" ، في: **المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي**، بيروت: أفريل 2004.

38-مجاهد،يونس، " المجتمع المدني والتجربة المغربية" ، في: **المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي**، بيروت: أفريل 2004.

39-محمد عارف، نصر، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة**، القاهرة: دار القارئ العربي، 1993.

40-محمد علي، محمد، **أصول الاجتماع السياسي: السياسة والمجتمع في العالم الثالث-التغير والتنمية السياسية-**، الجزء الثالث، الإسكندرية:دار المعرفة الجامعية، 1986.

41-مطشر صادق،نداء، **التخلف والتحديث والتنمية السياسية- دراسة نظرية -** ، بنغازي: منشورات جامعة قار يونس.

42-معراف،اسماعيل، **الإعلام حقائق وأبعاد**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.

43-مصطفى، يسرى، **المجتمع المدني وسياسات الإفقار في العالم**، ط1، القاهرة: ميريت للنشر والمعلومات، 2002.

44-نوند القادري، عيسى، " المجتمع المدني حقل مناورة باسم الرأي العام"، في: **المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي**، بيروت:أفريل 2004.

45-نصر مهنا، محمد، **علم السياسة**، القاهرة:دار غريب للطباعة والنشر، 1997.

46- ـــ، ـــ، **النظرية السياسية و العالم الثالث** ، ط 2، الاسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 1998 .

47-ساعف، عبد الله، " المجتمع المدني في الفكر الحقوقي العربي" ، في: **المجتمع المدني** في **الوطن العربي ودوره** في **تحقيق الديمقراطية**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.

48-سعد الدين،ابراهيم، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي** في **الوطن العربي**، مصر:دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2000.

49-سعيد المقدسي، جين، **المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي**، بيروت: مؤسسة فريديريتش أيبرت، 2004.

50-عابد الجابري، محمد، **الديمقراطية وحقوق الإنسان**، ط2، بيروت:مركز دراسات الوحـدة العربيـة، 1997.

51- عباس، كمال، " الحركة العمالية المصرية والتحدي الديمقراطي" ، في: **المجتمع المدني العربي والتحـدي الديمقراطي**،بيروت، أفريل 2004.

52-عبد الباقي الهرماسي،محمد، **المجتمع والدولة** في **المغرب العربي**، ط1، بيروت: م.د.و.ع، 1987.

53-عبد الجليل علي،رعد، **التنمية السياسية مدخل للتغيير**، ط1،ليبيا:دار الكتب الوطنية،2002.

54-عبد العزيز هادي، رياض، **العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية**، بغداد:دار الـشؤون الثقافيـة العامة، 1995.

55- عبد الفتاح اسماعيل، سيف الدين، " المجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسة الاجتماعية المعاصـرة"، في:**المجتمع المدني** في **الوطن العربي ودوره** في **تحقيق الديمقراطية**، بيروت:م.د.و.ع، 1992.

56-ــــ،ــــ، **مقاربة المجتمع المدني و الاهلي من منظـور إسـلامي بـين الفكـر والممارسـة**، ط1،دمشق:دار الفكر بدمشق، 2003.

57-عبد الله، الجلال، عبد العزيز، **تربية اليسر وتخلف التنمية**، الكويت: عالم المعرفة، يوليو، 1985.

58-عبد الصمد، زياد، " المجتمع المدني وتحديات التنمية والديمقراطية في عالم متغير"، في: **المجتمع المـدني** في **الوطن العربي والتحدي الديمقراطي**، بيروت: أفريل2004.

59-علي العويني،محمد،**الراديو والتنمية السياسية**، القاهرة:عالم الكتب، 1981.

60- ــــ، ــــ، **العلوم السياسية دراسة** في **الأصول و النظريات و التطبيق** ، القـاهرة : عـالم الكتب ، 1988 .

61-علي السعد، إسماعيل، **أصول الاجتماع السياسي**، بيروت: دار النهضة العربية، 1988.

62-فؤاد عبد الله، ثناء، **الدولة والقوى الاجتماعية** في **الوطن العربي**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

63-قيرة، إسماعيل، وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

64-قرنفـل، حسن، **المجتمع المدني والنخبة السياسية-اقصاء أم تكامل-**، المغرب:إفريقيا الشرق، 2000.

65-رودني، والتر،**أوروبا والتخلف في إفريقيا**، الكويت: دار المعرفة، 1988.

66- رمضان أبوضاوية،عامر، **التنمية السياسية في البلاد العربية والخيار الجماهيري**، ط1،ليبيا: دار الرواد، 2002.

67-شكر الصبيحي، أحمد، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 2000.

68-شلبي،محمد، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم-المناهج-الاقترابات-الأدوات**، القاهرة:بيت الحكمة، 1996.

69- توفيق إبراهيم ، حسنين ، **النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها**، ط 1 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، مارس 2005 .

70- ـــــ ، ـــــ، " بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية"، في : **المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي**، بيروت: أفريل 2004.

71- تمام أبوكريشة، عبد الرحيم، **دراسات في علم اجتماع التنمية**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2003.

72-خليفة الكواري، علي، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، ط1، بيروت: م.د.و.ع،2000.

ii. الدوريات:

1-أبو حلاوة، كريم، " إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني" ، **مجلة عالم الفكر**، العدد الثالث، (مارس 1999).

2-إبراهيم الدسوقي، أيمن، " المجتمع المدني في الجزائر" ، **المستقبل العربي**، العدد 259(سبتمبر2000).

3-إبراهيم، حسنين توفيق، " التطور الديمقراطي في الوطن العربي"-قضايا وإشكاليات-"**مجلة السياسة الدولية**، العدد 142 (أكتوبر 2000).

4-الجنحاني، الحبيب، " المجتمع المدني بين النظرية والممارسة" ، **مجلة عالم الفكر**، العدد الثالث (مارس1999).

5-الزاوي، رضا، " ملاحظات حول نظرية –المجتمع ضد الدولة-" **مجلة عيون المقالات**، العدد14-15، (المغرب: مطبعة النجاح الجديدة، 1990).

6-المشاط، عبد المنعم، "العسكريون والتنمية السياسية في العالم الثالث"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 34(أفريل 1988).

7-بوكرا ، إدريس، "نظام اعتماد الأحزاب السياسية بين الحرية والتعقيد"، **مجلة إدارة**، المجلد الثامن، العدد 02 (المدرسة الوطنية للإدارة- ENA – 1998).

8-بوسنة، محمود ،" الحركة الجمعوية في الجزائر"، **المستقبل العربي**، العدد 259 (سبتمبر 2000).

9-بوعلي، ياسين،" المثقفون العرب من سلة الدولة إلى المجتمع المدني"، **مجلة عالم الفكر**، العدد الثالث(مارصس 1999).

10-وناس، المنصف، " الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر"، **المستقبل العربي**، عدد 191(جانفي 1995).

11-حبيب، كاظم، " حول الواقع الراهن في بلدان العالم الثالث واتجاهات التغير المنشود فيها"، **المستقبل العربي** ، عدد 146(أفريل 1991).

12-لكريني، إدريس، "إدارة الازمات الدولية في عالم متحول: مقاربة للنموذج الامريكي في المنطقة العربية"، **المستقبل العربي**، عدد 247(جانفي 2003).

13-مهري، عبد الحميد،" الازمة الجزائرية : الواقع والآفاق" ، **المستقبل العربي**، عدد 226 (ديسمبر 1997).

14- نرا، فؤاد، " مفهوم الازمة في النظام العالمي الجديد" ، **معلومات دولية** ، السنة السادسة، عدد 57 (صيف 1998).

15-نسيرة، هاني، " المجتمع المدني والأنتلجنسيا العربية"، **مجلة رواق عربي**، العدد 18(السنة الخامسة 2000).

16-سطايحي، هيثم، " التنمية السياسية في المجتمعات النامية-مشكلاتنا وآفاقها-"، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني (1997).

17-عنصر، العياشي،" سوسيولوجيا الازمة الراهنة في الجزائر"، **المستقبل العربي**، عدد 191 (جانفي 1995).

18-عابد الجابري، محمد،" إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي"، **المستقبل العربي** ، عدد 167(جانفي 1993).

19-فولي.و، مايكل، إدواردز بوب، " مفارقات المجتمع المدني"، **مجلة الثقافة العالمية**، العدد 86(فبراير 1988).

20-فرجاني، نادر، " الحكم الصالح رفعة العرب" ، **المستقبل العربي**، عدد 256(جوان 2000).

21-قنديل، أماني، " تطور المجتمع المدني في مصر"، **مجلة عالم الفكر**، العدد الثالث (مارس 1999).

22-رشاد محمد،عبد الغفار،"الثقافة السياسية العربية-دراسة في التحول الديمقراطي"، **مجلة منبر الحوار**، العدد 34 (خريف 1994).

23-شرق الدين، فهيمة، " الواقع العربي وعوائق تكوين المجتمع المدني"، **المستقبل العربي**، العدد 278(أفريل 2002).

24-توفيق إبراهيم، حسنين، " تكنولوجيا المعلومات وإشكالية الديمقراطية" ، **مجلة منبر الحوار**، السنة التاسعة، العدد 34(خريف 1994).

25-ثابت، أحمد،" التعددية السياسية في الوطن العربي" ، **المستقبل العربي**، العدد 155(جانفي 1992).

26-غليون، برهان، " بناء المجتمع المدني العربي: دور العوامل الداخلية والخارجية" ،**المستقبل العربي** ، عدد 179 (جانفي 1994).

27- ـــ، ـــــ،" بناء المجتمع المدني العربي: دور العوامل الداخلية والخارجية" ،**المستقبل العربي** ، عدد 158 (نيسان 1992).

28- ـــــ، ـــــ، " بناء المجتمع المدني في الوطن العربي"، **مجلة نقد**، العدد 07(1994).

iii. المذكرات: (الرسائل الجامعية):

01-طاشمة، بومدين، " مسألة التنمية السياسية والتجربة الديمقراطية في الجزائر 1988-1992"، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر، كلية الاعلام و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، (غير منشورة)، 2000-2001.

02-سعيدات، الحاج عيسى، " العلاقة بين السلطة السياسية والإعلامية في الجزائر"، ، جامعة الجزائر، رسالة ماجستير ، (غير منشورة)، 2000-2001.

03-قزادري،حياة، " علاقة الصحفي الجزائري بمفهوم الثقافة السياسية"، جامعة الجزائر، مذكرة ماجستير(غير منشورة) ديسمبر 2001.

04-شوية، مسعود، " دور الاتحاد الاوروبي في إدارة الأزمات"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص العلقات الدولية والعولمة، جامعة منتوري قسنطينة (غير منشورة) ، 2004-2005.

05-خلفة، نادية، " مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية-دراسة تحليلية قانونية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة (غير منشورة)، 2002-2003.

iv. –الوثائق و المراسيم :

-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989.

-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996.

-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، " القانون العضوي للاحزاب"، **الجريدة الرسمية**، عدد 12 (16 مارس 1997).

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العدل، قانون 90-31 الخاص بالجمعيات المـؤرخ في 17 جمادى الاول عام 1411 هـ الموافق لـ 04 ديسمبر 1990.

-قانون رقم90-07 المؤرخ في 03 أفريل 1990 المتعلق بالإعلام،**الجريدة الرسمية**،عدد 14 (أفريل 1990).

v. -المؤتمـرات والنـدوات:

01-برقوق، أمحنـد، " ملامح الحداثة السياسية في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر (سـروش وغنوشـي كأمثلة)"، مؤتمر: **الفكر السياسي الإسلامي المعاصر أبعاد وآفاق**، قسم العلوم السياسية بالجامعة الإسـلامية العالمية، ماليزيا: 25-26 أفريل 1997.

02- ـــ، ـــ ،" دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد:مقاربة في الحسبة الديمقراطية "،الملتقـى الدولي الثامن حول:**دور المجتمع المدني في تنمية الدولة**، الجزائر:جامعة أدرار،20-22 نوفمبر 2005 .

03- هوادف ، عبد الله ، " مفهوم المجتمع المدني بين العالمية و الخصوصية " ، الملتقى الدولي الثامن حـول : **دور المجتمع المدني في تنمية الدولة** ، الجزائر : جامعة أدرار ، 20-22 نوفمبر 2005 .

04- وناس ، يحيى ، " تطور النظام القانوني لتأسيس الجمعيات في الجزائر " ، الملتقى الدولي الثامن حـول : **دور المجتمع المدني في تنمية الدولة** ، الجزائر : جامعة أدرار ، 20-22 نوفمبر 2005 .

05-زوبيري، عبد الله، " المجتمع المدني والفعل الانتخابي"، ملتقى: الهندسة الانتخابية والتنميـة الـسياسية ، جامعة المسيلة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، أيام 19-20 ماي 2004.

06- ـــ، ـــ،"دور النخبة السياسية والمجتمع المدني في عملية التنمية"،ملتقى حول: التنميـة الإنـسانية والتحول الديمقراطي في العالم العربي، الجزائر:جامعة وهران، قسم العلوم السياسية، 17-18 ماي 2005.

07-كليب ، سعد كليب ، " دور المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية في البلدان العربية " ، الملتقى الـدولي الثامن حول : **دور المجتمع المدني في تنمية الدولة** ، الجزائر : جامعة أدرار ، 20-22 نوفمبر 2005 .

08-مرابط، فتيحة ، " المجتمع المدني في العالم العربي " ، الملتقى الدولي الثامن حول : **دور المجتمع المـدني في تنمية الدولة** ، الجزائر : جامعة أدرار ، 20-22 نوفمبر 2005 .

vi. -التقـارير:

-الأمم المتحدة، تقرير عن حقوق الإنسان بالجزائر، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، 11 مارس 1997.

vii. -الجـرائد:

01-ب، مصطفى، " الحكومة تفكر في إلغاء الحق في الإضراب"، الجزائر: **جريدة الخـبر**، عدد 4528، 17 أكتوبر 2005.

02-جرادي، عيسى،" التعددية والأحزاب السياسية في الجزائر-الجزء الاول-، الجزائر:**رسالة الأطلس** ، عدد 209 ، أكتوبر 1998 .

03-مهري، عبد الحميد، " المصالحة الوطنية لم تكن في حاجة إلى استفتاء"، الجزائـر: **جريـدة الـشروق اليومي**، العدد 1527.

04-غليون، برهان، " ديمراطيو الجزائر ليسوا ديمقراطيين..."، الجـزائر: **جريدة الشروق اليومي**، العـدد 1072، 12 ماي 2004.

ثانيا : باللغة الإنجلـيزية .

i. الكتب :

-BURTON , John.W, **Global Conflicts: The domestic sources of International crisis,** London, wheatSheaf Books , 1984.

- SPANIER, John, **Games nations play**, Congress Quarterly Press, seventh edition, 1990

-ZEIGLER, Harman, **the political community: A comparative introduction to political systems and society**, new York: long man, 1990.

ii. الدوريات :

-HUNTINGTON,Sammuel., "how countries democratize", **political science quarterly**, vol 106, n°4, (winter 1991-1992).

- PLUMPTRE, Tim , and GRAHAM, John, " **Governance in the New Mellennium Challenges for Canada** " , Institute On governance , Canada : january 2000, PP6-7 .

ثالثا : باللغة الفرنسية :

i. الكـتب :

- ROUSSEAU Jean-Jacques , **Du Contrat Social** , Editions Talantikit , Béjaia , 2002 .

ii. المقـالات :

-BRESILLON, Thierry, "Presse écrite algérienne intermide libérale", **revue medias pouvoirs**, n°26, 1992.

-FONTAINE, Jacques,"Algérie: les Résultat de l'élection présidentielle du 16 novembre 1995", **monde arabe, maghreb-Machrek**, N° 150(Octobre- Décembre 1995).

iii. المؤتمـرات و الندوات :

- ELBACK , Adam " La Société Civile en Afrique : La réalité et les défis " , Dans: **Le Role De la Société civile Dans le Développement de L'état** , 8eme colloque International , Algérie , Université D'adrar , 20- 22 Novembre 2005 , p 2

- مقالات على شبكة الأنترنت :

1- الأمم المتحدة، "تطور مشاركة التمع المدني في أنشطة الأمم المتحدة".
<http://www.un.org/arabic/roform/pane1/hlp9-2html >

2- المعهد العربي لحقوق الإنسان،"الاجتماع التحضيري الإقليمي العربي حول دور التمع المدني العربي في إنجاز التحول الديمقراطي
<http://www.aihr.org.tn/arabic/news/reunionDonaDemocraty2004.htm >.

3- الصراعات الداخلية في العالم العربي ، " الحالة الجزائرية " ،
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/664B7AE9-F470-4AB2-691E-4878BB7E6762>

4-بوجمعة غشير ، "ملف الإصلاح يجب أن تتولاه مؤسسات التمع المدني لا الحكومات"، 2005/05/05.
<http://www.amanjordan.org/arabic-news/wmview.php?artID=17078 >

5-برنامج إدارة الحكم في الدول العربية ، " علاقة الدولة بالتمع المدني في الدول العربية "،
<http://www.pogar.org/arabic/the mes/Civil.asp>

6-هانسبيتر ماتيس ، "مكافحة الارهاب أنظمة عربية تخشى مكافحة الارهاب، (ترجمة : شيرين حامد فهمـي)" ،9-5-2005،
<http://www.islamonline.net/arabic/polities/2005/05/article07.shtml>

7-حمزة الحسن ، " آفاق التنمية السياسية في المملكة و دول الخليج العربي "،
<http://www.saudiaffairs.net/Sa/issue02/article02r/issue02rt08.htm>

8-حسين أبو رمان ،" دور التمع المدني في العملية الانتخابية " ، 16-06-2003
<http://al-hadath.com/elections-articles-16-6-2003a.htm>

9-حسين دعشة ، " التمعات العربية بعيدة عن الاصلاح الجاد و الشفافية المسؤولة "، 15-02-2005،
<http://www.alwasatnews.com/topic.asp?tID=35336&mydate=2-51-2005>

10-يوسف مكي ، "دور التمع المدني في تحقيق عملية الاصلاح" ،
<http://www.newsabah.com/modulees.php?name=news&tik=article&sid=5601>

11-موجز عن الجزائر ، <http://www.awfarab.org/page/Jaz/2004/mo.htm >

12-محمد السيد سعيد، "التمع المدني العالمي ... الصعوبات والتحديات"، 2004/04/01.
<http://www.Islamonline.net/arabic/mafaheem/2004/04/article01.shtml >

13-محمد زاهي المغيربي ، " الدولة و التمع المدني في ليبيا – الحلقة الأولى -"
< http://www.libyaforum.org/index.php?option=content&task=view&id=1433&itemid=133>
=133>.

14-محمد عابد الجابري ، " التمع المدني و الواقع العربي الراهن " ،
<http://hem.bredband.net/b155908/m510.htm>

15-محمد عبد العزيز ، "تقرير التمع المدني و التحول الديمقراطي في الوطن العربي 2004 –دول المغرب العربي-الجزائر"،
<http://www.eids.org/at/publicatios/annualreports/annual report2004-12.asp >

16-محمد فهمي الشلالدة: " تعزيز دور مؤسسات التمع المدني في الصمود" .
http://www.amanjordan.org/aman-studies/wmview.php?ArtID=568>

17-محسن أبو رمضان ، التمع المدني بالظروف الراهنة .. أي دور و أي وظيفة " ، 09 حزيران 2005
<http://www.amin.org/view/uncat/2005/June/June9-1.html >

18-منيف ملحم ، "الديمقراطية ما بين التمع المدني و الدولة الحديثة " ،
<http://www.rezgar.com/debat/show-art.asp?aid=1090>

19-منير الخطيب ، "التمع المدني هوية الاختلاف" ،
<http://www.mowaten.org/chosen-7-04/chosen-04.htm >

20-مصطفى بن حموش ، " انيار الهيكل التراتبي و أثره في الأزمة الاجتماعية " ،
<http://www.chihab.net/moudules.php?name:News&file=article&sid:84 >

21-مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، "التمع المدني " .
<http://www.ahram.org.eg/acpss/Index_arabic.asp>

22-مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، "التقرير الاستراتيجي العربي"، 2002-2003 .
<htttp://acpss.ahram.org.eg/AHRAM/2001/1/1/R2RB20.HTM>

23-نورالدين ثنيو ، "الأحزاب السياسية في الجزائر و التجربة الديمقراطية " ، 2003.08.05 .
<http://www.arabenewal.com/index.php?rd=AI&AID=1584 >

24-نعمان كوكو ، "مستقبل الحركة الاجتماعية العربية و أي دور مرتقب للأحزاب السياسية "، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ANND ،
<http://www.forumalternatives.org/fsmaroc/article.php3?id-article=105>.

25-نصر محمد عارف ، " مفهوم التنمية السياسية : إعادة الاعتبار للإنسان " ، 14-02-2004.
<http://www.islamonline.net/Iol-arabic/dowalia/mafaheem-2.asp>

26-سلامة كيلة، مشكلات مفهوم التمع المدني – دعوة للتدقيق – .
http://mowaten.org/pivot/civil-society/08-04/civil-soceity-13->
<08-001.htm

27-عبد الناصر جابي ، "الحركات الاجتماعية في الجزائر بين أزمة الدولة الوطنية وشروخ التمع" ، مركز البحوث الاقتصادية من أجل التنمية (Cread) ،
<http://Forumticrsmonde.net/arabic/social-actiobs-in-arab-countries/social-movements-algeria-htm >

28-عبد الغفار شكر ، " الطبقة الوسطى و المستقبل العربي" ، 2005.09.05.
<http:www.rezgar.com/m.aspi :459>

29-عبد الغفار شكر ، " الادارة السلمية للصراع جوهر مفهوم التمع المدني"، 28-06-2005,
<http://www.al-watan.com/data/200506/Index.asp?page=D1aw1.htm >

30-عبد الغفار شكر، "أثر السلطوية على التمع المدني – الجزء الأول" ، 2004/11/20 ،
<http://www.rezgar.com/m.asp?i=459>

31-عبد الغفار شكر ، "أثر السلطوية على التمع المدني" ، الجزء الثاني ، 24-11-2004 م ،
<http://www.rezgar.com/m.asp?I=459 >

32-عبد الغفار شكر ، "نشأة و تطور التمع المدني : مكوناته و إطاره التنظيمي"، تشرين أول 2004 ،
<http://www.amanjordan.org/aman_studies/wmview.php?artID=682>

33-عبد الغفار شكر ، "دور التمع المدني في بناء الديمقراطية" ،
<http://www.resgar.com/m.asp?i=459>

34-عبد الغفار شكر ، " دور التمع المدني في بناء الديمقراطية – الجزء الثالث –"، 10-11-2004 .
<http://www.rezgar.com/m.asp?i=459 >

35-عدنان الصباح ، " الإعلام ودور المنظمات غير الحكومية في تطبيق وحماية حقوق الإنسان " ، 11- 12- 2004
<http://www.kefaya.org/enough/041230adnansabah.htm>

36-عزمي بشارة ،" مساهمة في نقد التمع المدني " ، < http://www.aafaq.org/fac2/19.htm >

37-علاقة الدولة بالتمع المدني في الجزائر ،
<http://www.awfarab.org/page/jaz/2004/a.htm >

38-علي جري،"الاعلام والديمقراطية في الجزائر"،ورقم مقدمة إلى المؤتمر السنوي للمنظمة العربية لحرية الصحافة،ماي 2002،
<http://www.apfw.org/Indexarabic.asp?fname:report\arabic\spa1011.htm >

39-عمار علي حسن ، " الديمقراطية و التنمية ..تبادل منافع لا ارتباط حتمي" ،
<http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/WEEK107.HTM>

40-عمران الرشق ، "هوية الأقليات بين الدولة و التمع المدني " ،
<http://www.saudiaffairs.net/webpage/sa/issue22/article22article07.htm>

41-عمر برنوصي ، " مفهوم التمع المدني بين الفلسفة السياسية الغربية و السوسيولوجيا المعاصرة " ، كانون الثاني 2005.
< http://www.amanjordan.org/aman_studies/wmview.php?artId=775>

42-عمر جمعة عمران العبيدي ، " دور التمع المدني في تحقيق الديمقراطية " ،
<http://www.annabaa.org/nbahome/nba72/Door.htm>

43-صلاح عبد الشافي ، "هل من ضرورة للمجتمع المدني في الحياة السياسية "، 01 ديسمبر 2004.
<http://www.ids-ps.org/T1.htm>.

44-رشيد بن عيسى ، "هيئات التمع المدني العربية ".
<http:www.aljazeera.net/NR/exeres/4C80D1E4-2931-41B9-BEA9-A83BAD6ADF2D.htm>

45-رشيد بن عيسى و بدي ولد ابنه ، "هيئات التمع المدني العربية"، 2004.09.28 ،
< http://www.aljazeera.net/NR/exeres/4C80D1E4-2931-41B9-BEA9-A83BAD6A0F2D.htm>

46-توفيق المدني ، "التمع المدني و الدولة السياسية في الوطن العربي " ،
< http://www.awu-dam.org\www.awu-dam.org\book\97\study\114htm3\indbook-Sd001.htm>

47-غالب الفريجات ، "التنمية السياسية" ، <http://www.elhadaf.net/new.page-182.htm >

48 - ANHEIER , Helmut, « l'indice de la société civile » ,
<www.civicus.org/new/media/civicusreport20031.Doc>

49 - KEANE , John ,"Global Civil Society",
<http://www.lse.ac.uk/depts/global/yearbook/Keane.htm >

50-Laurence WEERTS , Quatre Modèles théoriques pour penser la société civile dans l'ordre juridique International ,
<http://www.ulb.ac.be/droit/cdi/fichiers/modeles_theoriques.pdf>

المحتويـات

الموضوع **الصفحة**

فهرس الجداول و الأشكال